

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : **بريكان بن سعد بن عيسى الشلوي** الرقم الجامعي : (٩١٧-٨٧٧٣-٢)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : **لُحُوذٍ لُصْرَفٍ**

عنوان الأطروحة : **المعايير النقدية في ردسواهد اللُحُوذِ لُصْرَفِ**

أحمدُ اللهُ ربَّ العالمين، والصلاة والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

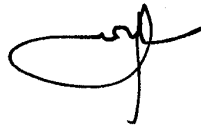
فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصتُ بها اللجنة التي ناقشتُ هذه الأطروحة

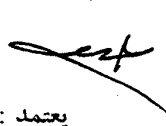
بتاريخ : ١٤٢٣/٢/٢٥ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف **د. سليمان العايد** المناقش الداخلي **د. محمد بن يحيى** المناقش الخارجي : **محمد المحمدي سالم**

التوقيع : 

التوقيع : 

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. : سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع :



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أمّ القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة



المعايير النقدية

في ردّ شواهد النحو الشعرية

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

" تخصص النحو والصرف "

إعداد الطالب :

بريكان بن سعد بن عيضة بن وصل الشلوي

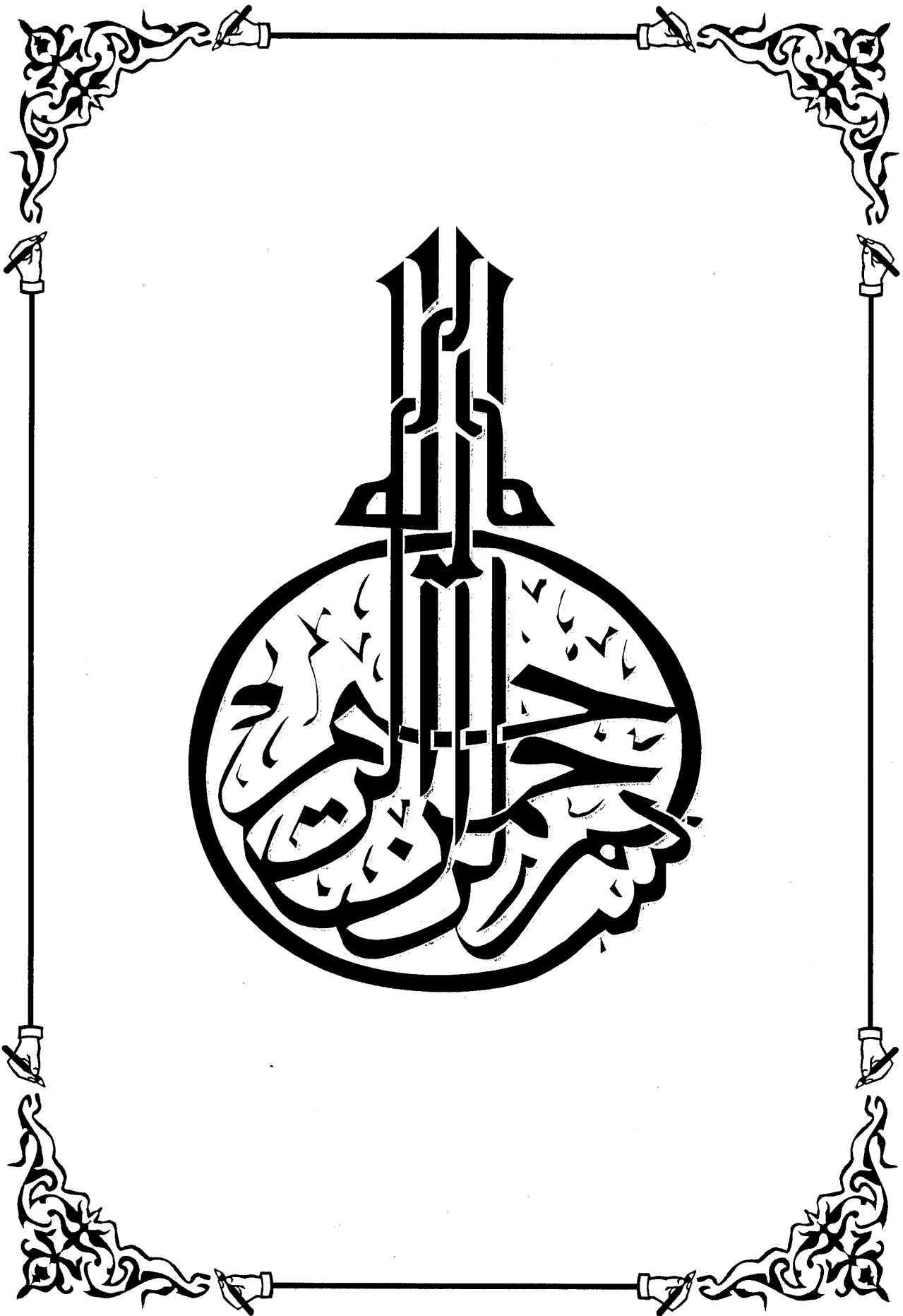
الرقم الجامعي : ٢ - ٨٧٧٣ - ٤١٧

إشراف الأستاذ الدكتور :

سليمان بن إبراهيم العايد

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

الجزء الأول



ملخص رسالة دكتوراه

عنوانها : المعايير النقدية في ردّ شواهد النحو الشعرية

هدفها : جمع وحصر الأسس والمعايير التي تضبط قبول الشاهد الشعري أو رده ، فالنحاة إنما بنوا قواعد علمهم على ما جمعوا من كلام العرب بعد استقراره وربط النظائر ببعضها ، ولذا كانت دراسة هذا الجانب قمنة بالاهتمام ؛ إذ تدرس أسس القاعدة النحوية ، ومصدر قوتها أو ضعفها ، حتى قيل : إن الشاهد في علم النحو هو النحو .
محتوياتها : جاء البحث في ثمانية فصول ، تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتليها خاتمة وفهارس .
تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع ، وخطة البحث ، وأشارت في التمهيد إلى معنى الشاهد ، وأهميته ، وأنواعه ، وما يحتاج إلى شاهد من قواعد النحو ، وما لا يحتاج .

أما الفصل الأول ففيه حديث عن رواية اللغة ، وأسباب تعدد الرواية ، وأسسها ومعاييرها . والفصل الثاني : احتمال تصرف الراوي . والفصل الثالث : الصنعة والوضع . والفصل الرابع : العامل الزمني . والفصل الخامس : العامل المكاني والقبلي . والفصل السادس : جهالة القائل . والفصل السابع : خصوصية الشعر بنمط من الكلام . والفصل الثامن : احتمالات التخريج .

وقد انتهى البحث إلى نتائج ، أبرزها :

1. ديوان الشاعر ليس المعيار الوحيد للثابت من شعره ، فقد يثبت عند النحاة ما لا يثبت في المجموع من ديوانه والحق والإنصاف أن يقبل الباحث جميع روايات الشاهد الموثقة .
2. قبول رواية الثقة فيما سمع من العرب . وقبولها يعني صحتها ، ولا يعني بالضرورة ترجيحها على غيرها ، فقد تكون إحدى الروايات الصحيحة مرجوحة .
3. الكثرة التي تقدم رواية على رواية ، أو احتمالاً على احتمال ليست محدّدة بعدد معين ، فالمسألة نسبية ، ومخالفة المشهور أو الكثير ليست خطأ من العربي .
4. تصرف الرواة والأعراب الذين عاشوا في زمن الاحتجاج لا يقدح في صحة الاستشهاد بما روه .
5. إنكار راو لقصيدة أو جزء منها لا يدلّ على أنّها مصنوعة ، فاختلاف المصادر ، وتباين النهج ، لهما أثر واضح في القبول والردّ .

6. كلمة مصنوع قد تنفك عن المخترع ، ويراد بها الزيادة ، أو نسبة الشعر لغير قائله ، وبهذا يكون الشاهد المتهم بالصنعة ثابتاً في السنة العرب الفصحاء ، والاقحام في تعيين نسبته فحسب .

7. كثير من التهم التي نسبت لبعض الرواة لا تثبت أمام التدقيق والتمحيص ، فمردها العصبية والمعاصرة .
8. رجّحت جعل منتصف القرن الثاني الهجري حداً فاصلاً بين من يصح الاحتجاج بشعره على قواعد النحو ، وبين من لا يصح الاحتجاج به . ويثبت أن عدم الاستشهاد بشعر المحدثين لا يعني عدم الفصاحة والبيان .
9. منهج الاستشهاد في النحو يخالف منهج الاستشهاد في اللغة ، فالنحو قواعد ثابتة محدودة التطور بخلاف اللغة...

10. أخذ النحاة عن قبائل متعدّدة ، ونقلوا عن البادية ومن وفد إلى الحاضرة ما دام قد تحقّقت فيه الفصاحة ، غير أنّه كلما ابتعدت القبيلة عن أماكن التحضر والاختلاط كانت مطلباً نفيساً عند الرواة والنحاة .
11. جهالة العين لا تقدح في الاستشهاد إذا صحت نسبته لزمن الاحتجاج ، وإنما تؤثر جهالة الحال .

عميد الكلية

المشرف

الباحث

د. صالح جمال بدوي

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

بريكان بن سعد الشلوي

شكر وتقدير

يقول الرسول المصطفى ﷺ: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " (١)

و أحقُّ الناس بالشكر من ظللاني بالرعاية صغيراً و كبيراً ، و مهّدا لي السبيل
للمضي في طريق الحياة عن بصيرة ووعي . . . و ثقة و أمل . . . والـداي الكريمان ،
آثرا رغبتني على رغبتهما ، و تحمّلا المشاق من أجلي . . .

و بهذه المناسبة استمطر لهما شآبيب الرضوان من الله ، و سحائب الشكر و الثناء . . .
و أسأل الله أن يمنّ بالصحّة على الحيّ منهما ، وأن يجعل القبر روضة من رياض الجنّة
لمن انتقل منهما إليه .

ولا يفوتني أن أشكر من أحاط عنقي بجميل فعله ، و حسن معاملته ، أفدت منه الخلق
و الأدب و حسن التعامل مع الآخرين ، ناهيك عن العلم الجمّ ، والآراء القيّمة ، والتوجيهات
السديدة ، إنّه أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، أسأل الله
— عزّ وجلّ — أن يتولّى عنّي حسن جزائه ، ويدم عليه الصحّة والعافية ، و يبارك في
عقبه ، و يحقق سؤله ، ويسدد منه القول والعمل ، إنّه سميع مجيب .

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله
محمد ﷺ ، خير معلّم ، وأفضل مرسل ، وعلى آله وصحابته أجمعين . . .

وبعد ، فلمّا بدأت البحث عن موضوع يكون ميدان دراستي في مرحلة الدكتوراه ،
اقترح أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سليمان العايد عدة موضوعات ، كان من بينها
" المعايير التقديّة في ردّ شواهد النحو الشعريّة " ، فملت إلى هذا الموضوع ؛ لما له من أهميّة
في الدرس النحوي ، و شمّرت عن ساعد الجدّ في البحث ؛ لجمع مادته .

والنحو علم قائم على أصول ، ومن أصوله : أدلّته التي تفرّعت عنها فصوله وفروعه ،
ويأتي في مقدمتها النقل ، الذي يحتلّ منشور العرب و منظومهم منه مكانة بارزة ، بعد
كلام الله عزّ وجلّ ، وما ثبت من كلام رسوله صلوات الله وسلامه عليه . ويأتي الشعر في
صدارة الكلام العربي المستشهد به في بناء قواعد النحو ، والمطالع لمصنفات النحاة يجد ذلك
ظاهرة بارزة ، مهما اشتملت عليه من نتائج و آثار في نظر بعض الدارسين ، حتّى
أصبحت كلمة الشاهد عند إطلاقها منصرفة إلى الشاهد الشعري .

ولذا كانت دراسة هذا الجانب قمنة بالاهتمام ؛ إذ تدرس أسّ القاعدة النحويّة ، ومصدر
قوتها أو ضعفها ، وليس بعيداً عن الصواب القول : الشاهد في علم النحو هو النحو .
وقد احتلّ الشاهد عند علمائنا الأوائل مكانة تناسب قيمته ، فجابوا الديار بحثاً عنه ،
وشرّقوا وغرّبوا بحثاً عن أولئك العرب الخلّص ، الذين صفت لغتهم ، و سلمت سليقتهم ،
وأَمْضوا في ذلك سنين عديدة ، ناهم خلالها كثير من التعب والنّصب ، حرصاً على السماع
و المشافهة ، خاصّة بعد أن استعرت نار العصبية بين مدرستي البصرة والكوفة ، وتبارت
الملكات في الجمع والحفظ ، و انبرى كلّ فريق يجمع من الأدلّة ما يؤيد منهجه ورأيه ، ويردّ
به آراء الآخرين ، وكانت البادية مصدرهم الذي يفيدون منه ، فهي النبع الصافي ، والمعين
الذي لا ينضب ، للفصيح من كلام العرب ، فجمعوا ما ملأ بيت أبي عمرو بن العلاء إلى
ما يقارب السقف ، وما أنفد محابر الكسائي وأبي عمرو الشيباني ، وأقاموا في البادية أزماناً
تطول أو تقصر ، حتّى إنّ النضر بن شميل هجر المدينة ، وأقام في البادية أربعين سنة ؛ حرصاً
على جمع اللغة وسماعها .

وبهذا جمع الرواة والنُّحاة كثيراً من الشُّواهد ، خاصّة بعد أن عرف الأعراب قيمة ما يملكون ، وكان منهم من يفد إلى المدن الكبرى ، حاملاً إليها ما يملكه من ثروة لغوية ، تناسب وتلي ما يحتاجه الرواة والنُّحاة .

وكانت قيمة العالم تتجلى في معرفة الشَّاهد ، وسرعة استحضاره وإثباته في موضعه ، وبذلك يرتفع قدره ، وتعلو منزلته .

والمادّة التي جمعها علماءنا الأوائل لم تصل إلينا كاملة ، وإلاّ فأين أصول كلّ الأمثلة والأخبار والأشعار التي وردت إلينا متناثرة في غير كتب اللّغة ؟ وأين تلك الجهود التي دونت في الكتب الكثيرة التي وردت أسماءها ، وفقدت أصولها ؟ ناهيك عمّا جهل اسم قائله ومادته ! ومهما يكن فإن علماءنا الأوائل لم يأتوا على كلّ ما نطق به العرب ، وهم يصرِّحون بذلك ، ومقولة أبي عمرو بن العلاء في ذلك مشهورة .

والنَّحويون إنّما بنوا قواعد علمهم على ما جمعوا من كلام العرب ، بعد استقراءه ، وربط النظائر ببعضها . فكان من قواعدهم ما هو موضع إجماع ، حتّى صار كالأصل الذي لا ينزع فيه ، كرفع الفاعل ، وتقديم المبتدأ ، ومثل هذا لا يحتاج إلى شاهد ؛ لاستفاضته لغة ونقلاً ، ولتسليم المنطق له .

وهناك أشياء أخرى احتاجت إلى ما يؤيدها من كلام العرب ، وهناك كلامٌ خرج عن هذه القواعد العامّة ، وخالف هذا النَّمط من الكلام ، فماذا يكون موقف النَّحويّ منه ؟ أيقبل الجميع على سواء ؟ أم يأخذ كيفما اتفق ؟ أم يختار وفق أصول مضبوطة ؟ أم يرفض ما يخالف رأيه ؟ أم يقوم بعملية توفيقية ؟ أم يصدر أحكاماً خاصّة به ؟ كل ذلك مبنيّ على الوقفة من الشَّاهد ردّاً وقبولاً ، وحسب درجة الرَّدّ أو القبول .

وردّ الشَّاهد معضلة في النَّحو ، وكثير من الأحكام يتوقّف أمرها على قبول الشَّاهد أو رده . والبحث يدرس هذا الجانب بمنهج وصفي أولاً ، واستنباطي ثانياً ، من خلال ما كتب عنه في أصول النَّحو وأدلّته ، ثمّ من خلال كتب النَّحو الأمّهات ، وكتب تاريخ النَّحو ، وتراجم النُّحاة ، وما كتبه جامعو الشُّواهد ، ابتداءً من ابن السِّريانيّ ، وانتهاءً بللبغداديّ ، ومن في حكمه من المتأخرين ؛ لاستخلاص ما جاء فيها من ردّ الشَّاهد ، واستنطاق ما يدور فيها من حجاج وجدال ، ثمّ يعرّج على مجاميع الشُّعر ، وطبقات الشُّعراء ، وعلسى بعض مناهج المحدثين في دراسة النَّحو ؛ لاستخلاص ما يتعلّق بالموضوع بعد تصنيفه ، محاولاً

الوصول إلى قواعد تساعد على ضبط قبول الشَّاهد أو رده ، وتكون عوناً للباحث في النَّحو ؛ ليهتدي إلى أصول محرِّرة منضبطة .

وقد جاء هذا البحث في ثمانية فصول ، تسبقها مقدمة وتمهيد ، وتليها خاتمة وفهارس :

أ - المقدمة : وفيها ذكر لأهمية الموضوع ، وخطَّة البحث .

ب - التمهيد : وفيه معنى الشَّاهد ، وأهميته ، وما يحتاج إلى شاهد من قواعد النَّحو ،

وأنواع الشواهد من حيث موضوعها ، وأنواعها .

ج - فصول البحث :

١ - تعدد رواية الشَّاهد .

٢ - احتمال تصرف الراوي .

٣ - الصَّنعة والوضع .

٤ - العامل الزمني .

٥ - العامل المكاني والقبلي .

٦ - جهالة القائل .

٧ - خصوصية الشَّعر بنمط من الكلام .

٨ - احتمالات التخريج .

د - الخاتمة : وفيها تلخيص لأبرز نتائج البحث .



ولا أدعي أنني أتيت على كلِّ شاردة ، أو أنني احتفلت بكلِّ واردة ، فلم أترك لباحث

قولاً ، ولا لمتكلِّم حديثاً ، فلست كالقائل عن نفسه :

فإني وإن كنت الأخير زماته لآت بما لم تستطعه الأوائل

بل أجزم أن هذا العمل محاولة في طريق طويلة شاقَّة ، تحتاج إلى بحوث متواصلة ،

ودراسات متعمَّقة ، وأحسب أن مجامع اللغة ، ومعاهد البحوث في الجامعات جديرة بالقيام

بمثل هذا العمل ، الذي يحتاج إلى لجان متخصصة ، تضع من الأسس والضوابط ما يضمن

بقاء الدراسة النَّحويَّة محافظةً على أصولها متصلة بما بذله العلماء الأوائل من جهد ، وما

أنفدوا في سبيل ذلك من وقت ، واقفةً في الوقت ذاته على مناهج المحدثين في الدراسة ،

محاولةً تقويم تلك المناهج ، خاصةً أنَّه بدأت الدعوات الملحَّة إلى تبسيط النَّحو ، ونبذ كثير

من قواعده ؛ للاكتفاء بأ نموذج مختار ، تدرس قواعد النحو من خلاله ، ويطالب الجميع بمحاكاته .

و لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لله أولاً و آخراً ، و ظاهراً و باطناً ، على أن يسّر لي سبل البحث ، و سهّل عقباته .

كما أقدم شكري وتقديري لمن وقف متابعاً سير هذا العمل لحظة لحظة ، لم يرض بجهدته ووقته ، حتى خرج البحث على هذه الصورة ، فله الفضل — بعد الله — في اختيار هذا الموضوع ، ومتابعته حتى استوى على سوقه ، إنّه الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، المشرف على هذا البحث رفع الله مقامه ، وأعلى كلمته ، وأسبغ عليه نعمته ، و نفع به الأمة .

ولا يفوتني أن أشكر وزارة المعارف ، ممثلة في كلية المعلمين في الطائف ، التي ابتهتني مشكورة لإتمام دراستي .

والشكر موصول لجامعة أمّ القرى ، ممثلة في كلية اللغة العربية ، التي قبلتني بصدر رحب في قسم الدراسات العليا .

وفي الختام أقول : إن هذا عملي ، وهو عمل بشري ، معرض للنقص والخطأ والزلل ، و ما أبرئ نفسي ، إن النفس لأماره بالسوء إلا ما رحم ربي ، و عزائي أن الحق أردت و الخير أمت ، و الصواب تحرّيت ، فإن وُفِّتُ فمن الله — عزّ وجلّ — ثم بفضل توجيهات المشرف على هذا العمل ، وإن أخطأت فمن نفسي ، ومن الشيطان ، واستغفر الله أولاً و آخراً .

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾^(١) .

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٨٦) .

التحويد

معنى كلمة شاهد :

يطلق الشَّاهد في اللُّغة على معانٍ متعدِّدة ، فالشَّاهد : الحاضر ، والشَّاهد : اللِّسان ، من قولهم : لفلان شاهد حسن ، أي : عبارة جميلة . والشَّاهد : الملك ، قال الأعرابي :

فلا تحسبني كافرًا لك نعمةً على شاهدي يا شاهد الله فاشهد^(١)

والشَّاهد : العالم الذي يُبين ما علمه . والشَّهادة : خبر قاطع . وفي الأحداث : تقرير لما رآه الشَّاهد بشأن حدث ما .^(٢)

والشَّاهد في النُّحو : الدليل . وذكر التهانوي أنَّ الشَّاهد عند أهل العربيَّة : " الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة ، لكون ذلك الجزئي من التنزيل ، أو من كلام العرب الموثوق بعربيَّتهم ، وهو أخصُّ من المثال " ^(٣) .

و ((المثال)) بالكسر يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله^(٤) إلى فهم المستفيد ، كما يقال الفاعل كذا ، ومثاله زيد في ضرب زيد ، وهو أعمُّ من الشَّاهد " ^(٥) . ولذا فإنَّ كلَّ ما يصلح شاهداً يصلح مثلاً من غير عكس .^(٦)

ويبدو أنَّ التهانويَّ أراد ((بالجزئي)) موضع الشَّاهد ، لا الجملة المشتملة على ذلك الشَّاهد ، سواء أكانت بيت شعر ، أم قطعة نثر . وكتب النحو مليئة بمثل هذا الاستعمال ، فالسِّيرافيُّ في شرح أبيات سيويه ، والشتمريُّ في تحصيل عين الذهب ، وغيرهما من المتأخرين ، مثل محمد الشافعي في شرح شواهد شذور الذهب ، والدكتور ناصر حسين علي في شرح أبيات معاني القرآن للفراء ، جميعهم يذكر البيت المستشهد به ، ثمَّ يقول : الشَّاهد في البيت كذا ، يقول الشتمريُّ بعد ذكره لبيت الكتاب :

فلا تجعلي ضيفي ضيفاً مقرباً وآخر معزولاً عن البيت جانباً^(٧)

(١) ديوانه (٧٥) .

(٢) انظر الصحاح (٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥) (شهد) ، ولسان العرب (٣ / ٢٤٣) (شهد) ، والتعريفات (١٦٤) ، وخزانة الأدب (١ / ٣٠١) .

(٣) كشف اصطلاحات الفنون (٣ / ٧٣٨) (شهد) .

(٤) هكذا ورد ، ويبدو (وإيصالها) .

(٥) السابق (٦ / ١٣٤٠ - ١٣٤١) (مثل) .

(٦) السابق (٦ / ١٣٤١) (مثل) ، والشواهد والاستشهاد (٢١) .

(٧) الكتاب (٢ / ١٠) .

" الشَّاهد فيه رفع ((ضيف)) على القطع ، ولو نصب لجاز . . . " (١) .
وهناك من يستغني عن لفظ ((الشَّاهد)) بـ ((الحجَّة)) بعد ذكر النَّصِّ المستشهد
به ، وهو ما سار عليه ابن النَّحاس في شرحه أبيات سيبويه ، يقول بعد استشهاده بيت
الكتاب :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ (٢)
" حجَّة أن ((أن)) محذوفة ، أراد : عسى الكرب أن يكون وراءه فرج " (٣) .
وترى ابن السَّيد ينصُّ أحياناً على موضع الشَّاهد في البيت ، فعندما وقف عند قول
الشَّاعر :

فَقِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا وَلَايَكَ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوُدَاعَا (٤)
قال : " الشَّاهد في البيت رفع ((الموقف)) وهو تكرة ، ونصب ((الوداع))
وهو معرفة . . . " (٥) .

وحيناً آخر يطلق على البيت كله لفظ ((الشَّاهد)) من غير تخصيص لموضع الشَّاهد ،
يقول عند ذكره لقول الشَّاعر :

لقد علمت أُولَى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضربِ مسمعا (٦)
" وأنشد سيبويه هذا البيت شاهداً على إعمال المصدر وفيه الألف واللام " (٧) .
وقد يطلق لفظ ((الحجَّة)) بدلاً من ((الشَّاهد)) (٨) .

وسواء أراد التهانوي ((بالجزئي)) البيت من القصيدة ، أم أراد الجزء من البيت
((موضع الاستشهاد)) ففي استعمالات النَّحاة ما يعضد ما ذهب إليه . وإذا صحَّ لغير
النَّحاة أن يستشهدوا بالبيت أو القصيدة على معانٍ بلاغية ، أو عقلية ، أو أخبار تاريخية ،

- (١) تحصيل عين الذهب (٢٤١) .
- (٢) الكتاب (١٥٩/ ٣) .
- (٣) شرح أبيات سيبويه (٢٨٨) .
- (٤) الجمل للزجاجي (٤٦) .
- (٥) الحلل (٥١ - ٥٢ ، ٢٩٤) .
- (٦) الجمل للزجاجي (١٢٤) .
- (٧) الحلل (١٦٨ ، ٣٣٢) .
- (٨) السابق (١٦٨ - ٣٣٢) .

فإن هدف النُّحاة إيراد ما يثبت استعمال العرب لأسلوب ما ، سواء أكان يمثل قاعدة مطردة في كلامهم ، أم ما خرج عن المطرد في ذلك اللسان .

ومن هنا فإن قول التهانوي : " الذي يستشهد به في إثبات القاعدة " محل نظر ، فإذا صحَّ أن يكون الشَّاهد لإثبات قاعدة عامَّة أو فرعية ، أو لبيان ما يمكن أن يكون تحت تلك القاعدة من أقسام وفروع ، فقد يكون الشَّاهد لبيان ما خرج وشذَّ عن تلك القاعدة ، وكتب النحو مليئة بمثل هذه الشواهد التي أوردها النُّحاة لبيان ما خالف القاعدة . إلا إذا أراد التهانوي أن الشواهد التي أوردها النُّحاة لما خالف القاعدة لا يقصد بها إثبات قاعدة جديدة ، وإنما جيء بها لبيان ما ورد عند العرب مخالفاً لتلك القاعدة ، وأنه من القلة بمكان ، فلا يلتفت إليه ، ومثل هذا يؤدي إلى تثبيت القاعدة الأولى وترسيخها .

والاستشهاد : إيراد ما يثبت صحَّة القاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة . والاحتجاج بمعناه ^(١) . وهناك من يرى أن الاحتجاج الاعتماد على إقامة البراهين في مواقف تتطلب المغالبة والجدل ؛ لنصرة الرأي والغلبة . فيضفي على الاحتجاج شيئاً من معناه اللغوي ^(٢) . غير أنه يؤكد عدم اتساع الفرق بينهما ، فيقول : " فكل من الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يتلاقيان في مجرى واحد ، هو : سوق ما يقطع ويبرهن على صحَّة القاعدة أو الرأي " ^(٣) .

أهمية الشاهد :

للشَّاهد في العلوم قاطبة مكانة رفيعة ، به تثبت الأحكام ، وعليه يترتب القبول والرد ، فهو النور الذي يضيء الطريق أمام سالكه ، والحجة الدامغة لمن حمله ، والبرهان القاطع لمن استدللَّ به ، ربَّ الله عليه الأحكام ^(٤) ، وأشار إلى ذلك سيّد الأنام ^(٥) صلوات الله وسلامه عليه ، وطبَّق النهج الصَّحابة الكرام ، فهذا عمر بن الخطَّاب

(١) انظر : في أصول النحو (٦) ، والشواهد والاستشهاد (٢٢) .

(٢) لسان العرب (٢ / ٢٢٨) (حجج) ، والتعريفات (١١٢) .

(٣) الرواية والاستشهاد (١٠٢) .

(٤) انظر : مثلاً آية المدائنة ، البقرة (٢٨٢) ، وآيات الملاعة ، النور (٤ — ١٣) .

(٥) انظر : مثلاً ما ورد في ثبوت دخول شهر رمضان بالشهادة . صحيح سنن النسائي (٢ / ٩٥) .

— رضي الله عنه — عندما سأل عن معنى ((تخوِّف)) قام شيخ من هذيل ، فقال : هذه لغتنا يا أمير المؤمنين ، التخوِّف : التنقص ^(١) ، فقال عمر : هل تعرف العرب ذلك في أشعارها ؟ قال : نعم ، قال شاعرنا :

تخوِّف الرَّحْلَ مِنْهَا تَامِكاً قَرْداً كَمَا تَخوِّفُ عَوْدَ النَّبْعَةِ السَّقَنُ

فلم يكتب عمر — رضي الله عنه — بجواب الأعرابي ، إنما طلب منه دليلاً على صحّة ما ذهب إليه ، ولذا قال عمر — رضي الله عنه — : " أيُّها النَّاسُ عليكم بديوانكم لا يضلّ . قالوا : وما ديواننا ؟ قال : شعر الجاهليّة فإنّ فيه تفسير كتابكم ، ومعاني كلامكم " ^(٢) .
وسار على نهجه عبد الله بن عباس — رضي الله عنهما — وما مسائل نافع بن الأزرق ممّا بعيد ^(٣) ، حتّى قال — رضي الله عنه — : " الشُّعر ديوان العرب ، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب ، رجعنا إلى ديوانها ، فالتمسنا معرفة ذلك منه " ^(٤) . ويقول : ((إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر ، فإنّ الشعر ديوان العرب)) ^(٥) .

ومن هنا أصبح من يأتي بالشّاهد خارجاً عن حدود المسألة ، فالشّاهد لسان صاحبه ، ولذا قال الجاحظ : " ونحن حفظك الله ، إذا استنطقنا الشّاهد ، وأحلنا على المثل ، فالخصومة حينئذ إنّما هي بينهم وبينها " ^(٦) .

وللشّاهد في النّحو شأن آخر ، فإذا كان هدف النّحاة صون اللّسان العربي من اللحن والزلل ، ووضع الأسس والأطر التي تضمن ذلك ، فإنّ النبراس الذي يتجهون إليه ، والمعين الذي ينهلون منه ، كلام العرب الفصحاء ، فكان عليهم أن يدلّوا على كلّ ما قعدوا بما ورد في كتاب الله المنزّل ، أو ثبت في لسان رسوله المبحّل — صلوات الله وسلامه عليه — أو جاء على ألسن العرب الموثوق بفصاحتهم . ولذا فإنّ النّحو قائم على الشّاهد ،

(١) انظر : شرح أشعار الهذليين (٣ / ١٠٤٤ — ١٠٤٥) .

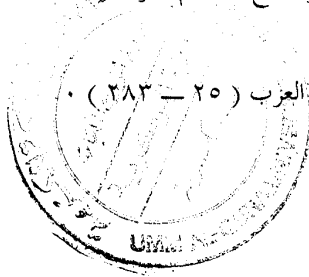
(٢) الكشاف (٤١١ / ٢) ، (٤ / ٥٥٣ — ٥٥٤) ، والجامع لأحكام القرآن (١١٠ / ١١١ — ١١١) .

(٣) الإتيقان (١ / ١٢٠ — ١٣٣) .

(٤) السابق (١١٩ / ١) ، وانظر غريب القرآن في شعر العرب (٢٥ — ٢٨٣) .

(٥) الإتيقان (١ / ١١٩) .

(٦) الحيوان (٣ / ٣٢٥) .



بل إن مادته الشواهد ، حتى قال الشيخ الطنطاوي : " الشاهد في علم النحو هو النحو " (١) .
 وكانت منزلة العالم تتحدد من خلال استحضاره لتلك الشواهد وقت الحاجة ، فهبّ
 العلماء إلى جمع الشواهد ، والتنافس في حفظها ، واستحضارها في كلِّ مقام ، فهذا
 الأصمعيُّ يسأل أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة ، فيجيبه فيها بألف حجة (٢) . وقلَّ أن
 تجد من النحاة الأوائل من لا يُنعت بحفظ الشواهد ، وفهم معانيها ، فهذا أبو بكر بن
 الأنباري النحوي : " كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظاً له . . .
 وكان يحفظ — فيما ذكر — ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن " (٣) .
 ومن هنا فإن ما سار عليه عباس حسن من ترك كثير من الشواهد القديمة التي جمعها
 علماء النحو الأوائل — بدعوى ((أنها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة ، وبالمعاني البعيدة التي
 تتطلب اليوم من المتعلم عناءً وجهداً لا يطيقها ، ولا يتسع وقته للسعي وراءها)) (٤) .
 و ((قد تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة ، وتساق لتأييد
 آراء نحوية متناقضة ، فهو معوان على البلبلة اللغوية ، ووسيلة للحيرة والشك في استخلاص
 القواعد ، وباب للفوضى في التعبير)) (٥) — نهجٌ يحتاج إلى نظر ؛ إذ كثيراً ما يتذاكر أرباب
 النحو قواعد علمهم من خلال استذكار شواهدهم ، فكم معلومة كادت الأيام تقتلها ، فنمت
 وربت من خلال تذكّر شاهدها ، ومن درس النحو أدرك ذلك جيّداً ، وعلم أن قوة هذا
 العلم نابعة من قوة أدلته .

أضف إلى ذلك أن القواعد الكلية في النحو لا تحتاج إلى شاهد (٦) ، ولذا أمسك النحلة
 عن الاستشهاد على الفاعل بأنه اسم ، أو أنه مرفوع ، ولم يستشهدوا على اسمية المبتدأ ،
 ولا على كونه معرفة . . . الخ ، فالشاهد في مصنفات النحاة — غالباً — إمّا لأمر زائدة
 على الأصل ، أو خارجة عنه ، ومن قواعدهم في الاستدلال : " من تمسك بالأصل

(١) نشأة النحو (٢١١) .

(٢) إنباه الرواة (٤ / ١٣٣) ، وانظر نزهة الألباء (٣٣) .

(٣) إنباه الرواة (٣ / ٢٠١ — ٢٠٢) .

(٤) النحو الوافي (١ / ٦) .

(٥) السابق (١ / ٨) .

(٦) انظر مصنف الدكتور غريب عبد المجيد نافع ((القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي)) .

خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المتبعة" (١) .

أنواع الشواهد

أولاً: من حيث موضوعها الذي ترد فيه ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ = الشواهد اللغوية :

وهي ما استشهد به العلماء ممَّا ورد عن العرب في استعمال لفظه ما ، من حيث :

١ - علاقة اللفظ باللفظ ، وما يتعلَّق به من مقارنات سامية وعربية .

٢ - علاقة اللفظ بالمعنى ، وهو ما عني به أصحاب المعاجم ، سواء أكانت المعاجم

المختصة بموضوعات خاصة ، نحو البئر لابن الأعرابي ، والإبل للأصمعي . . . أم ما يمكن أن يُسمَّى بمعاجم الألفاظ ، وهي التي تورِد الألفاظ مرتبة ، وتأتي لها بالمعاني ، مثل العين للخليل ، والجمهرة لابن دريد ، ومقاييس اللغة لابن فارس . أو ما يمكن أن يُسمَّى بمعاجم المعاني ، وهي التي ترتب طوائف المعاني ترتيباً خاصاً ، ثم ترصد لكل معنى منها ما يمكن أن يؤدي به من ألفاظ أو تراكيب ، مثل الألفاظ لابن السكيت .

٣ - علاقة اللفظ بالاستعمال ، ويشمل ما أنشأه علماء اللغة من دراسات للمتن ،

تدور حول الغريب ، والدخيل ، والموضوع ، والمجاز ، ونحو ذلك (٢) .

ب - الشواهد النحوية :

وهي ما استشهد به النحويون في بيان تركيب أو بنية ، لبيان قاعدة أو تأكيدها ، أو

إيراد ما استثني أو خرج عنها ، أو توجيه ما جاء مخالفاً لها ، ونحو ذلك ممَّا درس في مصنفات النحاة .

ج - الشواهد البلاغية :

وهي كل ما يستشهد به البلاغيون من آيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وأقوال

نثرية أو شعرية ؛ لتوضيح وبيان قاعدة بلاغية (٣) .

(١) الإنصاف (١/ ٣٠٠) ، وانظر : (٢/ ٤٨١ ، ٦٣٤) ، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣٠٧ ، ٢/ ١٠٢) ،

ولمع الأدلة (١٤١) ، والاقتراح (١١٣ - ١١٤) .

(٢) انظر الأصول (٢٦٨) .

(٣) الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز (٥١) .

وتختلف الشواهد البلاغية عن الشواهد النحوية واللغوية بجواز الاستشهاد عليها بكلام القدماء والمتأخرين إلى وقتنا الحاضر ، فليست محدّدة بزمن معيّن ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه — إن شاء الله — .

ثانياً : من حيث أنواعها الأدبية ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام أيضاً :

أ- الشواهد القرآنية :

وهي الشواهد المأخوذة من القرآن الكريم وقراءاته ، يقول السيوطي : " أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل لو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه . . . وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة " (١) .

والحقُّ أنّ النحاة تباينت مواقفهم تجاه بعض آي القرآن وقراءاته ، فإذا كان الفراء يشيد بالاستشهاد بالقرآن في موضع من كتابه ، ويقول : " والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر " (٢) . فقد يضعف بعض القراءات في موضع آخر (٣) .

ناهيك عن الموقف المتشدد لكثير من أعلام المدرسة البصرية ، ومن ذلك موقفهم من قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وكذلك نرين لكثير من المشركين قتل أولادهم

شركائهم ﴾ (٤) . بنصب ((أولادهم)) وخفض ((شركائهم)) .

فقد قرّر البصريون عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر ؛ وذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز الفصل بينهما . فلما جاءت قراءة ابن عامر مخالفة لقاعدتهم ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ((أولادهم)) ردّوها وضعّفوها .

يقول أبو البركات الأنباري : " والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ، وهم

(١) الاقتراح (٣٦) ، وانظر الإتيان (١/٧٥ - ٨٣) .

(٢) معاني القرآن (١/١٤) .

(٣) انظر ص (٤٣٠ ، ٥١٨) من هذا البحث .

(٤) سورة الأنعام ، الآية (١٣٧) .

القارئ ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام . وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإثما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى مصاحف أهل الشام ((شركائهم)) مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز ، والعراق ((شركاؤهم)) بالواو ، فدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه " (١) .

ووافق البصريين الفراء في ردّ هذه القراءة (٢) ، بل هو أول من اعترض عليها كما ذكر البغدادي في الخزانة . (٣)

وقد أورد البغدادي أقوال المعارضين لهذه القراءة ، ومن نسب اللحن للقارئ ، ثم قال : " وهذه الأقوال كلّها لا ينبغي أن يلتفت إليها ؛ لأنها طعن في المتواتر ، وإن كانت صادرة عن أئمة كبار " (٤) .

ثم أورد ما يعارض تلك الأقوال ، ويثبت صحّة القراءة .

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي في قول الله تعالى : ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة

سنين ﴾ (٥) . بإضافة ثلاثمائة إلى سنين . (٦)

حيث أنكرها المبرّد ، يقول : ((وقد قرأ بعض القراء بالإضافة ، فقال : ثلاثمائة

سنين) ، وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإثما يجوز مثله في الشعر للضرورة)) (٧) .

ومن ذلك قول الله عز وجل : ﴿ وجعلنا لكم فيها معاش ﴾ (٨) ، نسب إلى نافع

((معاش)) بالهمز ، وعند الجمهور ((معاش)) على القياس .

وقد أنكروا البصريون قراءة نافع ، ولحنوه ، يقول المبرّد : " فأما قراءة من قرأ

((معاش)) فهمز ، فإنه غلط ، وإثما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم

(١) الإنيصاف (٤٣٦/٢) ، وانظر : الخصائص (٤٠٩/٢) .

(٢) معاني القرآن (٣٥٨/١ ، ٨١/٢) .

(٣) خزانة الأدب (٤٢٢/٤) .

(٤) السابق (٤٢٣/٤) .

(٥) سورة الكهف ، الآية (٢٥) .

(٦) الإقناع (٦٨٩/٢) ، والنشر (٣١٠/٢) ، وتجبير التيسير (٤٤٤) .

(٧) المقتضب (١٧١/٢) .

(٨) سورة الأعراف ، الآية (١٠) .

يكن له علم بالعربية" (١) .

ويقول أبو إسحاق الزجاج : " وأكثر القراء على ترك الهمز في معاش ، وقد رواها عن نافع مهموزة ، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ " (٢) .

ويقول أبو جعفر النحاس : " والهمز لحن لا يجوز " (٣) .

فانظر إلى تلحين نافع في هذه القراءة ، في حين أنه لم ينفرد بها وحده ، فقد رواها عن ابن عامر ، وقرأ بها الأعرج ، والأعمش ، وزيد بن علي ، وخارجة . (٤)
وقد دافع علماء آخرون عن القراءة فصححوها ، وأثبتوا ما ورد من ذلك في أشعار العرب الفصحاء (٥) .

بل صنّف ابن خالويه كتابه (الحجّة في القراءات السبع) فبيّن فيه حجّة كلّ قراءة خالفت القياس ، وأوضح وجهها الصحيح من العربية ، يقول في مقدّمة كتابه : " فإني تدبّرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحّة النقل ، وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرف مذهباً من العربية لا يدفع ، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار " (٦) .

ويقول سعيد الأفغاني : " لم يتوفّر لنصّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريها متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين ، عن الصحابة ، عن رسول الله ﷺ فهو النصّ العربيّ الصحيح المتواتر ، المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنصّ ما اعتنى المسلمون بنصّ قرآنهم .

وعلى هذا يكون هذا النصّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو

(١) المقتضب (١٢٣/١) .

(٢) معاني القرآن للزجاج (٣٢٠/٢ - ٣٢١) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١١٥/٢) .

(٤) البحر المحيط (٢٧١/٤) .

(٥) انظر : معاني القرآن للقراء (٣٧٣/١ - ٣٧٤) ، الخصائص (٣٢٩/١) ، والبحر المحيط (٢٧١/٤)

والشواهد والاستشهاد (٢٦٠) .

(٦) الحجّة في القراءات السبع (٦١ - ٦٢) .

والصرف وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة .

أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك ، إذ إنَّها مروية عن الصحابة وقراء التابعين ، وهم جميعاً ممن يحتجّ بكلامهم العادي ، بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم ، كما سمعوها من رسول الله ، ولا ننسى بعد ذلك أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء ، والكسائي ، ويعقوب الحضرمي ، هم أئمة في اللغة والنحو أيضاً . وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته ، سواء أكانت متواترة ، أم روايات آحاد ، أم شاذة . والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتجُّ بها في اللغة والنحو ، إذ هي — على كلِّ حال — أقوى سنداً وأصحَّ نقلاً من كلِّ ما احتجَّ به العلماء من الكلام العربي غير القرآن " (١) .

ويقول تعقيباً على القراءة السابقة (معاش) : " وكان على نحاة البصرة تصحيح قاعدتهم أو تذييلها بأنَّ العرب ربّما حملت الحرف الأصلي على الزائد فعاملته معاملته إذا كان شبيهاً به في اللفظ ، ثم عليهم أن يستشهدوا بقراءة نافع هذه . وبذلك يزيد مذهبهم إحكاماً وانسجاماً مع أصوله ، التي أهمها البناء على السماع الصحيح ، وأي سماع أصحَّ من قراءة نافع ، وابن عامر ، والأعرج ، والأعمش ، وزيد بن علي ، رواية عن عثمان بن عفان ، عن النبي ﷺ ، هؤلاء الرواة فصحاء بمناباتهم ، علماء بتحصيلهم ، سليقيون ، عاشوا ولم يتطرق الفساد إلى ملكاتهم .

وتعجني كلمة أبي حيان في تفسيره تعقيباً على نقل الزجاج المتقدم : ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ؛ لأنَّ اللغة تثبت بالنقل ، لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء الناقص " (٢) . ولسنا سعيداً بمثل هذا التنازع بين العلماء ؛ إذ ثمرته توسيع الخلاف ، والاندفاع خلف الذاتية ، بدلاً من التعقل والموضوعية .

لا شك في أن قواعد النحاة ليست بحاجة إلى التغيير غالباً ، وليس استقراء النحاة قبل وضع قواعد النحو استقراء ناقصاً بالكلية ، هناك مجموعة كبيرة من مفردات اللغة انقرضت بانقراض أهلها ، أو لم يتمكن الرواة من الوصول إليها ، ولكن يبقى أن المادة اللغوية التي

(١) في أصول النحو (٢٨ — ٢٩) ، وانظر (٣٧) .

(٢) في أصول النحو (٣٧) .

درسها النحاة تمثل الظواهر الأساس في بناء اللغة .

غير أن دراسة النحاة لتلك المادة تحتاج إلى نقاش ، فمن المؤكد أن النقل دليل قاطع من أدلة النحو ، بل هو الدليل المقدم ، ويأتي في أعلى مراتبه القرآن الكريم ، كما سبق .
وليس الموطن هنا لبيان كيف نشأت القراءات ؟ ، وما أسباب اختلافها ؟ ، وما هي آراء العلماء في الاستشهاد بالقراءات القرآنية ؟ فإن موضوعاً كهذا يحتاج إلى بحث ، بل بحوث مستقلة .

كما أنه ليس من الأهمية بمكان أن نقف — في هذا المبحث — على ما قام البصريون والكوفيون به من ردّ القراءات القرآنية ، وأيهما كان أسبق في ردّها ؟ وما موقف كل مدرسة منها ؟! (١) .

فلست متعصباً للكوفيين ، ولا مدافعاً عن البصريين ، والشيء الذي أريد الوقوف عليه أن ثمة قراءات قرآنية متواترة ردّها النحاة ، وقفنا على جزء منها فيما سبق ، وسواء أكان الرادون للقراءة هؤلاء أم أولئك ، فلن يغيّر شيئاً من الواقع ، إذ الواقع أن طائفة من النحاة ردوا بعض القراءات ؛ إنصافاً لقياسهم .

والذي أريد تأكيده أن القراءة لا تثبت عند القراء إلا بثلاثة شروط ، هي :

- ١ — أن تكون القراءة موافقةً للعربية ولو بوجه .
- ٢ — أن تكون القراءة موافقةً لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .
- ٣ — أن يصحّ سندها عن رسول الله ﷺ .

يقول ابن الجزري : " كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها " (٢) .
أما القراءة الشاذة فهي كلّ قراءة فقدت ركناً من أركان القراءة المقبولة (٣) . ورجّح جمع من الباحثين أن القراءة الشاذة ما تخلف منها الشرط الثاني ، أعني : الموافقة لرسم المصاحف العثمانية ؛ إذ القراءة التي لم يصحّ سندها عن رسول الله ﷺ قراءة مردودة لا

(١) انظر لتفصيل ذلك القراءات القرآنية (٤٣ — ٦٥) ، والخلاف بين النحويين (١٥٧ — ١٧٥) .

(٢) النشر (٩) .

(٣) القراءات القرآنية (٢٠٢ — ٢٠٣) .

شاذة .

ومن هنا فإن القراءة الصحيحة والشاذة متصل سندها برسول الله ﷺ برواية الثقات عن الثقات ، ناهيك عن منهج القراء في القراءة ، فلم يكتفوا بالسَّماع من لفظ الشيخ ، بل لا بدّ من قراءة الطالب على شيخه ، إذ ليس كلّ من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء .^(١)

فكيف يردُّ الاستشهاد بها ؟ ، بل كيف تؤسم بالضعف واللحن ؟ .

السبب في هذا — والله أعلم — أن تلك القراءات خالفت قواعد النحاة التي وضعوها ، وأقيستهم التي بنوها ، وكانوا حريصين كلّ الحرص على استقامة تلك القاعدة ، وعدم نقضها ، وسلكوا جميع السبل في تأويل وتضعيف وردّ كلّ ما خالف نهجهم ، سواء أكانت قراءة قرآنية ، أم غيرها .

فإن قيل : روي عن عثمان أنه قال لمّا عرضت عليه المصاحف : إن فيه لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها . وعن عروة بن مسعود قال : سألت عائشة — رضي الله عنها — عن لحن القرآن عن قوله : ﴿ إن هذان لساحران ﴾^(٢) ، وعن ﴿ والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة ﴾^(٣) ، وعن قوله : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون ﴾^(٤) ، فقالت : يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطئوا في الكتاب . فكيف يستقيم الاستدلال بكلّ ما فيه بعد هذا ؟ . فالجواب ما ذكره السيوطي ، قال : " معاذ الله ، كيف يُظنُّ أولاً بالصحابة أنّهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن ، وهم الفصحاء اللدّ ؟ ثمّ كيف يظنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تلقّوه من النبي ﷺ كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه ؟ ثمّ كيف يظنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلّهم على الخطأ وكتابته ؟ ، ثمّ كيف يظنُّ بهم رابعاً عدم تنبُّههم ورجوعهم عنه ؟ ثمّ كيف يظنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يغيّره ؟ ثمّ كيف يظنُّ أن القراءات استمرّت على مقتضى ذلك الخطأ ، وهو مروى بالتواتر خلفاً عن سلف ؟ هذا ممّا

(١) في أصول النحو (٢٩ — ٣٠) ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية (٧٤ — ٨٢) ، وأصول النحو

العربي للدكتور محمود نحلّة (٤٠ — ٤١) ، والقراءات القرآنية (١٥٦ — ١٧٠) (٢١٣) .

(٢) سورة طه ، الآية (٦٣) .

(٣) سورة النساء ، الآية (١٦٢) .

(٤) سورة البقرة ، الآية (٦٢) .

يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة" (١) .

وقد تعدّد مواقف النُّحاة ، فهذا ابن جنّي يقف مواقف متباينة تجاه القراءة القرآنية ، يتجاذبه أمران ، الحرص على سلامة القاعدة النحوية من جهة ، والوقوف على القراءات القرآنية وأسانيدها من جهة أخرى . فهو القائل في المحتسب أثناء حديثه عن القراءة الشاذّة : " إلا أنّه مع خروجه عنها [أي الصّحيحة] نازع بالثقة إلى قرائه ، مخوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعلّه أو كثيراً منه ، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه ولسنا نقول هذا فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم ، أو تسويغاً للعدول عمّا أقرّته الثقات عنهم ، لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوّة ما يُسمّى الآن شاذّاً ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه " (٢) .

ويقول أيضاً : " الرواية تنمية إلى رسول الله ﷺ ، والله تعالى يقول : ﴿ وما

آتاكم الرسول فخذوه ﴾ (٣) ، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ ، وأخذه : هو الأخذ

به ، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونجتنبه ؟ " (٤) .

في حين تجده في الخصائص مثلاً يقول : " وخففوا على ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات

اختلاساً ، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ، ولم يشبعوها ، ألا ترى إلى قراءة أبي

عمرو ﴿ مالك لا تأمنا على يوسف ﴾ (٥) مختلساً لا محققاً ، وكذلك قوله عز وجل : ﴿ أليس

ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾ (٦) مخفياً لا مستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : ﴿ فتوبوا إلى

بأمرهم ﴾ (٧) . مختلساً غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل

(١) الاقتراح (٣٨ - ٣٩) .

(٢) المحتسب (١ / ١٠٣) .

(٣) سورة الحشر ، الآية (٧) .

(٤) المحتسب (١ / ١٠٣) .

(٥) سورة يوسف ، الآية (١١) .

(٦) سورة القيامة ، الآية (٤٠) .

(٧) سورة البقرة ، الآية (٥٤) .

اللفظ أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب^(١) اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً^(٢) ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية " (٣) .

يقول محمد النجار — رحمه الله — معلقاً على ذلك : " يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية ، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية الإسكان ، وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفاً ، وأن تسكين المرفوع في نحو : يشعركم لغة تميم وأسد ، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية ، وابن جنّي في الطعن على القراء في هذا الموطن تابع للمبرّد قبله ، وهي نزعة جانبيهما فيها الإنصاف " (٤) .

وحيثما عرض لقراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك نرى كثير من المشركين قتلوا

أولادهم شركائهم ﴾^(٥) ، بنصب (أولادهم) ، قال : " وهذا في النثر وحال السعة

صعب جداً ، لا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف " (٦) .

وما كانت ستصعب عليه القراءة لولا مخالفتها لقواعد وقياس النحاة .

ويقول عبده الراجحي : " فالنحاة أصحاب تقعيد وتنظيم ، وهذه الروايات التي تخرج

عن قواعدهم كانت تفجؤهم ، فلا يكون منهم إلا تجريحها وإخراجها على التوهّم ،

والقراء أصحاب آراء ، وهم أهل تلق وعرض ، فهم من هذه الناحية أدق من النحاة في

نقلهم اللغة ، نحسب أن الحق في جانب القراء ، حيث إن بحثنا في اللهجات يثبت أنه قد

كانت هناك لهجات مستعملة تؤيد هذه القراءات . . ولو كان النحاة مهتمين بدراسة

اللهجات العربية القديمة لما ردوا هذه القراءات ، ولما جرحوا أصحابها " (٧) .

وما تقدّم لا يعني أن النحاة أغفلوا الاستشهاد بالقرآن ، فقد ورد في الجمل المنسوب

(١) سيويه .

(٢) روى عن أبي عمرو وغيره ، انظر : النشر (٢ / ٢١٢) .

(٣) الخصائص (١ / ٧٣ — ٧٤) .

(٤) السابق (١ / ٧٤) هامش رقم (١) .

(٥) سورة الأنعام ، الآية (١٣٧) . وانظر ص (٤٣١) من هذا البحث .

(٦) الخصائص (٢ / ٤٠٩) .

(٧) اللهجات العربية في القراءات القرآنية (٨٦) .

للخليل ما يزيد على خمس وثمانين وثلاثمائة آية^(١) . واستشهد سيبويه بما يزيد على أربعمائة آية^(٢) . وقد يورد بعض الآيات ، ثم يقول : ((وهذا النحو كثير في القرآن))^(٣) ، أو ((وهذا الضرب في القرآن كثير))^(٤) . وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية^(٥) . وزادت شواهد الجمل للزجاجي على خمس وعشرين ومائة آية^(٦)

نعم ، قد يكون هناك قراءات قرآنية مخالفة للمشهور ، أو لما كثر استعماله عند العربي ، ولكن هذا لا يعني عدم صحتها ، فإن المخالفة للمشهور لا تعني اللحن والخطأ ، أو عدم الصواب ، إنما تعني مخالفة الأشهر والأكثر ، أضف إلى ذلك أن القراءة الصحيحة ليس من شروطها أن تكون على أفصح الوجوه بل صحتها في النقل هي الأصل ، يقول أبو عمرو الداني متحدثاً عن منهج القراء : " وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، وإذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها والمصير إليها " ^(٧) .

ومن هنا ، كانت القراءات القرآنية حجة نحوية متى ما ثبت سندها ، سواء أكانت قراءة سبعية ، أم عشرية ، أم شاذة . فما جاء موافقاً للقاعدة النحوية فالحمد لله ، وما جلاء مخالفاً لها ، فما كثر استعماله ، وورد ما يعضده من شواهد نثرية وشعرية وجب على النحاة أن يغيروا تلك القاعدة ؛ لتوافق كلام العرب . وما جاء من تلك القراءات مخالفاً للأكثر والأوسع استعمالاً ، وجب على النحاة عدم وسمه بالغلط والضعف ، ورمي من قرأ به باللحن ، فإن مخالفة المشهور لا تعني الغلط — كما سيأتي إن شاء الله — .

وماذا يضير النحاة لو قالوا في قول الله تعالى : ﴿ وجعلنا لكم فيها معاش ﴾

قرأ الجمهور ((معاش)) وقرئ ((معاش)) بالهمز ، والقراءة الأولى أقيس وأفصح؟! .

(١) اعتماداً على فهرس المحقق (٣٢٤ — ٣٣٠) .

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٤٣) .

(٣) الكتاب (٣٩ / ٢) .

(٤) السابق (٣٢٥ / ٢) .

(٥) المقتضب (١١٦ / ١) من مقدمة المحقق .

(٦) اعتماداً على فهرس المحقق (٤٢٣ — ٤٣١) .

(٧) النشر (١٠ / ١ — ١١) .

ب - شواهد الحديث الشريف :

ويراد بالحديث الشريف أقوال الرسول ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله ، وما وقع في زمنه ، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال صادرة عن بعض التابعين ^(١) .

وقد تباينت آراء النحاة في الاستشهاد بالحديث على قواعد النحو بين مانع ومجيز ، وطائفة اتخذت المذهب الوسط سبيلاً .

أما المانعون فلهم حجَّتَانُ :

الأولى : أن رواية الحديث جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة جرت في زمنه ﷺ فقال فيها لفظاً واحداً ، فنقل بروايات متعددة ، واحتجوا بقول منقول عن سفيان الثوري ، هو : إن قلت لكم إنني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى .

والثانية : أن كثيراً من رواية الحديث غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فعند روايتهم لبعض الأحاديث رووها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ، ونقصوا ، وقدموا ، وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، فجاء اللحن على ألسنتهم .
ومن المانعين ابن الضائع ، وأبو حيان ^(٢) ، يقول الحسن بن الضائع : " تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب ، ولو لا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب " ^(٣) .

وذهب الدكتور محمد عبيد إلى أن هذه الحجج غير مقنعة ، " وإنما المقنع حقاً الاعتراف بحقيقة الأمر الذي صرفهم عن هذه النصوص الموثقة ، وحقيقة الأمر - إن لم يجانبني الصواب - كان التحرز الديني ، تماماً كما حدث في القرآن ، وإن اختلف الأمر بينهما بعد ذلك ، حين طرحت الفكرة للبحث والتأمل ، فلم يجرؤ أحد على التصريح بأن

(١) في أصول النحو (٤٦) ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (١٣) ، ودراسات في كتاب سيبويه (٤٨) .

(٢) الاقتراح (٤٠ - ٤٢) ، وفي أصول النحو (٤٧ - ٤٨) ، وموقف النحاة من الاحتجاج

بالحديث (١٣ - ٢٢) ، ودراسات في كتاب سيبويه (٤٩ - ٥٢) .

(٣) الاقتراح (٤٣) .

القرآن لا يحتجّ به في اللّغة ، بينما صرّح بذلك بعض العلماء في نصوص السُّنّة ، وذلك تبعاً لاختلاف درجة التنزيه والتقديس في نفوس العلماء خاصّة ، والنّاس عامّة ، بين القرآن والسُّنّة " (١) .

وأنكر الدكتور محمود فجال ما ذهب إليه الدكتور محمد عيد ، يقول : " أمّا الحديث النبويّ فالقدمى لم يستشهدوا به في مسائل النّحو والصّرف ، وعندى أن سبب ذلك يعود لعدم تعاطيهم هذا العلم ، ولعدم ممارستهم إيّاه . . . أمّا التحرّز الديني ، ونظرة التنزيه والتقديس فغير وارد البتة ؛ لأننا مأمورون بفهم القرآن والحديث ، ومعاطمهما " (٢) .
وذهب فريق إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً ، وردّوا اعتراضات المانعين ، محتجين بأدلة منها :

١- أنّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، والمطلوب غلبة الظنّ ، الذي هو مناط الأحكام الشرعيّة .

٢ - أنّه يغلب على الظنّ أنّ ذلك المنقول لم يُبدّل ؛ لأنّ الأصل عدم التبديل .

٣ - أنّ التشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع في نقل الأحاديث بين النقلة والمحدّثين .

٤ - أنّ من يقول من النقلة والمحدّثين بجواز النقل بالمعنى ، فإنّما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ، ويتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى .

٥ - أنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى عند من أجازوه إنّما هو فيما لم يدوّن ولم يكتب ، أمّا ما دُوّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز التصرف فيه ، ولا تبديل ألفاظه ، من غير خلاف بينهم في ذلك .

٦ - أنّ تدوين الأحاديث وكثيراً من المرويّات وقع في الصّدور الأوّل قبل فساد اللّغة العربيّة ، حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ، وغاية ذلك تبديل لفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجمع في صحّة الاستدلال

(١) الرواية والاستشهاد باللّغة (١٣٧) .

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي (١٢٦) .

به في اللُّغة . (١)

ومن القائلين بهذا الرأي ابن مالك ، ورضي الدين الاستر ابادي ، وابن هشام ، وبدر الدين الدماميني ، ومحمد بن الطيب الفاسي ، وغيرهم (٢) .

وتوسَّط فريق آخر ، فأكدوا تصرّف الرواة في بعض ألفاظ حديث رسول الله ﷺ ولم يمنعوا الاحتجاج بالحديث الذي تواتر لفظه ، واتّحد النقل فيه ، وصحّت روايته كما قاله رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، ومن أولئك أبو إسحاق الشَّاطبي ، إذ يرى أنّ الحديث على قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاصّ ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حُجر ، والأمثال النبويّة ، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربيّة (٣) .

ويقول السيوطيُّ في الاقتراح : " وأمّا كلامه ﷺ فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ ، وذلك نادرٌ جداً ، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً " (٤) .
وبحث الموضوع محمد الخضر حسين ، وانتهى من بحثه إلى نتيجة أشاد بها مجموعة من النُّحاة ، حيث يرى أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللُّغة والقواعد ، وهي ستّة أنواع :

١ — ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته عليه الصلاة والسلام ، كقوله : " حمي الوطيس " (٥) و " مات حتف أنفه " (٦) .

٢ — ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها ، أو أمر بالتعبّد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات .

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (٣٧٠ — ٣٧١) .

(٢) انظر في أصول النحو (٥٠) ، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث (٢٢) والشواهد والاستشهاد

(٣٠١) ، والحديث النبوي في النحو العربي (١٠٥ — ١١٢) .

(٣) المقاصد الشافية (١ / ٤٠٢ — ٤٠٣) ، و انظر : خزنة الأدب (١ / ١٢ — ١٣) .

(٤) الاقتراح (٤٠) .

(٥) صحيح مسلم (٣ / ١٣٩٨) ، السنن الكبرى (٥ / ١٩٤ ، ١٩٧) ، وصحيح ابن حبان (١٥ / ٥٢٣) .

(٦) مسند الإمام أحمد (٤ / ٣٦) ، والمعجم الكبير (٢ / ١٩١) ، والمستدرک على الصحيحين (٢ / ٩٧) ، وسنن

البيهقي الكبرى (٩ / ١٦٦) .

- ٣ — ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .
 ٤ — الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة ، وأتحدت ألفاظها .
 ٥ — الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللّغة ، كمالك بن أنس ، والشافعي .
 ٦ — ما عرف من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل ابن سيرين .^(١)

وأقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كثيراً ممّا توصّل إليه الباحث ، واقترح باحثون محدثون شروطاً أخرى ، وأجازوا أنواعاً معيّنة من الأحاديث ، استدرکوا بها على ما أقرّه المجمع .^(٢) وقد درّس هذا الموضوع دراسة مستفيضة جماعة من الباحثين ، منهم من أفرد له مصنّفاً ، ذكر فيه مواقف النّحاة قدماء ومحدثين من الاستشهاد بالحديث ، وما وقع في كتب النّحاة القدماء من استشهادات بحديث رسول الله ﷺ .^(٣) ومنهم من أفرد له مبحثاً في مصنّفه ، ذكر فيه آراء العلماء ومذاهبهم في الاحتجاج بالحديث الشّريف .^(٤)

ج - كلام العرب :

ويقصد بكلام العرب : كلام العرب الموثوق بفصاحتها ، وصفاء لغتها ، من منشور ومنظوم ، قبل بعثته ﷺ ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فسدت الألسن بدخول الأعاجم ، وكثرة المولدين ، وفسحو اللّحن .^(٥)

وقد أشار الباحثون إلى أنّ من ينعم النّظر في معاجم اللّغة وكتب قواعدها ، يجد كتب اللّغويين أوفر حظّاً في الاستشهاد بالشّعْر والنّثر على السّواء في إثبات معنى ، أو استعمال

- (١) انظر في أصول النحو (٥٥ — ٥٨) ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (٤١٤ — ٤١٧) ، ودراسات في كتاب سيبويه (٥٦ — ٥٨) ، والحديث النبوي في النحو العربي (١٠٥ — ١١٢) .
 (٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (٤١٧ — ٤٢٢) .
 (٣) من ذلك ما قامت به الدكتورة خديجة الحديثي في مصنفها (موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف) . ومؤلف الدكتور محمود فجال (الحديث النبوي في النحو العربي) .
 (٤) من أولئك السيوطي في الاقتراح (٤٠ — ٤٤) ، والبغدادي في خزنة الأدب (٩ / ١) ، وسعيد الأفغاني في مصنّفه ، في أصول النحو (٤٦ — ٥٨) ، والدكتورة خديجة الحديثي في دراسات في كتاب سيبويه (٤٨ — ٦٨) ، وعبد الجبار النابلية في بحثه الشواهد والاستشهاد (٢٩٧ — ٣٣٧) ، ومحمد عيد في الرواية والاستشهاد (١٣١ — ١٣٧) .
 (٥) دراسات في كتاب سيبويه (٧١) .

كلمة . أمّا النحويون فكان اعتمادهم على الشعر أكثر^(١) . والمطالع لمصنّفات النحاة يرى ذلك بوضوح لا لبس فيه^(٢) . ويعلّل الدكتور محمّد عيّد ذلك بأنّ بحوث المعاجم تتّجه لمعاني الكلمات المفردة ، دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التي استقرت منها ، أمّا النحاة فاعتمادهم على التراكم المفيدة ، فكان من الضّروري لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء معظمها شعراً^(٣) .

ولعلّ من أهم الأسباب التي جعلت النحاة يعتمدون على الشعر أكثر في بناء قواعدهم ما يلي :

١- المكانة الرفيعة التي احتلّها الشعر في نفوس العرب في الجاهليّة والإسلام ، يقول أبو هلال العسكري : " ليس شيء من أصناف المنظومات يبلغ في قوّة اللفظ منزلة الشعر . وممّا يفضل به غيره طول بقائه على أفواه الرّواة ، وامتداد الزّمان الطّويل به ، وذلك لارتباط بعض أجزائه ببعض ، وهذه خاصّة له في كلّ لغة ، وعند كلّ أمة ، وطول مدّة الشيء من أشرف فضائله .

وممّا يفضل به غيره استفاضته في النّاس ، وبعد سيره في الآفاق وليس يؤثّر في الأعراض والأنساب تأثير الشعر في الحمد والذّمّ شيء من الكلام . فكم من شريف وضع ، وخامل ديني رفع

ومن فضائل الشعر أنّ ألفاظ اللّغة إنّما يؤخذ جزؤها وفصيحتها ، وفحلها وغريبها من الشعر ، ومن لم يكن راوية لأشعار العرب تبيّن النقص في صناعته

ومن ذلك أيضاً أنّ الشّواهد تنزع من الشعر ، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن ، وأخبار الرسول ﷺ شاهد .

وكذلك لا نعرف أنساب العرب ، وتواريخها ، وأيامها ، ووقائعها ، إلا من جملة أشعارها ، فالشعر ديوان العرب ، وخزانة حكمتها ، ومستنبط آدابها ، ومستودع علومها " (٤) .

(١) في أصول النحو (٥٩) .

(٢) الشواهد والاستشهاد (٢٩ - ٣٠) .

(٣) الرواية والاستشهاد (١٣٨) .

(٤) الصناعتين (١٤٣ - ١٤٤) .

ويقول ابن فارس : " والشعر ديوان العرب ، وبه حفظت الأنساب ، وعرفت المآثر ، ومنه تُعلِّمت اللُّغة " (١) . " والشعراء أمراء الكلام " (٢) .

وعقد ابن عبد ربه باباً في فضائل الشعر جاء فيه : " ومن الدليل على عظم قدر الشعر عند العرب ، وجليل خطبه في قلوبهم ، أنه لما بُعث النبي ﷺ بالقرآن المعجز نظمه ، المحكم تأليفه ، وأعجب قريشاً ما سمعوا منه ، قالوا : ما هذا إلا سحر ، وقالوا في النبي ﷺ : **﴿ شاعر تتربص به مريب المنون ﴾** " (٣) (٤) .

ويقول الحيدرة اليميني : " أمّا الشعر في نفسه فهو الدرجة العليا من الكلام كلّه بعد الكلام الإلهي والكلام النبويّ ، فهما فوق كلّ كلام ، وفوق كلّ ذي فوق ؛ لبلاغتهما ، وشرف المتكلم بهما ، وما سوى هذين الكلامين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : عليها النظم ؛ لما جمع من البلاغة ، والوزن والتقفية ، وسفلاها النثر ؛ لتعريه عن الوزن والتقفية ، وإن كان آخذاً بحظّه من البلاغة " (٥) .
وانتقد الدكتور محمد عيد مثل هذا التفضيل (٦) . ودفع الدكتور هادي مطر التهمة عن الحيدرة (٧) .

ولذا أقبل العرب في جاهليتهم وإسلامهم على رواية الشعر وحفظه ، وسارع العلماء إلى الاستشهاد به ؛ لتفسير لفظ غريب ، أو بيان صحّة معنى أو تركيب ، وتبارى العلماء في استحضار ذلك الكنز متى ما دعت الحاجة إليه ، حتّى أصبح الواحد منهم يحفظ عشرات الآلاف من الشواهد الشعرية (٨) .

٢ — يسر حفظ الشعر عند العربي ، وسهولة تذكره ، إذ ما ترغّب فيه النفس تسرع إلى تقبّله وحفظه ، يقول ابن رشيق : " وقد اجتمع الناس على أنّ المشور في كلامهم أكثر ،

(١) الصاحبي (٤٦٧) .

(٢) السابق (٤٦٨) .

(٣) سورة الطور ، الآية (٣) .

(٤) العقد الفريد (٥ / ٢٣٨) .

(٥) كشف المشكل (٢ / ٤١٣ — ٤١٤) .

(٦) الرواية والاستشهاد (١٤٠) .

(٧) كشف المشكل (١ / ١٣٠) من المقدمة .

(٨) انظر ص (٥٣ — ٥٦) من هذا البحث .

وأقلّ جيّداً محفوظاً ، وأنّ الشّعْر أقلّ ، وأكثر جيّداً محفوظاً ؛ لأنّ في أدناه من زينة الوزن والقافية ما يقارب به جيّد المنثور .

وكان الكلام كلّ منثوراً ، فاحتاجت العرب إلى الغناء بمكارم أخلاقها ، وطيب أعراقها ، وذكر أيامها الصالحة ، وأوطانها النازحة ، وفرسانها الأبحاد ، وسمحاتها الأجواد ؛ لتهزّ أنفسها إلى الكرم ، وتدلّ أبناءها على حسن الشّيم ، فتوهّموا أعاريض جعلوها موازين الكلام

وقيل : ما تكلمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلمت به من جيّد الموزون ، فلم يحفظ من المنثور عشره ، ولا ضاع من الموزون عشره " (١) .

وقبله قال الجاحظ : " فإنّ حفظ الشّعْر أهون على النّفس ، وإذا حفظ كان أعلق وأثبت ، وكان شاهداً ، وإن احتيج إلى ضرب المثل كان مثلاً " (٢) .

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنّ اعتماد النّحاة على الشّعْر كان بسبب أنّ رواية الشّعْر أدقّ من رواية النّثر ، وأنّ احتمال التبدّل والتغيير في الشّعْر أقلّ من احتمالته في النّثر ، وأنّ تذكّر المنظوم أيسر من تذكّر المنثور . (٣)

ومهما يكن فقد اعتمد النّحاة اعتماداً كبيراً على الشّعْر في تعيينه وبنائه علمهم ، ومصنّفات كثير من النّحاة تشهد بذلك ، بل إنّ كتب الشّواهد التي اعتنت بشرح شواهد كثير من مصنّفات النّحاة الأوائل اقتصرت على الشّواهد الشعريّة " حتّى أصبحت لفظة ((الشّواهد)) ذات معنى عربي يقصد به الشّعْر ، ولا يتبادر إلى الذهن آيات القرآن أو الحديث ، وهذا المعنى العربي قد اكتسبته الكلمة بفعل النّحاة ، وإلاّ فإنّ نصّ القرآن — باعتراف النّحاة أنفسهم نظرياً — اعتبر أهمّ مصدر للشّواهد " (٤) .

ولعلّ ما حظيت به الشّواهد الشعرية لكتاب سيبويه خير دليل على ذلك ، فقد احتل الكتاب مكانة في نفوس العلماء قديماً ومتأخّرين ، فعكف جمع منهم على شرح شواهد الشعرية ، عُرف منها ثمانية عشر مصنّفاً (٥) . ناهيك من شروح الكتاب ، وما وضعه عليه

(١) العمدة (٢٠ / ١) .

(٢) الحيوان (٤٦٤ / ٣) .

(٣) من أسرار اللغة (٣٤٢) .

(٤) الرواية والاستشهاد (١٢٤) .

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه للصفار (١٠ / ١ — ١٩) من مقدمة المحقق .

العلماء من تعليقات وحواشٍ ، ومن أهم المصنفات التي وصلتنا من شرح شواهد الكتاب ((شرح أبيات سيويه)) ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس ، و ((شرح أبيات سيويه)) لأبي محمد يوسف السَّيرافي ، و ((تحصيل عين الذهب)) لأبي الحجاج يوسف ابن سليمان الأندلسي ، المعروف بالأعلم الشنتمري ، وقد أُلِّف مصنّفه تلبية لأمر المعتضد بالله ، حين أمره باستخراج شواهد كتاب سيويه ، وجمعها في كتاب يخصّها .^(١)

ثمَّ صنّف أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ كتابه ((الجمل في النّحو)) وكان لمنهجه الحسن ، وأسلوبه السَّهل الواضح ، وتعدّد شواهد ، أثر واضح في انتشاره ؛ إذ تجاوزت شروحه أربعين شرحاً ، أمّا شرح أبياته ، فذكر العلماء منها تسعة عشر شرحاً .^(٢)

وشرح عبد الله بن بري شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وألّف الحسن بن عبد الله القيسي مصنّفه ((إيضاح شواهد الإيضاح)) .

ثمّ توالى اهتمامات العلماء بدراسة الشواهد ، حتّى جاء عبد القادر البغداديّ الذي كانت السّمة الغالبة على مصنّفاته شرح شواهد العربيّة ، فشرح شواهد الرّضيّ في الشافية ، وشرح أبيات المغني لابن هشام ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية لابن الوردي ، وشرح مقصورة ابن دريد ، وله حاشية على بانت سعاد ، وتحتل خزانة الأدب ، التي شرح فيها شواهد الرضي في الكافية مكانة بارزة بين مصنّفاته ؛ إذ جمع فيها كثيراً من علوم الأدب واللغة ، وحقّق كثيراً من المسائل النّحويّة ، ووقف عند آراء العلماء فيها ، مع استيعاب لما كتب عنها . وجمع فيها من أشعار العرب وأمثالها ، وسيرها وأنسابها ، وبيّن الأماكن والديار ، وعرفّ بكثير من الأعلام ، وأورد في مصنّفه كثيراً من أقوال العلماء وآرائهم التي فقدت أصولها ، أو لم تصل إلينا ، فهو يجمع كثيراً من النصوص النادرة التي يعزّ وجودها في غيره ، ويضمّ بين دفتيه عدداً من المؤلفات الضائعة ، وقد أفدت منه أيّما فائدة في هذا العمل ، بل يعدّ أهمّ مصدر أفدت منه في هذا الموضوع .

ثمّ توالى دراسة العلماء للشاهد الشعري في النّحو ، وتنوّعت طرقها ، فهناك دراسات ارتبطت بالشاهد النحوي ، تشرح ألفاظه ومعانيه ، وتعرّف بقائله ، وتبيّن رواياته ، وتحد

(١) تحصيل عين الذهب (٥٢) .

(٢) الجمل (٢٥ - ٣٣) ، والحلل في شرح أبيات الجمل (١٢ - ١٤) .

موطن الشاهد ووجه الاستشهاد ، ومنها شرح شواهد شذور الذهب لمحمد علي الفيومي ،
 وشرح أبيات معاني القرآن للدكتور ناصر حسين علي .
 وهناك دراسات قامت على بيان الشواهد النَّحويَّة في شعر شاعر معيَّن ، ومنها الشواهد
 النَّحويَّة والصَّرفيَّة في شعر الأعشى للدكتور عبد الهادي فراج ، والشواهد النَّحويَّة في شعر
 الأخطل للدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد .
 وهناك دراسات اهتمَّت بمكانة الشاهد الشعري وقيمته ، ومنهج المدارس النَّحويَّة في
 الاستدلال ، ومنها الشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار علوان النائلة .
 كلُّ هذا يدلُّ على أهميَّة الشَّاهد الشُّعريِّ ، ومكانته في صنع القاعدة النَّحويَّة .

الفصل الأول

تعدد رواية الشاهد

تعدد رواية الشاهد

وفيه مباحث :

المبحث الأول : رواية اللغة :

قال الجوهري : " رويت الحديث والشعر روايةً فأنا راوٍ . . . قال يعقوب : ورويتُ القومَ أرويهم ، إذا استقيتَ لهم . ورويتُهُ الشعرَ تزويةً ، أي : حملته على روايته ، وأرويتُهُ أيضاً . . . " .

وتقول : أنشد القصيدة يا هذا ، ولا تقل أروها ، إلا أن تأمره بروايتها ، أي باستظهارها . . .

والروايةُ : البعير أو البغل أو الحمار الذي يُستقى عليه . والعامَّة تسمي المزايدة راويةً ، وذلك جائز على الاستعارة . . .

ورجلٌ راويةٌ للشعر ، والهاء للمبالغة . . . " (١) .

وتسمية المزايدة راوية ما زالت مستخدمة إلى اليوم .

قال الشلحاني : " الرواية في أصلها اللغوي من الاستقاء . . ثم أطلقت هذه الكلمة على أخذ الشعر أو الحديث لعلاقة النقل في كل " (٢) .

لم يكن العرب في جاهليتهم بحاجة إلى جمع لغتهم أو دراستها ، فهي ملكة أتقنوها ، وسليقة لا يجحدون عنها ، يتخاطبون في أمورهم دون الرجوع إلى معلم يوجه نطقهم ، أو قانون يخضعون له ، فمعلمهم بيئتهم التي عاشوا بها ، وقانونهم ما وهبهم الله من ملكة خلقت فيهم ، فلا يكاد يشذ عن مداركهم لفظ أو تعبير في محيط قبائلهم .

لم يخطر بخلد أحدهم ما ستؤول إليه اللغة ، كان العربيُّ ينتقل في البادية ، يعيش حياة جافة قاسية ، محروماً من الترف وليوننة العيش ، لا تعرف الدعة إلى نفسه طريقاً ، مثله الأعلى أن يكون فارساً أو شاعراً أو خطيباً ، إذ هؤلاء الذين يحمون الذمار ، ويدفعون عن الأعراض .

لم تدم الأيام طويلاً حتى بزغ نور الحق على يد محمد بن عبد الله ﷺ ، جاء الإسلام

(١) الصحاح (٦ / ٢٣٦٤ - ٢٣٦٥) (روى) ، ولسان العرب (١٤ / ٣٤٦ - ٣٤٨) (روى) .

(٢) رواية اللغة (٣٧) .

فأعجز الله العرب بما برزوا فيه ، تحداهم بالقرآن ، بأسلوبه المعجز ، وفواصله العذبة ، وبيانه السّاحر ، أنزله بلسان عربي مبين ، بهرّ فصحاءهم وبلغاءهم فوقفوا أمامه عاجزين ، وكتب السيرة مليئة بصور عجزهم ^(١) .

فلما ظهر ذلك التّور ، وبدد الظّلمة من حوله ، استبشرت به البشريّة ، فدخل النّاس في دين الله أفواجا ، من عرب و غيرهم ، فاختلط اللّسان العربيّ الفصيح بغيره ، سواء أكان ذلك بـهجرة المسلمين من غير العرب إلى المدينة المنورة ، إذ كانت في تلك الحقبة الزمانيّة حاضرة الإسلام ، ومقرّ الخلفاء الراشدين وعلية القوم ، و إلى مكّة المكرمة ، التي يوجد بهد البيت العتيق الذي يؤمّه من دخل دين الإسلام ، ونطق الشهادتين ، أم كان بعامل الفتوحات الإسلاميّة التي تتابعت في عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين ، ووصلت في عهد بني أميّة سيريا شمالاً ، والسّودان جنوباً ، والهند والصين شرقاً ، وجبال البرانس بالأندلس غرباً ^(٢) .

كل هؤلاء استظلّوا تحت ظلّ هذه المملكة المترامية الأطراف ، فزالت بينهم فوارق اللّون ، وامتحت فوارق الجنس والوطن ، دينهم الإسلام ، وكتابهم القرآن ، ولغتهم العربيّة .

ويتحدث ابن خلدون عن العرب ولغتهم ، فيقول : " إنّما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عند الأول ، كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا ، فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول ، وخالطوا العجم ، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السّمع من المخالفات التي للمستعربين ، والسّمع أبو الملكات اللّسانية ، ففسدت بما ألقى إليها ممّا يغيّرها لجنوحها إليه باعتياد السّمع " ^(٣) .

ولذا وجد اللحن إلى لسان العربيّ طريقاً ، كيف لا ، و من الداخلين في الإسلام من ينطق بالرّومية كصهيب ، و من يتحدّث بالفارسية كسلمان ، و من يرتضخ الحبشية كبلال ، وسحيم عبد بني الحسحاس ، ناهيك عن غيرهم .

(١) سيرة ابن هشام (١ / ٢٨٣ ، ٣١٣ ، ٣٣٨) .

(٢) نشأة النحو (٧) .

(٣) مقدمة ابن خلدون (٥٠١) .

ومن هنا هبَّ العُرب من العرب على لسانهم إلى جمع اللغة وروايتها ؛ لحفظها من التسرُّب والضياع .

وهذا لا يعني أنَّ العرب لم تعرف الرواية إلا بعد اختلاطهم بغيرهم ، فقد عرف العرب الرواية في الجاهلية ، واستمرَّ ذلك في الإسلام قبل وجود النُّحاة ، غير أنَّ الرواية في العصور الأولى تختلف عن الرواية في القرن الثاني الهجري ، فالأولى رواية أدبيَّة ، لغرض المتعة الأدبية ، فالشُّعر فيه أمجاد القبيلة ، ومفاخرها ، وأيامها ، يمثِّل الشَّجاعة والنخوة عند العربي ، فإذا لم يقدِّر له أن يكون شاعراً ، فلا أقلَّ من حفظه شعر شعراء قبيلته ، يتغنَّى به في الصَّحراء ، ويجدو به ماشيته .

بل قد يكون الشُّاعر راوية عند شاعر آخر ؛ ليستقيم عوده ، وتقوى موهبته ، ويفتق لسانه ، فزهير بن أبي سلمى الذي يقول فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنشدوني لأشعر شعرائكم ، قيل : ومن هو ؟ قال : زهير ، قيل : وبم صار كذلك ؟ قال : كان لا يعاظر بين القول ، ولا يتبع حوشي الكلام ، ولا يمدح الرجل إلا بما فيه ^(١) ، كان راوية لأوس ابن حجر ، ثمَّ جاء كعب والحطيئة فأصبحا راويتين عند زهير ، ثمَّ جاء هذبة بن خشرم فأصبح راوية الحطيئة ، ثمَّ جاء جميل بن معمر العذري فأصبح راوية هذبة ، ثمَّ جاء كثير فأصبح راوية جميل ^(٢) .

فأنت أمام سلسلة من الشُّعراء الرِّواة ، يأخذ اللاحق عن السَّابق متأثراً بمنهجته وأسلوبه .

وهناك من الشُّعراء من يروي لأكثر من شاعر، يفيد من نهمهم ، ويقتبس من صورهم، ثمَّ يشقُّ لنفسه طريقاً ومذهباً في قول الشُّعر ، ومن أولئك رؤبة ، وذو الرُّمة ، والفرزدق ، الذي يقول فيه يونس بن حبيب : لولا شعر الفرزدق لذهب نصف أخبار النَّاس ^(٣) . ولذا ظلَّ الشُّعر في بيوت معيَّنة ، وإن كان للموهبة دور بارز في ذلك ، فإنَّ كثرة الرواية جدول يغذي تلك الموهبة وينميها ، فزهير بن أبي سلمى كان أبوه شاعراً ، ونخاله

(١) الشعر والشُّعراء (١ / ١٣٧ - ١٣٨) . والأغاني (١٠ / ٣٣٧ ، ٣٣٩) .

(٢) الشعر والشُّعراء (١ / ١٣٧) ، والعمدة (١ / ١٩٨) ، ومصادر الشعر الجاهلي (٢٢٢ - ٢٢٣) .

(٣) مصادر الشعر الجاهلي (٢٢٩) .

بشامة بن الغدير شاعراً ، وأخته سلمى شاعرة ، و ابنه كعب و بغير شاعرين ، وأخته الخنساء شاعرة ، وابن ابنه المضرَّب بن كعب بن زهير شاعراً ^(١) .

وكان الوالد يلزم ولده رواية الشعر ، خاصة الجاهلي منه ، إذا رأى فيه شيئاً من النبوغ والموهبة ، حرصاً على تنمية تلك الخصال ، وتوسيع المدارك ، فهذا غالب بن صعصعة حينما دخل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومعه ابنه همام الفرزدق ، سأله علي رضي الله عنه من هذا الغلام معك ؟ قال : هذا ابني ، قال : ما اسمه ؟ قال : همام ، وقد رويته الشعر يا أمير المؤمنين وكلام العرب ، ويوشك أن يكون شاعراً مجيداً ^(٢) .

ومن هنا جعل العلماء الشعراء الرواة في المرتبة الأولى ، لأن الواحد منهم يضم إلى جيد قوله الجيد من شعر غيره ، يقول الجاحظ : " والشعراء عندهم أربع طبقات ، فأولهم الفحل الخنذيد ، والخنذيد هو التأم ، قال الأصمعي : قال رؤبة : هم الفحول الرواة " ^(٣) .
ويذكر الأصمعي أن الشاعر لا يصير في قريض الشعر فحلاً حتى يروي أشعار العرب ، ويسمع الأخبار ، ويعرف المعاني ، وتدور في مسامعه الألفاظ ^(٤) .

ولذا يقول ابن رشيقي في آداب الشاعر : " وليأخذ نفسه بحفظ الشعر والخبر ، ومعرفة النسب وأيام العرب ؛ ليستعمل بعض ذلك فيما يريد من ذكر الآثار ، وضرب الأمثال ، وليعلق بنفسه بعض أنفاسهم ، ويقوى بقوة طباعهم ، فقد وجدنا الشاعر من المطبوعين المتقدمين يفضل أصحابه برواية الشعر ، ومعرفة الأخبار ، والتلمذة بمن فوقه من الشعراء ، فيقولون : فلان شاعر راوية ، يريدون أنه إذا كان راوية عرف المقاصد ، وسهل عليه مأخذ الكلام ، ولم يضق به المذهب ، وإذا كان مطبوعاً لا علم له ولا رواية ضلّ واهتدى من حيث لا يعلم ، وربما طلب المعنى فلم يصل إليه ، وهو مائل بين يديه ؛ لضعف آتته ، كالمقعد يجد في نفسه القوة على النهوض ، فلا تعينه الآلة " ^(٥) .

(١) الأغاني (١٠ / ٣٦١ ، ٣٦٤) .

(٢) خزانة الأدب (١ / ٢٢٢) .

(٣) البيان والتبيين (٢ / ٤) .

(٤) العمدة (١ / ١٩٧) .

(٥) السابق (١ / ١٩٧) .

أضف إلى ذلك أن بعض الشعراء خاصة الفحول كان لهم راوٍ أو رواة يلازمونهم في ظعنهم وإقامتهم ، ويحفظون أشعارهم ، ويروونها عنهم ، ومن أولئك عبيد رواية الأعشى^(١) . وقد يُشكل على الراوي بعض شعر الشاعر ، فيسأل شاعره عنه^(٢) .

ناهيك عن رواة القبيلة الذين يحفظون أشعارها ومفاخرها وأنسابها ، إذ الشعر سجل مناقبهم وانتصاراتهم ، ومثالب أعدائهم ، بل قد تقبل القبيلة صغارها وكبارها على رواية قصيدة معينة ، فهؤلاء بنو تغلب كانوا يعظمون قصيدة عمرو بن كلثوم ، حتى هجأهم بذلك بعض شعراء بكر بن وائل ، فقال :

ألهى بني تغلب عن كل مكرمة
قصيدة قالها عمرو بن كلثوم
يروونها أبداً منذ كان أولهم
يا للرجال لشعرٍ غير مسئوم^(٣)

كل هذا يدل على أهمية رواية الشعر في حياة العربي ، فهو شغله الشاغل ، ولذلك أراد عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — ذلك الرجل الشجاع الحازم الناقد ، أن يمنع رواية شعر الهجاء ؛ لما يثيره من أحقاد وضغائن فلم ينجح في ذلك ؛ لانتشار رواية الشعر على ألسنة العرب جميعاً صغيرهم وكبيرهم .

وكان الشاعر يحرص كل الحرص على تلك الرواية ؛ ليكتب لشعره الرواج ، وليصل إلى الناس ما تتحلى به قبيلته من كرم وشجاعة ، ونصرة وإقدام ، أو ما يسم به أعداءه من بخل وجبن وضعف .

بل ينزعج لكثرة رواية وانتشار شعر خصمه ، فقد تذاكر الفردق والأخطل جريراً ، فقال له الأخطل : والله إنك وإيائي لأشعر منه ، غير أنه أعطى من سيرورة الشعر شيئاً ما أعطيه أحد ، لقد قلت بيتاً ما أعرف في الدنيا بيتاً أهجى منه :

قوم إذا استبح الأضياف كلبهم
قالوا لأمهم بولي على النار
فتمسك البول بخلاً لا تجود به
ولا تبول لهم إلا بمقذار^(٤)

وقال هو :

(١) الشعر والشعراء (١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠) .

(٢) السابق (١ / ٢٦٠) .

(٣) الأغاني (١١ / ٥٧) .

(٤) ديوان الأخطل (١٤٨) .

والتغلبى إذا تنحج للقري حاك أسنته وتمثل الأمثالاً^(١)

فلم يبق سقاء ولا أمة إلا رواه^(٢).

ومن هنا فلا عجب من طلب الحطيئة لكعب بن زهير أن يذكره في قصائده ، يقول
لكعب : قد علمتم روايتي لكم أهل البيت ، وانقطاعي إليكم ، فلو قلت شعراً تذكر فيه
نفسك ، ثم تذكرني بعدك ، فإن الناس أروى لأشعاركم^(٣).

وهذا الراعي النميري يقول : من لم يرو من أولادي هذه القصيدة — يعني قصيدته
اللامية التي مدح بها عبد الملك بن مروان وشكا فيها من السّاعة — وقصيدي التي أولها :

بان الأحبة بالعهد الذي عهدوا

فقد عقني^(٤).

ولحرص الشاعر على رواية شعره ، وتعلق العربي بالشعر وإنشاده ، أصبح الشاعر
أحياناً يريد أن يغير من موقفه تجاه شخص أو عشيرة ، غير أنه لا يملك ذلك ، فمدحه أو
هجاؤه قد كتب له الانتشار . ولا أدل على ذلك من قصيدة عميرة بن جعيل ، حينما
هجا قومه ، فندم على ذلك الهجاء وانتشاره بين العرب ، فقال :

ندمت على شتم العشيرة بعدما مضت واستتبّت للرواة مذاهبه
فأصبحت لا أسطيع دفعا لما مضى كما لا يردُّ الدرّ في الضرع حالبه^(٥)

ولذلك كان الأشراف يحرصون على بجانب المزاح من الشعراء ؛ خوفاً من لفظة تقال
مزحاً فتعود جدّاً ، لسير الشعر وانتشاره على الأفواه ، يقول دعبل الخزاعي :

لا تعرضنّ بمزح لامرئٍ سفهٍ ما راضه قلبه أجراه في الشفة
فربّ قافية بالمزح جارية مشبوبة لم ترد إنمائها نمت
إني إذا قلت بيتاً مات قائله ومن يُقال له والبيت لم يمت^(٦)

(١) ديوان جرير (٣٦١) .

(٢) الموشح (١٨٩ — ١٩٠) ، وانظر : العقد الفريد (٢٣٨/٥) .

(٣) الشعر والشعراء (١٥٦/١) .

(٤) شعر الراعي النميري (٥٤ ، ١٢١ ، ١٤٦) ، وجمهرة أشعار العرب (٣/٩٢٩ — ٩٤٦) ، وخزانة

الأدب (٣/١٤٦ — ١٤٧) .

(٥) الشعر والشعراء (٢/٦٥٠) .

(٦) شعر دعبل الخزاعي (٩٥) ، والعمدة (١/٧٧) .

ويقول امرؤ القيس :

وَجُرْحُ اللُّسَانِ كَجِرْحِ اليَدِ (١)

ويقول الجاحظ في اتقاء ألسن الشعراء : " فيجب على العاقل بعد أن يعرف ميسم الشعر ومضرته ، أن يتقي لسان أحسن الشعراء وأجهلهم شعراً بشطر ماله ، بل بما أمكن من ذلك . . . ولأمر ما قال حذيفة لأخيه ، والرّماح شوارع في صدره : إِيَّاكَ والكلام المأثور . " (٢) .

ألا ترى أنّ الرّجل من بني نَمير كان إذا قيل له : مَن الرّجل ؟ قال : نَميري ، فلمّا أنشد جرير بيته المشهور :

فَغُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَكَعَبًا بَلَغْتَ وَلَا كَلَابًا (٣)

صار الرّجل منهم إذا قيل له : مَن الرّجل ؟ قال : من بني عامر .

يقول الجاحظ : " وما علمت في العرب قبيلة لقيت من جميع ما هُجيت به ما لقيت نَميرٌ من بيت جرير . . . وفي نَمير شرف كبير . وهل أهلك عَنزَةَ ، وجَرَمًا ، وعُكْلًا ، وسلول ، وباهلة ، وغَنِيًّا إلا الهجاء ؟ ! " .

وهذه قبائل فيها فضلٌ كثير ، وبعض النقص ، فَمَحَقَ ذلك الفضلُ كلّه هجاءُ الشعراء " (٤) .

وهؤلاء بنو أنف النّاقة ، كانوا إذا قيل للرّجل منهم : مَن أنت ؟ قال : من بني قُرَيْع ، فلمّا قال الحطيئة بيته المشهور :

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يَسْوِي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الدُّنْبَا (٥)

صار الرّجل منهم إذا قيل له : مَن أنت ؟ قال : من بني أنف النّاقة (٦) .

(١) ديوان امرؤ القيس (١٨٥) ، والبيان والتبيين (١٥٦ / ١) .

(٢) الحيوان (٣ / ١٥٨ - ١٥٩) .

(٣) ديوانه (٦٣) .

(٤) البيان والتبيين (٤ / ٣٦) .

(٥) ديوانه (٣٤) .

(٦) البيان والتبيين (٤ / ٣٨) .

وكان يساعد الشاعر في إذاعة شعره وانتشاره الأسواق ، التي كانت تجمع الكثير من القبائل العربية ، للبيع والشراء ، ويتخلل ذلك الكثير من الألوان الأدبية ، من خطب وأشعار ، فيقف الشاعر أو الخطيب في مكان بارز ، يهدر بما هياً في نفسه ، معلناً عن مآثر قبيلته ، أو مثالب أعدائها .

وما سوق عكاظ منا بعيد ، التي كانت تجلب الكثير من الخطباء والشعراء ، الذين أعدوا خطبهم وأشعارهم ليسمعوها قبائل العرب ووفودها التي بمكة ؛ حتى يكتب لها الانتشار ، بل كان هناك حكم يُفضّل قصيدة على أخرى ، أو شاعراً على شاعر ، فكانت تضرب قبة من آدم للنابغة الذبياني ، فيحكم ويفاضل بين الشعراء ، وقصته مع حسان والخنساء مشهورة .

ولم تكن عكاظ وحدها ، بل كانت هناك مجنة وذو الحجاز ، فلما انتقلت الخلافة إلى الشام ، تبارت الشعراء في القول في متدياتها الأدبية ((الأسواق)) .

وكان إرث الراوي لشعر الشاعر من أعلى الإرث ، يدرك ذلك الشعراء أنفسهم ، فهذا بشامة بن الغدير كان من أغنى غطفان ، فلما حضره الموت جعل يقسم ماله بين أهل بيته ، فجاهه زهير ، فقال : يا خالاه لو قسمت لي من مالك ؟ فقال : والله يا بن أختي لقد قسمت لك أفضل ذلك وأجزله ، قال : وما هو ؟ قال : شعري ورثتيه ؟ . . فقال زهير : الشعر شيء ما قلته ، فكيف تعدد به عليّ ؟ فقال له بشامة : ومن أين جئت بهذا الشعر ؟ لعلك ترى أنك جئت به من مزيّنة ، وقد علمت العرب أن حصاتها ، وعين مائها في الشعر لهذا الحيّ من غطفان ، ثم لي منهم ، وقد روّيته عني^(١) .

أما الرواية الثانية ، أعني رواية الشعر في بداية القرن الثاني الهجري فهي رواية علمية ، يبحث الراوي عن الأعرابي الفصيح ، ليسمع منه لغة قومه ؛ لاستخراج القواعد والقوانين التي تضبط اللغة ، وتصون اللسان عن الخطأ والزلل .

بذل الرواة وسعهم في البحث عن العرب الفصحاء في الجاهلية والإسلام ، تلقفهم في الحواضر الإسلامية ، وبحثوا عنهم داخل أحييتهم في الصحراء ، وخلف ما شيتهم في العراء ، يخلون بهم عن أسرهم ومجتمعهم فيسلون ، ويسمعون جفوتهم ونعرتهم فيأنسون ، إذ يسمعون الكلمة العربية من نبعها الصافي ، الذي لا يشوبه كدر ، يدفعهم إلى ذلك دافع

ديني ؛ لصون كتابهم المقدس عن اللحن ، وتفسير ما أشكل من ألفاظه ، ودافع قومي ؛ لحفظ لغتهم من الضياع .

أضف إلى ذلك أن الدولة الأموية كان يتعصب خلفاؤها لكل ما هو عربي^(١)، وكانوا أكثر ما يكونون تعصباً للغتهم ، فلم يصرفهم زخرف الملك ، ولا مسئولية الحكم عن رواية اللغة ، والبحث عن الشعراء و الرواة ، فهذا أبو عبيدة يقول : ما كنا نفقد في كل يوم ركباً من ناحية بني أمية ، ينيخ على باب قتادة ، فيسأله عن خبر ، أو نسب ، أو شعر^(٢) .

حتى أصبحوا يستقدمون المؤدبين لأولادهم ، فيروون لهم أشعار العرب ؛ لتستقيم ألسنتهم ، وتسلم من داء اللحن والعجمة ، أو يرسلون أبناءهم إلى البادية ؛ ليسمع العربي سليقة ، فأصبح الرواة يتنافسون في حفظ الشعر وإجادته ؛ ليتمكنوا من الوصول إلى بلاط الخلفاء ، والأنس بمجالستهم .

وقد أدى تعصب الأمويين للعرب إلى الاستهانة بغيرهم من الموالي ، فحرمت عليهم وظائف الإمامة والقضاء ، واستمع إلى الحجاج بن يوسف ينكر على سعيد بن جبير مناصرته لابن الأشعث ، وقد قرّبه الحجاج وأكرمه وهو من الموالي ، يقول الحجاج مخاطباً سعيد بن جبير : يا شقيُّ بن كسير ، أما قدمت الكوفة وليس يؤمُّ بها إلا أعرابيٌّ فجعلتك إماماً ؟ قال : بلى ، قال : أفما وليتكَ القضاء فضجَّ أهل الكوفة ، وقالوا : لا يصلح القضاء إلا لعربي ، فاستقضيت أبا بردة بن أبي موسى الأشعري ، وأمرته ألا يقطع أمراً دونك ؟ قال : بلى ، قال : أو ما جعلتك من سُمّاري وكلهم من رؤوس العرب ؟ قال : بلى . . .^(٣) . وفي هذا دلالة على أن تعصب الخلفاء سرى وانتشر عند العامة .

وكان السبيل الوحيد لانتفاضة هؤلاء للحصول على حقوقهم ، وأخذ مكانتهم اللائقة بهم تعلم اللغة العربية ، ودراستها ، خاصة في ظل قيام الدولة العباسية ، التي رفعت من شأن غير العربي ، فأخذ من المناصب ما حُرِّم منه بالأمس .

هذه الدوافع وغيرها جعلت الغير من أبناء العربية يبحثون عن ينابيع اللغة الصافية ،

(١) انظر العصبية القبلية وأثرها في الشعر الأموي (٢٥٣ - ٢٦٩) .

(٢) وفيات الأعيان (٣ / ٥١١) .

(٣) الكامل (٢ / ٦٢٢) .

والمتمثلة في العرب الخلّص في عراء الصحراء .

ليس من المهمّ في هذا المبحث أن نقف على أول من وضع النحو ، فكتب تاريخ النحو ومراتب النحاة كفيّلة بهذا ^(١) ، غير أن من الأهميّة بمكان أن نبين أن رواية اللغة رواية علمية نشأت أول ما نشأت على أيدي القراء والمفسّرين ، فكان القارئ أو المفسّر إذا أشكل عليه لفظ أو معنى ، استعان على إيضاح ذلك بيت من الشعر ، فهذا ابن عباس يسأل عن الشيء من القرآن ، فيقول فيه كذا وكذا ، أما سمعتم الشاعر يقول كذا وكذا ^(٢) .

وهذا أبو عمرو بن العلاء كان قارئاً للقرآن ، ثم اتجه إلى تحصيل اللغة العربية ، حتى أصبح من مؤسسي هذا العلم ، يقول شعبة بن الحجاج : كنت أختلف إلى ابن أبي عقرب فأسأله عن الفقه ، ويسأله أبو عمرو بن العلاء عن العربية ، فنقوم وأنا لا أحفظ حرفاً ممّا سأله ، ولا يحفظ حرفاً ممّا سأله ^(٣) .

وهذا الأصمعيّ يلزم أبا عمرو بن العلاء ليأخذ قراءته ، ثم يتأثر بأستاذه ليصبح علماً من أعلام اللغة . ^(٤)

ومن هنا ندرك أنّه قد مضى القرن الأول وجزء من الثاني ورواية اللغة حميلة على غيرها من العلوم الإسلامية ، كانت هناك ملاحظات جاءت على يد أبي الأسود الدؤلي ت ((٦٩ هـ)) و نصر بن عاصم ت ((٨٩ هـ)) و عنبسة الفيل ت ((١٠٠ هـ)) . فقد بذل هؤلاء الأعلام وسعهم غير أنّه لم تصل من جهودهم إلا روايات متناثرة في كتب المتأخرين ، وهي جهود تتفق مع بداية هذا العلم ، ففكرة دراسة اللغة بدأت على أيديهم ، ولا شك أنّ العلم يبدأ صغيراً ، شأنه شأن كلّ كائن ، ثم يتدرّج حتى يصل الكمال .

ولا ريب أنّ وضع البذرة الأولى ، والقواعد الأساس لأي علم تتطلب ذهنياً ثاقباً ، وفكراً مستنيراً ، وهذا ما توافر عند هؤلاء ، فلهم فضل السبق في التأسيس ، وهذا ما يفسّر ما قاله يونس بن حبيب عن أبي إسحاق حين سئل : أين علم ابن أبي إسحاق من علم

(١) نشأة النحو (١٦) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١ / ٢٤) .

(٣) طبقات النحويين واللغويين (٣١) .

(٤) السابق (١٦٧) ، وأخبار النحويين البصريين (٧٤) ، وإنباه الرواة (١٩٧/٢) .

الناس اليوم؟ فقال: لو كان في الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره، كان أعلم الناس^(١).

وصاحب هذا العلم القليل الذي يضحك منه، هو الذي يقول فيه أبو الطيب اللغوي: "وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرع النحو وقاسه"^(٢).

لم يكن لهؤلاء رواة، ولم يطلبوا الرواية كمن جاء بعدهم، بل كانت ملاحظاتهم صادرة عن اجتهادهم لما يسمعون ويحفظون من نصوص لغوية، يقول محمد عبيد: "لقد بدأت دراسة النحو — كما هو معروف — في القرن الأول الهجري ٥٠ ومن المستحسن أن يطلق على تلك الفترة الأولى أنها فترة ملاحظات على مادة اللغة، وليست أحكاماً حاسمة، كما جاء في دراسة النحو بعد أن تمت ونضجت، ولم يكن موضوع الاستشهاد في تلك الفترة يفرض مشكلة تستحق الالتفات إليها لدى النحاة، إذ اعتبرت اللغة في ذلك الوقت موثقة كلياً، فمع بداية دراسة اللغة طوال القرن الهجري الأول كله لم يرد إلينا ما يدل على النظر في اللغة من حيث التوثيق أو عدمه، فليس بين أيدينا كتاب نحوي واحد من دراسة العلماء في تلك الفترة، وليس بين أيدينا أيضاً ما يشير إلى أي نوع من الاعتراض على استخدام اللغة في تلك الدراسة، مما يدل على أن اللسان العربي الفصيح — كما يقول ابن الأثير — كان عندهم صحيحاً محروساً، لا يتداخله الخلل، ولا يتطرق إليه الزلل"^(٣).

غير أن الأمر لم يدم كذلك، ولم يقف العلماء عند تلك الملاحظات، فقد أصبح لهذا العلم أهله ورواده، أصبح ينافس غيره من العلوم الدينية، فأخذ علماءه يبحثون عن النصوص اللغوية الفصيحة، لبناء قواعد علمهم، ولم يجدوا بغيتهم في الحاضرة، خاصة بعد منتصف القرن الثاني الهجري، ومن هنا نشطت رواية اللغة، فأصبح النحوي يبحث عن الأعراب؛ ليروي عنهم، بل أصبح هناك من يتخصص في رواية اللغة فقط، فيأتي بها للعلماء الذين ينظمون هذه المادة ويصنفونها، ومن هنا تغيرت النظرة إلى رواية اللغة في ظل القرن الثاني الهجري، فقد أصبحت تطلب لذاتها، بعد أن ألحبت دواعيها، بدلاً من كونها تطلب بالأمس بصفة شيء جزئي في مجالس العلم.

(١) طبقات النحويين واللغويين (٣١ — ٣٢)، وأخبار النحويين البصريين (٤٣ — ٤٤) .

(٢) مراتب النحويين (٣١)، وانظر طبقات فحول الشعراء (١٥ / ١) .

(٣) الرواية والاستشهاد (١٠٦) .

رحل العلماء إلى البادية ملتجئين للسان العربي الذي لم يمتد إليه التغيير الاجتماعي الهائل الذي أصاب أهل الحاضرة ، فأفسد سليقتهم ، فعادوا من ذلك بالكثير من الألفاظ والتراكيب ، والخطب والأشعار ، فهذا أبو عمرو بن العلاء يجمع من كلام العرب ما ملأ به بيته إلى قريب من السقف^(١) . ناهيك عما حوى صدره .

وهذا الكسائي رأس المدرسة الكوفية ، يخرج إلى البصرة طالباً لكلام العرب ، فيلقى الخليل ، فيجلس في حلقة ، فما كان من رجل من الأعراب إلا أن قال له : تركت أسد الكوفة وتميماً وعندهما الفصاحة ، وحثت إلى البصرة ، فقال للخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً سوى ما حفظ .^(٢)

وهذا الأصمعي يخرج إلى الأعراب ، يبادلهم أسباب معاشهم ، فيلتقط الكلام الصحيح من أفواههم ، وخاصة الغريب ، ثم يدونه في ألواحه ، وهو يذكر هذا فيقول : جئت إلى أبي عمرو بن العلاء ، فقال : من أين جئت يا أصمعي ؟ قلت : من المبرد ، قال : هات ما معك ، فقرأت عليه ما كتبت في ألواحي ، ومّرت به ستة أحرف لم يعرفها ، فأخذ يعدو في الدرجة قائلاً : شمّرت في الغريب يا أصمعي^(٣) .

وأبو عمرو الشيباني دخل البادية ومعه دستيختان من حبر ، فما خرج حتى أفناها ، بكتب سماعه عن العرب^(٤) ، وهو الذي جمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ، فكان كلما عمل منها قبيلة وأخرجها إلى الناس كتب مصحفاً وجعله في مسجد الكوفة ، حتى كتب نيفاً وثمانين مصحفاً بخطه^(٥) .

والنضر بن شميل أحد الرواة العظام ، أقام في البادية أربعين سنة ، فجمع من ألفاظ أهلها وأشعارهم الشيء الكثير^(٦) .

وعندما عرف الأعراب حاجة الرواة إلى ما لديهم من حصيلة لغوية وأشعار ، أصبح الأعراب يقدون إلى الأمصار ، فرادى وجماعات ، يحملون معهم ثروة البادية اللغوية ،

(١) إنباه الرواة (٤ / ١٣٣) .

(٢) نزهة الألباء (٦٦) ، وإنباه الرواة (٢ / ٢٥٨) .

(٣) رواية اللغة (٧٠) .

(٤) نزهة الألباء (٨٦) .

(٥) الفهرست (١٠٧ - ١٠٨) .

(٦) بغية الوعاة (٢ / ٣١٦) .

المبحث الثاني :

أسباب تعدد رواية الشاهد

١- اعتماد الأعراب والرواة على المشافهة في النقل :

يقول عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — : الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصحُّ منه " (١) .

ويقول : " أفضل صناعات الرجل الأبيات من الشعر يقدمها في حاجاته ، يستعطف بها قلب الكريم ، ويستميل بها قلب اللئيم " (٢) .

ويقول معاوية : يجب على الرجل تأديب ولده ، والشعر أعلى مراتب الأدب (٣) .

ويقول : اجعلوا الشعر أكبر همكم ، وأكثر دأبكم . (٤)

وبعث زياد (٥) بولده إلى معاوية ، فكاشفه عن فنون من العلم فوجده عالماً بكل ما سأله عنه ، ثم استنشده الشعر ، فقال : لم أرو منه شيئاً ! ، فكتب معاوية إلى زياد : ما منعك أن ترويه الشعر ؟ فوالله إن كان العاق ليرويه فيرّ ، وإن كان البخيل ليرويه فيسخو ، وإن كان الجبان ليرويه فيقاتل . (٦)

وجاء في الإمتاع والمؤانسة : صدق القائل في العرب : مُعُوا الطعَامَ ، وأُعْطُوا الكلام " (٧) .

لعل في هذه الأقوال تبيانا لمكانة الشعر في نفوس العرب ، فلم يتوافر لهم في تلك الحقبة الزمنية من رغد العيش ما يجرحهم إلى الإسراف في مآكل أو مشرب ، فأبدلهم الله من ذلك حلاوة اللسان وقصاحته ، وأقبلوا على الشعر قولاً ورواية ، حتى سكن في قلوبهم ، وجرى في أوردتهم ، واستولى على أدمغتهم ، فكانوا يتناقلون الشعر وينشدونه في محافلهم ، ومجالسهم ، وأسواقهم ، وخلف ماشيتهم ، إذ لم يكن لهم شاغل سواه ، وكان يسجل

(١) طبقات فحول الشعراء (٢٤/١) ، والعمدة (٢٧/١) .

(٢) العقد الفريد (٢٣٩/٥) .

(٣) العمدة (٢٩/١) .

(٤) السابق (٢٩/١) .

(٥) زياد بن أبيه ، والي البصرة ، انظر أخباره في الكامل (٣٠٤/٣ — ٣٠٨) .

(٦) العقد الفريد (٢٣٩/٥) .

(٧) الإمتاع والمؤانسة (٩٦/٣) .

مآثرهم ، ومثالبهم ، وأنسابهم ، وأيامهم ، وأخبارهم
 يقول ابن رشيقي : " ومن ههنا عظم الشعر ، وهيب أهله ، خوفاً من بيت سائر تُحدى
 به الإبل ، أو لفظة شاردة يضرب بها المثل ، ورجاء في مثل ذلك ، فقد رفع كثير من
 الناس ما قيل فيهم من الشعر بعد الخمول والاطراح ، حتى افتخروا بما كانوا يعيرون به ،
 ووضع جماعة من أهل السوابق والأقدار الشريفة ، حتى عيروا بما كانوا يفتخرون به " (١) .
 فلما جاء الإسلام ، أقبل الناس على كتاب الله عز وجل الذي أعجزهم لفظاً ونظماً ،
 ولم ينسوا الشعر ، فهذا النبي ﷺ يستنشد شعر أمية بن أبي الصلت (٢) .

وهذا عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — يتذوق الشعر ، ويدرك الكثير من
 خفاياه ، حتى أصبح ناقداً ، يحكم بين الشعراء ، بل يرفع من مكانة الشعر ، فيقول : الشعر
 جزل من كلام العرب ، يسكن به الغيظ ، وتطفأ به النائرة ، ويتبلى به القوم في ناديهم ،
 ويعطى به السائل (٣) . وجاء نحوه عن النبي ﷺ (٤) .

ويوصي بتعلم الشعر ، فيكتب إلى أبي موسى الأشعري : مر من قبلك بتعلم الشعر ،
 فإنه يدل على معالي الأخلاق ، وصواب الرأي ، ومعرفة الأنساب (٥) .

وهذا عليّ — رضي الله عنه — يطرب لسماع الشعر ، ويهب قائله العطايا ، فيروى
 أن أعرابياً وقف على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقال : إن لي إليك حاجة ،
 رفعتها إلى الله قبل أن أرفعها إليك ، فإن أنت قضيتها حمدت الله تعالى وشكرتك ، وإن لم
 تقضها حمدت الله تعالى وعذرتك ، فقال له عليّ : خُط حاجتك في الأرض ، فإني أرى
 الضرّ عليك ، فكتب الأعرابي على الأرض ((إني فقير)) فقال عليّ : يا قنبر ، ادفع إليه
 حلتي الفلانية ، فلما أخذها مثل بين يديه ، فقال :

كسوتني حُلّة تبلى محاسنها فسوف أكسوك من حسن الثنا حلا
 إن الثناء ليحيي ذكر صاحبه كالغيث يحيي نداه السهل والجبلا

(١) العمدة (١ / ٤٨) .

(٢) العقد الفريد (٥ / ٢٤٢) ، العمدة (١ / ٢٨) ، والمزهر (٢ / ٣٠٩) ، وخزانة الأدب (١ / ٢٤٧) .

(٣) العقد الفريد (٥ / ٢٤٥) .

(٤) العمدة (١ / ٢٨) .

(٥) السابق (١ / ٢٨) .

لا تزهد الدهر في عُرفٍ بدأت به فكلُّ عبدٍ سيُجزى بالذي فعلا
فقال عليّ: يا قنبر، أعطه خمسين ديناراً، أمّا الحلة فلمسألتك، وأمّا الدنانير
فلأدبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: أنزلوا الناس منازلهم " (١).

وهذه عائشة رضي الله عنها تروي جميع شعر لييد، وتقول: إني لأروي ألف بيت
له، وإته أقلّ ما أروي لغيره . . . " (٢).

ويقول ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من
القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه (٣).

وكان الشعر من أقوى السهام في الفتنة التي نشبت بين عليّ ومعاوية، ثم جاء العصر
الأمويّ، فتعصّب الخلفاء لكلّ ما هو عربي، حتى أصبح قرب الشخص من الخلفاء على
قدر ما يحفظ وما يروي من أخبار العرب وأشعارها.

فلما دبّ اللحن إلى اللسان العربي في الحضرة، فزع العلماء إلى كلام العرب لجمعه
ودراسته، ووضع القواعد والضوابط التي تعصم لسانهم عن الزيغ واللحن، واستحوذ
الشعر على اهتمامهم، إذ يمثّل لغة القوم العليا، وأتمودجهم المحتذى، فيا ترى هل وجد
هؤلاء العلماء شعر العرب مدوّناً؟

تباينت آراء الباحثين حول معرفة العرب بالكتابة لتدوين كلامهم، فالجاحظ يقول:
" وكلّ شيء للعرب فإنما هو بديهة وارتجال . . . ثم لا يقيد على نفسه، ولا يدّرسه أحداً
من ولده، فكانوا أميين لا يكتبون " (٤).

ويشرح البغدادي قول الخطيب:

سيرري أمّام فإنّ الأكثرين حصيّ والأكرميين إذا ما ينسبون أبا (٥)
فيقول: " ومعنى الحصى العدد، وإنّما أُطلق على العدد لأنّ العرب أميون، لا
يقرعون، ولا يعرفون الحساب، إنّما كانوا يعدّون بالحصى " (٦).

(١) العمدة (٢٩ / ١) .

(٢) العقد الفريد (٢٤٠ / ٥)، والعمدة (٣٠ / ١) .

(٣) ضحى الإسلام (٣١١ / ١) .

(٤) البيان والتبيين (٢٨ / ٣) .

(٥) ديوانه (٣٤) .

(٦) خزنة الأدب (٢٨٧ / ٣) .

وينفي شوقي ضيف تدوين العرب لشعرهم ، فيقول : " والحقّ أنّه ليس بين أيدينا دليل ماديّ على أنّ الجاهليين اتخذوا الكتابة وسيلة لحفظ أشعارهم ، ربّما كتبوا بها بعض قطع ، أو بعض قصائد ، ولكنّهم لم يتحولوا من ذلك إلى استخدامها أداة في نقل دواوينهم إلى الأجيال التالية ، فقد كانت وسائلها الصعبة من الحجارة والجلود والعظام وسعف النخل ، تجعل من العسير أن يتداولها الشعراء في حفظ دواوينهم " (١) .

ويقول أيضاً : مرّ بنا أنّ العرب لم يدوّنوا شعرهم في الجاهلية ، وأنّ ما يذكر من أخبار عن كتابة بعض شعرائهم لمقطوعات لهم — إن صحّ — فإنّه لا يدلّ على أنّهم فكّروا فعلاً في تدوين أشعارهم ، وإنّما هي قطع تكتب على رحل ، أو على حجر ، أو جلد ، لإنباء القبيلة أو بعض أفرادها بحادث . . . ومن الأدلة على ذلك أنّنا لا نجد راوياً ثقة يزعم أنّه نقل عن قراطيس كانت مكتوبة في الجاهلية ، كما أنّنا لا نجد راوية ثقة يزعم أنّ شاعراً في الجاهلية ألقى قصيدته من صحيفة مدوّنة ، إنّما كانوا ينشدون شعرهم إنشاداً ، ومن كان منهم يعدّ قصيدته في حول أو أقلّ من حول ، كان يعدّها في نفسه ، ويردّها في ذاكرته ، ثم ينشدها ويحملها الناس عنه . . .

وظلّ هذا شأن العرب في صدر الإسلام ، فهم يتناشدون الشعر ولا يقيّدونه إلا قليلاً ، وفي ظروف خاصّة ، حتى مضتّ الأمصار " (٢) .

أمّا ابن فارس فيرى أنّ من العرب من يعرف القراءة والكتابة ، يقول : " و زعم قوم أنّ العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها ، وأنّهم لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً ، ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً .

قالوا : والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنّه قيل له : أتممز إسرائيل ؟ فقال : إنّي إذن لرجل سوء .

قالوا : وإنّما قال ذلك ، لأنّه لم يعرف من الهمز إلا الضغط و العصر .

. . . قالوا : وحكى الأخفش عن أعرابي فصيح أنّه سئل أن ينشد قصيدة على

الذال ، فقال : وما الذال !؟

وحكى أنّ أبا حية النميريّ سئل أن ينشد قصيدة على الكاف ، فقال :

(١) العصر الجاهلي (١٤) .

(٢) السابق (١٥٨ — ١٥٩) ، وانظر : خزنة الأدب (١١ / ٣٢٣) .

كفى بالنأي عن أسماء كاف وليس لسقمها إذ طال شافِ
 قلنا والأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء . . . فأما من حُكي عنه من الأعراب
 الذين لم يعرفوا الهمز والجرّ والكاف والبدال ، فإننا لم نزعم أنّ العرب كلّها مدرّاً ووبراً قد
 عرفوا الكتابة كلّها ، والحروف أجمعها ، وما العرب في قديم الزمان إلا كنحن اليوم ، فما
 كلّ يعرف الكتابة والخط والقراءة .
 وأبو حية كان أمس ، وقد كان قبله بالزمن الأطول من يعرف الكتابة ، ويخطُّ
 ويقرأ " (١) .

ويأتي الدكتور ناصر الدين الأسد ، ويحشد في كتابه القيم ((مصادر الشعر
 الجاهلي)) الكثير من الأدلة والبراهين ، التي تؤيد معرفة العرب بالكتابة ، ويقف عند قول
 الله عزّ وجلّ : ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ (٢) ، فيقول : " غير أنّ هذا
 الوصف بالأميّة لا يعني — في رأينا — الأميّة الكتابية ولا العلمية ، وإنما يعني الأميّة الدينيّة ،
 أي أنّهم لم يكن لهم قبل القرآن الكريم كتاب ديني ، ومن هنا كانوا أميين دينياً ، ولم
 يكونوا مثل أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، الذين كان لهم التوراة والإنجيل " (٣) .

ويقول : " وأما قوله ﷺ : ((إنا أمة أميّة لا نكتب ولا نحسب)) ، فلا ينقض ما
 قدمنا من رأي ، وذلك لأنّه قال ذلك في حديث الصيام عند رؤية الهلال ، وفي الحديث
 بقية ، وهو كاملاً : ((إنا أمة لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا و هكذا)) (٤) .

فهذا الحديث — أولاً — لا يعني إلا ضرباً خاصاً من الكتابة والحساب ، هو حساب
 سير النجوم . . . وهذا الحديث — ثانياً — لا يعني نفي الكتابة والحساب نفيّاً عاماً
 شاملاً ، وذلك لأنّ عرب الجاهلية قد كانوا يكتبون ويحسبون ، وإنما هو نفي لأن تكون
 الكتابة وأن يكون الحساب نظاماً عاماً متّبعاً في كلّ الشؤون ، كما كان ذلك عند بعض

(١) الصاحبي (١١ — ١٢) ، وانظر خزاعة الأدب (١١ / ٣٢٢ — ٣٢٣) ، و الشاهد ورد في ديوان

بشر بن أبي خازم (١٤٢) .

(٢) سورة الجمعة (٢) .

(٣) مصادر الشعر الجاهلي (٤٥) .

(٤) الجامع الصحيح المختصر (٢ / ٦٧٥) ، وصحيح مسلم (٢ / ٧٦١) .

الأمم الأخرى ، ذات التقاويم الفلكية " (١) .

وينكر على من وصف الجاهليين بالأمية ، فيقول : " فقد قال عالم جليل هو ابن قتيبة حين تعرّض في حديثه لسماح الرسول ﷺ لعبد الله بن عمرو بتقييد الحديث ، قال ابن قتيبة : لأنه — أي عبد الله بن عمرو — كان قارئاً للكتب المتقدمة ، ويكتب بالسريانية والعربية ، وكان غيره من الصحابة أميين ، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان ، وإذا كتب لم يتقن ، ولم يصب التهجي .

ولا ريب أن هذا القول من ابن قتيبة افتتات على الحقيقة التاريخية ، وتعميم لا سند له من الحق ، ولو قال ابن قتيبة إن بعض الصحابة كان أمياً ، لكان قوله سليماً لا ريب فيه ، أو لو قال إن أكثر الصحابة كان أمياً لقبنا هذا القول ، على أنه حق ، أو على أنه تجوز وتعميم لا يبعدان عن الحق كثيراً " (٢) .

وقدّم بعض ما يفيد معرفة العرب بالكتابة ، من نقوش وروايات (٣) ، ثم تحدّث عن الشعر الجاهلي ، وقدّم مجموعة من الأدلة العقلية والنقلية ، استدلل بها على معرفة الشعراء الجاهليين للكتابة (٤) .

ووافقه الدكتور محمد عيد ، يقول : " أمّا بالنسبة للقبائل والأعراب ، فأغلب الظن أيضاً أن بعضهم — وإن كانوا أقلية — كان يعرف القراءة والكتابة ، وأن الرواة حين جالوا في بواديهم وجدوا كثيراً من شعرهم ونثرهم وأخبارهم مكتوباً ، فنقلوه أو جمعوه ، ويمكن أن يتصور إلى جوار ذلك أن هذا الشعر المنقول كان الكثير منه محفوظاً في الصدور ، ومتناقلاً بين أهله ، شأنه شأن أي أمر خطير لديهم ، ولدى كل الناس في غير عصرهم .

فالعلماء قد أخذوا ما رووه من هذين المصدرين : ما هو مكتوب لدى القبائل ، وما سمعوه فعلاً منهم فكتبوه ، أمّا الأمية المطلقة ففكرة أكدها الرواة لمصلحتهم خاصة ، استحابة لروح العصر ، إذ كما حرص الرواة على تأكيد فكرة الرواية الشفهية بالنسبة لهم ، حرصوا كذلك على أن يكون المأخوذ عنهم من الأعراب أميين ، بعيدين عن القراءة

(١) مصادر الشعر الجاهلي (٤٥ — ٤٦) .

(٢) السابق (٤٣ — ٤٤) .

(٣) السابق (٥٠ — ١٠٣) .

(٤) السابق (١٠٨) .

والكتابة . . . " (١).

ولا نريد الاستطراد حول مناقشة هذه الأقوال ، والذي نريد تأكيده أن العرب كان اعتمادهم في حفظ أشعارهم و تداولها على الحفظ والذاكرة ، وإن وجد فيهم من يقرأ ويكتب ، وقد جاء في شعر أبي النجم العجلي وذي الرمة ما يشير إلى ذلك (٢) حتى إن الدكتور ناصر الدين الأسد الذي يعدّ مصنّفه من أجمع ما كتب حول هذا الموضوع ، يقول : " وقد بيّنّا عند حديثنا عن هذا الموضوع أن هذه المدونات لم تكن هي المصدر الوحيد ، وإنّما كانت أحد مصدرين ، أمّا المصدر الثاني فقد كان الرواية الشفهية " (٣) .

ويذكر أحمد أمين : أن نتاج الأُمّة العربية اللغويّ والأدبيّ في هذه القرون الثلاثة — أعني قرناً ونصف قرن قبل البعثة ، وقرناً ونصف قرن بعدها — نتاجاً عظيماً ، ليس محرّراً في كتب كالتّي دونّها الفرس واليونان ، وإنّما هو شفويّ — إلا في القليل النادر — يتناقله جيل عن جيل . (٤)

ويقول الدكتور تمام حسّان : " لم تكن العرب أُمّة قارئة ولا كاتبة ، ومن هنا أصبحت الذاكرة ديوان أحداثها وأنسابها وآدابها " (٥) .

فلمّا دبّ اللحن ، وذهب العلماء لجمع اللغة ؛ حرصاً على عدم تسرب اللحن إلى القرآن الكريم ، وصوناً للغة ، أخذوا الأخبار والأشعار — غالباً — من العربيّ مشافهة ، فمنها ما دونوه في كتبهم ، ومنها ما حفظوه . وإن كان الرواة الأوائل يميلون إلى الحفظ ، فهذا حمّاد الراوية الذي ملأ الأرض شعراً ، يقول صاحب الفهرست : " لم نر لحماد كتاباً ، وإنّما روى الناس عنه ، وصنّف الكتب بعده " (٦) .

وكان التظاهر بالحفظ وعدم التدوين ظاهرة عند معظم الرواة ، إذ يقطع الواحد منهم المسافات الشاسعة ، بحثاً عن العرب الفصحاء ، ولكي يركد قيمة هذه الرحلات ، وتلك الجهود في نفوس الناس ، حرص أن يبيّن لهم أنّه أخذ اللغة مشافهة ، فضمّها صدره

(١) الرواية والاستشهاد (٢٧) .

(٢) الأغاني (١٨ / ٣٤) ، الموشح (٢٣٢ — ٢٣٣) .

(٣) مصادر الشعر الجاهلي (٤٨٢) .

(٤) ضحى الإسلام (١ / ٣٠٩) .

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية (١٦٢) .

(٦) الفهرست (١٤٧) .

وحفظها ، أضف إلى ذلك أن دارسي اللغة كانوا يميلون إلى سماع اللغة من الرواة ، حتّى أنّهم في أواخر القرن الثاني كان يعاب على من يلحن بأنّه صحفيّ يأخذ عن الصحف ^(١) .

ولذلك حينما أورد ابن قتيبة قول الشاعر :

زَوْجُكَ يَا ذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرَّ الرَّتَلَاتِ وَالْجَبِينِ الْحَرَّ

قال : " يرويه المصحّفون والآخذون عن الدفاتر ((الرتلات)) وما الرتلات من الثنايا والجبين؟! وهي أصول الفخذين ، قال : رجلٌ أربل : إذا كان عظيم الربتين ، أي عظيم الفخذين ، وإتّما هي ((الرتلات)) بالتاء ، يقال : ثغرّ رتل ، إذا كان مُفْلَجًا " ^(٢) .

لا شك أن هذا الحسّ أدركه الرواة ، فحرصوا على تأكيد الثقة بهم لدى الدارسين من النحاة ، فتظاهروا بكثرة الحفظ ؛ كي تنفق بين الناس بضاعتهم ، التي اعتمد كثير منهم عليها وسيلة للعيش ، وحرقة للتكسب .

وقد أدرك الشعراء أيضاً أهمية الحفظ ، والبعد عن معرفة القراءة والكتابة ، ذكر أبو الفرج أن عيسى بن عمر ، قال : قال لي ذو الرّمّة : " ارفع هذا الحرف ، فقلت له : أتكتب ؟ فقال بيده على فيه : اكنم عليّ ، فإنّه عندنا عيب " ^(٣) .

ويحكى أن أبا عمرو رأى ذا الرّمّة في دكان طحّان بالبصرة يكتب ، قال : فقلت : ملا هذا يا ذا الرّمّة ؟ فقال : اكنم عليّ يا أبا عمرو !

ولمّا قال :

كَأَنَّمَا عَيْنُهَا مِنْهَا وَقَدْ ضَمَرْتِ وَضَمَّهَا السَّيْرُ فِي بَعْضِ الْأَضْمِيمِ ^(٤)

فقبل له : من أين عرفت الميم ؟ قال : والله ما أعرفها ، إلا أنّني رأيت معلماً خرج إلى البادية فكتب حرفاً ، فسألته عنه ، فقال : هذه الميم ، فشبهت به عين الناقة ^(٥) .

وقد وهب الله عزّ وجلّ العربي في تلك الفترة قدرة فائقة على الحفظ ، ومملكة ذاتية ، استغنى بها ، أو رأى أن يستغني بها عن الكتابة .

(١) العصر الجاهلي (١٦٠) .

(٢) الشعر والشعراء (١ / ٨٤) .

(٣) الأغاني (١٨ / ٣٤) .

(٤) ديوانه (١٥٠) .

(٥) الخصائص (٣ / ٢٩٩) .

فالفراء أملّ كتبه كلّها حفظاً ، قال سلمة : أملّ الفراء كتبه كلّها حفظاً ، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين : كتاب ((ملازم)) وكتاب ((يافع ويفعه)) .
ومقدار الكتابين كما أخبر أبو بكر بن الأنباري خمسون ورقة ، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة .^(١)

والأصمعيّ يذكر عن نفسه أنّه كان يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة^(٢) واستمع إلى هذا الخبر الذي يرويه القفطيّ عن ثعلب ، قال القفطيّ : " قال أبو العباس أحمد بن يحيى : أخبرنا أحمد بن عمر بن بكير النحوي ، قال : لما قدم الحسن بن سهل العراق ، قال : أحبّ أن أجمع قوماً من أهل الأدب ، فيخبرون بحضرتي في ذلك ، فحضر معمر بن المثنى التيمي أبو عبيدة ، والأصمعيّ ، ونصر بن علي الجهضميّ ، وحضرت معهم .
فابتدأ الحسن ينظر في رقاع كانت بين يديه للناس في حاجاتهم ، ووقع عليها ، فكلنت خمسين رقعة ، ثم أمر فدفعت إلى الخازن ، ثم أقبل علينا ، فقال : قد فعلنا خيراً ، ونظرنا في بعض ما نرجو نفعه من أمور الناس والرعيّة ؛ فنأخذ الآن فيما نحتاج إليه .
فأفضينا في ذكر الحفاظ ، فذكرنا الزهريّ وقتادة ، ومررنا ، فالتفت أبو عبيدة ، فقال : ما الغرض أيّها الأمير من ذكر ما مضى ؟ وإنّما نعتد في قولنا على حكاية عن قوم ، وترك ما نحضره ، ها هنا من يقول : إنّه ما قرأ كتاباً قطّ فاحتاج أن يعود فيه ، ولا دخل قلبه شيء فخرج عنه ، فالتفت الأصمعيّ ، وقال : إنّما يريدني بهذا القول أيّها الأمير ، والأمر في ذلك على ما حكى ، وأنا أقرب عليه ، قد نظر الأمير فيما نظر من الرقاع ، وأنا أعيد ما فيها ، وما وقع به الأمير على رقعة رقعة ، على توالي الرقاع .
قال : فأمر فأحضر الخازن الرقاع ، وإذا الخازن قد شكّها على توالي نظر الحسن ، فقال الأصمعيّ : سألت صاحب الرقعة الأولى كذا ، واسمه كذا ، ووقع له بكذا ، وسردهم على التوالي حتى مرّ على نيف وأربعين رقعة ، فالتفت إليه نصر بن علي ، فقال : يا أيّها الرجل : أبق على نفسك من العيّن ، فكفّ الأصمعيّ " ^(٣) .

(١) إنباه الرواة (٤ / ٢٠) .

(٢) نزهة الألباء (١٠٢) ، وإنباه الرواة (٢ / ١٩٨) ، وبغية الوعاة (٢ / ١١٢) .

(٣) إنباه الرواة (١ / ١٢٥ - ١٢٦) ، وانظر : نزهة الألباء (١٠٩ - ١١٠) ، ووفيات الأعيان (٣ / ١٤٧) .

ويقول أبو العباس ثعلب : شاهدت مجلس ابن الأعرابي — رحمه الله — وكان يحضر زهاء من مائة إنسان ، وكان يُسأل و يُقرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، فلزمته تسع عشرة سنة ، ما رأيت بيده كتاباً قطّ ، وقد أملى على الناس أحمالاً^(١) .

و روى أن الشافعي رحل إلى البادية ، وكان يحفظ عشرة آلاف بيت من هذيل بإعرابها ، وغريبها ، ومعانيها ، وكان يحمل شعر الشنفرى^(٢) .

ويقول القفطي عن محمد بن القاسم الأنباري : " كان يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة في القرآن ، وكان يملي من حفظه لا من كتاب " ^(٣) .

وهذا عمر بن أبي ربيعة يدخل على ابن عباس في المسجد الحرام فيقبل عليه ابن عباس ، ويقول : أنشدنا ، فأنشده :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتِ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةٍ غَدٍ أَمْ رَائِحٍ فَمُهَجَّرُ^(٤)

حتى أتى على آخرها ، فأقبل عليه نافع بن الأزرق ، فقال : الله يا ابن عباس . . ! إننا نضرب إليك أكباد الإبل من أقاصي البلاد ، فتناقل عنا ، ويأتيك غلام مترف من مترفي قريش ، فينشدك :

رَأَتْ رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَخْزِي وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْسِرُ

فقال : ليس هكذا قال .

قال : فكيف قال ؟

فقال : قال :

رَأَتْ رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ

فقال : ما أراك إلا وقد حفظت البيت . . . !

قال : أجل ، وإن شئت أن أنشدك القصيدة أنشدتك إياها .

قال : فإنني أشاء . فأنشدها حتى أتى على آخرها^(٥) .

(١) إنباه الرواة (٣ / ١٣٠) .

(٢) ضحى الإسلام (٢ / ٢٧٢) .

(٣) إنباه الرواة (٣ / ٢٠٢) .

(٤) ديوانه (١٠٥) .

(٥) الأغاني (١ / ٨١ — ٨٢) ، وانظر غريب القرآن (٤٣) .

فهل كان ابن عباس يحفظها من قبل؟! أم أنه حفظها عند سماعها لأول مرة؟ ليس مهماً، إنما ذلك يؤكد أن ملكة الحفظ قوية عند العربي، حتى في الوقت الذي تراحمت فيه العلوم على الذاكرة.

ولم يكن ابن عباس شذوذاً بين العلماء، يقول الشعبي: ما أنا لشيء من العلم أقلّ مني روايةً للشعر، ولو شئت أن أنشد شهراً لا أعيد بيتاً لفعلت^(١). وذكر النووي بسنده أن الشافعي يقول: أروي لثلثمائة شاعر مجنون. ويقال إنه كان يروي شعر هذيل وأخذ عنه حفظاً^(٢).

ومهما تشتمل عليه هذه المقولات من مبالغات، فإنها تؤكد قوة الذاكرة عند العربي، ومهما تكن عليه تلك الذاكرة من قوة ونباهة، فإنها معرضة للنسيان، وقديماً قيل:

وما سُمِّيَ الإنسانُ إلا لنسيه ولا القلبُ إلا أنه يتقأب

فالإنسان هو الإنسان في كلِّ عصر، ومن طبيعته أن يتذكر وينسى، فالذاكرة مهما بلغت من الدقة، ومهما ساعد الوزن الشعري على صحة الرواية لا بد أن تزلّ، فتحلّ لفظاً مكان لفظ آخر، أو تنسى من القصيدة بيتاً أو أكثر، أو تقدّم في الأبيات وتؤخّر، أو تدخل شعراً على آخر، فللذاكرة قدرة محدودة.

وليس الرواة في تلك العصور على قدرة واحدة في رواية الشعر وتذكره، وإذا صحّت رواية الراوي، فقد لا تصحّ رواية من سبقه.

ولذا قال ابن السيد البطليوسي: "والعلة في اضطراب هذه الروايات أن الشاعر كان يقول الشعر وينشده بعكاظ، أو في غيرها من المواسم، فيحفظه عنه من يسمعه من الأعراب، ويذهبون إلى الأقطار، فيقدّمون ويؤخّرون، ويبدّلون الألفاظ، وربما حفظ السامع منهم بعض الشعر، ولم يحفظ بعضه، ولم يكن القوم أصحاب خطّ وكتاب، إنما كانوا يعولّون على الحفظ، فالحفظ يخون صاحبه، ما لم يقيده بكتاب، فكان الرواة يسمعون ذلك، وينقلونه عنهم حسب ما يسمعون" (٣).

(١) العقد الفريد (٥ / ٢٤٠).

(٢) تهذيب الأسماء والصفات (١ / ٥٠).

(٣) الاقتضاب (٢ / ٧٤٧).

وقبل قليل ذكرنا استغراب نافع بن الأزرق من إقبال ابن عباس على سماع شعر عمر بن أبي ربيعة ، ومن قوله :

رأت رجلاً أمّا إذا الشمس عارضت فيضحي وأمّا بالعشي فيخصر فأبدل نافع بن الأزرق ((فيخزي)) مكان ((فيضحى)) و ((فيخسر)) مكان ((فيخصر)) ؛ أبدل هذا وهو يسمع الشعر لتوّه .

قد يقال : هذا غير راوٍ .

فنقول : إن هذا أبدل كلمتين بكلمتين في بيت واحد بعد إنشاده مباشرة ، فما بالك بمن يحفظ آلاف الأبيات ، ليس لشاعر ، إنما لعدّة شعراء ، بل لعصر كامل . لا شك أنّ التغيير والتبديل سيقع من تلك الذاكرة ، مهما بلغت .

وقد أدرك الشعراء ذلك فنهبوا رواثمهم إلى الاعتماد على التدوين بدلاً من الحفظ ، فهذا ذو الرّمة الذي يطلب من حمّاد الرّواية أن يكتب عليه معرفته بالخطّ والحروف ؛ حتى يكتب لشعره الرواج والانتشار عند الرواة والدارسين ، نجده في مكان آخر يطلب من أحد الرواة أن يدوّن شعره ، فقد قال لموسى بن عمرو : — أحد رواة شعره — " اكتب شعري ، فالكتاب أعجب إليّ من الحفظ ؛ لأنّ الأعرابي ينسى الكلمة قد تعب في طلبها ليلة ، فيضع في مكانها كلمة في وزنها ، ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ، ولا يبدّل كلاماً بكلام " (١) .

وقال شعبة : لقيت ذا الرّمة ؛ فقلت : أكتبني بعض شعرك ، فجعل يملّ عليّ ، ويطلّع في الكتاب ، فيقول : ارفع اللام من السّين ، وشقّ الصّاد ، ولا تعوّر الكاف ، فقلت : من أين لك الكتاب ؟ قال : قدم علينا رجل من الحيرة ، فكان يؤدّب أولادنا ، فكنت آخذ بيده ، فأدخله الرجل ، فيعلمني الكتاب ، وأنا أفعل ذلك ، لئلا تقول عليّ ما لم أقل " (٢) .

ولن أقف طويلاً عند الاعتماد ، أو التظاهر بالاعتماد على المشافهة والحفظ ، بدلاً من التدوين والكتابة ، هل كانت فكرة صائبة لا بديل عنها لدى الرواة والدارسين في تلك العصور ؟ هل فرضتها الحياة الاجتماعية ، والعرف السائد آنذاك ، فلم يستطع الرواة

(١) العمدة (٢ / ٢٥٠) .

(٢) الموشح (٢٣٣) .

والدارسون الهروب من سلطاتها القوي؟ هل كان بإمكان الرواة والدارسين أن يسلكوا مسلكاً غير هذا المسلك؟ هل و هل و هل . . . أسئلة كثيرة لا مجال لبحثها هنا .
ومهما يكن فإن الاعتماد على الحفظ والمشافهة أدّى إلى كثرة الروايات في البيت الواحد ، وفي القصيدة ، ومثل هذا — بلا شك — يؤثر في الدراسة النحوية ، التي يمثل كلام **الكلام** أسس قاعدتها ؛ فتضخمت كتب النحو ؛ لتعدد المسائل والاحتمالات المترتبة على تعدد روايات شواهد .

العرب

والمطالع في الدواوين ومجاميع الشعر ، يقف على اختلاف كبير بين الروايات التي ترد بهل القصيدة الواحدة ، من حيث عدد الأبيات ، ومفرداتها ، وترتيبها ، وما ذاك إلا للتفاوت بين كل رواية وآخر ، فهذا يقدم بيتاً ، والآخر يؤخره ، وهذا ينسى لفظاً ، فيبدلها بأخرى ، وذاك ينسى من القصيدة عدّة أبيات .

جاء في الكامل : " قال أبو العباس : أنشدني رجل من أصحابنا من بني سعد ، قل :

أنشدني أعرابي في قصيدة ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى
ولا زال منهلاً بجرعائك القطر^(١)
ببيتين لم تأت بهما الرواة ، وهما :

رأيت غراباً ساقطاً فوق قَضَبَةٍ
فقلتُ غرابٌ لا غترابٍ وقَضَبَةٌ
من القضب لم يَبُتْ لها ورقٌ نصرُ
لقضب النوى ، هذي العيافة والزجر^(٢)
وقصيدة النابغة الجعدي التي مطلعها :

خليلي غُضًّا ساعةً وتهجراً
ولو ما على ما أحدث الدهرُ أو ذرا^(٣)

جاءت في مصادر التراث بروايات مختلفة ، طولاً ، وقصراً ، وترتيباً ، ناهيك عن الاختلاف بين المفردات ، فقد جاءت في جمهرة أشعار العرب ((٧٦)) بيتاً^(٤) . وجمع الدكتور واضح الصمد أشعار النابغة ، وبلغت القصيدة ((١٢٢)) بيتاً^(٥) . وجمعها

(١) ديوانه (٢٠٢) .

(٢) الكامل (١٩٠/١ - ١٩١) ، ولم ترد في ديوان الشاعر .

(٣) ديوانه (٥٤ - ٧٧) .

(٤) جمهرة أشعار العرب (٧٧٣/٢ - ٧٧٦) .

(٥) ديوان النابغة الجعدي (٥٤ - ٧٧) .

عبد العزيز رباح ، وأورد القصيدة ((١٢٠)) بيتاً^(١) ، ويشير إلى ورود القصيدة في مصادر متعددة ، بروايات متباينة ، ثم يقول : ((ولو أن هناك أصلاً محفوظاً للديوان لقلل من هذا الخلاف ، والتعدّد في الروايات ، إذ لم يكن الخلاف في اللفظ فحسب ، وإنما كلن في عدد الأبيات أيضاً " (٢) .

وكذا بائية امرئ القيس ، التي يقصّ فيها حكاية الصيد ، وأنشدها بحضرة علقمة الفحل وأم جندب ، جاءت برواية للطوسي ، ورواية للمفضل الضبي ، ورواية للأعلم الشنتمري ، ورواية للبطلوسي ، وروايات لابن النحاس ، وأبي سهل ، وأبي عبيدة ، وكل منها تختلف عن الأخرى في مفرداتها وعدد أبياتها وترتيبها .^(٣)

وكذا معلقة امرئ القيس التي وردت عن الرواة بطرق متعددة ، متباينة في ألفاظها وعدد أبياتها وترتيبها^(٤) .

وقصيدة ذي الإصبع العذواني التي فيها الشاهد النحوي :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني
جاءت عدتها في رواية المفضل في المفضليات ثمانية عشر بيتاً^(٥) ، وجاءت في رواية أبي عليّ القالي في أمالية ستة وثلاثين بيتاً .^(٦)

ومطلعها على رواية المفضل :

لي ابن عمّ على ما كان من خلق مختلفان فأقلبيه ويقاليني
وعلى رواية القالي :

يا من لقلب طويل البث محزون أمسى تذكر رياء أم هارون
وهذا الأصمعي ينكر بيتاً من معلقة امرئ القيس ، وهو قوله :

(١) شعر النابغة الجعدي (٣٥ — ٥٩) .

(٢) السابق (ج من المقدمة) .

(٣) ديوان امرئ القيس (٣٨١ — ٣٨٩) .

(٤) السابق (٣٦٧ — ٣٧٦) .

(٥) المفضليات (١٦٠ — ١٦١) .

(٦) الأمالي (١ / ٢٥٥ — ٢٥٧) وانظر خزانة الأدب (٧ / ١٨٣ — ١٨٦) .

ترى بَعَرَ الأَرَامِ فِي عَرَصَاتِهَا وَقِيَعَانَهَا كَأَنَّهُ حَبٌّ فُؤُفُلٌ^(١)
ويرى أنه منحولٌ لا يعرف ، على حين أن أبا عبيدة يثبت هذا البيت في روايته
للمعلقة^(٢) .

ويروي أبو زيد الأنصاري هذه الأبيات :

يا أيُّهَا المتحلي غيرَ شيمتهِ إنَّ التخلُّقَ يأتي دونه الخُلُقُ
ولا يواسيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقةً فانظر بمن تثق
لا منكرُ الحقِّ مظلوماً ولا وكلُّ في النائباتِ ولا هيَّابةً فرِقُ
وينسب هذا الشعر لسالم بن وابصة^(٣) .

وتأتي هذه الأبيات برواية أخرى عند ابن قتيبة ، منسوبة للعرجي :

سمَّيتني خالفاً لخالَّةٍ قدَّمتُ ولا جديدَ إذا لم يلبس الخُلُقُ
يا أيُّهَا المتحلي غيرَ شيمته ومن سجيته الإكثارُ والمَلَقُ
ارجع إلى خُلقك المعروف ديدنه إنَّ التخلُّقَ يأتي دونه الخُلُقُ^(٤)
ويقول المبرد : " وأنشدونا عن أبي زيد . . . " ثم يذكر البيت الأول والثاني من

رواية أبي زيد مع تغيير الشطر الأول من البيت الثاني ، فرواه :

ولا يواتيك فيما ناب من حدث^(٥)

وينشد ثعلب هذه الأبيات برواية مغايرة لما سبق ، غير معزوة إلى أحد :

يا أيُّهَا المتحلي غيرَ شيمته ومن خليقته الإفراطُ والمَلَقُ
عليك بالقصد فيما أنت قائله إنَّ التخلُّقَ يأتي دونه الخُلُقُ
ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقةً فانظر بمن تثق^(٦)
فالبيت الأول عند أبي زيد مركَّب من بيتين ، بناء على الروايات الأخرى ، فكيف

(١) ديوانه (٨) .

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (٢٣) .

(٣) النوادر (٤٨٩ - ٤٩٠) .

(٤) الشعر و الشعراء (٢ / ٥٧٥) .

(٥) الكامل (١ / ٢٥) .

(٦) مجالس ثعلب (١ / ٢٤٨ - ٢٤٩) .

تعددت الروايات حول هذه الأبيات ؟ ولمن هي ؟ وكيف وردت عند الشاعر !؟

وجاء في ديوان النابغة الجعدي :

وما لقيت ذات الصفا من حليفها وكانت تُرِيه المالَ غيباً وظاهره^(١)

وهذا البيت ملفقٌ من بيتين وردا في ديوان النابغة الذبياني ، وهما :

كما لقيت ذات الصفا من حليفها وما انفكت الأمثال في الناس سائره

فوثقها بالله حين تراضيا فكانت تدييه المالَ غيباً وظاهره^(٢)

وجاء في شرح الحماسة للتبريزي :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا^(٣)

وهذا البيت مركب من شاهدين نحويين لشاعرين مختلفين ، أوردهما سيبويه ، الأول

ينسب لمقاس العائدي^(٤) ، وهو قوله :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم نو كواكب أشهب^(٥)

والآخر لعمر بن شاس :

بني أسد هل تعلمون بلاعنا . إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا^(٦)

فالتشابه بين البيتين ، خاصة في الشطر الثاني أدى إلى هذا الخلط .

وقد تتشابه قصيدة مع أخرى في قافيتها أو وزنها سواء أكانتا لشاعر واحد أم لأكثر ،

فيأخذ الراوي من أبيات هذه القصيدة ، ويدخلها مع تلك ، أو يأخذ شطراً من قصيدة ،

والآخر من قصيدة أخرى ، ولذا تتعدد رواية الشاهد . ومن ذلك قول الشاعر :

معاويَ إننا بشرٌ فأسجج^(٧) فلينا بالجبال ولا الحديد

واستشهد به سيبويه في باب ((ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله))

(١) ديوانه (٩٠) .

(٢) ديوانه (١٥٤ - ١٥٥) .

(٣) شرح الحماسة (٢٠١ / ١) .

(٤) مسهر بن النعمان بن عمرو العائدي . الملقب بمقاس ، شاعر من بني خزيمه من قريش . الأعلام (٧/٢٢٥) .

(٥) الكتاب (١ / ٤٧) ، و شرح أبيات سيبويه ، للسرياني (١ / ٢٨١) ، والمقتضب (٤ / ٩٦) ، وشرح

المفصل (٧ / ٩٨) .

(٦) شعره (٣٦) ، ومنتهى الطلب (٥١ / ٨) ، والكتاب (١ / ٤٧) .

(٧) ((أسجج)) بقطع الهمزة و كسر الجيم : ارفق وسهّل ، لسان العرب (٢ / ٤٧٥) ((سحج)) .

يقول: " وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً وممّا جاء من الشعر في الإجراء على الموضوع قول عقيبة الأسدي :

معاوي إنا بشر البيت

لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، وكان نصباً " (١)

واستشهد به على جواز الحمل على الموضوع في مواضع متعددة من الكتاب (٢) .
وسار على نهج سيبويه في الاستشهاد به على جواز الحمل على الموضوع جماعة من النحاة ، منهم : المبرد (٣) ، والزجاجي (٤) ، وابن جني (٥) ، والصيمري (٦) ، وأبو البركات الأنباري (٧) ، وابن يعيش (٨) ، وابن مالك (٩) ، والمالقي (١٠) ، والسيوطي (١١) .
و ذكر البغدادي أنّ المبرد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت (١٢) ، غير أنّ النصوص الواردة في المقتضب تبين أنّ المبرد استشهد بهذا البيت على جواز الحمل على الموضوع (١٣) .
وذهب جماعة من النحاة إلى ردّ هذا الشاهد ؛ لأنّه من قصيدة مجرورة الروي ، وبهذا لا شاهد فيه ، يقول ابن عبد ربه في كتابه ((العقد الفريد)) باب ما غلط فيه على الشعراء : " وأكثر ما أدرك على الشعراء له مجاز وتوجيه حسن ، ولكن أصحاب اللغة لا ينصفونهم ، وربّما غلطوا عليهم ، وتأولوا غير معانيهم التي ذهبوا إليها ، فمن ذلك قول

(١) الكتاب (١ / ٦٦ - ٦٧) .

(٢) الكتاب (٢ / ٢٩٢ ، ٣٤٤) (٣ / ٩١) .

(٣) المقتضب (٢ / ٣٣٨) .

(٤) الحمل (٥٥) .

(٥) سر صناعة الإعراب (١ / ١٣١) .

(٦) التبصرة (١ / ١٩٦) .

(٧) الإنصاف (١ / ٣٣٢) .

(٨) شرح المفصل (٢ / ١٠٩) .

(٩) شرح التسهيل (٢ / ٣١٣) (٤ / ٤٧) .

(١٠) رصف المباني (١٢٢) .

(١١) الأشباه والنظائر (٤ / ٣١٣) .

(١٢) خزانة الأدب (٢ / ٢٦٠) .

(١٣) المقتضب (٢ / ٣٣٨) (٤ / ١١٢ ، ٣٧١) .

سيبويه ، واستشهد بيت في كتابه في إعراب الشيء على المعنى لا على اللفظ ، وأخطأ فيه :

معاوي إننا بشر البيت ٠٠٠

كذا رواه سيبويه على النصب ، وزعم أن إعرابه على معنى الخبر الذي في ((ليس)) ، وإنما قاله الشاعر على الخفض ، والشعر كله مخفوض " (١) .

ويقول العسكري : " ومما غلط فيه النحويون من الشعر ، ورووه موافقاً لما أرادوه ،

روى عن سيبويه احتجاجه في نسق الاسم المنصوب على المخفوض ، قول الشاعر :

معاوي إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد

وغلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها " (٢) .

وذكر أن هذا البيت أول القصيدة ، وبعده :

فهبنا أمة ذهبت ضياعاً يزيد أميرها وأبو يزيد

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

أتطمع في الخلود إذا هلكننا وليس لنا ولا لك من خلود

ذروا خون الخلافة واستقيموا وتأمير الأراذل والعبيد

وأعطونا السوية لا تزرکم جنود مردفات بالجنود

ورد أبو البركات الأنباري على هؤلاء ، فقال بعد أن استشهد بهذا البيت : " فنصب

((الحديد)) حملاً على موضع ((بالجبال)) ؛ لأن موضعها النصب ، بأنها خبر ليس ،

ومن زعم أن الرواية ((و لا الحديد)) بالخفض فقد أخطأ ، لأن البيت الذي بعده :

أيروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

والروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة " (٣) .

وقبله ذكر الأعلام الشنتمري أن سيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ، فيحوز

أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون المنشد رده إلى لغته ، فقبله

سيبويه ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر (٤) .

(١) العقد الفريد (٥ / ٣٥٢ - ٣٥٣) .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف و التحريف (٢ / ٢٠٧) .

(٣) الإنصاف (١ / ٣٣٢ - ٣٣٣) .

(٤) تحصيل عين الذهب (٨٧ - ٨٨) ، والنكت (١ / ٢٠٥ - ٢٠٦) .

يقول محمد محيي الدين عبد الحميد : " ومنه يتبين أن الذي كان في نسخة كتاب سيويه التي كانت بيد الأعلم بيت واحد ، فالظاهر أن نقلة كتاب سيويه أضافوا البيت الثاني ؛ ليظهر أن ثمة قصيدة بالنصب ، وأن البيت من هذه القصيدة " (١) .

أما ابن السيرافي فقد أنكر على من ردّ استشهاد سيويه بهذا البيت ، حيث يرى أن البيت يروى نصباً مع أبيات منصوبة ، ويروى جرّاً مع أبيات مجرورة ، ومثل هذا يقع في غير هذا الموضع من الكتاب ، " فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيويه غلط في الإنشاد " (٢) .

وقيل : إن هذا الشاهد من شعر لعبد الله بن الزبير الأسدي وهو :

رمى الحدثان نسوة آل حرب	بمقدار سَمَدَن له سمودا
فرد شعورهنّ السود بيضاً	وردّ وجوههنّ البيض سودا
فإتّك لو سمعت بكاء هند	ورملة إذ تصكان الخدودا
سمعت بكاء باكية حزين	أبان الدهر واحدها الفقيدا
معاوي إنّنا بشر فأسجج	فلسنا بالجبال ولا الحديد (٣)

قال ابن السّيد : " وليس ينكر أن يكون البيت من الشعرين جميعاً ؛ لأنّ الشعراء قد يستعير بعضهم كلام [بعض] وربّما أخذ البيت بعينه ولم يغير " (٤) .

في حين يقول البغدادي بعد إيراد الأبيات السابقة : " ولا يخفى أن هذا البيت أجنبي من هذه الأبيات ، ويدلّ عليه أن أبا تمام أنشد هذه الأبيات لمن ذكرنا في باب المراثي والحماسة بدون البيت الأخير ، ولم يذكره أحد من شراحه " (٥) .

وذكر ابن منقذ الأبيات الأربعة الأولى من غير أن يورد البيت الشاهد ، ونسبها لأيمن بن خريم الأسدي . (٦)

(١) الإنصاف (١ / ٣٣٢ — ٣٣٣) الهامش .

(٢) شرح أبيات سيويه (١ / ٣٠٤) ، وانظر خزنة الأدب (٢ / ٢٦٣) .

(٣) ورد في ملحقات ديوانه (١٤٨) .

(٤) الخلل في شرح أبيات الجمل (٧١ — ٧٤) و انظر خزنة الأدب (٢ / ٢٦٣) .

(٥) خزنة الأدب (٢ / ٢٦٤) ، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي (٢ / ٩٤١) .

(٦) المنازل والديار (٤٦٨ — ٤٦٩) .

ونسب الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة^(١) . ولم أجدّه في ديوانه .

ومن الشواهد على هذه الظاهرة قول الشاعر :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبِ

والبيت من شواهد سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والزجاجي^(٤) ، وابن الشجري^(٥) ، وابن

يعيش^(٦) ، وابن مالك^(٧) ، وابن عصفور^(٨) ، على أنّ ((إذا)) جازمة للشرط والجزاء في

ضرورة الشعر ، بدليل جزم ((فنضارب)) بالعطف على موضع جملة ((كان وصلها))

الواقعة جواباً لـ ((إذا)) . وهذا الشاهد جاء في شعر رويه مجرور ، وفي شعر رويه

مرفوع . أمّا الشعر مجرور الروي ، فهو لقيس بن الخطيم ، من قصيدة ذكر فيها يوم بغلت

وعدتها ثمانية وثلاثون بيتاً ، مطلعها :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لَعِمْرَةَ وَحَشًّا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ^(٩)

وروي هذا البيت ((إلى أعدائنا للتضارب)) فلا شاهد فيه^(١٠) . وروي

((فنضارب)) بالرفع على الإقواء^(١١) . وأمّا الشعر مرفوع الروي ، فوقع في شعرين :

أحدهما : في قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبي ، وأولها :

لَابِنَةَ حَطَّانَ بْنِ عَوْفٍ مَنَازِلُ كَمَا رَقَّشَ الْعَنَوَانَ فِي الرَّقِّ كَاتِبُ

وجاء الشاهد فيها :

(١) الأزمنة والأمكنة (٢ / ٣١٧) .

(٢) الكتاب (٣ / ٦١) .

(٣) المقتضب (٢ / ٥٧) .

(٤) الجمل (٢١٧) ، وانظر الخلل (٧١) ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف (٨٨٧ — ٨٨٩) .

(٥) أمالي ابن الشجري (٢ / ٨٢) .

(٦) شرح المفصل (٤ / ٩٧ ، ٧ / ٤٨) .

(٧) شرح التسهيل (٤ / ٨٢) .

(٨) ضرائر الشعر (٢٩٨) .

(٩) ديوانه (٧٦ — ٩٦) ، ومنتهى الطلب (٦ / ٣٤٧ — ٣٥٣) ، وانظر الشعر والشعراء (١ / ٣٢١) .

(١٠) منتهى الطلب (٦ / ٣٥٠) .

(١١) خزنة الأدب (٧ / ٢٧) .

وإن قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى القوم الذين نضارب
 بـ ((إن)) بدل ((إذا)) مع التغيير في الشطر الثاني على رواية المفضل الضبي^(١).
 يقول ابن ميمون: " وقال الأحنس بن شهاب التغلبي ، وهي مفضلية قرأها على شيخي ابن
 الخشاب حفظا " ، وورد الشاهد فيها على رواية الرفع ((نضارب)) السابقة^(٢).
 في حين أنه أورد البيت الشاهد في موطن آخر من مصنفه في قصيدة مجرورة الروي
 منسوبة لقيس بن الخطيم — كما سبق — .
 ورواه أبو تمام :

خطانا إلى أعدائنا فنضاربُ

ومطلعها في حماسته وفي شرح الأعلام :

فمن يك أمسى في بلادٍ مقامه يسائل أطلالاً لها لا تجاوب^(٣)
 واختلف عدد أبيات القصيدة من راوٍ إلى آخر .^(٤)

أما الشعر الثاني فهو من قصيدة لرقيم أخي بني الصادرة ، و أوردتها أبو عمرو الشيباني
 في أشعار قبيلة محارب ، و عدد أبياتها ((أربعة وعشرون)) بيتاً ، ومطلعها :
 عقت ذروة من آل ليلى فعازبُ فميتُ النقا من أهله فالذئابُ
 إلى أن قال :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضاربُ
 قال البغدادي : " وأورد أبو محمد الأعرابي الأسود في كتاب ضالة الأديب أربعة

أبيات من هذه القصيدة ، ولم يصرح باسم قائلها ، وهي :

تمنى دريد أن يرقى ثلثة فنحن قتلنا بكره وابن أمه
 ونحن طعنا في استه وهو هاربُ ونحن بنو الحرب العوان نشبها
 فقارعه من دون ذلك الكتائبُ إذا قصرت أسيافنا كان وصلها
 وبالحرب سميناً فنحن محاربُ خطانا إلى أعدائنا فنضاربُ

(١) المفضليات (٢٠٤ — ٢٠٨) ، وشرح المفضليات للتبريزي (٧٥٠ / ٢ — ٧٦٦) .

(٢) منتهى الطلب (٣ / ٣٩١ — ٣٩٧) .

(٣) الحماسة (١ / ٢٥٩) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٧٢٠ / ٢ — ٧٢٩) ، وشرح حماسة أبي تمام للأعلام

(١ / ١٤٨) .

(٤) حزانة الأدب (٧ / ٢٨) .

والبيتان الأولان غير مذكورين في رواية أبي عمرو الشيباني ، والظاهر أنّهما من قصيدة
لآخر ، لأنّ رُقيماً قال في قصيدته :

ويوم دُرَيْدٍ قد تركناه ثاويّاً به داميّاتٌ في المَكْرَجِ جوالِبُ^(١)

وقد ذكر الشريف الحسيني في حماسته البيت الشاهد مع بيتين آخرين ونسبه لسهم بن
مرة الحاربي^(٢) . ونسب في فصل المقال لكعب بن مالك^(٣) . وجاء منسوباً لعمران بن
حطّان في شعر الخوارج^(٤) .

و ذكر البغدادي أنّ ثعلباً قال : هذا البيت يتنازعه الأنصار وقريش وتغلب ، وزعمت
علماء الحجاز أنّه لضرار بن الخطاب الفهريّ ، أحد بني محارب من قريش^(٥) .

فيا ترى ما سبب هذا الاضطراب ؟ هل مصدره توارد الأفكار بين الشعراء ؟ أو أنّ
الشاعر يسمع شعر غيره فيعجبه المعنى ، ثم يعبّر عنه بأسلوبه ؟

أسئلة تدور في الذهن للوصول إلى سبب مقنع لهذه الظاهرة ، غير أنّ الأمر فيما يبدو
ليس هذا ولا ذلك ، فإن صحّ أنّ نحمل التغيير في كلمة أو بيت على هذين الاحتمالين ،
فإنّ التغيير في أبيات القصيدة كاملة ، ورويتها ، ونسبتها لأكثر من شاعر ، لا يمكن أن
يحمل إلا على تلك الذاكرة القويّة ، التي اعتمد الرواة ، أو تظاهروا بالاعتماد عليها ،
وأرادوا لها أن تحتضن المادة اللغوية في الجاهلية و صدر الإسلام .

وقد يتّهم النُّحاة بعضهم بعضاً بالخلط والمزج بين الأبيات ؛ فهذا السيرافيّ يقف عند

استشهاد سيبويه بقول الشاعر :

يا مَيَّ لا يُعْجِزُ الأيَّامَ ذو حَيْدٍ في حَوْمَةِ المَوْتِ رِزَامٌ و فَرَّاسُ
يحمي الصرِيمةَ أهدانُ الرجالِ ، له صَيْدٌ و مُجْتَرِيٌّ بالليلِ هَمَّاسُ^(٦)

(١) خزانة الأدب (٧ / ٢٩ - ٣٠) .

(٢) الحماسة الشجرية (١ / ١٨٦ - ١٨٧) .

(٣) فصل المقال (٤٤٢) .

(٤) شعر الخوارج (٢٦) .

(٥) خزانة الأدب (٧ / ٣١) .

(٦) الكتاب (٢ / ٦٧ - ٦٨) .

فيقول : ((كذا وقع الإنشاد في كتاب سيبويه ، وقد أُلّفه صدر بيت إلى عجز بيت آخر ، والبيت الأول الذي أنشده ، صدره في صفة وعل ، وثامه في صفة أسد ، وصحته :
يا مبيّ لن يُعجزَ الأيامَ ذو حيدٍ بمُشْمَخِرٍ به الظيّانُ والآسُ
يا مبيّ لن يعجزَ الأيامَ مُبْتَرِكٌ في حَوْمَةِ الموتِ رزّامٌ وفَرّاسُ
وذو حيد ، يريد به الوعل ٠٠٠ والمبترك : هو الأسد))^(١) .

وذكر البغدادي أن شاهد الرضي :

متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا
مركبٌ من شاهدين نحوين ذكرهما سيبويه في كتابه ، الأول منهما قول الحطيئة^(٢) :
متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خيرٌ موقدٍ^(٣)
والآخر قول عبيد الله بن الحرّ :

متى تأتتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا^(٤)
فجاء الرضي وركب من البيتين بيتاً واحداً ، صدره للحطيئة ، وعجزه لابن الحرّ^(٥) .
وقد رجعت إلى شرح الرضي فوجدت تبايناً بين طبعات الكتاب ، ففي إحدى الطبعات جاء الشاهد موافقاً لما ذكره البغدادي ، فيكون الشاهد مركباً من بيتين
كما سبق^(٦) . وورد في الطبعة الأخرى :

متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خيرٌ موقدٍ^(٧)
فيكون موافقاً لما ورد عند سيبويه ، ولا تركيب .

وتشابه البيتين في الألفاظ ، خاصة في بداية كل شطر ، واتفاقهما في الوزن — فكلاهما من الطويل — من أهم أسباب الخلط والتركيب ، حتى إن البغدادي نفسه عندما نقل كلام

(١) شرح أبيات سيبويه للسريافي (١ / ٤١٧ — ٤١٨) ، وانظر خزانة الأدب (٥ / ١٧٨) .

(٢) شرح ديوانه (٥٦) .

(٣) الكتاب (٣ / ٨٦) .

(٤) المرجع السابق (٣ / ٨٦) .

(٥) خزانة الأدب (٩ / ٩٠ — ٩١) .

(٦) شرح الكافية في النحو للرضي (٢ / ٢٦٦) ، دار الكتب العلمية بدون تاريخ (في مجلدين) .

(٧) شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ١٢٥) ، تقديم وفهرسة : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ،

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .

سيبويه وقع في ذلك الخلط ، حيث روى بيت الخطيئة :

متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً^(١)

فجعل عجز بيت عبيد الله بن الحرّ عجزاً لبيت الخطيئة .

وسواء أكان هذا التركيب من المؤلفين أم من النسخ ، فقد سبقا إلى التركيب في هذا

البيت ، حيث استشهد به الأخفش في معانيه :

متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره تجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً^(٢)

ولو جاء الشاهد مركباً عند الرضّي في جميع طبعات شرحه لرجحنا أخذه عن

الأخفش ، غير أن التباين بين الطبعات يدلّ على الخلط في شرح الرضّي .

ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزالٍ ولجّ في الذُعرِ^(٣)

من قصيدة مدح بها هرم بن سنان المريّ ، وقد استشهد بهذا البيت سيبويه^(٤) ،

والمبرد^(٥) ، وابن الشجري^(٦) ، وابن يعيش^(٧) ، على أن ((فعّال)) اسم فعل مؤنث .

فجاء الرضّي ، وأورده شاهداً على رواية أخرى ، وهي :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزالٍ ولجّ في الذُعرِ^(٨)

قال البغداديّ : " على أن عبد القاهر استدللّ به عليّ تأنيث فعّال الأمرّيّ بما هنا ،

فإنّ ((نزال)) نائب فاعل ((دعيت)) ولولا أنّها مؤنثة ما ألحق علامة التأنيث للفعل

المسند إليها " ^(٩) .

(١) خزانة الأدب (٩٠/٩) .

(٢) معاني القرآن (٦٨٩/٢) .

(٣) شعر زهير بن أبي سلمى (١١٦) .

(٤) الكتاب (٢٧١/٣) .

(٥) المقتضب (٣٧٠/٣) .

(٦) أمالي ابن الشجري (٣٥٤/٢) .

(٧) شرح المفصل (٥٠/٤ - ٥١) .

(٨) شرح كافية ابن الحاجب (١٩٢/٣) .

(٩) خزانة الأدب (٣١٦/٦) .

و سبقه إلى الاستشهاد بهذه الرواية الجوهري^(١)، و الأنباري^(٢)، منسوبة لزهير ،
قال البغدادي : " هو مركب من بيتين ، فإن البيت الذي فيه ((دعيت نزال)) لزهير بن
أبي سلمى ، صدره كذا :

وَنَعَم حَشَو الدَّرْعَ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وُلِّجَّ فِي الدُّعْرِ
وقوله :

و لَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ
إِنَّمَا هُوَ صَدْرٌ مِنْ بَيْتٍ لِلْمَسِيَّبِ بْنِ عِلْسٍ ، وَعَجْزُهُ :
نَقَعَ الصُّرَاخَ وُلِّجَّ فِي الدُّعْرِ

وهذا ليس فيه دعيت نزال .

والبیت الشاهد — كما ذكرناه — هو رواية سيويه وسائر النحويين ، وبيت المسيَّب
ابن علس على ما رتبناه هو رواية الجاحظ في البيان والتبيين ، وقد رأيت البيتين في ديوانيهما
كذلك " (٣) . ومن ذلك قول الشاعر :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مَلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
حيث استشهد به ابن جنِّي^(٤) ، وابن يعيش^(٥) ، وابن هشام^(٦) ، و السيوطي^(٧) ،
على مجي خبر ((عسى)) اسماً صريحاً ، يقول ابن جنِّي : " ومما يقوى في القياس ،
ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً ، نحو قولك : عسى زيد قائماً أو قياماً ،
هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظه ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ،
وذلك قولك : عسى زيد أن يقوم وقد جاء عنهم شيء من الأول ، أنشدنا
أبو علي :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ . . . البيت " .

(١) الصحاح (٥ / ١٨٦١) ((اسم)) .

(٢) الإنصاف (٢ / ٥٣٥) .

(٣) خزانة الأدب (٦ / ٣١٨ — ٣١٩) ، وانظر : البيان والتبيين (١ / ١٨٩) .

(٤) الخصائص (١ / ٩٨ — ٩٩) .

(٥) شرح المفصل (٧ / ١٤) .

(٦) مغني اللبيب (١ / ١٥٢) .

(٧) المزهرة (١ / ٢٢٨) .

وأنهم ابن هشام ابن الشجري بتغيير هذا الشاهد ، يقول البغدادي : " ثم قال ابن هشام : وقد حرّف ابن الشجري هذا الرجز ، فأنشده :

قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِماً إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً
وإنما ((قم)) صدر رجز آخر ، يأتي في باب الحال ، ولا يتركب قوله : إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً عليه ، بل أصله :

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً^(١)
و وجدت ابن الشجري قد استشهد بهذا الرجز في موضعين من أماليه ، اتفقا في

الشرط الأول ، واختلفا في الشرط الثاني . فجاء في المجلس الخامس والعشرين :

قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِماً إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً
على وقوع اسم الفاعل موقع المصدر ، فالأصل : قياماً و صياماً^(٢) .

واستشهد به في المجلس الحادي والأربعين ، قال : " ربّما وضعوا اسم الفاعل موضع

المصدر ، كما قالت بعض نساء العرب ، و هي ترقص ابنها :

قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِماً لَأَقِيَّتْ عَبْدًا نَائِماً
أرادت : قُمْ قِيَاماً " ^(٣) .

ومن ذلك قول الشاعر :

فَأَصْبَحْتَ أَنِّي تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تجدد . . .

استشهد به ابن هشام على جزم ((أئني)) لفعلين ((تأتيا)) و ((تستجر)) ^(٤) .

يقول محمد محيي الدين عبد الحميد تعليقاً على هذا الشاهد : " هكذا وقع هذا

الشاهد في نسخ الشرح ، و أكمله العلامة السجاعي بقوله : " وتمام البيت . . .

حَطَباً جِزْلاً وَنَاراً تَأْجِجاً " .

وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم ليمعزل عن الصواب ، وذلك أنّهم ركّبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفين ، فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه ، فركّبوه

(١) خزانة الأدب (٣١٧/٩)

(٢) أمالي ابن الشجري (١ / ٢٥٢) .

(٣) السابق (٢ / ١٠٥) .

(٤) قطر الندى (١٠٠) .

على عجز الآخر ، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول :

فأصبحت أني تأتها تبتس بها كلا مركبها تحت رجليك شاجر^(١)

وهذا البيت من شواهد سيويه^(٢) ، رواه على هذه الصورة التي ذكرناها ، وهو ثقة

ثبت مشافه للعرب ، راوٍ لأشعارها ، مستنبط منها .

وقال شاعر آخر :

متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلاً و ناراً تأججا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيويه^(٣) ، رواه على ما أخبرناك ، فأخذ النحاة من

بعده صدر بيت لبيد ، فركبوه على عجز ذلك البيت الأخير ، مع أن أحدهما لا يلتئم مع

الآخر ، وقد أكمله بعضهم هكذا :

نجد فرجاً منها إليك قريب " (٤) .

ولعل ما حصل سهو من ابن هشام ؛ لتشابه البيتين في الوزن ، فكلاهما من الطويل .

ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي :

وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمَا أو يسرحوه بها واغبرت السوح

فقد استشهد به أبو علي الفارسي^(٥) ، وابن جنّي^(٦) ، وابن هشام^(٧) على أن

((أو)) بمعنى : الواو ، يقول أبو علي : " وكان القياس أن يكون العطف بالواو دون

((أو)) لأن العطف بـ ((أو)) في هذا الموضع في المعنى : سيان أحدهما وسيان

أحدهما ، كلام مستحيل " (٨) .

(١) ديوانه (٦٥) .

(٢) الكتاب (٥٨ / ٣) ، والشاهد بهذه الرواية في مجموعة من كتب النحاة ، انظر : المقتضب (٤٨/٢) ، وشرح

المفصل لابن يعيش (١١٠/٤) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٧٠/٤) .

(٣) الكتاب (٨٦ / ٣) ، وانظر ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٧٢) ، وجمع الهوامع (١٥٣/٣) .

(٤) شرح قطر الندى (١٠٠ - ١٠١) . (الحاشية) .

(٥) إيضاح الشعر (٣٥٦) .

(٦) الخصائص (١ / ٣٤٨) .

(٧) مغني اللبيب (١ / ٦٣) .

(٨) إيضاح الشعر (٣٥٧) .

غير أن البغدادي ذكر أن هذا البيت ملفق من بيتين ، يقول : " وأقول : جميع النحويين رووا هذا البيت كذا ، وقد رأيت ملفقاً من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وهما :

وقال راعيهم سيان سيركم
وكان مثلين أن لا يسرحوا نعاماً
وأن تقيموا به و اغبرت السوح
حيث استردت مواشيهم وتسريح^(١)
وعلى هذا لا شاهد فيه " (٢) .

ومن ذلك قول بجير بن عنمة الطائي :

ذاك خيلي وذو يعاتبني
يرمي ورائي باسمهم وامسكمة
فقد استشهد به النحاة و اللغويون على أن لام التعريف تبدل ميماً في لغة طيء ،
وحمير (٣) .

وذهب المحققون إلى أن هذا البيت صوابه :

ذاك خيلي وذو يعاتبني
ينصرنني منك غير معتذر
لا إحنة عنده ولا جرمة
يرمي ورائي باسمهم وامسكمة
فركبوا صدر البيت الأول مع عجز البيت الثاني (٤) .

وقد يخلط أحد النحاة بين تعدد الرواية وتشابه الأبيات ، فيرد رواية ثابتة في شعر مستقل ، ظناً منه أنها رواية في الشاهد الذي أورده . فهذا الزجاجي ، يذكر استشهاد النحاة بقول الشاعر :

أتوا ناري فقلت : متون أنتم
فقالوا : الجن ، قلت عموا ظلما
فيقول : " فذكر سيبويه أنه شاذ غير معمول عليه ، لأنه جمع ((من)) في الوصل ،
قال : وإنما سمع في هذا البيت وحده ، ولم يسمع بعده في غيره ، ولا يعرف قبله في كلام

(١) انظر : شرح أشعار الهذليين (١ / ١٢٢) وجاء البيت الأول :

وقال ماشيهم سيان سيركم
أو أن تقيموا به و اغبرت السوح .

(٢) حزانة الأدب (٥ / ١٣٧) ، وشرح شواهد المغني للبغدادي (٢ / ٣٤) .

(٣) الصحاح (٥ / ١٩٥) مادة ((سلم)) وشرح المفصل (٩ / ٢٠) ، ومغني اللبيب (١ / ٤٨) ،

واللسان (١٢ / ٢٩٧) ، (سلم) .

(٤) شرح أبيات المغني (١ / ٢٨٧ - ٢٩٠) ، والصحاح (٥ / ١٩٥١) هامش (١) .

فصيح ، ولا في شعر . وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه " **عموا صباحاً** " ، وهو غلط ، لأن هذه الأبيات أنشدناها محمد بن الحسين بن دريد عن أبي حاتم السجستاني قال : أنشدني أبو زيد الأنصاري . . . " (١) .

ورأيت في نوادر أبي زيد البيت الشاهد مع ثلاثة أبيات أخرى منسوبة لشُمير بن الحارث الضبي ، وذكر أبو الحسن أن اسمه سُمير ، في حين أن الزجاجي ذكر من رواية أبي زيد ستة أبيات (٢) .

ثم جاء ابن السيد معقّباً على كلام الزجاجي ، فقال : " وقد صدق أبو القاسم — رحمه الله — فيما رواه عن ابن دريد ، ولكنه أخطأ في تخطئة رواية من روى " **عموا صباحاً** " لأن هذا الشعر الذي أنكره وقع في كتاب سدّ مأرب ، ونسبه واضع الكتاب إلى جذع بن سنان الغساني في حكاية طويلة ، وزعم أنها جرت له مع الجن ، وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب ، لم تقع قط .

فمنهم من يرويه على الصفة التي ذكرها أبو القاسم — رحمه الله — عن ابن دريد ، ومنهم من يرويه على ما وقع في كتاب سدّ مأرب .

والشعر الذي على قافية الميم ينسب إلى شُمير بن الحارث ، وينسب إلى تأبط شرّاً ، وأمّا الشعر الذي على قافية الحاء ، فلا خلاف أنه لجذع بن سنان الغساني " (٣) . وذكر من حائية جذع ستة عشر بيتاً .

وجاء في شرح الأشموني : " ويُغلطُ المنشدُ على إحدى الروایتين الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشده صباحاً ، وليس الأمر كما يظن ، بل كل واحد من الروایتين صحيحة " (٤) .

وأحسب أن عدم معرفة الزجاجي بقصيدة جذع بن سنان الحائية هو السبب في تغليطه لتلك الرواية .

(١) الجمل (٣٣٦ — ٣٣٧) ، وانظر : الكتاب (٢ / ٤١١) ، والمقتضب (٢ / ٣٠٧) ،

والمقرب (١ / ٣٠٠) ، والخصائص (١ / ١٣٠) .

(٢) النوادر (٣٨٠) .

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل (٣٩٠ — ٣٩١) .

(٤) شرح الأشموني (٤ / ١٧١) ، و خزنة الأدب (٦ / ١٦٧ — ١٨٠) .

و الشاهد هنا ليس ممّا فيه روايتان ، ولكنّ البيت ذا القافية الميمية من قصيدة معينّة ، وكذا الشأن في القافية الحائية .

وليس الخلاف في وسط البيت ، بل جاء في قافيته ، وليس الشاهد مفرداً حتى يقال إنّه من قبيل تعدد الرواية في القافية ، إنّما جاء مع القافية الميمية ما يعضدها من أبيات على قافيتها ، وجاء مع الرواية الحائية ما يعضدها من أبيات على قافيتها ، ممّا يجعل القول بتعدد الرواية في الشاهد بعيداً .

غير أن من رأى التشابه في البيتين منفردين ما عدا القافية ، وجهل إحدى القصيدتين ، ظنّ أنّ في قافية الشاهد روايتين . ويتضح الآن أنّ قول ابن يعيش : " وبعضهم يرويه عموا صباحاً ، والأكثر ظلاماً ، ويؤيده البيت الثاني . . . " ^(١) يدلّ على عدم وقوفه على القصيدة الحائية .

٢ - إنشاد الشاعر لشعره أكثر من مرة :

كان الشاعر لسان قبيلته ، وحامي ذمارها ، لا يفتأ من ترديد شعره ، ليسمعه أبناء قبيلته ، يذكر أجدادهم ، وتاريخهم ، وما لهم من ماجد تليد ، ليثير حماسهم في الدفاع عن حمى عشيرتهم .

وكانت مكانة الشاعر عند قبيلته وغيرها من العشائر بمقدار ذبوع شعره ، وتأثيره في نفوسهم ، ولذا حرص الشعراء على انتشار شعرهم ، كلّ هذا في جاهليتهم . فلما جاء الرواة ، وأصبحت بغيتهم عند أرباب المشاة في وسط الصحراء ؛ لجمع اللغة من أهلها ، أصبح كلّ راو يحاول السماع من الشعراء أنفسهم ، فتعاقب الرواة ، وكلّ منهم يحاول أن يعود إلى المدينة التي ينتسب إليها بأكثر عدد ممكن من المادة اللغوية ، فأصبح الشاعر ينشد قصيدته لعدّة رواة ، وقد يبدل لفظاً مكان آخر يؤدي معناه ، أو يقدم بيتاً على آخر ، أو يجمع بين قصيدتين على وزن واحد ، وقافية واحدة .

وقد لا يتمكن الراوي من مشافهة الشعراء ، لفقدتهم ، فيلجأ إلى عشيرتهم ، الذين احتوت صدورهم أشعار شعرائهم ، فيقدمون ويؤخرون ، ويبدلون الألفاظ ، فلما صنّف دارسو العربية شواهد اللغة ، وجمعوا ما تفرّق عند العلماء من تلك الرحلات والمشلفات ، وجدوا للبيت أكثر من رواية .

(١) شرح المفصل (٤/ ١٧) ، وانظر : التبصرة (١/ ٤٧٨) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٦٨) .

يقول ابن جنّي في باب ((إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)) : " وحكى عيسى ابن عمر ، سمعت ذا الرّمة ينشد :

وظاهر لها من يابس الشّخت واستعن عليها الصّباً واجعل يدك لها سترا
فقلت : أنشدتني : من بئس ، فقال : يابس وبئس واحد ^(١) . وجاء في ديوان ذي الرّمة ((يابس)) ^(٢) .

وقريب من هذا ما يحكي عن أبي السّمّال أنّه كان يقرأ ﴿ فحاسوا خلال الديار ﴾ ^(٣) ، فيقال له : إنّما هو فحاسوا ، فيقول : جاسوا وحاسوا واحد ^(٤) .
و ذكر ابن جنّي بسنده أن أنساً قرأ قوله تعالى : ﴿ وأقوم قَيْلاً ﴾ ^(٥) : و أصوب قَيْلاً ، فقيل له : يا أبا حمزة ، إنّما هي ﴿ وأقوم قَيْلاً ﴾ ، فقال أنس : إنّ أقوم ، و أصوب ، و أهياً ، واحد ^(٦) .

ولذا قال ابن جنّي : " وهذا ونحوه — عندنا — هو الذي أدّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة ، على معانٍ متفقة ، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود ، كأنه لم يأت إلا به ، ولا عدل عنه إلى غيره ، إذ الغرض فيهما واحد ، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد — وكان أبو علي — رحمه الله — إذا عبّر عن معنى بلفظ ما ، فلم يفهمه القارئ عليه ، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه ، يقول : هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه ، فإن رآه في قميصٍ كحليّ لم يعرفه " ^(٧) .

وقد أشار إلى ذلك السيوطي ، فقال : " كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، ربّما يكون الشاهد في بعض دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديماً ، فأجبت باحتمال أن

(١) الخصائص (٢ / ٤٦٩) .

(٢) ديوانه (٤٨٨) .

(٣) سورة الإسراء ، الآية (٥) .

(٤) معاني القرآن للفراء (٢ / ١١٦) ، والخصائص (٢ / ٤٦٨) ، والمختضب (٢ / ٥٩) ، وإعراب القراءات

الشواذ (١ / ٧٧٧) ، .

(٥) المزمّل (٦) .

(٦) المختضب (٢ / ٣٩٦) .

(٧) الخصائص ، (٢ / ٤٧٠) .

يكون الشاعر أنشده مرة كذا ومرة كذا " (١).

وقد يغيّر الشاعر في رواية قصيدته عمداً ؛ لتغيّر الظروف السياسية ، فيتبدل موقف الشاعر نظراً لذلك التغير ، ومن ذلك أنّ رؤية بن العجاج أنشد قصيدة في مدح سلم بن قتيبة الباهليّ ، والي البصرة من قبل بني أمية ، منها :

يا سلم ، أعلى كعبك القدوس على عدى أوبقهم إبليس
فلما جاء بنو العباس جعلوا سفيان بن معاوية بن يزيد بن المهلب والياً على البصرة ،
وانقضى عهد سلم وبني أمية ، فغيّر رؤية روايته قصيدته ، وأبدل ((يا سلم))
بـ ((سفيان)) وجعلها في مدح سفيان بن معاوية وحزبه . (٢)

أضف إلى ذلك أنّ من الشعراء من اشتهر بكثرة التنقيح والتهديب لشعره ، فقد ينشد بيتاً ، ثم يرى ما يدعو إلى تغيير في لفظه أو تركيبه ، فقد روي أنّ زهير بن أبي سلمى كان ينظم القصيدة في شهر ، وينقحها ويهدبها في سنة ، ولذلك سُميت حوليات زهير (٣) .
يفعل هذا وهو من أشهر شعراء الجاهلية ، وأعلامهم مكانة ومقاماً (٤) . وورد نحو هذا عن مروان بن أبي حفصة ، وذوي الرمة (٥) .

٣- ورود الشاهد مفرداً من غير مراعاة ما قبله ولا ما بعده :

ذهب الرواة إلى الأعراب لجمع أشعارهم ، فعادوا من هناك بالكثير ، فهذا حماد الراوية ينشد الوليد بن يزيد ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهليين ، سوى المقطعات من شعر الجاهلية والإسلام . (٦)

فلما جاء العلماء لبناء قواعد اللغة ، وجدوا عدداً كبيراً من الأشعار والقصائد ، فاختاروا شاهد المسألة مفرداً ، منتزعاً من أبيات القصيدة .

(١) الاقتراح (٥٩) ، والإصباح (١٣٢ - ١٣٣) .

(٢) طبقات فحول الشعراء (٧٦٢/٢) ، وانظر الحاشية رقم (٣) .

(٣) خزنة الأدب (٢ / ٣٣٥) .

(٤) طبقات فحول الشعراء ، (١ / ٦٣ - ٦٥) ، والشعر والشعراء (١ / ١٣٧ - ١٥٣) ،

و الأغاني (١ / ٣٣٦) .

(٥) الخصائص ، (١ / ٣٢٥ - ٣٢٦) .

(٦) الأغاني (٦ / ٨٠) .

ولا شك أنّ النحاة معذورون في هذا ، فلو أتى دارسو اللغة بالشاهد وقصيدته ، لأعيت كتب النحو حاملها . غير أنّه كان بإمكان النحاة الأوائل أن يذكروا الأبيات التي تتعلّق بالشاهد وترتبط به ، وأن يسيروا إلى قصيدة الشاهد ، حتى يسلم الشاهد من التخليط ، ويسلم النصّ الأدبيّ من التمزيق ، غير أنّ كتب النحاة الأوائل لا تكاد تشير إلى شيء من هذا إلا ما ندر ، فلا نكاد نرى ذلك إلا عند البغداديّ في الخزانة ، ومن جاء بعده من الدارسين .

ومن هنا أدّى ورود الشاهد مفرداً إلى خلط القصائد بعضها ببعض ، وإلى تبديل كثير من الألفاظ في البيت ، وإلى فكّ وحدة القصيدة . ولذا جاء كثير من الشواهد بروايات متعددة .

ومن ذلك قول جبيهاء الأشجعي ، في عنزٍ له منحها لرجل ، ولم يردّها :

لجاءت كأنّ القسورَ الجونَ بجّها عَسَّالِيْجُهْ وَالنَّامِرُ الْمُتَنَاوِحُ

فقد رواه ابن منظور بالفاء ((فجاءت)) وذكر أن الجوهريّ رواه بالفاء ^(١) .

والرواية التي وجدتها في الصحاح ((لجاءت)) ^(٢) ، وجاء بالهمزة عند الأزهري ^(٣) ، وروي

((لراحت)) ^(٤) ، ورواه الزبيديّ ^(٥) ، وأبو عليّ القاليّ ^(٦) ، باللام ، وهو الصّواب ،

وهي الرواية الثابتة في شرح المفضليات لابن الأنباري . ^(٧) قال ابن بري : وصوابه

((لجاءت)) واللام فيه جواب ((لو)) في بيت قبله ، وهو :

فلو أنّها طافت بنبتٍ مُشْرِشِرٍ نَفَى الدَّقِّ عَنْهُ جَدْبُهُ ، فهو كالِحٌ ^(٨)

ويبدو أنّ من أنشده بالفاء لم يكن على معرفة بالبيت السابق .

(١) لسان العرب (٢٠٩/٢) (بجج) .

(٢) الصحاح (٧٩١/٢) (قسر) .

(٣) تهذيب اللغة (٣٩٨/٨) (قسر) .

(٤) شرح المفضليات لابن الأنباري (٣٣٣) .

(٥) تاج العروس (٤٩١/٣ - ٤٩٢) (قسر) .

(٦) الأمالي (١٧٨/٢) .

(٧) شرح المفضليات (٣٣٣) .

(٨) لسان العرب (٢٠٩/٢) (بجج) ، وانظر الاقتضاب (٤٠٦/٢ - ٤٠٧) .

وقد يؤدي ورود الشاهد مفرداً إلى الجهل برواية الشاهد وقائله ، وغموض معناه ، واضطراب موقف النحاة تجاهه ، فقد ذكر ابن السّيد أنّ ابن قتيبة أنشد في أدب الكاتب قول الشاعر :

وإن شئتم تعاودنا عواذا

قال البطلوسيّ : هكذا روينا من طريق أبي نصر ، عن أبي علي البغدادي ، بالذال معجمة ، وأنشده ابن جنّي بالذال غير معجمة ٠٠٠ ولا أعلم قائل الشعر ، ولا وجدت من الشعر شيئاً أستدلّ به على الصواب فيه . والأشبه عندي أن يكون على ما قاله ابن جنّي ، لأنّه قد قيده بما رفع الإشكال عنه ، ويكون هذا الذي وقع في الأدب غلطاً من ابن قتيبة ، أو من بعض الناقلين عنه " (١) .

و وجدت الشاهد بالذال غير المعجمة عند ابن قتيبة (٢) ، وابن جنّي (٣) ، وجاء بالذال غير المعجمة في موضعين عند ابن السيد (٤) . وذُكر أنّه من قصيدة لشقيق بن جزء ، ومنها :

سرحت على بلادكم جيادي فادّت منكم كوماً جلادا
بها لم تشكروا المعروف عندي وإن شئتم تعاودنا عوادا (٥)

غير أنّ ابن السيد يرى أنّ الشاهد أجني عن هذه الأبيات ، يقول في موطن آخر :

" هذا البيت لا أعلم قائله ، ووجدت في بعض التعليقات أنّ صدره :

فإمّا تشكروا المعروف منا

ولا أعلم صحّة ذلك من سقمه ، لأنّ الشطرين لا يلتزمان التماماً صحيحاً ، وقد ذكرت فيما تقدّم أنّ الرواية عن أبي نصر عن أبي عليّ نقلت إلينا ((تعاودنا عواذا)) بالذال معجمة ، وأنشده ابن جنّي بالذال غير معجمة ، وهو الصواب إن شاء الله " (٦) .

(١) الاقتضاب (١ / ٤٠١) .

(٢) أدب الكاتب (٥١١) .

(٣) الخصائص (٢ / ٣١١) ، (٣ / ٢٣) .

(٤) الاقتضاب (١ / ٣٣٩) ، (٢ / ٨٠٠) .

(٥) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (١ / ٢٥٣) ، والخصائص (٢ / ٣١١) ، وخزانة الأدب (١٠ / ١٣٥)

هامش (٦) .

(٦) الاقتضاب (٢ / ٨٠٠) .

فيبدو أن رواية الذال المعجمة ثابتة عند البطليوسي ، وإن رجح غيرها ، ولو ورد الشاهد في سياق قصيدته لسلم النحاة من هذا الخلط والاضطراب .

ولعل ما حصل من التباين في روي بعض الشواهد يعود جزء كبير منه إلى ورود الشاهد مفرداً ، إذ من الجائز أن يأتي الراوي بروي غير روي الشاهد ، ولو كانت القصيدة كاملة متصلة ، لم يوجد مثل هذا التغيير . ومن ذلك قول الشاعر :

فيناہ يشري رحلہ قال قائلٌ لمن جملٌ رخو الملاط نجيبٌ
يقول البغدادي : " وقال صاحب العباب : البيت للعجير السلولي ، ويروي

للمخلّب الهلالي ، وهو موجود في أشعارهما ، والقطعة لامية ، ووقع في كتاب سيبويه ((نجيب)) بدل ((ذلول)) وتبعه النحاة على التحريف ، وهي قطعة غراء " (١) .

قال البغدادي : " والنجيب : الجيد الأصل ، والصواب بدله ((ذلول)) ؛ فإن القصيدة لامية " (٢) . والحق أن سيبويه لم يستشهد بهذا البيت ، إنما هو ممّا أنشده أبو الحسن الأحفش ، كما نصّ على ذلك الأعلم (٣) .

وليست المسألة موقوفة على هذا الشاهد ، أو على الأحفش فحسب ، بل كان الأحفش ، والمازني ، والجرمي ، والميرد ، وغيرهم من رواة الكتاب ونقلته يزيدون في شواهد ؛ رغبة منهم في زيادة الإيضاح والبيان . (٤)

بل قال الأحفش : " سمعت الباء مع اللام والميم والراء ، كل هذا في قصيدة واحدة ، قال الشاعر :

ألا قد أرى إن لم تكن أم مالك بمالكٍ يدي أن البقاء قليلٌ
وقال فيها :

رأى من رفيقيه جفاءً وبيعُهُ إذا قام يبتاعُ القلوصَ نَمِيمُ
خليلي حلاً واطركا الرّحلَ إنني بمهلكة والعاقباتُ تدورُ
فيناہ يشري رحلہ قال قائلٌ لمن جملٌ رخو الملاط نجيبٌ

(١) خزانة الأدب (٢٦٠/٥) .

(٢) السابق (٢٥٩/٥) .

(٣) تحصيل عين الذهب (٦٤) .

(٤) شواهد الشعر (١٢٠ - ١٢٢) .

وهذه القصيدة كلّها على اللام . والذي أنشدها أعرابيٌّ فصيح ، لا يحتشم من إنشاده هكذا . وتهيأه غير مرّة ، فلم يستنكر ما يجيء به " .^(١) وأنكر ذلك ابن جنّي ، يقول : هكذا أنشده أبو الحسن ، وهو بعيد ، لأنّ حكم الحروف المختلفة في الروي أنّ يتقارب مخرجها .^(٢) وجاء الشاهد على القافية البائية عند ابن السّراج^(٣) ، والمرزباني^(٤) ، والسيرافي^(٥) ، وأبي علي الفارسي^(٦) ، وابن جنّي^(٧) ، وأبي البركات الأنباري^(٨) ، وابن يعيش^(٩) ، وابن عصفور^(١٠) . ومن ذلك قول أوس بن حجر :

فَأْمَهَأَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٍ^(١١)

قال البغدادي : " هو من قصيدة من شعر أوس بن حجر ، لكنه من قصيدة فائصة ، وفيه تحريف ، قال : وصحيحه :

مُعَاطِي يَدٍ مِنْ جَمَّةِ الْمَاءِ غَارِفٍ " ^(١٢) .

وأورد منها عدّة أبيات^(١٣) . وإنّما وقع التحريف في الروي لقطع الشاهد عن أبيات القصيدة ، ولو جاءت القصيدة كاملة لم يوجد التحريف فيها ، خاصّة في رويّها . ولذلك نجد من النّحاة من يحرص على إيراد بيت قبل شاهده أو بعده ، وقد يورد بيتاً قبله وآخر بعده ، حتى لا يُظنّ أنّ البيت مفرد مغرّب أو مصنوع ، فعندما استشهد ابن الشجري بقول الشاعر :

- (١) القوافي (٤٦ - ٤٧) وانظر: القوافي للتوحي (١٦٩ - ١٧٤) ، وخزانة الأدب (٥ / ٢٥٩ - ٢٦٠) .
- (٢) خزانة الأدب (٥ / ٢٦٠) .
- (٣) الأصول (٣ / ٤٦٠) .
- (٤) الموشح (١٢٨) .
- (٥) شرح كتاب سيبويه (٢ / ١٠٧) .
- (٦) شرح شواهد الإيضاح (٢٨٤) .
- (٧) الخصائص (١ / ٧٠) .
- (٨) الإنصاف (٢ / ٥١٢) .
- (٩) شرح المفصل (١ / ٦٨) .
- (١٠) ضرائر الشعر (١٢٦) .
- (١١) ديوانه (٧١) وورد ((غارف)) .
- (١٢) شرح أبيات المغني (١ / ١٦٤) .
- (١٣) السابق (١ / ١٦٥ - ١٧١) ، وشرح شواهد المغني (١ / ١١٢ - ١١٤) .

وَحَلَّتْ سِوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَعٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا
قال : " وقبله :

دَنَتْ فِعْلَ ذِي حُبٍّ فَلَمَّا تَبَعْتُهَا تَوَلَّاتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وبعده :

وَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِالشَّبَابِ وَظِلِّهِ وَلَا قَيْتُ أَيَّامًا تَشْيِبُ النِّوَاصِيَا
وإنما ذكرت هذين البيتين ، مستدلاً بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهّم متوهّم أن البيت فردٌ مصنوع ؛ لأن إسكان الياء في قوله ((متراخيا)) ممكنٌ مع تصحيح الوزن ^(١) .

وقد ذكر ابن السيد البطليوسي نماذج من الشواهد التي غلط العلماء فيها ، لورودها مفردة ، غير متصلة بما قبلها أو بعدها ، ثم قال : " ولم أقصد بما ذكرته تنقص العلماء ، والطعن على الكبراء ، فإن هذا أمرٌ لم يكد يسلم منه بشرٌ ممن تقدّم أو تأخّر ، وإنما أردت التنبيه على شدة الافتقار إلى حفظ الأشعار . وأن المتكلم في معاني الأبيات المنقطعة عن صوابها ، لا ينبغي له أن يقطع على مراد قائلها ، والزلة في مثل هذا مغتفرة ؛ لأن الإحاطة ممتعة متعذرة " ^(٢) .



٤- إنشاد العرب لشعر بعضهم ، وكلّ يتكلّم بمقتضى سجيته التي فطر عليها :

مما لا شك فيه أن العرب كان لهم عدّة لغات ، وكان بينهم كثير من الاختلاف في الألسن . وهناك لغات كثيرة تميّزت بها بعض القبائل ، وظلّت آثارها واضحة على ألسنتها إلى عصر التدوين .

ولا غرابة في ذلك ، فالقبائل العربية تنتشر على رقعة واسعة من الأرض ، تؤثر في ألسنتها طبيعة تلك البيئة . وما يقوم به أفراد القبيلة من أعمال . ونحن نلمس شيئاً من هذا حالياً . ليس بين قبيلة وأخرى فحسب ، بل بين أفراد القبيلة الواحدة ، لاختلاف في البيئة والنشاط ، فقبائل قحطان التي تعيش حالياً في ضواحي نجد ، لها لغة تحالف لغة القبائل القحطانية الموجودة في الجنوب .

(١) أمالي ابن الشجري (١/٤٣٢) ، و انظر ديوان النابغة الجعدي (١٨٦) .

(٢) الاقتضاب (٢/٤٠٥ - ٤٠٧) .

والقبائل الجاهلية التي عاشت في بادية نجد والشام والعراق ، عاشوا عيشة صحراوية بدوية ، تعتمد غالباً على رعي الإبل والغنم ، ولم يتوافر لهم في ظل تلك الحياة شيء من الاستقرار السكاني .

على حين أن القبائل التي عاشت في الحجاز عرفت شيئاً من الزراعة في واحات الحجاز ، واشتغل أهل مكة بالتجارة ، بخلاف القبائل الجنوبية التي عرفت شيئاً من التحضر ، فبنوا الحصون ، وأنشئوا القلاع والأبراج ، وأقاموا السدود ؛ لتوفير المياه .^(١) وهذا التباين أثر في اللسان العربي ، فأصبح لكل قبيلة لغة تخالف لغة القبيلة الأخرى . فمن ذلك تلتلة قضاة وبهراء ، وهي كسر التاء في أول الفعل المضارع ، نحو : تعلمون وتصنعون .

وعججة قضاة ، إذ يجعلون الياء المشددة جيماً ، فيقولون : تميمج في تيمي ، ووجد أيضاً عند بني حنظلة من التميميين .

والعننة في تميم وبعض قيس وأسد ، إذ يجعلون الهمزة عيناً في بعض الكلمات ، فيقولون ((عن)) بدلاً من ((أن)) و ((استعدى)) بدلاً من ((استأدى)) و قريباً من ذلك الفحفة ، وهي إبدال الحاء عيناً عند هذيل ، فيقولون في ((حتى)) : ((عتي)) . ومن ذلك الاستنطاء وهو إبدال العين نوناً ، نحو : ((أنطى)) في ((أعطى)) وذلك عند قبائل هذيل وقيس والأزد والأنصار .

وكذا الكشكشة والكسكسة ، وهما إلحاق كاف المخاطبة شيئاً أو شيئاً في حال الوقف ، وفي الوصل أحياناً عند بعض تميم وأسد ، وقيل عند بعض بني ربيعة ، ويقرب من ذلك الشنشنة وهي جعل كاف الخطاب شيئاً مطلقاً ، وذلك عند بعض القبائل اليمينية ، فيقولون بدلاً من لبيك اللهم لبيك : لبيش اللهم لبيش . وغير ذلك كثير^(٢) .

ناهيك عن الخلاف بين الحجازيين والتميميين ، والذي اهتم به كثير من اللغويين والنحويين ، فقد أخذت هاتان اللغتان ((الحجازية والتميمية)) النصيب الأوفى في الدراسة والتحقيق ، مقارنة بغيرها من اللغات العربية التي لم تنل ذلك القدر من الدارسين ، وذلك لانشغالهم بضوابط وقواعد اللغة الفصحى ، في حين أن بعض الدارسين

(١) انظر العصر الجاهلي ، (٢٦) .

(٢) انظر : تاريخ آداب الرفاعي ، (١/١٣٢) ، والعصر الجاهلي (١٢٦) ، ولهجات العرب لأحمد تيمور باشا .

أحصى اللهجات الواردة في الكتاب لسيبويه فيما يتصل بالأصوات والبنية فقط ، فبلغت مائتين وأربعاً وثمانين لهجة^(١) .

ولعلّ في اهتمام الدارسين بالحجازية والتميمية ما يشير إلى كثرة الناطقين بهما ، مقارنة باللغات الأخرى التي اندثرت ، أو زاحتها الفصحى .

ومن هنا يتضح أنّ لغات القبائل العربية مختلفة ومتباينة ، وكانوا بحاجة ماسة إلى لسان واحد ، تتحقّق من خلاله المصالح المشتركة فيما بينهم ، به يتفاهمون ، وإليه يحتكمون ، إضافة إلى حاجتهم إلى وحدة سياسية ، فقد كانت الفرس والروم تناهضهم في الشمال ، إذ استولوا على دولة أسلافهم من النبط في سلع وتدمر ، وفرضوا سيادتهم على القبائل المجاورة لهم ، واستولى الفرس على الحيرة ، وفرضوا سيطرتهم على قبائل العراق ، وفي الجنوب هاجم الأحباش اليمن ، واستولوا عليها .

والذي لا ريب فيه أنّ هذه الأحداث جعلت العرب يشعرون أنّهم مهدّدون في الشمال والجنوب ، وليس ذلك فحسب ، فقد رأوا الديانتين اليهوديّة والنصرانيّة ، وكذلك الديانة الفارسيّة المجوسيّة ، رأوا كلّ هذه الديانات تغزو دينهم ، وكان هذا كلّ حافزاً لهم أن يقاوموا من يريدون أن يتخطّفوهم^(٢) .

كلّ هذه الأمور فرضت على القبائل العربية أن يلتفّ بعضها حول بعض ، وأن تكون وحدة سياسية ، تكفل لهم البقاء والغلبة . وهذا يتطلب وحدة في اللسان الذي به يتخاطبون ، ومن ثمّ اصطالحوا على لغة أدبية فصيحة ، ينظم الشعراء فيها شعرهم ، ويصوغ الخطباء على نهجها خطبهم ، وإن تنوعت قبائلهم ، وتعددت لغاتهم ، حتى أصبح الشاعر الذي لا يتقن تلك اللغة ليس قوله جديراً بالحفظ والتداول والانتشار . ممّا جعل الشعراء والخطباء يتنافسون في إتقان تلك اللغة ؛ ليكتب لهم القبول عند سائر القبائل العربيّة ، وليتمكن الشاعر أو الخطيب من البروز في المحافل الموجودة آنذاك ، كالأسواق مثل سوق عكاظ .

ولم يكن الاختلاف بين العرب في أصول لغتهم ، فقد ذكر ابن جني أنّ ذلك الخلاف في شيء من الفروع يسير ، أمّا الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه غالباً^(٣) .

(١) اللهجات في الكتاب (٥٩٥) .

(٢) العصر الجاهلي ، (١١٩) .

(٣) الخصائص (٢٤٥/١) ، واللهجات في الكتاب (١٧) .

وجاء في اللهجات في الكتاب : " من العسير أن نعرف متى ظهرت اللهجات العربية ، فاللغة العربية لغة سامية ، أي أنّها خرجت من الأمّ التي نجعل تاريخها كاملاً ، وأكبر الظنّ أنّها حين انفصلت كانت في صورة لهجة ، ثم لم تلبث أن اتسع مجالها بانتشار أهلها في مجاهل البادية العربية ، فصارت لهجات ، ثم عادت هذه إلى التجمّع ثانية ، فصارت اللغة العربية التي نزل بها كتاب الله . .

وعلى آية حال ، فالذي نعرفه هو أنّه كانت هناك وسيلة تفاهم لغوية شاملة ، مصطلح عليها ، أدت الصلات الاجتماعية والدينية والاقتصادية بين القبائل إلى استخدامها ، وأنّه كانت هناك لهجات مختلفة باختلاف ظروف القبائل الإقليمية والاجتماعية والدينية ، وأنّ هذه الاختلافات لم تكن بعيدة من الوجهة اللغوية بحيث لا يمكن التفاهم بين القبائل المتباعدة ، إذ إنّ أغلبها كان في الأصوات ، وبعضها كان في البنية والمعاني " (١) . ومهما يكن فإنّ ذلك الاختلاف والتباين بين لغات القبائل ، قد يؤدي إلى صعوبة في فهم بعض الألفاظ عند بعض أفراد عشائرتهم كما سيأتي (٢) .

وقد اختلفت آراء الباحثين في هذه اللغة ، أهي لغة قريش ، أم لغة القبائل النجدية ، أم أنّها لغة قريش وما تحيّرته من كلام وفود العرب التي تفد إليها ؛ بسبب مركزها الديني والروحي والاقتصادي ، إذ كانت مهوى أفئدة العرب ، وحارسة حرمة ، وسادنة بيته ، فكانت مع فصاحتها ، وحسن لغتها ، ورقة لسانها ، إذا أتتها الوفود من العرب تحيّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تحيّرُوا من تلك اللغات إلى سلائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب . أم أنّها لغة عربية مشتركة تكوّنت على مرّ الزمن بطريقة لا سبيل الآن إلى تبيينها ، وهذه اللغة لا تنسب إلى قبيلة بعينها لكنّها تنسب للعرب جميعاً (٣) .

(١) اللهجات في الكتاب (١٧) .

(٢) انظر ص (٢٣٤ - ٢٣٦) من هذا البحث .

(٣) انظر الاقتراح (١٢٧) ، والمزهر (٢١٠/١) ، والعصر الجاهلي (١٣٣) ، والأصول للدكتور تمام حسان

(٧٨) ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي (٣٩-٤٩) ، ولغة قريش لمختار

الغوث (٢٧٥) . وعقب عليه الدكتور حمزة المزيني في كتاب الرياض ، مراجعات لسانية (١١-٧٢) .

والذي يهمننا في هذا الموطن أن ثمة لغة فصيحة ، نظم عليها شعراء من مختلف القبائل العربية كثيراً من شعرهم ، واتخذها الرواة والعلماء أ نموذجاً لبناء القاعدة النحوية ، وبجوارها لهجات خاصة لكل قبيلة ، تتباين باختلاف القبيلة وموطنها .

ولا شك أن أفراد القبائل العربية ليسوا على درجة واحدة في إتقان تلك اللهجة ، فإذا قُدر للشُعراء والخطباء إتقانها ، فإن أفراد قبائلهم لا تزال لهجة آبائهم وأجدادهم تجري في دمائهم ، وتظهر على ألسنتهم . بل يعسر عليهم الانفكاك منها ، يقول ابن جنّي : " واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره ، فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه ، ومنهم من يستعصم ، فيقيم على لغته البتة ، ومنهم من إذا طال تكرار لغته غيره عليه لصقت به ، ووجدت في كلامه " (١) .

ومن ذلك ما روى عن أبي حاتم أنه قال : قرأ عليّ أعرابي بالحرم (طيبى لهم وحسن مآب) ، فقلت : طوبى ، فقال : طيبى ، قلت : طوبى ، قال : طيبى ، فلما طال عليّ قلت : طوطو ، فقال : طي طي ، قال ابن جنّي : " أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته ، وتركه متابعة أبي حاتم " (٢) .

ويقول في موضع آخر : " أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافياً كزّاً ، لا دمثاً ولا طيباً ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء ، فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزّاً ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلّي مع سومه ، وتساند إلى سليقته ونجره " (٣) .

ويذكر ابن جنّي أن أبا عبد الله بن الأعرابي وأبا زياد الكلابي اجتمعوا على الجسر ببغداد ، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبياني :

على ظهر مَبْنَاةٍ (٤)

فقال أبو عبد الله : النَّطْع ، فقال أبو زياد : لا أعرفه ، فقال : النَّطْع ، فقال أبو زياد : نعم . يقول ابن جنّي : " أفلا ترى كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما " (٥) .

(١) الخصائص (٣٨٤/١) .

(٢) السابق (٣٨٥/١) .

(٣) الخصائص (٧٧/١) .

(٤) ديوانه (٣١) ، والبيت : على ظهر مَبْنَاةٍ جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بائع .

(٥) الخصائص (٣٨٤/١) .

ومن ذلك المسألة المشهورة ((ليس الطيب إلا المسك)) ، فقد ذكر أبو عمرو بن العلاء أن التميميين يرفعون ((المسك)) في هذا التركيب ونحوه ؛ لانتقاض النفي — ((إلا)) حملاً لـ ((ليس)) على ((ما)) . والحجازيين ينصبون . فجاءه عيسى بن عمر ، فقال : يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز ليس الطيب إلا المسك بالرفع ، فقال أبو عمرو : ذهب بك يا أبا عمرو ! غبت وأدج الناس . ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع .

ثم قال أبو عمرو : قم يا يحيى — يعني اليزيدي — وأنت يا خلف — يعني خلفاً الأحمر — فاذهبا إلى أبي المهدي ، فلقناه الرفع ، فإنه لا يرفع ، واذهبنا إلى أبي المنتجع ، فلقناه النصب ، فإنه لا ينصب .

قال : فذهبا فأتيا أبا المهدي ، فإذا هو يصلي ، فلما قضى صلاته التفت إلينا ، وقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتيا ، فقلنا : كيف تقول : ليس الطيب إلا المسك ، فقال : أتأمراني بالكذب على كبرة سني ؟ فأين الجادي ؟ وأين كذا ؟ وأين بنت الإبل الصادرة ؟ فقال له خلف : ليس الشراب إلا العسل ، فقال : فما يصنع سودان هجر ؟ ما لهم شراب إلا هذا التمر . قال اليزيدي : فلما رأيت ذلك منه ، قلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ، فقال : هذا كلام لا دخل فيه ، ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله ، فقال اليزيدي : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ، فقال : ليس هذا الحني ولا لحن قومي ، فكتبنا ما سمعناه .

ثم أتينا أبا المنتجع ، فأتينا رجلاً يعقل ، فقال له خلف : ليس الطيب إلا المسك ، فلقناه النصب ، وجهدنا به ، فلم ينصب ، وأبي إلا الرفع .

فأتينا أبا عمرو فأخبرناه ، وعنده عيسى بن عمر لم يبرح ، فأخرج عيسى خاتمه من يده ، وقال : ولك الخاتم ، بهذا والله فقت الناس " (١) .

ومن ذلك ما رواه يعقوب عن الفراء أنه قال لأعرابي : أتقول : كأنه حنك الغراب أو

(١) المزهري (٢٧٧/٢ - ٢٧٨) ، وانظر : مغني اللبيب (٢٩٤/١) .

حلكه؟ فقال: لا أقوال حلكه أبداً^(١). وفي المقابل نجد أبا حاتم يذكر أنه سأل أم الهيثم، كيف تقولين أشدّ سواداً من ماذا؟ فقالت: من حلك الغراب، قلت: أفقولينها من حنك الغراب؟ فقالت: لا أقولها أبداً^(٢).

وما ذاك إلا للتباين بين اللهجات، بل الحرص على عدم الانفكاك عند بعض العرب عن لهجة قومه الخاصة، وهو المفهوم من التأييد في كلام كل منهما. وقد تنبه ابن قتيبة لذلك، وعدّ اختلاف اللهجات سبباً في تعدد القراءات القرآنية، يقول: "ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلاً، وتذليل للسان، وقطع للعادة"^(٣).

ويقول ابن الجزري: "وكانت العزب الذين نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعلم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً"^(٤).

ومن هنا أثرت اللغات المتباينة في تعدد رواية الشاهد، فلا يخفى ما كان للشعر من مكانة في الجاهلية وصدر الإسلام، فنبوغ شاعر في القبيلة دليل على علو شأنها، وارتفاع مكانتها، وما ذاك إلا لأن الشاعر لسان قبيلته — كما سبق — وليكتب لقوله الانتشار لا بد أن يكون بتلك اللغة الفصيحة المتعارف عليها، ولحرص أبناء قبيلته على التغمي بتلك الأبحاد يجب عليهم حفظ تلك القصائد، ولعدم إتقانهم لتلك اللغة، بل لعدم استطاعتهم أحياناً — كما سبق — يلحئون إلى تغيير لفظ بلفظ، أو صوت بصوت؛ ليسهل عليهم حفظها، ومن هنا حصل التعدد في رواية الشعر الجاهلي، فالشاعر ينشد قصيدته باللغة الأدبية الموحدة، ثم تتناقلها القبائل، وكل قبيلة تنشدها غالباً بلغتها الخاصة، فتبدل لفظاً بلفظ، أو حركة بحركة، أو صوتاً بصوت، بناء على خصائص تلك اللغة.

(١) لسان العرب (٤١٥/١٠) (حلك) .

(٢) لسان العرب (٤١٧/١٠) مادة (حنك)، والاقْتَضَاب (١٦٩/١) .

(٣) تأويل مشكل القرآن (٣٩ — ٤٠) .

(٤) النشر (٢٢/١) .

يقول البطليوسي : " والعلة في اضطراب هذه الروايات أن الشاعر كان يقول الشعر ، وينشده بعكاظ أو في غيرها من المواسم ، فيحفظه عنه من يسمعه من الأعراب ، ويذهبون به إلى الأقطار ، فيقدمون ويؤخرون ، ويبدلون الألفاظ وربما حفظ السامع منهم بعض الشعر ولم يحفظ بعضه " (١) .

ويقول ابن هشام في تخلص الشواهد : " كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكلّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات " (٢) .

ويقول البغدادي في سياق حديثه عن شواهد سيبويه : " وربما روي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة ، ربّما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ، ولا ضير في ذلك ؛ لأنّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر ، فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثرت الروايات في بعض الأبيات " (٣) .

ومن الشواهد التي تعددت رواياتها ؛ لتعدد اللهجات ، وكلّ يتكلم بمقتضى سجيته التي فطر عليها قول الله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ (٤) ، الحجازيون (بشرا) بالنصب ، والتميميون بالرفع (٥) .

ومن ذلك قول الشاعر :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
لعلّ أبا المغوار منك قريب (٦)

وقد جاء هذا الشاهد بثلاث روايات :

• الأولى : لعلّ أبا المغوار .

• والثانية : لعلّ لأبي المغوار .

• والثالثة : لعلّ أبي المغوار .

(١) . الاقتضاب (٢ / ٧٤٧) .

(٢) انظر : المزمهر (١ / ٢٦١) ، وخزانة الأدب (١ / ٤٦) ، والرواية والاستشهاد (٢٠٥) .

(٣) خزانة الأدب (١ / ١٧) .

(٤) سورة يوسف ، الآية (٣١) .

(٥) الكتاب (١ / ٥٩) ، وإعراب القراءات الشواذ (١ / ٧٠٢) ، والإنصاف (١ / ١٦٦) .

(٦) العقد الفريد (٣ / ٢٣٣ - ٢٣٤) ، وخزانة الأدب (٨ / ٥٧٤) ، (١٠ / ٤٣٤) .

والرواية الأولى: رواها أبو زيد في نوادره ، عن أبي عمرو بن العلاء^(١) . على أن ((لعل)) حرف ناصب للاسم ، رافع للخبر ، وهو المشهور في عملها ، وذكرها السيرافي في شرح أبيات سيويه^(٢) .

والرواية الثانية: أثبتها أبو زيد في نوادره أيضاً ، قال : **ويروي : لعاً لأبي المغوار** . . ف ((لعاً)) رفع بالابتداء ، و ((لأبي المغوار)) الخبر ، و ((لعاً)) مقصور مثل ((عصاً)) ، و ((رحي)) وهي كلمة تستعملها العرب عند العثرة والسقطة ، ويقولون : لعاً لك ، أي : أمهضك الله ، فهو وإن كان مبتدأ ففيه معنى الدعاء^(٣) وذكرها البغدادي^(٤) .

والرواية الثالثة: استشهد بها جماعة من النحاة على أن ((لعل)) جارة في لغة عقيل^(٥) . وخرجه آخرون على أن الأصل : لعله لأبي المغوار جواب قريب ، فحذف ضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفاً ، وأدغمت الأولى في لام الجر ، وحذف موصوف ((قريب)) .

يقول أبو علي الفارسي : " وعلى التخفيف يحمل ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

فقلت : ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ
 إن فتحت اللام أو كسرت . فوجه الكسر ظاهر ، وأمّا الفتح فلأن لام الجر يفتحها قومٌ مع المظهر ، كما تُفتح مع المضمّر ، فإنّما خفف ((لعل)) وأضمر فيه القصّة والحديث كما أضمر في ((إن)) و ((أن)) ، **والتقدير : لعلُّه لأبي المغوار منك قريبٌ ، أي :** جوابٌ قريب ، فأقام الصفة مقام الموصوف " ^(٦) .

(١) النوادر (٢١٧ - ٢١٨) .

(٢) شرح أبيات سيويه (١٨٤/٢) .

(٣) النوادر (٢١٨ - ٢١٩) .

(٤) خزنة الأدب (٤٣٢/١٠) .

(٥) اللامات للزجاجي (١٤٨) ، وسر صناعة الإعراب (٤٠٧/١) ، وشرح الأشموني (١٤٦/١) ،

والتصريح (٢١٣/١) .

(٦) إيضاح الشعر (٨٧) ، وانظر المسائل البصريات لأبي علي (٥٥٠/١ - ٥٥٧) .

ويقول ابن عصفور : واستدلّ الذي ذهب إلى أنّ ((لعلّ)) مفتوحة اللام من حروف الجرّ بقوله : " لعلّ أبي المغوار . . . " وهذا لا حجة فيه عندي ؛ لأنه قد استقرّ في ((لعلّ)) المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فإن أمكن بقاؤها على ما استقرّ فيها كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم لعلّ ضمير الشأن محذوفاً ، يريد لعله . . . ويكون أبي المغوار مخفوضاً بحرف جرّ محذوف ؛ لفهم المعنى ، تقديره : لعلّ لأبي المغوار ، ويكون قريب صفة لموصوف محذوف ، كأنه قال : جواب قريب ، فيكون التقدير : لعله لأبي المغوار منك جواب قريب " (١) .

وخرّجه ابن الشجري على التخفيف ، ولم يعتبر ضمير الشأن ، يقول بعد أن أورد البيت : " فأجبت بأنه أراد : لعلّ لأبي المغوار منك مكان قريب ، فخفف ((لعلّ)) وألغاهما كما يلغون " إنَّ " و " أنَّ " و " لكنَّ " إذا خففوهنَّ . . . " (٢) .

وهذه التخريجات والتمحلات أنكرها النحاة ؛ لثبوت الجرّ بـ ((لعلّ)) بالنقل الصحيح ، ناهيك عن تعدّد شواهدا ، فليس هذا الشاهد وحيد بابه ، إذ يوجد شواهد أخرى وردت فيها ((لعلّ)) حرف جرّ على لغة بني عقيل ، منها قول الشاعر :

لَعَلَّ اللهُ يَمَكِّنِي عَلَيْهَا جَهَاراً مِنْ زَهِيرٍ أَوْ أُسَيْدٍ (٣)

وقول الشاعر :

لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بشيء أن أممكم شريماً (٤)

يقول ابن مالك : " والجرّ بـ ((لعلّ)) ثابتة الأول أو محذوفته ، مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عقيلية " (٥) .

ويقول في موطن آخر : " وروى أبو زيد أن بني عقيل يجرون بـ ((لعلّ)) مفتوحة الآخر ومكسورته . . . وروى الفراء أيضاً الجرّ بـ ((لعلّ)) . . . وزعم أبو علي أن ((لعلّ)) خففت وأعملت في ضمير الشأن محذوفاً ، ووليها في اللفظ لام الجرّ ،

(١) شرح جمل الزجاجي (٤٧٠ / ١ - ٤٧١) ، وانظر (٤٢٦ / ١) .

(٢) أمالي ابن الشجري (٣٦٢ / ١) .

(٣) خزانة الأدب (٤٣٨ / ١٠) .

(٤) السابق (١٠ / ٤٢٢ - ٤٢٣) .

(٥) شرح التسهيل (٣٩ / ٢) .

مفتوحاً تارة ، ومكسوراً تارة ، والجرّ به ، و ((لعلّ)) على أصلها ، ولا يخفى ما في هذا من التكلف " (١) .

ويقول أيضاً : " روى أبو زيد عن بني عقيل الجرّ بـ ((لعلّ)) وحكى الجرّ بها أيضاً الفراء وغيره " (٢) .

ويقول المرادي ، بعد أن ذكر رأي الفارسي السابق : " وهذا ضعيف من أوجه :

أحدها : أن تخفيف ((لعلّ)) لم يسمع في هذا البيت .

والثاني : أنها لا تعمل في ضمير الشأن .

والثالث : أن فتح لام الجرّ مع الظاهر شاذ . " (٣)

ويقول ابن هشام بعد أن ذكر رأي الفارسي أيضاً : " وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف ((لعلّ)) ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجرّ بـ ((لعلّ)) لغة قوم بأعيانهم " (٤) .
وذكر السيوطي نحوه (٥) .

ويقول البغدادي بعد أن ذكر الآراء التي تنكر الجرّ بـ (لعل) : " وهذا كلّه تكلف ، وإذا صحّت اللغة بنقل الأئمة كأبي زيد والفراء ، فلا معنى لتأويل بعض شواهدنا " (٦) ومن ذلك قول الشاعر :

نحن اللّذون صبحوا الصّباحا يوم النّخيل غارة ملّحاحا

حيث استشهد به ابن هشام (٧) ، والسيوطي (٨) ، والأشموني (٩) ، وخالد

(١) شرح التسهيل (٤٧/٢) .

(٢) السابق (١٨٦/٣) .

(٣) الجني الداني (٥٨٥) ، ووصف المباني (٤٣٦) .

(٤) مغني اللبيب (٢٨٦/١) .

(٥) همع الهوامع (٣٧٣/٢) .

(٦) خزانة الأدب (٤٣٢/١٠) .

(٧) أوضح المسالك (١٤٣/١) ، ومغني اللبيب (٤١٠/٢) .

(٨) همع الهوامع (٢٦٩/١) .

(٩) شرح الأشموني (١٨٢/١) .

الأزهري^(١)، وغيرهم^(٢) على أن ((اللذون)) جاءت بالواو في حالة الرفع على لغة هذيل أو عقيل . والمشهور بالياء مطلقاً ، رفعاً ونصباً وجرّاً ، وعلى اللغة المشهورة جاء الشاهد في نوادر أبي زيد^(٣) .

ومن ذلك قول ذي الرمة :

أعن ترسّمت من خرقاء منزلةً ماء الصبابة من عينيك مسجوم^(٤)

مطلع قصيدة ، تغزّل فيها بمحبوبته خرقاء ، فأبدل الهمزة عيناً على لغة بني تميم ، ولذا قال ابن جني بعد أن أورد البيت السابق : ((يريد : أن))^(٥) .

وروي البيت : أن ترسّمت^(٦) ، وهو الأشهر والأفصح ، يقول ثعلب : " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضجّع قيس ، وعجرفية صبة ، وتلتله بهراء ، فأما عنعنة تميم ، فإن تميماً تقول في موضع أن : عن ، تقول : عن عبد الله قائم " ^(٧) .

ومما جاء على هذه اللغة قول ابن هرمة :

أعن تغت على ساق مطوقة ورقاء تدعو هديلاً فوق أعواد^(٨)

فأبدل الهمزة عيناً على لغة بني تميم^(٩) .

والغريب أن ابن هرمة لم يكن من بني تميم ، فكيف جاء شعره بلسانهم !؟
فقد ذكر ابن قتيبة أنه من الخُلج من قيس عيلان ، ويقال إنهم من قريش^(١٠) .

(١) التصريح (١٣٣/١) .

(٢) خزانة الأدب (٢٣/٦) .

(٣) النوادر (٢٣٩) .

(٤) الخصائص (١٣/٢) ، والصاحبي (٣٥) ، وشرح المفصل (٧٩/٨) .

(٥) سر صناعة الإعراب (٢٢٩/١) .

(٦) ديوانه (١٣٠) ، وانظر : شرح المفصل (٧٩/٨) ، ومغني اللبيب (١٤٩/١) ، وخزانة الأدب

(٢/٣٤١ ، ٤/٣٤٥ ، ١٠/٢٩٢ ، ١١/٢٣٥) .

(٧) مجالس ثعلب (١/٨٠ - ٨١) ، وانظر الخصائص (١٣/٢) ، وخزانة الأدب (٢٣٦/١) .

(٨) ديوانه (١٠٥) .

(٩) الخصائص (١٣/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٢٣٠/١) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٠/٨) .

(١٠) الشعر والشعراء (٢/٧٥٣) ، وانظر : خزانة الأدب (١/٢٢٤) .

وجاء في الأغاني أن نسبه ينتهي إلى قيس بن الحارث بن فهر ، وفهر أصل قريش^(١) .
غير أن ثعلباً^(٢) ، والبغدادي^(٣) ، ذكرا أن ابن هرمة ربي في ديار تميم ، ومن هنا تأثر
بلسانهم .

فكيف روي بيت ذي الرمة (أن) ، و مرباه ديار تميم ، و لغتهم العننة ؟!
ونحوه قول عمر بن أبي ربيعة :

رأت رجلاً أما إذا الشمس عارضت فيضحي وأما بالعشي فيخصر^(٤)
فروي أيضاً ((أيما)) . وإبدال الياء محل أحد المتماثلين لغة تميم وقيس ، وعمر قرشي ،
لغته عدم الإبدال^(٥) . فكيف وردت الرواية بالإبدال ؟!
وقريب منه قول مجنون ليلي :

فعيناها عيناها وجيدش جيدها سوى أن عظم الساق منش دقيق
هكذا روى على إبدال الكاف شيئاً ، وهي لغة الكشكشة ، وجاء في ديوان الشاعر :
فعيئك عيناها وجيدك جيدها سوى أن عظم الساق منك دقيق^(٦)
والشاعر من قبيلة عرفت عنها تلك اللغة (الكشكشة)^(٧) فكيف جاءت الرواية
الأخرى ؟!

ونحوه بيت طرفة بن العبد ، حيث رواه سيبويه :

ما أقلت قدم ناعلها نيم الساعون في الحي الشطر
حيث رواه سيبويه بكسر العين (نيم) وهي لغة هذيل ، والشاعر من بكر بن وائل
وليست لغته الكسر^(٨) . وفي البيت روايات أخرى^(٩) . وجاء في ديوانه :

(١) الأغاني (١٠١ / ٤) ، وانظر نهاية الأرب (٣٥٦) ، وخزانة الأدب (٤٢٥ / ١) .

(٢) مجالس ثعلب (٨١ / ١) .

(٣) خزانة الأدب (٢٣٦ / ١١) .

(٤) ديوانه (١٠٦) .

(٥) المتع (٣٧٥ / ١) ، واللهجات في الكتاب لسيبويه (٢٢٨ — ٢٣٠) .

(٦) ديوانه (١٤١) .

(٧) اللهجات في الكتاب (٢٥٥) ، ولغة تميم (٧٣) .

(٨) الكتاب (٤٤٠ / ٤) .

(٩) خزانة الأدب (٣٧٦ / ٩ — ٣٨٣) .

خالتي والنفس قدماً أنهم نعيم الساعون في القوم الشطُر^(١)

ومن الشواهد التي تعددت رواياتها ، قول الشاعر :

تزود منا بين أذناه ضربةً دعته إلى هابي التراب عقيم

فقد روي : ((أذناه)) على لغة بني الحارث بن كعب ، الذين يلزمون المثنى الألف

رفعاً ونصباً وجرّاً .^(٢)

وروي : ((أذنيه)) على اللغة المشهورة في إعراب المثنى^(٣) . ونسب البيت لهو بر

الحارثي ، ولغة قومه إلزام المثنى الألف ، فكيف وردت الرواية الثانية ؟ !

ومن ذلك قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إذ هم قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ^(٤)

فأهل الحجاز تعمل (ما) عمل ليس ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وتميم قملها

فتجريها مجرى أمّا وهل ، فإذا تقدّم الخبر فالرفع عند الفريقين ، قال سيبويه : " وزعموا أنّ

بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إذ هم قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ

وهذا لا يكاد يعرف " ^(٥) .

فجاء خبر ((ما)) منصوباً وهو مقدّم على اسمها ، عند شاعر تميمي الأصل ، لغة قومه

إهمال ((ما)) ورفع خبرها إذا جاء مؤخراً ، فكيف إذا تقدّم ؟

ولذلك اعترض المبرّد على سيبويه ، فقال بعد إيرادهِ للبيت : " فالرفع الوجه ، وقد

نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنّه خير مقدّم ، وهذا خطأ فاحش ، وغلط بين ، ولكن

نصبه يجوز على أن يجعله نعتاً مقدّماً ، وتضمّر الخبر فتنصبه على الحال . . . " ^(٦) .

(١) ديوانه (٥٨) .

(٢) سر صناعة الإعراب (٧٠٤ / ٢) ، والصاحبي (٢٩) .

(٣) لسان العرب (٤٣٤ / ١٤) (شظى) .

(٤) ديوانه (١٨٥ / ١) .

(٥) الكتاب (٦٠ / ١) ، وانظر شرح شواهد التحفة الوردية (٤٨) .

(٦) المقتضب (١٩١ / ٤) .

وذكر أحمد بن محمد بن ولاد اعتراض المبرّد على سيبويه ، فقال : " قال محمد : وليس هذا موضع ضرورة ، والفرزدق لغته الرفع في التأخير ، ومن نصب الخبر مؤخرًا رفعه مقدماً ، ولكنّه نصبه على قوله : فيها قائماً رجلاً ، وهو قول أبي عثمان المازني ، والخبر مضمّر " .

وردّ ابن ولاد مذهبه ، يقول : " قال أحمد : قول محمد : (وليس هذا موضع ضرورة) لا حجّة فيه على سيبويه ، إنّما هي رواية عن العرب ، والحجّة في مثل هذا على العرب ، أن يقول لهم : لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقّكم ؟ ، أو يكذب سيبويه في روايته ، وهو عنده بخلاف هذه الحال ، وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه ، وكانت العرب غير مدفوعة عمّا تقوله ، مضطرة بالوزن أو غير مضطرة ، فعلى النحووي أن ينظر في علّته وقياسه ، فإن وافق قياسه وإلا ردّه على أنّه شاذّ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان الناقل ثقة . فأما قوله : والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخرًا ، فكيف ينصب مقدماً ؟ .

فليس ذلك بحجّة ؛ لأنّ الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تُغيّر البيت على لغتها ، وترويه على مذاهبها ممّا يوافق لغة الشاعر ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايلت في البيت الواحد ، ألا ترى أنّ سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجه شتى ، وإنّما ذلك على حسب ما غيّرتّه العرب بلغاتها ؛ لأنّ لغة الراوي من العرب شاهد ، كما أنّ قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين " (١) .

ولذا حينما ذكر أبو سعيد السيرافي ما دار بين الخليل والأصمعيّ حول قول الشاعر :
ينفع الطيّب من الرزّ ق ولا ينفع الكثير الخبيث
حيث قال الخليل للأصمعيّ : لِمَ قال الخبيث ؟ فقال الأصمعيّ : هذه لغتهم ، يجعلون مكان الثاء تاء ، فقال الخليل : فلم جعل الكثير بالثاء ؟ فسكت الأصمعيّ :

قال أبو سعيد : وهذا عندي يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون إبدالهم الثاء من الثاء في حروف ما بأعيانها ، و((الخبيث)) منها .

والثاني: أن يكون الشاعر قاله ((الكثير)) بالثاء ، غير أن الرواة نقلوه بالثاء على ما تتكلم به العرب ، ولم ينقلوا ((الخبيت)) بالثاء ، للقافية التائية (١) . ومثل هذا يدل أيضاً على أن التغيير في القافية محدود .

فهذه النماذج تدل على أثر اللغات في تعدد رواية الشاهد ، فكل قبيلة تنشدها ما استحسنته من أشعار الشعراء بلغتها الخاصة ، في حين أنه من الحق أن يذكر أن الشعراء بذلوا وسعهم في بناء قصائدهم وفق لغة أدبية مشتركة ، ولذا قال أحد الباحثين أن للشعراء لغة ينظمون عليها شعرهم ، ويتبعونها في نقلهم ، مهما اختلفت قبائلهم ، وأن الشاعر كلان إذا تكلم كلاماً عادياً تكلم بلسان قبيلته ولهجتها ، فإذا نظم أتبع في نظمه الطريقة المشتركة ، كما هو الشأن اليوم بين المتكلمين بالعربية من مصريين وشاميين وعراقيين وغيره ، يتكلمون بلهجات مختلفة ، ويتحدون في لغة الأدب ، ولغة الشعر . (٢)

في حين أن الشعراء لم يكونوا على قدرة واحدة في إتقان هذه اللغة المشتركة — كما سبق — وإذا قدر لهم إتقانها ، فإن أفراد قبائلهم لا يتيسر لهم ذلك ؛ ولذا ذكر الدكتور تمام حسان أن اللهجة الفصحى لم تكن تدخل في الحياة اليومية للعربي العادي إلا بمقدار ، وأن اللهجة اليومية لأي عربي كانت لهجة قبيلته الخاصة . (٣)

ونحن نحزم أن الرواة قد أخذوا مادة اللغة من الشعراء وغيرهم من أفراد قبائلهم ، ومن هنا يحصل التعدد في رواية البيت .

وأحسب أن الرواة بذلوا جهدهم في الحرص على رواية أو إظهار اللغة المشتركة فحسب ، والدليل على ذلك أن كثيراً من الأشعار التي رووها جاءت خالية مما نصّوا على أنه لهجات قبائل معينة ، أليست العناية لتتبع ، والكشكشة لربيعة ٠٠٠ الخ .

فكيف جاء الكثير من أشعارهم خالياً من هذه الظاهرة ؟ لا شك أن حرص الشعراء على إيراد أشعارهم باللغة الأدبية المشتركة لا ينفي حرص الرواة — أيضاً — على روايتها بتلك اللغة ما أمكن . (٤)

(١) ضرورة الشعر (١٥٤ — ١٥٥) .

(٢) ضحى الإسلام (٢٥٣/٢ — ٢٥٤) .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية (١٦٣) .

(٤) ضحى الإسلام (٢٥٣/٢ — ٢٥٤) .

ومما تجدر الإشارة إليه ما يجده القارئ من تباين بين رواية الشاهد في كتب النحاة من جهة ، وروايته في ديوان قائله ، ومجاميع الشعر من جهة أخرى .

يا ترى ما السبب في ذلك ؟

هل يعود إلى النحاة ، حيث غيروا رواية الشاهد ؛ لبيّنوا وجه الكلام متى ما خالف المشهور من كلام العرب ؛ أو لخدمة قاعدة نحوية بنوها ؟ أم يعود إلى رواة الشعر ، حيث حرّفوا بعض الأبيات الشعرية ، استجابة لمطالب النحاة ؛ إذ كانوا على معرفة تامة بما يدور بين النحاة من تنافس وعصبية وحزبية ، ومن هنا فالشاهد المخالف ميدان المناقشة والمنافسة ؟ أم أنّ العرب تروي أشعارها على أوجه مختلفة ، فأثبت جامع الديوان الرواية المشهورة ، في حين تمسك النحاة بالرواية المخالفة ؛ إذ ما ندّد عن المشهور في الاستعمال ميدان مناقشاتهم .

احتمالات تعددت مواقف العلماء والباحثين تجاهها . فالسيراقي في شرحه لأبيات سيويه ينفي الشبهة عن الرواة والنحاة ، ويرى أنّ السبب وراء ذلك اختلاف روايات الشاهد عند العربي ، يقول : " فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علمٌ وتحصيل إلى أنّ سيويه غلط في الإنشاد . وإن وقع شيء ممّا استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر ، فإنّما ذلك سمع إنشاده ممّن يستشهد بقوله على وجه ، فأنشده ما سمع ؛ لأنّ الذي رواه قوله حجة ، فصار بمنزلة شعر يروي على وجهين " (١) .

ويقف عند استشهد سيويه بقول العجاج :

فقد رأى الراؤون غير البطل أنك يا معاوية ابن الأفضل (٢)

فيقول : " هكذا وقع الإنشاد في الكتاب ، وفي شعره :

فقد رأى الراؤون غير البطل أنك يا يزيد ابن الأحمـل

إذ زلزل الأقدام لم تزلزل (٣)

... فهذا الذي رأيتُه في ديوانه ، وليس هذا بمفسد لحجة سيويه ؛ لأنّه لم ينقل الشواهد من الدواوين ، إنّما سمعها ، والعرب بعضهم ينشد شعر بعض . فإذا غير هذا عربيّ يحتجّ بقوله صار كأنّه هو القائل ، وليس يجوز أن يفعل مثل هذا رجل عالم ، لأنّ

(١) شرح أبيات سيويه : ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) الكتاب ، (٢٥٠ / ٢) .

(٣) ديوانه (١٤٨) ، وفيه ((يا ابن الأحمـل)) و ((الأقوام)) .

سيبويه قد لَقِيَ مَنْ قَوْلُهُ حُجَّةٌ ، ولم يأخذ من الصُّحُف ، فإذا سمع مَنْ يجوز أن يكون عنده حُجَّةٌ في كلامه نقل عنه ، وإن لم يره أهلاً لذلك تركه .

وقد أنكر بعض النحويين إنشاد سيبويه هذا البيت ، وقال إنما هو :

إِنَّكَ يَا مُعَاوِيَ ابْنَ الْأَفْضَلِ

فأثبت الياء في معاوي ، ولم يحذف منه إلا الهاء ، وجعل ابن الأفضل وصفه .

فيقال له : لو جاءت رواية بما ذكرت لم يمتنع من قبولها . والذي يرويه سيبويه إنما تبينه بعد أن فهمه عمّن أخذه عنه . ولا يُنكر جواز ما قال هذا القائل لو كانت الرواية جاءت به .

فإن قال : فأنا أنكره ، ولا أنسب سيبويه إلى تهمةٍ ووضع رواية . وسيبويه سمع هذا البيت ينشد فظنَّ أن الياء التي هي من حروف معاوي منفصلة عنه ، وأنها الياء مِنْ ((يا)) ، ولا يمكنكم أن تقولوا إنَّ الذي سمعه سيبويه ينشد قال لسيبويه : أنا أريد يا معاو ، بلا ياء ، وأنادي نداءً آخر فأقول : يا ابن الأفضل .

قيل له : إذا كان سيبويه سمع هذا البيت يُنشد ، ولفظه يحتمل أمرين ، أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمت ، ورأينا لما قلتَ نظيراً في كلام ، ورأينا لما قاله نظيراً ، لم نعيد إلى قول سيبويه فردّه والشعر يحتمله ، وأقلُّ الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد " (١) .

ويقول أيضاً : " و اعلم أنَّ خلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع ، لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه ، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد ، و يسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجةٌ ، فينشد على ما سمعه ، ويرويه راوٍ آخر على وجه آخر لا حجةٌ فيه ، والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار ، فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم .

والشواهد في كلِّ رواية صحيحة ؛ لأنَّ العربيَّ الذي غيَّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه قوله حجةٌ ، ولو كان الشعر له لكان يحتاج به " (٢) .

ثم جاء عبد القادر البغداديّ فشرح شواهد الرّضيّ على الكافية في كتابه العظيم " خزنة الأدب " وشرح أبيات المغني لابن هشام . فتتبع رواية الشاهد عند النّحاة ، وما يترتب على

(١) شرح أبيات سيبويه (٤٥٧/١ - ٤٥٩) .

(٢) السابق (٩٦/٢) .

تعدّد روايته من مناقشات ومشاحنات ، ورمي بالتغليط والصنعة والوضع . وكان يقف على الكثير من تلك الروايات مبيّناً الرواية التي يستقيم للتّحاة الاستشهاد بها ، من تلك التي لا شاهد فيها ^(١) .

يقول عند حديثه عن قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفّعت متى لجاج خضر لهنّ نئيج
" على أنّ ((متى)) عند هذيل حرف جرّ بمعنى ((مِنْ)) أو ((في)) أو اسم بمعنى ((وَسَط)) .

وهذا على ما في كتب المؤلفين ، وأمّا الثابت في شعر أبي ذؤيب عن رواية أبي بكر القارء وغيره ، فهو :

تروّت بماء البحر ثم تنصّبت على حبشيات لهنّ نئيج ^(٢)
ويذكر استشهاد ابن هشام بقول ليلي الأخيّية :

أحجاج لا تُعطي العصاة مناهم ولا الله يُعطي للعصاة مناهها
فيقول : " على أنّ اللام زيدت شدوذاً مع أحد المفعولين المتأخرين عن الفعل المتعدي ^(٣) ، والبيت لليلي الأخيّية ، وقد رواها الجاحظ في كتاب " المحاسن والمساوي " ، والمرزبانيّ في كتاب " أشعار النساء " ، والقيّاليّ في " أماليه " ، والحصريّ في " زهر الآداب " وغيرهم ؛ والجميع متفقون على روايته كذا :

ولا الله لا يُعطي العصاة مناهها

ولم أر رواية المصنف لأحد من الرواة ، ولا من استشهد به من التّحويين كما استشهد به المصنف ^(٤) .

فالبغداديّ لم ير هذه الرواية ، ولم يسمع بها من غير المصنف ، بل الثابت في كتب النحو والأدب خلافها ، ومع هذا لم يردّها ، إنّما اكتفى بوصف الظاهرة فحسب .

(١) انظر : خزنة الأدب : ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٣٠٨ ، ٤ / ١٠٠ ، ١٠٢ / ٥ ، ٢٣٥ ، ٤٢٢ ، ٣١٨ / ٦ ، ٧٤ / ٧ ،

١٠٠ ، ٣٧٢ ، ٨ / ٣٧٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ١١ / ٥٤ . وشرح شواهد المغني : ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٥٠ ،

١٨٥ ، ١٨٤ / ٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٤ / ٣١٨ .

(٢) خزنة الأدب (٧ / ٩٧ - ١٠١) ، وهي الرواية المثبتة في أشعار الهذليين (١ / ١٢٩) .

(٣) مغني اللبيب (١ / ٢١٨) .

(٤) شرح أبيات المغني : ٤ / ٣١٨ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الرواية المثبتة في الديوان توافق ما استشهد به ابن هشام^(١) .

ويقف عند قول ساعدة بن جؤية الهذلي :

يا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ أم هل على العيشِ بعد الشَّيْبِ من نَدَمٍ

وبه استشهد ابن هشام على أن (أم) جاءت زائدة^(٢) .

فيقول : " وقال ابن الملا تبعاً للسيوطي ، قال السَّكْرِيُّ : يروي : ألا منحي ، أي :

هل ينحو أحد من الهرم ؟ و عليه فلا تكون أم زائدة ، بل للإضراب . انتهى

أقول : الذي في نسختي : ويروي :

يا للرجال ألا منجي من الهرم .

كما تقدّم ، وهي نسخة صحيحة ، قرأها الإمام أحمد بن فارس صاحب كتاب

" المحمل " في اللغة على الأستاذ الرئيس أبي الفضل بن العميد ، وكتب على ظهر أولها سنده

إلى السَّكْرِيِّ ، و على نسختي — أيضاً — تكون أم للإضراب^(٣) .

فهو يملك رواية موثقة متصلة السند إلى السَّكْرِيِّ ، ومع ذلك لم يتخذ منها مطعناً في

ردّ وإنكار الروايات الأخرى الثابتة عند النحويين .

وقد يشير البغدادي إلى أن مخالفة رواية الشاهد عند النحاة للرواية الثابتة في ديوان

الشاعر ، لا تؤثر طعناً في الرواية الثابتة في كتب النحو . يقول معلقاً على قول جرير :

جاء الخِلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربّه موسى على قدر^(٤)

" على أن (أو) فيه أيضاً بمعنى الواو ، . . . على أن الرواية المشهورة : " إذ كانت " .

. . . وأنا أقول : عندي نسختان قديمتان من ديوان جرير ، وفي كليهما " إذ " لا

" أو " ولكن في إحداها :

جاء الخِلافة إذ كانت له قدراً

وفي الثانية :

نال الخِلافة إذ كانت له قدراً

(١) ديوان ليلي الأخيلىة (١٢٢) .

(٢) معني اللبيب (٤٨/١) . والأزهيّة (١٣١) ، وشرح الأشموني (٣ / ١٩٠) .

(٣) شرح أبيات المعني (١ / ٢٨٤ — ٢٨٥) ، والرواية المثبتة في أشعار الهذليين : ((يا ليت شعري ألا منحي

من الهرم . . .)) شرح أشعار الهذليين (٣ / ١١٢٢) .

(٤) ديوانه (٢٠٩) .

وكانَّ هذه الرواية اشتهرت ، وتلك الرواية تركت ، ولا تؤثر هذه الرواية طعناً فيما رواه الجماعة ؛ لأنهم ثقات ، والله تعالى أعلم " (١) .

ويذكر استشهاد الرضّي بقول الأخطل :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَانِراً وَظَبَاءً (٢)

فيقول : " قد فتشت ديوان الأخطل من رواية السّكري فلم أظفر به فيه ؛ ولعله ثابتٌ

في رواية أخرى " (٣) . ويقف عند قول الشاعر :

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْمَرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

حيث استشهد به الرضّي على جواز حذف النافي ((لا)) من الفعل المضارع ، الذي

هو جواب القسم (٤) . ورواه سيبويه :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ

على دخول اللام على اسم الله عزّ وجلّ في القسم . بمعنى التعجب (٥) .

ويذكر البغداديّ أنّه وقع في جميع الروايات :

يَا مَيَّ لَا يُعْجِرُ الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ

ثم يقول : " ولكنّ سيبويه ثقة ، والقول ما قالت حدّام " (٦) .

بل قد ينكر على أولئك الذين ينسون التغيير في رواية الشاهد إلى التّحاة . فقد ذكر

ابن هشام أنّ أبا محمّد الأسود ذكر أنّ أبا عليّ الفارسيّ حرّف رواية الشاهد :

وَطَرْفِكَ إِذَا جِئْنَا فَاحْبِسْنَهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهُوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وَأَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ :

إِذَا جِئْتَ فَاْمَنْحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرِنَا لَكِي يَحْسِبُوا أَنَّ الْهُوَى حَيْثُ تَنْظُرُ (٧)

(١) شرح أبيات المغني (٢/ ٢٦/ ٢٧) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (١/ ٢٤٠) ، وشرح المفصل (٣/ ١١٥) ، ومغني اللبيب (١/ ٣٧) .

(٣) خزائن الأدب (١/ ٤٥٨) .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب (٤/ ٣٢٥) .

(٥) الكتاب (٣/ ٤٩٧) ، وتحصيل عين الذهب (٥٠٨) .

(٦) خزائن الأدب (١٠/ ٩٥ - ٩٧) ، وقد وردت هذه الرواية عند سيبويه . (الكتاب (١/ ٦٧) ، وانظر

ص (٦٧ - ٦٨) من هذا البحث .

(٧) مغني اللبيب (١/ ١٧٧) ، وانظر ص (١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧) من هذا البحث .

فقال البغدادي: " وما نقله المصنّف عن أبي محمّد الأسود من أن أبا عليّ حرّف هذا البيت لغوًّا لا يلتفت إليه ، فإنّ البيت من أدلّة الكوفيين قبل أن يُخلق أبو عليّ الفارسيّ ، فما كان ينبغي للمصنّف أن ينقله ويسلمه .

وكان هذا الأسود — واسمه الحسن بن أحمد الأعرابيّ المعروف بالغندجانيّ ، وغندجان : بلدة قليلة الماء والنبات بفارس — متهوّساً متشدّقاً ، له إقدام وجرأة في الرّدّ على العلماء المتقدمين ، ومستنده فيما يرويه أبو النّدى محمّد بن أحمد ، وهذا رجل مجّاهل ، وكان الشّريف بن الهباريّة الشاعر يقول : ليت شعري ، من هذا الأسود الذي قد نصب نفسه للرّدّ على العلماء ، وتصدّي للأخذ على الأئمة القدماء ! بماذا نصحّ قوله ، ونبطل قول الأوائل ، ولا تعويل له فيما يرويه إلا على أبي النّدى ، ومن أبو النّدى في العالم ؟ لا شيخ مشهور ، ولا ذو علم مذكور ! (١) .

وقد يرجّح البغداديّ رواية عليّ أخرى ، ويجعل رواية الشّاهد في الديوان أحد الأسباب الموجبة لترجيح تلك الرواية ، يقول عند قول تأبط شرّاً :

فأبت إلى فهم وما كدت أيباً وكم مثلها فارقتُها وهي تصفر^(٢)
 " وهذه هي الرواية الصحيحة في هذا البيت ، أعني قوله : " وما كدت أيباً " وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخطّ القديم ، وهو عتيد عندي إلى الآن ، والمعنى عليه البتّة . ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أيوب ، كقولك : سلّمت وما كدت أسلّم ، وكذلك كلّ ما يلي هذا الحرف من قبله ومن بعده يدلّ على ما قلنا . . . " (٣) .

ويقف عند استشهاد الرّضيّ بقول الشاعر :

فلو كنت ضبيباً عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر
 على أنّه لا يجوز حذف اسم (لكنّ) غير ضمير الشأن إلا في ضرورة الشعر ، كما جاء في هذا الشّاهد (٤) .

فيقول البغداديّ : " واعلم أنّ قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين ، وصوابه :

(١) شرح أبيات المغني (٤ / ١٢٢) .

(٢) ديوانه (٩١) .

(٣) خزنة الأدب (٨ / ٣٧٤ — ٣٧٥) .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ٣٩٦) .

ولكن زنجياً غلاظاً مشافره " (١) .

في حين أن رواية الرضيّ هي رواية سيبويه ، يقول سيبويه بعد استشهاده بالبيت السابق : " فالنصب أكثر في كلام العرب ، كأثمه قال : ولكن زنجياً عظيماً المشافر لا يعرف قرابتي " (٢) .

ومن هنا فرواية الرّفعة ثابتة عند سيبويه ، وإن كان غيرها أكثر منها ، وأقيس (٣) ، وجاء برواية الرّفعة عند النحاس (٤) ، وابن يعيش (٥) ، وابن عصفور (٦) ، وابن هشام (٧) ، وغيرهم .

ومهما يكن فإنّ منهج البغداديّ قبول الروايات المتعدّدة في الشاهد ، يقول في معرض حديثه عن شواهد سيبويه : " وربّما روي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة ، ربّما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ، ولا ضمير في ذلك ، لأنّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر ، فيرويّه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثرت الروايات في بعض الأبيات ، فلا يوجب ذلك قدحاً فيه ولا غضاً منه " (٨) .

ثم جاء بعض الباحثين المعاصرين فجمعوا إشارات البغداديّ في الخزانة وشرح أبيات المغني حول تعدّد الرواية في الشاهد ، وجعلوا رواية الديوان ومجاميع الشعر معياراً للصحة الشاهد ، فالرواية التي توافق هذه المصادر هي الرواية الصحيحة ، وما خالفها رواية محرّفة حرّفها النحاة ؛ لخدمة قواعدهم .

ومن هؤلاء : الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه " شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد " ، والدكتور علي محمد فاخر في كتابه " تغيير التحوين للشواهد " . وقبل الوقوف عند آراء هذين الباحثين يجدر بنا أن نذكر أن نسبة تغيير الشواهد إلى

(١) خزانة الأدب (١٠ / ٤٤٦) .

(٢) الكتاب (٢ / ١٣٦) .

(٣) انظر : رصف المباني (٣٥٠) .

(٤) شرح أبيات سيبويه للنحاس (٨٩) .

(٥) شرح المفصل (٨ / ٨١ ، ٨٢) .

(٦) المقرب (١ / ١٠٨) .

(٧) مغني اللبيب (١ / ٢٩١) .

(٨) خزانة الأدب (١ / ١٧) .

التحاة قد صدرت عن بعض الرواة والتحاة الأوائل ، كما صدرت عن بعض المتأخرين .
فقد ذكر أبو الحسن الأحفش في تعليقه على النوادر : " وهذه أشياء ربّما خطر ببال
التحوي أنّها تجوز على بعد في القياس ، فربّما غير الرواية ، فمن ذلك إنشادهم للقطاميّ :
فكرت تبغيه فوافقته على دمه ومصرع السباعا
والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواة فيها :

فكرت عند فيقتها إليه فألفت عند مصرعه السباعا
فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال ، وهو كثير " (١) .
واستشهد جماعة من التحاة على حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط في الشعر
بقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان (٢)
غير أن الأصمعيّ ذكر أن الرواية الصحيحة :

فالرحمن يشكره

يقول أبو الحسن فيما كتبه على نوادر أبي زيد : " وأخبرنا أبو العباس عن المازنيّ عن
الأصمعيّ أنّه أنشدهم :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن التحويين صنعوها ، ولهذا نظائر ليس هذا
موضع شرحها " (٣) .

ويقول التحاسي : " وسمعت عليّ بن سليمان يقول : حدثني محمد بن يزيد قال :
حدثني المازنيّ قال : سمعت الأصمعيّ يقول : غير التحويون هذا البيت ، وإنما الرواية :
من يفعل الخير فالرحمن يشكره " (٤) .

(١) النوادر (٥٢٦ - ٥٢٧) .

(٢) انظر الكتاب (٦٥/٣ ، ١١٤) ، ومعاني القرآن للفراء (٤٧٦/١) ، والمقتضب (٧٢ / ٢ - ٧٣) ، ومجالس
العلماء للزجاجي (٢٦١) ، والخصائص (٢ / ٢٨٣) ، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥) ،
وشرح المفصل (٢/٩ ، ٣) ، والمقرب (١ / ٢٧٦) ، ومغني اللبيب (١ / ٥٦) ، وخزانة
الأدب (٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، ٩ / ٤٩ - ٥١) وغيرها .

(٣) النوادر (٢٠٨) .

(٤) إعراب القرآن للتحاسي (٢ / ٢٦٤) .

وقد ذكر ياقوت أن الأصمعيّ كان يناظر سيبويه في بعض أبيات الكتاب ، ويفسّرُها على غير ما فسّره سيبويه^(١) . ولعلّ هذا الشاهد منها .

ولذلك يقول ابن جنّي بعد ذكره للشاهد : " أراد : فالله يشكرها ، وحذف الفاء تخفيفاً ، هكذا أنشده سيبويه ، ورواه غيره من أصحابنا :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وقد خالف جماعة من أصحابنا سيبويه في أشياء كثيرة ممّا استشهد به ، هذا واحدٌ منها " (٢) .

وهذا أبو العباس المبرّد ، يردُّ رواية سيبويه لقول جرير ، ويقول : " وهذا شيء يصنعه التّحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في الشّعْر " و سيأتي ما يشير إلى ذلك إن شاء الله^(٣) . ويتهم عليّ بن حمزة البصري المبرّد بتغيير بعض الشواهد ، ثم يقول : " وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر ؛ لأنّه ربما ركب هذا المذهب الذي يخالف فيه أهل العريّة ، واحتاج إلى نصرته ، فغيّر له الشعر ، واحتجّ به " (٤) .

ويقول : " واشتهاره بتغيير الروايات يغنينا عن التماس الحجج عليه . . . " (٥) .

ويقف القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني على بعض أقوال الشعراء التي خالفت تعويد النحاة ، ويقول : " ثم تصفّحت مع ذلك ما تكلفه التّحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن ، تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ، ومرة بالإتباع والمجاورة ، وما شاكل ذلك من المعاذير المحتملة ، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجّة ، وتبيّن ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة ، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة ، التي يشهد القلب أنّ الحرك لها ، والباعث عليها شدة إعظام المتقدم ، والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد ، وألفته النّفس " (٦) .

وهذا أبو أحمد الحسن العسكريّ يختار خمسة من الشواهد التي اعترض ابن قتيبة على

(١) معجم الأدباء (١٦ / ١٢٥) .

(٢) سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٣) انظر ص (١٧٦ - ١٨٢) من هذا البحث .

(٤) التنبهات (١٠٩ - ١١٠) .

(٥) السابق (١١٠) .

(٦) الوساطة بين المتنبّي و خصومه (١٠) .

روايتها بروايات أخرى لا شاهد فيها ، وينسب التغيير في رواية تلك الشواهد إلى النحاة ، يقول : " ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه . . " (١) .

وهذا الصاغاني ينكر رواية النحويين لقول الشاعر :

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره

ويقول : وغير النحاة هذا الشاهد ، وجعلوه خنثى وهو مغير من شعر مضرس

ابن ربيعي :

وقلن على الفردوس أول محضر من الحي إن كانت أبيت دعائره (٢)

وابن المستوفى يرى أن النحاة غيروا قول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

فقد استشهد به النحاة على أن ((أن)) مخففة من الثقيلة ، و اسمها ضمير

الشأن محذوف (٣) .

يقول البغدادي : " قال السيرافي : وفي كتاب أبي بكر ميرمان : هذا المصراع

معمول ، أي مصنوع ، والثابت المروي :

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل (٤)

قال : والشاهد في كلتا الروايتين واحد ، لأنه في إضمار الهاء في (أن) ، وتقديره :

أنه هالك ، وأنه ليس يدفع . انتهى

وقال ابن المستوفى : والذي ذكره السيرافي صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروه

ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعاً ، وحكمه أن يقع بعد أن المثقلة منصوباً ، فلمّا تغير

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف (٢٠٧) .

(٢) انظر شرح أبيات المغني (٣ / ٦٧) ، وخراتنة الأدب (١٠٣/١٠ - ١٠٧) ، وجاء في ديوان مضرس

بالرواية التي استشهد بها النحاة ص (٧٦) .

(٣) انظر : الكتاب (٢ / ١٣٧) ، و شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٧٠/٢) ، والمقتضب (٩ / ٣) ،

والإنصاف (١ / ١٩٩) ، وشرح المفصل (٨ / ٧١) .

(٤) وهي الرواية المثبتة في ديوانه (٢٢٢) .

اللفظ تغيير الحكم " (١) .

ويقف ابن هشام عند حذف التُّون ضرورة في (من) و (عن) من قول الشاعر :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني^(٢)

فيقول : " وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأننا لم نعرف له قائلًا ولا نظيرًا ،

لاجتماع الحذف في الحرفين ، ولذلك نسبة ابن الناظم إلى بعض التحويين ، ولم ينسبه إلى العرب " (٣) .

والحق أن هذه الإشارات الصادرة عن العلماء الأوائل إشارات قليلة نادرة ، في أبيات معدودة ، لا يستقيم لنا أن نجعل منها طريقاً لاثام علمائنا الأوائل الأجلاء بالتغيير والتحريف .

فإذا اتجهنا للمتأخرين ، وجدنا هناك من ينسب التغيير في بعض روايات الشاهد إلى النحاة ، ويرى أن الشاهد الصحيح ما دون في ديوان الشاعر وجميع الشعر .

ومن أولئك محمد محيي الدين عبد الحميد الذي يتهم النحاة بتغيير بعض الشواهد ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله^(٤) .

وينكر الدكتور محمد عيد على الرواة والنحاة تغيير الشواهد ، ثم يقول : " وماذا نفعل

الآن أمام هذه النصوص التي خضعت لهذا العرف فحدث فيها التغيير والتبديل ؟

إن المسلك الصحيح هو محاولة ردّ هذه النصوص إلى أصل استعمالها قبل أن تتصرف فيها أيدي النحاة والرواة ، وذلك بالقيام بمجهود — تتوفر لنا الآن ظروفه — لتحقيق مادة اللغة المشكوك فيها عامّة ، وما تسرّب منها إلى دراسة النحو خاصّة ، وذلك بمراجعة هذا الصنف الأخير على دواوين الشعر ، وموسوعات الأدب واللغة ، وعزل ما لا يتمكن من صحته وتوثيقه ، حتى يثبت لدينا ما يؤكده أو ينفيه ، ولا أظنّ هذا الأمر صعب التنفيذ ، مع أنّه لو حدث فسيؤدي فائدة مزدوجة لكل من مادة اللغة ، ودراسة النحو

(١) خزانة الأدب (٨ / ٣٩١) .

(٢) شرح المفصل (٣ / ١٢٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٣٨) ، وشرح كافية ابن الحاجب

(٣ / ٥٧) ، وأوضح المسالك (١ / ١١٨) ، وشرح التصريح (١ / ١١٢) .

(٣) خزانة الأدب (٥ / ٣٨١) .

(٤) انظر ص (١٧٩) من هذا البحث .

جميعاً " (١) .

كلّ هذه الإشارات من المتقدمين والمحدثين سوّلت للباحثين تأليف مصنفيهما حول تغيير النّحة للشواهد ، وهو ما تفرّدا به ، في الوقت الذي كان السّابقون يشيرون إلى هذه الظاهرة أثناء مصنفاتهم ، وفي إشارات قليلة نادرة — كما سبق — .

فقد ذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم أربعة وعشرين بيتاً من المعلقات ، استشهد بها سيبويه ، ولم يسلم لسيبويه منها إلا القليل ، يقول : " مع قلة الشواهد التّحوية من شعر المعلقات ، فإنّ هذا القليل لم يسلم معظمه في ميزان النقد ، إمّا لتغيير في الرواية ، وإمّا لصنع متكلّف حدث من أجل القاعدة " (٢) .

ووسم سيبويه بالتزوير ، واستمع إليه يقول تعليقاً على استشهاد سيبويه

بقول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نُزلُ

" رجعت إلى ديوان الأعشى فلم أجد البيت الشاهد على النحو الذي رواه سيبويه ،

لأنّ الرواية في الديوان هي :

قالوا الركوب فقلت : تلك عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نُزلُ (٣)

وعلى هذه الرواية فالبيت الشاهد لا يصحّ لهذه القضية التي رفع لواء الحوار فيها سيبويه

حينما غير هذا الشاهد ؛ ليكون شاهد زور فيما يُسمّى بالعطف على التوهّم " (٤) .

ويقف عند استشهاد سيبويه بقول امرئ القيس :

ومثلك بكرأ قد طرقت وثنياً فألهيتها عن ذي تائم محول (٥)

فيقول : " و نصّب " ثيباً " في رواية سيبويه التي تقابل " مرضعاً " في الروايات الأخرى

موضع تساؤل . من أي مصدر أتى سيبويه بهذه الرواية ؟

هل افتعلها ؛ ليؤيد بها قضية أخرى ، وهي أنّ من العرب من ينصبه على الفعل ، فغير

(١) الرواية و الاستشهاد باللغة (٢٤٢) .

(٢) شواهد سيبويه من المعلقات (٧١) .

(٣) ديوانه (٢٢٦) .

(٤) شواهد سيبويه (٨٤ — ٨٥) .

(٥) ديوانه (١٢) .

الرّواية في الشّاهد ليؤكد ما يدّعي ، ويسند ما يقول؟!

وأكبر الظنّ أنّ شيخ التّحاة فعل ذلك بدافع هذا الادعاء الذي يقرّر أنّ من العرب من ينصبه على الفعل ، وهو تقدير نحوي يجب ألاّ يتسلّط على الرّواية فيغيّرهما ؛ لأنّ الرّواية أمانة ، وفي ضوء هذه الأمانة تقرّر القواعد ، ويؤسّس التّحو^(١) .

ولا أدري ماذا يقصد بقوله : " التي تقابل " مرضعاً " في الرّوايات الأخرى " ؟ .

أيقصد بها : أنّ النصب لم يأت إلا عند سيبويه ؟ ، فهذا فيه مغالطة ؛ إذ من المصادر التي أثبتتها الدكتور عبد العال من أثبت رواية التّصب^(٢) ، وكذا جاء الشّاهد بالنّصب عند ابن مالك^(٣) .

أم أنّه يريد التغيير اللفظي ، و وضع كلمة مكان أخرى ، وإن قصد هذا فما الفرق بين ((ثيباً)) و ((مرضعاً))؟!

وإذا صحّ لسيبويه أن يستدلّ بـ ((ثيباً)) على ما أراد الدكتور عبد العال فما المانع من استدلاله بـ ((مرضعاً)) أيضاً في باب التّعديد النحويّ؟! .

ويشير إلى استشهاد سيبويه بقول طرفة :

ألا أيّهذا الزّاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي^(٤)

ثم يذكر أنه روي بـ ((أشهد)) بدلاً من أحضر ، ومحققو الديوان والمعلقات ضبطوا كلمة ((أحضر)) أو ((أشهد)) بالرفع والنصب .

ثم يقول : " وفي رأيي أنّ الشّاهد روي برواية واحدة ، إمّا رفع الفعل ، وإمّا نصبه ، لأنّ طرفة لم يلتزم إلا تعبيراً واحداً ، إذاً فما السّبب في اختلاف الرّواية في هذا الشّاهد ؟

أكبر الظنّ أنّ البيت رويت فيه (أحضر) أو (أشهد) برواية واحدة ، فجاء التّحويون سيبويه وغيره ، فبدّلوا في الحركة ؛ ليقوم هذا التبدل على أساس ما وضعوا من قواعد ، وما أسّسوا من أصول " ^(٥) .

(١) شواهد سيبويه من المعلقات (١٠٩) .

(٢) رصف المباني (٤٥٠) .

(٣) شرح التسهيل (٣ / ١٨٨) .

(٤) ديوانه (٣٢) .

(٥) شواهد سيبويه من المعلقات (٨٨ - ٨٩) .

ويعلّق الدكتور حسن الشّاعر على ذلك ، فيقول : " أقول : الدكتور يتّبع الأسلوب المنطقيّ بطريقة خاطئة ، فيأتي بمقدمة مسلّمة ، ثم يبيّن عليها نتيجة خاطئة ، فلا يشكّ أحدٌ أنّ الأصل في هذه الشّواهد رواية واحدة ، وأنّ الشّاعر أتى بتعبير واحد . . " (١) .

والحقيقة أنا أشكّ في أنّ الشّاعر لم يأت إلا بتعبير واحد ، ولا يتسنّى لنا أن نجزم بذلك إلا إذا أيقنّا أنّ الشّاعر لم ينشد قصيدته إلا مرّة واحدة ، وأنّي لنا ذلك ؟ .

فالشّاعر ينشد شعره في المحافل الأدبيّة ((الأسواق)) ، وقد ينشده لأبناء عشيرته ، والرّواة يتواردون عليه ؛ لنقل قوله ، فينشده لهذا ، وينشد لذاك ، ناهيك عن إنشاده لراويته — إن وجد — وقد ينشد شعره على رواية فصيحة صحيحة ، ثم يعيد إنشاده فيرى غيرها أفصح منها ، فينشده ثانية على هذه الرّواية ، وهو حرٌّ في تعبيره ، ممسك بزمام الفصاحة والبيان ، فكيف نستطيع الجزم أنّ الشّاعر لم يأت إلا بتعبير واحد ؟!

وقد وقع الدكتور عبد العال في مغالطات ومناقضات كان الأجدد أن يسلم منها ، فتراه ينكر رواية سيبويه لمجموعة من الشّواهد بحجّة أنّ هناك روايات غيرها لا حجة لسيبويه فيها ، وهي الرّوايات الصّحيحة ، على حين أنّه حينما تطرّق لما حصل بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء حول (ليس الطيب إلا المسك) يقول : " إنّ هذه القصّة تشير بأنّ لسان القبيلة قد يحرف الرّواية إلى المستوى اللغوي الخاصّ بقبيلته ، ولعلّ هذا هو السّبب في الرّوايات المختلفة للشّعر الجاهلي التي قدّمنا طرفاً منها ، والتي تدلّ على أنّ الشّعر الجاهليّ لم يرو عن قبيلة واحدة ، وإنّما روي من قبائل مختلفة ، فكثرت فيه هذه الرّوايات المتعدّدة ؛ بسبب ما قد يعترى الذاكرة من نسيان ، هذا من ناحية ، وبسبب اختلاف المستوى اللغوي بين القبائل من ناحية أخرى " (٢) .

فعجباً للدكتور عبد العال ، يضع يده على السّبب في تغيير الرّواية ، وأنّ سيبويه وغيره من النّحاة ، لا ذنب لهم ، فحسبهم جمع تلك الشّواهد ، وذكر ما ورد فيها من روايات ، فإذا جاء إلى شواهد سيبويه أخذ يسمه بالتحريف والتغيير في الرّواية ! .

وقد تصدّى للردّ عليه الدكتور حسن الشّاعر ، وقف عند الشّواهد التي ذكر الدكتور عبد العال أنّ سيبويه حرّف روايتها واحداً واحداً ، فأزهق حججه ، وأبطل مزاعمه ،

(١) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه (٧٦ — ٧٧) .

(٢) شواهد سيبويه من المعلقات (١٠٢) .

يقول : " وبعد ، فهذه قضية اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية بين القدامى والمعاصرين ، نضعها في ميزان العدل والإنصاف ، بعد أن وضعها الدكتور عبد العال في ميزان النقد والتحريح ، وضع منها قضية كبيرة نفت فيها أباطيله ومغالطاته ، متهماً سيبويه بالجهل والغفلة والتزوير والتحريف المتعمد ، فعل ذلك بحجة النقد العلمي والنقد البناء ، فبان جهله ، وتماوت افتراءاته وتحويلاتة " (١) .

أما الدكتور علي محمد فاخر فقد جمع أكثر من مائتي شاهد وردت بأكثر من رواية ، كما ذكر في عنوان كتابه ((" تغيير النحويين للشواهد " ، بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها)) .

جمع جلها من ملحوظات البغداديين — كما سبق — وجعل ديوان الشاعر وكتب الأدب معياراً لصحة رواية الشاهد ، فالرواية التي توافقت هذا المصدر هي الرواية الصحيحة ، والرواية التي تخالفه رواية محرّفة من قبل النحاة .

يقول : " وأقصد بتغيير النحويين للشواهد تغيير رواية البيت ؛ ليكون فيها الشاهد النحوي لقاعدتهم ، على أن تكون الرواية الصحيحة غير التي استشهدوا بها ، ومعنى الرواية الصحيحة للبيت أي التي قالها الشاعر ، وسجلت في ديوانه ، أو صححت في كتب الأدب وطبقاته ، والشعر ومجموعاته ، التي هي مصادر النحاة في شواهدهم ، والمعين الذي يستقون منه ، ويردون إليه " (٢) .

ويشيد الباحث بعمله ، فيقول : " فهذا بحث أعدّه جديداً في موضوعه ، و هو تغيير النحويين لأبيات الشعر ؛ حتى يستشهدوا بها على قاعدتهم ، أوحى إليّ به تحقيقي لأبيات الشواهد في بحوث أخرى ، حيث وجدت الشاهد في كتب النحو يختلف عنه في كتب الأدب ، ومجموعات الشعر ، وديوان الشاعر ، وهذه الأخيرة هي المعين الذي يصدر عنه النحاة ، و الورد الذي يستقون منه ، فإذا كان لا بدّ من رواية صحيحة للبيت فلتكن تلك التي في ديوان الشاعر ، أو في كتب الأدب ، وما عدا ذلك يعدّ خطأً وتحريفاً للرواية . . . " (٣) .

(١) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه (٨٠) .

(٢) تغيير النحويين للشواهد (١٢) .

(٣) السابق (١٢) .

ولا نسلّم للباحث بكلامه هذا ، فإذا وافقناه في أنّ رواية الشاهد في ديوان الشاعر
ومجاميع الشعر رواية صحيحة ، فلا يمنع أن تكون الرواية الثابتة عند النحويين
صحيحة أيضاً .

ثم كيف يجزم الباحث أنّ ديوان الشاعر ومجاميع الشعر هي مصدر النحاة الذي
يستقون منه ؟

فهل كان سيبويه ومن معه من الرّعيل الأول على معرفة بدواوين الشعراء
الجاهليين ، فضلاً عن غيرهم ، حتى يخالفوا ما دونه الشاعر فيها ؟ !
أما شافه النحاة الأوائل الأعراب ، وأخذوا عن الرواة قبل أن تجمع أكثر دواوين
الشعراء ؟!

ولعل الوقوف على بعض تلك الدواوين يبين لنا ذلك ، فديوان زهير بن أبي سلمى لا
تذكر لنا المصادر العربية من العلماء الذين جمعوا هذا الديوان غير ستة ، وهم :

١ — أبو الحسن علي بن عبد الله الطوسي .

٢ — يعقوب السكيت .

٣ — محمد بن هبيرة الأسدي المعروف بـ (صعوداء) .

٤ — أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري .

٥ — أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري .

٦ — الأعلم الشنتمري .

ومن هنا فالثابت لدينا أنّ ديوان زهير لم يجمع إلا في القرن الثالث الهجري تقريباً ، إذ
أوائل هؤلاء العلماء الطوسي تـ (٢٥٠)^(١) وابن السكيت المتوفي سنة (٢٦٥)^(٢) .
ونحوه ديوان امرئ القيس الذي جمعه الطوسي ، و السكري ، و ابن النحاس ،
و عاصم البطليوسي ، و الأعلم الشنتمري ، و أبو سهل^(٣) .

فمن يستطيع الجزم أنّ دواوين الشعراء كانت كاملة في متناول أيدي النحاة حتى
يستخرجوا شواهدهم منها ؟!

(١) بغية الوعاة (٢ / ١٧٢) .

(٢) إنباه الرواة (٤ / ٥٩) .

(٣) ديوان امرئ القيس (٩ — ١٦) ، ومصادر الشعر الجاهلي (٤٨٥) .

يقول الدكتور حسن الشاعر: " لا يحقّ لنا في هذا العصر الذي انتشرت فيه الطباعة ، ويسّرت لنا الحصول على كثير من الدواوين و المصادر ، أن نحكم بميزان عصرنا علماءنا الأولين ، الذين أصلوا هذه العلوم ، وقد اجتمع لهم من الدراية والرؤية ما لم يجتمع لنا ، ولربما سمعوا بعض الأشعار من الرواة أو تلقوها من المنشدين بروايات تختلف عمّا وصل إلينا ، وإن كثيراً من الدواوين والاختيارات الشعرية عُرفت واشتهرت بعدهم ، وإن أمكننا أن نسدّ بعض الخلل عنهم ، ونكمل البنيان في غير إتهام لهم ، فذلك الفضل والعرفان" (١) .

ثم هل اتفق من جمع دواوين الشعراء على رواية واحدة للشاعر حتى يستقيم لنا أن نحكم على تلك الرواية المخالفة بالخطأ والتغيير!؟

إن النظرة العابرة لتلك الدواوين تدلنا على خلاف ذلك ، فقد حصل الاختلاف بينهم ، فجاء البيت بأكثر من رواية ، واختلف عدد أبيات القصيدة من رواية إلى أخرى ، كما حصل الاختلاف في قصائد كاملة ، فهناك من أثبتها ونسبها للشاعر ، وهناك من لم يذكرها ونصّ الرواة على عدم معرفتهم بها . بل من تلك القصائد من أنكر بعض من جمع دواوين الشعراء نسبتها للشاعر في حين أن غيره يثبتها له (٢) .

ومن هنا فإن ورود البيت بأكثر من رواية ثابت في ديوان الشاعر وبجميع الشعر ، فيا ترى كيف يتسنى لنا أن ننسب التغيير إلى النحاة فقط ، أما في ذلك شيء من التحامل والظلم ، خاصة ونحن لا نملك الدليل الواضح على ذلك!؟

أضف إلى ذلك أن الرواة الذين جمعوا دواوين الشعر لا تتجاوز أسانيد رواياتهم — غالباً — العلماء الرواة في القرن الثاني الهجري ، من أمثال أبي عمرو بن العلاء تـ (١٥٤) وحماد الرواة تـ (١٥٥) والمفضل الضبي تـ (١٦٨) وخلف الأحمر تـ (١٨٠) وأبي عبيدة تـ (٢٠٩) وأبي زيد الأنصاري تـ (٢١٥) والأصمعي تـ (٢١٦) .

ولا يعني هذا وجود فجوة زمنية بين هؤلاء الرواة العلماء وبين الشعراء ، خاصة الجاهلين ، كلا ، إنما جمع هؤلاء الرواة أشعار الشعراء من طرق متعددة ، فأخذوا من الشعراء أنفسهم ، ومن رواة الشعراء ، ومن الأعراب ، فجاءوا بالكثير من الشعر من طرق

(١) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه (٤٨) .

(٢) انظر ما تقدم في هذا البحث ص (٥٨ — ٦٧) ، ومصادر الشعر الجاهلي (٥٢٧ — ٥٣٤) .

يصعب على من جاء بعدهم أن يقف على سند كل رواية لمعرفة صاحبها ، وأصبحت الثقة بالرواية العالم الذي أوردتها ، فإمّا أن نوثقه ونقبل منه ما يروي ، وإمّا أن يكون مجروحاً ، فتضعف روايته .

في حين أنّ أولئك الرواة لم يقبلوا كلّ ما جمعوا ، فبعد جمع تلك المادة ودراستها صحّح كلّ واحد منهم ما ثبت له صحّته ، بناء على ما ارتضى من أسس ومقاييس ، ومن هنا حصل الاختلاف في الرواية نفسها .

والذي يهّمنا هنا أنّ أولئك الرواة العلماء الذين جمعوا تلك الأشعار ، كان يعلّصهم مجموعة من النّحاة الثّقات الذين وضعوا اللبنة الأولى من قواعد النّحو ، بناء على ما توافر لهم من شواهد شعرية ونثرية .

ومن أولئك الأعلام عيسى بن عمر الثّقفي تـ (١٤٩) الذي روى عنه سيبويه (٢٢) مرّة (١) .

و الخليل بن أحمد الفراهيدي تـ (١٧٧) تلميذ أبي عمرو بن العلاء وشيخ سيبويه ، وقد نصّ السّيرافيّ على أنّ سيبويه إذا قال : " وسألته " أو " قال " من غير أن يذكر القائل فإثماً يعني الخليل ، وقد روى عنه سيبويه أكثر من (٥٢٢) مرّة (٢) .

وهذا سيبويه تـ (١٨٠) شافه الأعراب ، و روى عنهم ، و أخذ عن الرواة الأوائل ، وقد حصر الدكتور خالد جمعة الشّواهد التي نصّ سيبويه على سماعها من العرب مشافهة في ثلاثة و أربعين موضعاً (٣) ، ناهيك عمّا سمعه من يونس بن حبيب (٤) ، والخليل (٥) ، و أبي الخطاب الأخفش (٦) ، و عيسى بن عمر (٧) ، و الأصمعيّ (٨) .

(١) المقدمة على الكتاب (١ / ١٠) ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٩) .

(٢) المقدمة على الكتاب (١ / ١١) ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٨) .

(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٥٢) .

(٤) السابق (٢٤٤) .

(٥) السابق (٢٤٧) .

(٦) السابق (٢٥٠) .

(٧) السابق (٢٥١) .

(٨) السابق (٢٥٢) .

ثم يقول الدكتور خالد جمعة : " والمتصفح لكتاب سيبويه يلاحظ أن معظم شواهد الشعر فيه كانت معروفة لدى شيوخ سيبويه ، وبخاصة الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، ويبدو أن تلك الشواهد كانت متداولة في مجالس العلم حين ذاك ، والظاهر - فيما أرحح - أن سيبويه كان لا يترك شاهداً سمعه من شاعر ، أو من راوٍ ، أو من عالم ، أو من طالب علم ، دون أن يعرض ذلك الشاهد على من يثق به من العلماء ، وبخاصة شيخه الخليل و يونس .

فعدد كبير من الشواهد التي لا ينصّ سيبويه صراحة على سماعه لها من العرب ، أو من أحد العلماء ، نجده يعرضها من خلال رأي لأحد العلماء ، بصورة تدلّ دلالة قاطعة على أن هذا العالم أو ذاك كان على معرفة بتلك الشواهد ورواياتها ، وما يدور حولها من مشكلات لغوية " (١) .

وهذا أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي تـ (١٨٢) أحد شيوخ سيبويه ، وأخذ عنه أبو عبيدة ، يقول أبو حاتم : سمعت أبا عبيدة يقول : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملاً كل يوم ألواحي من حفظه (٢) . و أبو عبيدة أحد الرواة المشهورين في القرن الثاني الهجري ، صحح العلماء روايته ، وقيل عنه : كان لا يحكي عن العزب إلا الشيء الصحيح (٣) . وقد تتلمذ وأخذ كثيراً من كلام العرب عمّن اشتهر بالنحو ممن متقدمي النحاة .

وهذا الكسائي تـ (١٨٩) يخرج إلى البادية لجمع كلام العرب و أشعارها . . . (٤) ولعلّ فيما مضى إشارة إلى أن النحاة شاركوا الرواة الأوائل في جمع مادة اللغة ، بل وجدنا في كتب النحاة بعض الأبيات التي لم نجد لها فيما جُمع من دواوين الشعراء (٥) ، ممّداً حدا بالكثير من محققي دواوين الشعراء إلى وضعها في ملحقات ديوان الشاعر .

(١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٦٣) .

(٢) مراتب النحويين (٤٤) .

(٣) أخبار النحويين البصريين (٨١) ، وإنباه الرواة (٣ / ٢٨٠) .

(٤) انظر ص (٤٤) من هذا البحث .

(٥) انظر التبصرة (١ / ٥٣ - ٥٧) من مقدمة المحقق ، وأمالى ابن الشجري (١ / ١٠٧) من مقدمة المحقق .

ولذلك ارتضى النحاة مجموعة من الشواهد والروايات لتكون أسس القاعدة النحوية ،
سمعوها من الأعراب الخالص الفصحاء ، أو أخذوها من الرواة الثقات الأمناء ، ونصوا على
سماعهم في كثير من الأحيان ، فكيف يستقيم لنا أن نرميهم بالتغيير والتبديل ؟!
أما قول الدكتور علي فاخر : " وهذا البحث — كما يرى القارىء — اتهام للناس في
قولهم ، وطعن على النحويين في استشهادهم ، وهو أمرٌ جدّ خطير ، ولذلك كان لا بدّ أن
تكون معي الحجّة التي أثبت بها ما أدعي ، والدليل الذي أصحح به ما أقول ، وأن أملك
الشاهد الذي به أزيغ الشاهد ، وحاولت أن تكون هذه الحجج ، أو تلك الأدلة
والشواهد من غيري ، وما عليّ إلا أن آخذها من مصادرها ، وانقلها إلى البحث حتى
تعددت الأخذ ، وكثرت النقول من هنا وهناك " .^(١)

ففيه نظر ، فالواقع أنّ ذلك الاتهام ، وذاك الطعن الذي صوّبه المؤلف تجاه النحويين ليس
في مصادر الأوائل ما يعضده ، فالعلماء الأوائل كانوا على معرفة بالروايات المتعددة في
الشاهد ، وكان منهجهم — غالباً — قبول تلك الروايات ، ويقولون في الرواية المخالفة :
وروي كذا ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، أو ما أشبه ذلك .

ولو تمسك المؤلف بعبارة السابقين المشتملة على الدقة والأمانة والعدل ، لما حكم على
النحويين بتغيير وتبديل الرواية ، ولكنه عمداً إلى الرواية التي لا شاهد فيها ، وعززها برواية
الديوان — إن وجدت — وبمظاهرها في كتب النحو والأدب ، ثمّ جاز له أن يحكم عليها
بالصواب ، وعلى الرواية الثابتة في كتب النحو بأنّها رواية مغيرة من قبلهم ؛ خدمة للقاعدة
النحوية ، وما أشبه ذلك .

واستمع إلى المؤلف يقول : " وأعجب من ذلك أنّ النحويين ينشدون هذا البيت
وهو قوله :

وبنو نويجية اللذون كأنهم
مُعْطُ مُخْدَمَةٌ مِنَ الْخِزَانِ
شاهداً على إعراب ((الذين)) بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً على لغة هذيل ،
وماذا عليهم لو أنشدوه على اللغة الفصحى ، وهي ((الذين)) في كلّ أحواله ، ولا مخالفة
عروضية من كسر بيت أو تغيير وزن ، ولو كان الشاعر هذيلياً لكان الكلام صحيحاً مقبولاً

شيئاً ما ، لكن البيت مجهول ، ولا إجابة على ذلك إلا إثباتاً لقاعدة ، وتقريراً لرأي ولو على حساب اللغة الفصحى ، والمشهور من الكلام " (١) .

والحقيقة أن العجب من هذا الكلام ، فكيف ينكر على النحاة تغييرهم للشواهد ، ثم يستغرب هنا عدم تغييرهم لرواية ((اللذون)) في حين أنه لم يجد رواية توافق ما يدعو إليه ، وإنما رأي أن عدم المخالفة العروضية مؤذنة بذلك .

ثم ما معنى : ولو كان الشاعر هذلياً لكان الكلام صحيحاً مقبولاً شيئاً ما ، لكن البيت لمجهول ؟

ألا يمكن أن يكون ذلك المجهول من هذيل ؟ فيكون الكلام صحيحاً ، وبالتالي تكون هناك إجابة غير إجابة المؤلف التي جزم أن لا إجابة غيرها .

ثم إن رواية الشاهد بـ ((اللذون)) هي رواية العلماء الثقات ، فهي رواية الهروي^(٢) ، وابن الشجري^(٣) — وابن عصفور^(٤) .

وليس هذا الشاهد وحيد بابه ، فهناك شواهد أخرى جاءت بـ ((اللذون)) ثم إن مجيء ((اللذون)) بالرفع لغة قوم بأعيانهم ، أثبتتها الثقات من الرواة والنحاة ، فكيف ننكر ورودها؟! (٥) .

ويقول أيضاً : " ولقد وجدت في هذا البحث وأنا أعدّه آياتاً كثيرة عدا عليها النحاة وغيرها لتكون شاهدتهم ، ولم يقتصر ذلك على الآيات المغمورة ، بل امتد إلى المشهور منها أيضاً ، فمثلاً قول الشاعر :

ويأوي إلى نسوةٍ عَطَّلٍ وشعثاً مرضيع مثل السَّعَالِي

وهو شاهد مشهور في باب النعت على جواز قطع نعت النكرة الثاني بعد وجوب اتباع الأول ، وذلك في قوله : وشعثاً ، وهذا البيت روايته الصَّحِيحة بعيدة عن شاهدتهم ، وهي قوله :

له نسوةٍ عاطلات الصدو ر عوجٌ مرضيع مثل السَّعَالِي

(١) تغيير الشواهد للنحويين (١٦ — ١٧)

(٢) الأزهية (٢٩٨) .

(٣) أمالي ابن الشجري (٥٦ / ٣) .

(٤) شرح جمل الزجاجي (١٧٢ / ١) .

(٥) انظر ص (٩٢ — ٩٣) من هذا البحث .

وخطر ذلك أيضاً أنه الشاهد الوحيد على المسألة " (١) .

فصَحَّحَ الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهَا الْمَوْجُودَةُ فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ (٢) ، وَحَكَمَ عَلَى الرَّوَايَةِ

الْأُولَى بِأَنَّهَا مَعْيِرَةٌ مِنْ قَبْلِ النَّحَاةِ .

فِي حِينٍ أَنَّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى رَوَايَةُ عِلْمَاءِ ثَقَاتٍ ، مِنْهُمْ سَبِيوِيَّةُ (٣) ، وَالنَّحَّاسُ (٤) ،

وَابْنُ يَعِيشَ (٥) ، وَابْنُ عَصْفُورٍ (٦) ، وَالْمَالِقِيُّ (٧) ، وَابْنُ هِشَامٍ (٨) ، وَخَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ (٩) .

فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَنَا الْقَوْلُ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ عَدَاوًا عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَغَيَّرُوهَا !؟

وَاسْتَمَعَ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ ابْنِ السَّرِافِيِّ حَيْثُ يَقُولُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِرَوَايَةِ سَبِيوِيَّةٍ : " وَيُرْوَى :

لَهَا نَسَبَةٌ عَاطِلَاتُ الصُّدُورِ عُوْجٌ مَرَاضِيْعٌ

وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ شَاهِدٌ " (١٠) .

وَلَوْ أَرَدْتَ الْوُقُوفَ عِنْدَ كُلِّ شَاهِدٍ لَطَالَ الْبَحْثُ ، فَيَكْفِي مِنَ الْقِلَادَةِ مَا

أَحَاطَ بِالْعِنَقِ .

وَاقْدِ وَقَعَ الْمُؤَلِّفُ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالْإِضْطِرَابِ ، فَتَرَاهُ يَلْمِزُ النَّحَاةَ ، فَيَقُولُ :

" مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ تَحْرِيفَ الْآيَاتِ وَتَغْيِيرَ الشُّوَاهِدِ عَمَلٌ جَدَّ خَطِيرٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَقْوَلًا

بِلَا قَائِلٍ ، وَإِتْمَامًا وَتَجْنِيًّا عَلَى آمْنٍ ، وَهُوَ جَرِيْمَةٌ كَبِيرَةٌ ، أَشَارَ إِلَيْهَا رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ ، مَبِينًا

عِقَابٍ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، يَقُولُ : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ

الْوَتِينَ ﴾ (١١) (١٢) .

(١) تغيير النحويين للشواهد (١٧)

(٢) شرح أشعار الهذليين (٥٠٧/٢)

(٣) الكتاب (١/٣٩٩ ، ٢/٦٦)

(٤) شرح أبيات سبيويه للنحاس (٢٠٦)

(٥) شرح المفصل (٢/١٨)

(٦) المقرب (١/٢٢٥)

(٧) رصف المباني (٤٧٩)

(٨) أوضح المسالك (٣/٣١٧)

(٩) التصريح (٢/١١٧)

(١٠) شرح أبيات سبيويه للسرياني (١/٢٢٦)

(١١) سورة الحاقة ، الآيات (٤٤ — ٤٦)

(١٢) تغيير النحويين للشواهد (٤٤)

وتراه في مكان آخر يقف في جانب النَّحَاة ، وينفي عنهم تهمة التغيير ، وينسب التغيير في رواية الشاهد إلى العربيّ ، فيضع عنواناً ((ليس هذا البحث طعناً في التحوين)) ويذكر فيه آراء بعض السابقين من أمثال السيرافيّ و البغداديّ ، ثمّ يقول : " وإنّ الأمر — آخرًا — كما قال باحث معاصر : وجود رواية أخرى في شاهد من الشواهد لا يعني أنّه لا يجوز الاستشهاد به ، فالشعر الذي له روايتان يصحّ الاستشهاد به على إحدى الروايتين ما دامت صحيحة مروية عن العلماء الثقات " (١) .

فكيف يوافق غيره نظرياً في صحّة رواية العلماء الثقات ، وجواز الاستشهاد بمروياتهم ، ثمّ يخالف ذلك في التطبيق وينسب التغيير في رواية الشاهد إلى النَّحَاة ؟
وأخيراً : فإذا ما أردنا حمل آراء هذين الباحثين وغيرهما على حسن النيّة — وهو الأجدر بنا — فإنّ هدفهم الحرص على اطراد القاعدة .

ف ((لم)) جازمة للفعل المضارع ، فإذا جاء عن العربيّ ما يثبت ذلك ، فهو مطلب القاعدة النَّحوية العامّة ، وإن ورد ذلك الشاهد برواية أخرى ، لا عمل لـ ((لم)) فيها ، كان خارجاً عن المطرد في اللسان العربيّ ، فقول الشاعر :

ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
روى بروايات منها (٢) :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
و((أن)) المصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وذلك الأصل في استخدامها ، فإذا جاءت في رواية جازمة للفعل ، فقد خرجت عن القاعدة العامّة . ففي قول امرئ القيس :
إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتي الصيّد نحطب (٣)

جاءت على الأصل في التقعيد النَّحويّ ، ولكن جاء في الشاهد رواية أخرى :
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيّد نحطب (٤)
فخرجت عن القاعدة العامّة إلى حكم أو قاعدة أخرى .

(١) تغيير التحوين للشواهد (٥٤ — ٥٦) .

(٢) انظر ص (٢٣٧ — ٢٣٨) من هذا البحث .

(٣) ديوانه (٣٨٩) .

(٤) مغني اللبيب (١ / ٣٠) ، وشرح الأشموني (٣ / ٥١١) ، وخزانة الأدب (٤ / ٢٩٢) .

وكذا ((لو)) فالأصل أنّها حرف مهمل لا عمل له ، وقد جاءت جازمة في قول

الشاعر :

تَمَمْتَ فَوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا^(١)

وجاء الشاهد برواية أخرى تخرج ((لو)) عن العمل ، فروي :

تَمَمْتَ فَوَادَكَ لَمْ تَنْجِزْكَ مَا وَعَدْتَ إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا^(٢)

بـ ((لم)) بدلاً من ((لو)) . . .

وكذا الحال في الجزم بـ (إذا) في قول الشاعر :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصَلُهَا خَطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبِ

حيث جزم ((فنضارب)) عطفاً على موضع كان ؛ لأنها جواب ((إذا)) وحرّك

الروي الساكن بالكسر للقافية .

وبهذا ثبت الجزم بأداة الأصل فيها الإهمال . وجاء الشاهد برواية أخرى لا شاهد

فيها :

وَإِنْ قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصَلُهَا خَطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبِ^(٣)

وإذا جاءت ((أن)) مخففة من الثقيلة ، فالأصل مجيء اسمها ضمير الشأن مقدراً ،

وجاء اسمها ضميراً بارزاً في قول الشاعر :

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا^(٤)

وروي هذا الشاهد برواية أخرى تخرجه عن الاستشهاد :

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمُغِيثَ لِمَنْ يَغْتَرِيكَ وَكُنْتَ الثَّمَالَا^(٥)

وكذا الحال في الجزم بـ (لعل) والأصل أن تكون ناصبة^(٦) ، وغيرها من الأدوات التي

خرجت عن الأصل في استخدامها في رواية ، وثمة رواية أخرى ، وردت على الأصل

والمشهور في استعمال تلك الأدوات .

(١) مغني اللبيب (١ / ٢٧١) ، وشرح الأشموني (٤ / ٤٢) .

(٢) شرح أبيات المغني (٥ / ١٠٩) ، وحاشية الصبان (٤ / ١٤ ، ٤٣) .

(٣) انظر ص (٦٥) من هذا البحث .

(٤) الأزهية (٦٢) ، وشرح المفصل (٨ / ٧٥) ، وأوضح المسالك (١ / ٣٧٠) ، ومغني اللبيب (١ / ٣١) .

(٥) شرح أبيات المغني (١ / ١٥٠) .

(٦) انظر ص (٨٩) من هذا البحث .

وقد يروى الشاهد بأكثر من رواية ، ويترتب على كل رواية مسألة نحوية ، فقول
الشاعر :

ويوماً توافينا بوجهٍ مَقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ^(١)

جاء في ((ظبية)) ثلاث روايات : الجرّ والرفع والنصب .

الجرّ : على زيادة ((أن)) بين الكاف و مجروها .

والرفع : على تخفيف ((كأن)) وإضمار اسمها .

والنصب : على تخفيف ((كأن)) و مجيء اسمها ظاهراً وإضمار الخبر .

والأمثلة كثيرة^(٢) ، وأغلب الشواهد التي حكم الدكتور علي فاخر على النحاة بتغييرها من هذا الضرب ، ومن السهولة أن يختار أيّ باحث الوجه المطرد في اللغة ، ويعضد اختيلوه بوجود تلك الرواية عند نحويّ آخر ، أو في ديوان الشاعر ، أو في كتب الشعر والأدب ، ولكن الاختيار شيء ، والحكم على الرواية المخالفة بالتغيير وما أشبه ذلك شيء آخر .

لا شك أن كثرة تعدد الروايات في الشاهد أدت إلى كثير من الخلط والاضطراب ، إذ اضطربت بعض القواعد في نظر بعض ، وكثرت المسائل والتخريجات والتفريعات التي أثقلت كاهل النحو .

ولكن الحرص على اطّراد القاعدة لا ينبغي أن يقودنا إلى رفض الروايات الثابتة عند العلماء الثقات ، ولا أن نحكم على النحاة الأمناء الذين أفنوا أوقاتهم ، وأنفدوا أعمارهم في خدمة اللغة بتغيير تلك الروايات ؛ حرصاً على المخالفة أو لإثبات قاعدة ، ونحن لا نملك الدليل الواضح على ما نقول .

إن الحق والإنصاف أن يقبل الباحث جميع روايات الشاهد الموثقة ، سواء وردت عند النحاة ، أو في ديوان الشاعر ، أو في مجاميع الشعر ، ثم يرجح من تلك الروايات ما يتبين له ترجيحه ، وبذلك تستقيم لنا القاعدة ، ونسلم من قدح الآخرين وظلمهم .

(١) الكتاب (١٣٤/٢) ، (١٦٥/٣) ، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٦٧٣) ، وشرح المفصل (٨/ ٨٣) ، والمقرب

(١١١/١) ، (٢٠٣/٢) ، ومغني اللبيب (١ / ٣٣) ، وشرح أبيات المغني (١ / ١٥٨ - ١٦٤) .

(٢) شرح أبيات المغني (٣ / ٣٨٥) ، (٥ / ١٣٢ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٦٦) .

٥ - التحريف والتصحيف :

من الأسباب التي أسهمت في تعدد رواية الشاهد النحوي التصحيف والتحريف ، جاء في الصحاح : تحريف الكلام عن مواضعه : تغييره ^(١) ، والتصحيف : الخطأ في الصحيفة ^(٢) ، والمصحف : الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف ^(٣) . وذكر الجرجاني أن التحريف : تغيير اللفظ دون المعنى ^(٤) . والتصحيف : أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه ^(٥) .

وقد تنبّه العلماء القدامى لهاتين الظاهرتين ، فوقفوا عندهما بالدّرس والبيان ، بل أفردوا لهما الكثير من المصنّفات ، ومن ذلك ((التنبيه على حدوث التصحيف)) لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، و ((التصحيف والتحريف)) لأبي هلال العسكري ، و ((تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)) لصلاح الدين الصفدي .

وليس من صميم بحثنا الوقوف على النقط والإعجام ، متى بدأ ؟ وكيف كانت بدايته ؟ وهل كانت العرب تعرف النقط ثم تركته ؟ وقوفاً عند رغبة صحابة رسول الله ﷺ حينما أمروا بتجريد المصاحف من النقط والإعجام ؛ خصوصاً إذا ما عرفنا أن الوثيقة البردية المؤرخة سنة ((٢٢)) هجرية على عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، كان بعض حروفها منقوطة .

أم أن العرب لم تكن على معرفة بالنقط والإعجام ، بدلالة أن النقوش القديمة التي وصلت إلينا خالية خلواً كاملاً من النقط ، كما أن الكتابة النبطية التي يرجح كثير من العلماء أن الخط العربي مشتق منها ، لا تعرف النقط والإعجام ، ولذا بقيت الكتابة العربية غير منقوطة حتى زمن عبد الملك بن مروان ^(٦) .

إنما نريد أن نؤكد أن النقط والإعجام لم يكن شائعاً في الكتابة الجاهلية ، وكذا في

(١) الصحاح (٤/١٣٤٣) (حرف) ، ولسان العرب (٩/٤٣) (حرف) .

(٢) الصحاح (٤/١٣٨٤) (صحف) ، ولسان العرب (٩/١٨٧) (صحف) .

(٣) لسان العرب (٩/١٨٧) (صحف) ، وشرح ما يقع فيه التصحيف (١٣) .

(٤) التعريفات (٧٥) .

(٥) السابق (٨٢) ، والمزهر (٢/٣٥٣) ، والتنبيه (٧١ - ٧٢) .

(٦) انظر شرح ما يقع فيه التصحيف (١٣) ، وتصحيح التصحيف (١٣ - ١٤) ، ومصادر الشعر

الجاهلي (٣٤) .

صدر الإسلام حتى القرن الثالث الهجري ، سواء أكان الكتاب على معرفة بتلك الظاهرة أم لا .

بل عدَّ بعضهم النقط والإعجام ممَّا لا يليق في الرسائل والكتب ؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ الكاتب يتوهَّم فيمن يكتب إليه الجهل وسوء الفهم ، يقول أبو بكر الصَّولي : " كره الكتاب الشكل والإعجام ، إلا في المواضع المتبسة من كتب العظماء إلى من دونهم ، فإذا كانت الكتب ممَّن دونهم إليهم ، ترك ذلك في الملبس وغيره ، إجلالاً لهم عن أن يتوهَّم عنهم الشكُّ وسوء الفهم ، وتنزيهاً لعلومهم ، وعلوِّ معرفتهم عن تقييد الحروف " (١) .

وقد وقف العلماء على أثر ترك النقط في تحريف الكلمة وتصحيفها ، فهذا حنين بن إسحاق من علماء القرن الثالث ، تـ ((٢٦٤)) يذكر الأصفهاني أنَّه كان يحطاط فيما يبلغه من أسماء الأدوية ، ويفزع من الحرف ذي اللبس إلى آخر يضعه مكانه ، فمن ذلك أنَّه كان يكتب السعتر ((الصعتر)) بالصاد ، ويقول : أخاف أن يقرأ ((الشعير)) فيصير به الدَّواء داءً (٢) .

ويؤكد ابن قتيبة — أحد علماء القرن الثالث ، تـ ((٢٧٦ هـ)) على أهميَّة السَّماع في الشعر ، فيقول : " وكلَّ علم محتاج إلى السَّماع ، وأحوجه إلى ذلك علم الدين ، ثم الشعر . . . " (٣) .

وقد وقع في التصحيف والتحريف جماعة من كبار علماء الرواية واللغة ، يقول السيوطي : " قال المعري : أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته من صحيفة ، ولم يكن سمعه من الرجال ، فيغيِّره عن الصواب ، وقد وقع فيه أئمة من الأجلاء ، من أئمة اللغة ، وأئمة الحديث ، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف " (٤) .

ويقول الصفدي : " فإنَّ التصحيف والتحريف قلَّما سلم منهما كبير ، أو نجا منهما ذو إتقان . . . فقد صحَّف جماعة هم أئمة هذه الأمة ، وحرَّف كبار بيدهم من اللغة تصريف

(١) أدب الكتاب (٥٧) .

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف (٥٥) .

(٣) الشعر والشعراء (١ / ٨٢ — ٨٣) .

(٤) المزهر (٢ / ٣٥٣) .

الأزمنة ، منهم من البصرة أعيان : كالخليل بن أحمد ، وأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وأبي الحسن الأنخفش ، وأبي عثمان الجاحظ ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي عمر الجرمي ، وأبي حاتم السجستاني ، وأبي العباس المبرد .

ومن أئمة الكوفة أكابر : كالكسائي ، والفراء ، والمفضل الضبي ، وحماد الراوية ، وخالد بن كلثوم ، وابن الأعرابي ، وعلى الأحمر ، ومحمد بن حبيب ، وابن السكيت ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، وعلي اللحياني ، والطّوّال ، وأبي الحسن الطوسي ، وابن قادم ، وأبي العباس ثعلب .

وحسبك هؤلاء السادة الأعلام ، والقادة لأرباب الخابر والأقلام ، وكلّ منهم :

إذا تغلغل فكر المرء في طرف من علمه غرقت فيه أواخره
وإذا كان مثل هؤلاء قد صحّ أنّهم صحّفوا ، وحرّروا النقل أنّهم حرّفوا ، فما عسى أن تكون الخثالة من بعدهم ، والردالة الذين يتبهرجون في نقدهم .

ولكنّ الأوائل صحّفوا ما قلّ ، وحرّفوا ما هو معدود من الرذاذ والطلّ ، فأما من تأخّر ، وبخّ قطر جهله على سباخ عقله وبخّر ، وزادت سقطاته على السبق المتألق في السحاب المسخّر ، فإنّهم يصحّفون أضعاف ما يصحّحون ، ويحرّفون زيادات على ما يحرّرون ، ولقد كان غلط الأوائل قليلاً معدوماً ، وسبباً باب اقتحامه لا يزال مردوماً مردوداً ، تجيء منه الواحدة النادرة الفذّة ، وقلّ أن تتلوها أخت لها في اللحاق بها مَعْدَةٌ . . .

فأما بعد أولئك الفحول ، والسحب الهوامع التي أقلعت ، وعمّت رياض الأدب بعدهم نوازل المحول ، فقد أتى الوادي فطمّ على القرّي ، وتقدّم السقيم على البري :

فليت أن زماناً مرّ دامت لنا وليت أن زماناً دام لم يَدُم ^(١)

ومن هنا فقد وجد التصحيف و التحريف طريقاً إلى الكلمة ، فأثر في بنيتها ومعناها ، فجاء عند القراء حتى أصبحت الكلمة القرآنية تحتمل أكثر من قراءة ^(٢) .

(١) انظر : تصحيح التصحيف ، وتحرير التحريف (٤ - ٧) .

(٢) انظر : النشر (٢٥١/٢) ، و تصحيح التصحيف (٩-١٤) .

وجاء عند المحدثين ، ومن ذلك ما حكاه أبو أحمد الحسن العسكري قال : حكى القاضي أحمد بن كامل ، قال : حضرت بعض مشائخ الحديث من المغفلين ، فقال : عن رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله عن رجل ، قال : فنظرت ، فقلت : من هذا الذي يصلح أن يكون شيخ الله ؟ فإذا هو قد صحفه ، وإذا هو : عز وجل (١) .

وجاء عند الكتاب ، ومن ذلك أن بعض القراء قرأ يوماً على السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون قصة فيها : " والمملوك من حملة الكتاب " فقرأها : جملة الكتابان ، فقال السلطان : من حملة الكتاب العزيز (٢) .

وجاء في الشعر ، ومن ذلك ما ذكره الصفدي قال : " ذكر بسنده إلى عبد الله بن شيخ الأسدي قال : كنا عند أبي عمرو الشيباني ، فأنشد للكميث بن زيد الأسدي ، يمدح مخلد بن يزيد المهلبى :

وَبَنِيَّ مِنْكَ إِلَى مَوَاهِبَ جَزَلَةٍ رِفْدًا مِنَ الْمَعْرُوفِ غَيْرِ تَعْرِفٍ
فقلت : ما معنى : " وبني منك " ؟ فقال : وهب له أمهات أولاده ، فقلت له : يا هذا ما أنت أعلم بالكميت منا ، إنه لم يكن له ولد قط ، ولم يولد له إلا من ابنة عمه حبي بنت عبد الواحد ، فقال : فكيف المعنى ؟ قلت :

وَنُبِيَّءُ مِنْكَ إِلَى مَوَاهِبَ جَزَلَةٍ

فقال : حسبك ، وقفتني على الطريق (٣) .

ومن ذلك ما ذكره العسكري ، قال : أخبرنا أبو بكر ابن الأنباري ، قال : أخبرني أبي ، قال : قرأ القطرُبلي المؤدب على ثعلب بيت الأعشى :

فَلَوْ كُنْتَ فِي جَبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرَقِيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ (٤)
فقرأها في ((حب)) بالحاء المهملة ، فقال له ثعلب : خرب بيتك ! هل رأيت حباً قطّ ثمانين قامة ؟ إنما هو جب (٥) .

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف (١٧ - ١٨) .

(٢) تصحيح التصحيف (١٨) .

(٣) السابق (١٧١) .

(٤) ديوانه (٢٧٢) .

(٥) المزهر (٢ / ٣٥٦) .

ومنها ما أورده السيوطي قال : " وقال أبو حاتم السجستاني قرأ الأصمعيّ على أبي عمرو بن العلاء شعر الحطيئة ، فقرأ قوله :

وغررتني وزعمت أني —————
ك لابن بالضيف تامر^(١)
أي : كثير اللبن والتمر .

فقرأها : لاتي بالضيف تامر . يريد : لا تتوان عن ضيفك ، تأمر بتعجيل القرى إليه . فقال له أبو عمرو : أنت والله في تصحيفك هذا ، أشعر من الحطيئة " (٢) .

و أورد أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ هذا الخبر في كتابه التصحيف ، ثم قال : وأخبرنا ابن الأنباريّ بسنده أن الأصمعيّ أنشد بيت الحطيئة :

وغررتني وزعمت أني —————
ك لاتني بالضيف تامر
فقال له أبو عمرو الشيباني : ما معنى قولك : لا تني بالضيف تامر ؟

قال : لا تني من الوني ، أي : لا تقصّر ، تأمر بإنزال الضيف وإكرامه .

فقال أبو عمرو : تفسيرك للتصحيف أغلظ عليّ من تصحيفك ، إنما هو :

وغررتني وزعمت أني —————
ك لابن بالضيف تامر^(٣)

وقال ابن جنّي بعد أن أورد الخبر : وتبعد هذه الحكاية في نفسي ، لفضل الأصمعيّ

وعلوّه ، غير أنّي رأيت أصحابنا على القدم يسندونها إليه ، ويحملونها عليه " (٤) .

ومن ذلك ما دار بين أبي عمرو الشيباني والأصمعيّ ، فقد أنشد الأصمعيّ قول الشاعر :

عنا باطلاً وظلماً كما تُع —————
نز عن حجرة الرّيبض الضباء

فقال أبو عمرو : سبحان الله " تُعتر " من العتيرة ، فقال الأصمعيّ : " تعنز " أي

تطعن بعنزة ، فقلت له : لو نفخت في شُبُور اليهوديّ ، وصحت إلى التناد ، ما كلن إلا

((تُعتر)) ، ولا ترويه بعد اليوم إلا تُعتر " (٥) . وروي أنّه قال : والله لا أعود بعده إلى

تُعتر^(٦) .

(١) ديوانه (٧٤) .

(٢) المزهر (٢ / ٣٥٥) .

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (٩٥) .

(٤) الخصائص (٣ / ٢٨٥) .

(٥) مجالس العلماء (١٨) .

(٦) الخصائص (٣ / ٣١٠) .

والعَتر : الذَّبْح ، والعتيرة : الذَّبِيحَة . والحَجْرَة : الحظيرة تُتخذ للغنم ، والرَّيْبُض : جماعة الغنم . وكان الرجل من العرب ينذر نذراً على شائه إذا بلغت مائة أن يذبح عن كلِّ عشرة منها شاة في رجب ، وكانت تسمَّى تلك الذبائح الرَّجْبِيَّة ، وهي العتائر ، وكان الرجل منهم ربَّما يَنخِل بشائه فيصيد ظبَاءً فيذبحها عن غنمه في رجب ؛ ليوفي نذره ، فقال : أنتم تأخذوننا بذنوب غيرنا ، كما ذبح أولئك الظبَاء عن غنمهم^(١) .
وإذا كان أبو عمرو قد أنكر على الأصمعيّ تصحيفه لهذا البيت ، فقد أنكر الأصمعيّ على المفضل تصحيفه في قول أوس بن حجر :

وَذَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تُصْنِمَتُ بِالْمَاءِ تَوَلِباً جَدْعاً^(٢) .

يقول الأصمعيّ : " فقلت له هذا تصحيف ، لا يوصف التولب بالإجذاع ، وإنما هو ((جَدْعاً)) والجَدْع : السَّيِّءُ الغداء . قال : فجعل المفضل يشغب ، فقلت له : تكلم كلام النمل وأصيب ، لو نفخت في شبور يهودي ما نفعك شيئاً"^(٣) .

ولا شك أن النصَّ النثري والشعري على اختلاف توارد العلماء عليهما مادة اللغّة ، ومعينها الذي يستقى منه ، إذ هما مصدر القاعدة ، وأسّ بنائها ، ومن هنا فإن ما يعترى هذا المصدر من تصحيف أو تحريف ، أو غيرهما ، يؤثر في بناء تلك القاعدة .

وليس هدفنا أن نقف على كلِّ كلمة مصحّفة أو محرّفة ، سواء وردت في كتاب الله المنزل ، أو في حديث رسول الله ﷺ أو في كلام العربي وأشعاره ، فإن كتب التصحيف والتحريف قد اعتنت بذلك ، ناهيك عن ورودها في كتب العلماء الآخرين^(٤) .

إنما نريد الوقوف عند بعض الشواهد النحوية التي كان للتصحيف أو التحريف أثر في ردها أو الشكّ في الاستشهاد بها . فمن ذلك قول جرير :

جاء الخِلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربّه موسى على قدر

(١) مجالس العلماء (١٩) .

(٢) ديوانه (١٣) .

(٣) مجالس العلماء (١٤) ، والخصائص (٣ / ٣٠٩) .

(٤) باب سقطات العلماء عند ابن جني في الخصائص (٣ / ٢٨٥ - ٣١٢) ، والمزهر (٢ / ٣٥٣ - ٣٩٤) .

استشهد به الكوفيون والأخفش والجرميّ على أنّ ((أو)) تأتي بمعنى ((الواو))^(١) .
وجاء في ديوانه :

نال الخِلافة إذ كانت له قدراً^(٢)

وعلى هذه الرواية لا شاهد لهم في البيت .
قال ابن هشام : " والذي رأيتَه في ديوان جرير ((إذ كانت)) " ^(٣) . فلعلّ الذّال
تصحّفت بالواو ، وهو تصحيف قريب ^(٤) .
ويقول البغدادي : " وأنا أقول : عندي نسختان صحيحتان قديمتان من ديوان جرير ،
وفي كليهما ((إذ)) لا ((أو)) " ^(٥) .
ومن ذلك قول الشّاعر :

لو أنّ حيّاً مُدركُ الفلاح أدركه مُلاعبُ الرّمّاح

حيث استشهد به ابن مالك على أنّ خير ((أن)) بعد ((لو)) جاء وصفاً اسم
فاعل ، ومثل هذا ممتنع عند الزمخشري وابن الحاجب .^(٦)
غير أنّ ابن الأنباري في شرح المفضليّات رواه :

(لو كان حيّاً مُدركُ الفلاح)^(٧)

ورواه الشريف الحسني في حماسته :

(لو كان شيء مُدركُ الفلاح)^(٨)

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت لابن مالك .
ومن ذلك قول العباس بن مرداس السّلمي :

(١) مغني اللبيب (١ / ٦٢) ، وهمع الهوامع (٣ / ١٧٤) ، وخزانة الأدب (١١ / ٦٩) .

(٢) ديوانه (٢٠٩) .

(٣) مغني اللبيب (١ / ٦٣) ، وانظر : همع الهوامع (٣ / ١٧٥) .

(٤) شرح أبيات المغني (٢ / ٢٧) .

(٥) شرح أبيات المغني (٢ / ٢٧) .

(٦) شرح التسهيل (٤ / ٩٩) ، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٦٣٧) ، ومغني اللبيب

(١ / ٢٧٠ - ٢٧١) ، والإتقان (١ / ١٧٤) ، وشرح أبيات المغني (٥ / ١٠٢ - ١٠٤) .

(٧) شرح أبيات المغني (٥ / ١٠٢) .

(٨) الحماسة الشجرية (١ / ٣٢٩) .

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(١)
 فقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة على أن ((أما أنت)) أصلها : ((لأن
 كنت)) ثم حذفت اللام ، فبقي ((أن كنت)) فحذفت كان ، ثم عوض عنها بـ
 ((ما)) والتزم حذف ((كان)) لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، وأدغمت ميم
 ((ما)) في نون ((أن)) ، وجاء بالضمير المنفصل بدلاً من المتصل ، فتاب هذا الحرف
 الذي هو ((ما)) مناب الفعل ((كان)) وإذا ناب منابه أدى ما كان الفعل يؤديه ، وقد
 كان هذا الفعل يرفع الاسم بعده ، فـ ((ما)) رافعة له ، ولذا فإن الاسم الواقع بعد
 ((لولا)) مرفوع بها عند الكوفيين ؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ،
 فمعنى قولك : لولا زيد لأكرمتك : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمك^(٢) .
 غير أن البغدادي قال : " وروى أبو حنيفة الدينوري في كتابه النبات ، وتبعه ابن دريد
 في الجمهرة :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر

وعليهما فلا شاهد في البيت ، و ((ما)) زائدة " (٣) .

ومن ذلك قول الشاعر :

نُطَوِّفُ ما نَطَوِّفُ ثم ناوي ذوو الأموال منا والعديم
 إلى حفر أسافلهن جوف وأعلاهن صفاح مقيم
 فقد استشهد بهما ابن مالك على أن ((ذوو)) فاعل لفعل محذوف ، يقول : " فذوو
 الأموال مرفوع بياوي مضمراً مدلولاً عليه بناوي ، لأن المضارع ذا النون لا يرفع إلا ضمير
 المتكلم . . . " (٤) .

غير أن الشاهد روي :

نطوِّفُ ما نطوِّفُ ثم ياوي ذوو الأموال منا والعديم^(٥)

(١) ديوانه (١٢٨) .

(٢) الإنصاف (١ / ٧١) ، و شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٦٥) ، و خزنة الأدب (٤ / ١٣) .

(٣) خزنة الأدب (٤ / ١٧) .

(٤) شرح التسهيل (٣ / ٣٧٢) ، وانظر مغني اللبيب (٢ / ٥٧٩) .

(٥) الحماسة (٢ / ٣٥) ، و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣ / ١٢٧٧) .

يقول البغداديّ: " فإنّ الشعر من الحماسة ، وفي نسخها وشروحاها إنّما ((ياوي))
بياء الغيبة ، لا بالنون ، ولو كان بالنون لذكره شراحها وتكلّموا فيه " (١) .
وعلى هذا الرواية تكون ((ذوو)) فاعل للفعل ((ياوي)) ولا تأويل ، وقد استشهد
بهذه الرواية ابن عقيل في المساعد (٢) والذي يبدو أنّ هذا من أثر التحريف في نقط أحرف
المضارعة .

ومّا تجدر الإشارة إليه أنّ بعض ما يتهم بالتصحيف صحيح الرواية لا غبار عليه ، ومن
ذلك أنّ أبا الخطاب أنشد أبا عمرو بن العلاء قول الشاعر :

قالت قتيبة ماله قد جألت شيباً شواته

فقال له أبو عمرو : صحّفت ، إنّما هو سراته ، وسراة كلّ شيء أعلاه . فستل جماعة
من الأعراب ، فقال قوم : سراته ، وقال آخرون : شواته ، فعلم أنّ كلّ واحد منهما ما
روى إلا ما سمع (٣) . وذكر يونس بن حبيب أنّه سمع أعرابياً يقول : وابيضت
سراتي (٤) . وذكر أبو عبيدة أنّه سمع رجلاً من أهل البادية يقول : اقشعرت شواتي (٥) .
وأثبت ذلك خلف الأحمر ، وقال : شواته : جلدة رأسه (٦) .

فـ ((شواته)) و ((سراته)) ثابتة في اللسان العربيّ ، سواء أكان التعدد في الرواية
من قبل الشاعر أم من قبل الرواة .

ويقول أبو عمرو بن العلاء : أنشدت يزيد بن مزيد : عدّوفاً . فقال : صحّفت يا أبا
عمرو ، فقلت : لم أصحّف ، لغتكم : عدّوفاً ، ولغة غيركم : عدّوفاً (٧) .
ومن ذلك أنّ أبا عمرو الشيباني قال : يقال : في صدره عليّ حسيكة وحسيفة ،
وكان أبو عبيدة يصحّف فيهما ، فيقول : حسيكة وحسيفة ، فأرسلت إليه ، وقلت : يا

(١) شرح أبيات المعني (٧ / ٢١٥) .

(٢) المساعد (١ / ١٧٢) .

(٣) المزهرة (٢ / ٣٦٣) ، وانظر التنبيه (١٣٤ - ١٣٥) .

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف (٧٤) .

(٥) السابق (٧٤) .

(٦) السابق (٧٤) .

(٧) القلب والإبدال (٥٤) .

أبا عبيدة : إنك تصحّف في هذين الحرفين ، فارجع عنهما ، قال : سمعتهما جميعاً^(١) .



٦ - تغيير الراوي لبعض ألفاظ الشاهد تحرجاً من ذكرها :

ذلك أن الشاعر يذكر في شعره كلمات يتحرّج بعض الرواة من ذكرها ، فيبدلها بلفظة أخرى ، تحفظ للبيت وزنه . ويترك بعض الرواة الشعر كما جاء ، ويرويه كما سمعه ، ومن هنا يصبح للشاهد الواحد أكثر من رواية . ومن ذلك قول الشاعر :

فإنك لا تُبالي بعد حولٍ أظبيّ كان أمّك أم حمارٍ

روى ((لا يضرك)) و ((لا يضورك)) و ((بعد عام)) .

وهذا البيت من شواهد سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، و ابن يعيش^(٤) ، والرضي^(٥) ، وابن هشام^(٦) ، على أن اسم كان يجوز أن يأتي نكرة في ضرورة الشعر ، فاسم كان ضمير عائذ على ((ظبي)) النكرة ، فهو نكرة .

غير أن الرضي^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ذكرا أن المبرد ردّ على سيبويه استشهاده بهذا البيت ، لأن اسم كان هنا مضمّر ، والمضمرات كلّها معارف .

يقول ابن يعيش : " وقد ردّ أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت ، وقال : اسم كان هنا مضمّر في كان ، يعود إلى الظبي ، والمضمرات كلّها معارف ، وأمّك الخبر ، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان ، وذلك جائز ، نحو : كان عبد الله أحاك ، وسيبويه كأنه نظر إلى المعنى ، من كون ضمير النكرة في التحصيل لا يزيد على ظاهره ، إذ لا يميّز واحداً من واحد " ^(٩) .

في حين أن المبرد في المقتضب موافق لسيبويه ، يقول : " واعلم أن الشعراء

(١) طبقات النحويين واللغويين (١٩٤) .

(٢) الكتاب (٤٨/١ - ٤٩) .

(٣) المقتضب (٩٤/٤) .

(٤) شرح المفصل (٩٤/٧ - ٩٥) .

(٥) شرح كافيّة ابن الحاجب (٣١٧/٣) (٤/٢٠٧ ، ٤٠١ ، ٤٣٩) .

(٦) معني اللبيب (٢ / ٥٩٠) .

(٧) شرح كافيّة ابن الحاجب (٢٠٧/٤) .

(٨) شرح المفصل (٩٥/٧) .

(٩) شرح المفصل (٩٥ / ٧) .

يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، وإثما حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد " (١) .

واستشهد بأبيات من بينها هذا الشاهد . ولم أعر على هذا الرأي في الانتصار ، فقد يكون فيما اختفى من كتبه .

وقد أنكر السيرافي على من خالف سيبويه ، يقول : " وليس الأمر على ما ظنّه الرادون على سيبويه ، وذلك أنّ الذي أحوج أن يكون الاسم معروفاً تبيين المخبر عنه للمخاطب ، حتى لا يلتبس عليه ، ويستفيد خبره على ما بيّناه .

وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة ، ألا ترى أنّ قائلاً لو قال : مررت برجل وكلمته ، لم تكن الهاء العائدة إلى رجل بموجبة لتعريف شخص بعينه من بين الرجال ، وإن كانت الهاء معرفة من حيث علم المخاطب أنّها تعود إلى ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون تمييز له من بين الرجال " (٢) .

وهناك من التمس جواباً آخر ، فقال : إنّ ((ظبي)) اسم لـ ((كان)) المضمرة قبل ((ظبي)) وكان الثانية تفسير لها ، ويكون اسم كان الذي أراده سيبويه ((ظبي)) وليس الضمير (٣) .

وبعد هذا الجدل بين النحاة ، نجد للبيت رواية تردّ الاستشهاد به ، فقد ذكر أبو محمد الأسود الأعرابي أنّ الصواب في إنشاد البيت ما أنشده أبو الندى :

أظبي ناك أمّك أم حمار

وإنما قلبت اللفظة تحرجاً من ذكرها ، ثم استشهد به النحاة على ظاهره (٤) .

والذي يبدو أنّ العلماء الأوائل من رواة وغيرهم كانت تزعمهم تلك الألفاظ الشنيعة التي نقلها بعض الرواة ؛ فهذا البغدادي ينكر على صاحب المغني إنشاده لقول الشاعر :

ودعنا قبل أن نودعه لَمّا قضى من جماعنا وطرا

يقول : " وأنا أتعجب من إنشاد صاحب المغني لمثل هذا البيت . . . ولقد كان في غنية

(١) المقتضب (٤ / ٩١) .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢ / ٣٧٧ - ٣٧٨) .

(٣) السابق (٢ / ٣٧٨) ، ومغني اللبيب (٢ / ٥٩٠) .

(٤) خزانة الأدب (٧ / ١٩٣ - ١٩٤) .

بما أورده من الكتاب والسنة " (١).



٧ - ذكر النّحاة للاحتِمالات الممكنة في الشاهد :

قطع الرواة الفيافي ، لجمع مادة اللغة من العرب الخالص داخل أحييتهم في عراء الصحراء ، وعادوا بكم هائل من تلك المادة ، وكانت أمانة النقل تقضي أن يذكر الراوي الكلمة أو البيت أو القصيدة كما سمعها من غير تبديل أو تغيير .

فلما عكف العلماء على دراسة ذلك الكنز ، وتحليل تلك المادة ، لاستخراج قواعد تضبط تلك اللغة ، وتصون لسان أهلها عن اللحن ، وتحفظها من الضياع ، وجدوا بعض التراكيب اللغوية التي رواها الرواة بوجه واحد ، وورد تراكيب أخرى تميز فيها وجهاً آخر ، أو ساقهم القياس إلى إجازة وجه آخر .

ومن هنا أجاز النّحاة في البيت الواحد من الأوجه ما ورد له نظائر في شواهد أخرى ، وبهذا تعددت الروايات وتكاثرت . ومن ذلك قول الشاعر :

وما هو إلا أن أراها فجاءةً فأبْهَتَ حَتَّى ما أكادُ أُجيبُ

ذكر البغدادي أن : ((أبهت)) تروى بالنصب وبالرفع ، فمن رواها بالنصب ،

جعل الفاء عاطفة ، و ((أبهت)) معطوفة على ((أراها)) .

ومن رواها بالرفع على أن الفاء استئنافية ، و ((أبهت)) مرفوع على القطع ، أي :

فأنا أبهت (٢) .

وهذا البيت أحد شواهد الكتاب ، يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قول الشاعر ،

لبعض الحجازيين :

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فَجَاءَةً فَأَبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ

فقال : أنت في ((أبهت)) بالخيار ، إن شئت حملتها على ((أن)) وإن شئت لم

تحملها عليه فرفعت ، كأنك قلت : ما هو إلا الرأي فأبْهَتَ " (٣) .

فأنت تلحظ هنا دور النّحاة في تعدد رواية الشاهد ، فهل سمع الخليل الروايتين من

(١) خزنة الأدب (٧ / ٣٨٤ - ٣٨٨) .

(٢) السابق (٨ / ٥٦٠) .

(٣) الكتاب (٣ / ٥٤) . وانظر شرح المفصل (٧ / ٣٩) .

الشاعر أو أحد الرواة؟ أم أن الصنعة التحوية هي التي أجازت له الرفع والنصب في قول الشاعر؟

الذي يبدو أن الاحتمال الثاني هو الأرجح ، لدلالة النص عليه صراحة ، ومن هنا جاء عند النحاة المتأخرين بأكثر من رواية .

وقريب من هذا ما ذكره سيبويه أيضاً ، يقول : " وتقول ألم تأتانا فتحدثنا ، إذا لم يكن على الأول ، وإن كان على الأول جزمت ، ومثل النصب قوله :
ألم تسأل فتخبرك الرسوم على فرتاج والطلل القديم
وإن شئت جزمت على أول الكلام " (١) .

ومن ذلك ما جاء في الكتاب أيضاً ، يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قول الأعشى :
لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لباتات ويسأم سائم (٢)
فرفعه ، وقال : لا أعرف فيه غيره ، لأن أول الكلام خبر ، وهو واجب ، كآله قال :
ففي حول تقضي لباتات ويسأم سائم ، هذا معناه " (٣) .

هل تظن بعد هذا أن الخليل كان يعرف للشاهد وجهاً أو رواية أخرى فكتمها على سيبويه ؟ وقال : ((لا أعرف فيه غيره)) .

ثم تجد النحاة بعد ذلك يلتمسون في البيت احتمالاً تجزيه العريية ، فيضيفون لرواية البيت رواية أخرى . فقد أنشد أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش هذا البيت :

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لباتات ويسأم سائم

وقال : " ثواء وثواء أو ثواء ، رفع ونصب وخفض ، فنصب على ضمير ((أن)) لأن التقضي اسم ، ومن قال ((فتقضي)) رفع ((ويسأم)) ؛ لأنه قد عطف على فعل " (٤) .

ويقول أبو العباس : " والتحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو

قول الشاعر :

(١) الكتاب (٣ / ٣٤) .

(٢) ديوانه (٢٦٣) .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٨) .

(٤) معاني القرآن للأخفش (١ / ٢٣٠) .

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتهُ تَقْضَى لُباناتٍ وَيَسَامُ سائِمُ
فيرفع ((يسأم)) ؛ لأنه عطفه على فعل ، وهو ((تَقْضَى)) ، فلا يكون إلا رفعا .
ومن قال : ((تَقْضَى لُباناتٍ)) قال : ((و يسأم)) ، لأن ((تَقْضَى)) اسم ، فلم
يجز أن تعطف عليه فعلا ، فأضمر ((أن)) ليجري المصدر على المصدر ، فصار : تَقْضَى
لباناتٍ وأن يسأم سائم ، أي : وسامة سائم " (١) .

ونجد ابن يعيش في شرح المفصل يستشهد بالبيت على رواية أخرى ، يقول : فأما قوله :
لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويتهُ تَقْضَى لُباناتٍ وَيَسَامُ سائِمُ
فالمراد : ثواءٍ فيه ، إلا أنه حذف للعلم به " (٢) .

فابن يعيش استشهد بالبيت هنا على أن ((ثواء)) بدل اشتمال ، غير أنه رفع الفعل
((يسأم)) ، وكان المفترض أن يكون منصوبا بـ ((أن)) المضمر ، كما ذكر المبرّد ،
لأن ما قبله اسم ((تَقْضَى)) غير أنه رفعه على القطع ، وهو وجه لا تأباه العربية .
ومن هنا أصبح هذا الشاهد لا ينشد على ضربين ، كما يقول المبرّد ، بل ينشد على
ثلاثة أضرب .

وأجازوا في كلمة ((ثواء)) الرفع والنصب والخفض ، الرفع على أنه اسم ((كان))
والنصب على أنه مفعول به ، أو مفعول مطلق ، والخفض على أنه بدل من ((حول))
بدل اشتمال .

ولذا أصبح هذا الشاهد يروى في كتب النحو بأكثر من رواية ، يأخذها اللاحق عن
السابق (٣) .

فإن قيل : إن عدم معرفة الخليل لا يعني عدم معرفة غيره ، فقد يثبت بالسماع عند
الثقات الآخرين ما لا يثبت عند الخليل ، والأخفش ثقة .

قلت : صحيح ، فليس يشترط في قبول الشواهد النحوية ثبوت سماع جميع العلماء
لجميع تلك المادة المروية ، فقد يثبت عند فريق ، أو عالم ثقة ، ما لا يثبت عند غيره ، وقوله

(١) المقتضب (٢/ ٢٦ - ٢٧) .

(٢) شرح المفصل (٣/ ٦٥) .

(٣) المقتضب (١/ ٢٧ - ٢٨) ، والأصول لابن السراج (٢/ ٤٨) ، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٣٠) ،

وشرح أبيات المعنى (٧/ ٩١) .

معتد به — كما سيأتي — غير أن أبا الحسن الأخفش لم ينصّ على سماعه لتلك الرواية ، وإثما قال : من قال ((تَقْضِي)) نصب ، ومن قال ((تُقْضِي)) رفع ، فكأنه — والله أعلم — بيّن الأوجه الجائزة عند النحاة ، أضف إلى ذلك أن المبرّد قال : " والتّحويون ينشدون " ، فنسب الإنشاد إلى النحاة .

ومن ذلك قول النابغة :

لَعْمَرِي وَمَا عَمَرِي عَلَىٰ بِهِيْنِ لَقَدْ نَطَقْتَ بِطُلًّا عَلِيَّ الْأَقَارِعُ
أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُخَادِعُ

حيث استشهد سيبويه بنصب ((وجوه)) على الشّتم بإضمار فعل ، كأنه قال : أشتم أو أذكر وجوه قرود^(١) . وكذا ورد في الديوان من رواية الأصمعي^(٢) واستشهد به ابن الشجري في أماليه على هذه الرواية^(٣) .

غير أن سيبويه ذكر أن يونس بن حبيب أجاز في الشاهد الرفع ، قال سيبويه : " وزعم يونس أنك إن شئت رفعت . . على الابتداء ، تضم في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعاً " (٤) . وأجاز ذلك الصميري^(٥) ، وذكر البغدادي أن النحاس أجازهُ أيضاً^(٦) .

فهل سمعوا هذه الرواية ؟ أم أن القياس التّحوي هداهم إلى مثل هذا ؟!

ومثله قول الآخر :

سَقُونِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكْفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

فقد استشهد به سيبويه أيضاً على نصب ((عداة)) على الشتم ، بإضمار فعل^(٧) .

(١) الكتاب (٢ / ٧٠ — ٧١) وشرح أبيان سيبويه للسيرافي (١ / ٣٨٣) .

(٢) ديوانه ، ص (٣٤ — ٣٥) ، وانظر : شرح الحماسة للتبريزي (١ / ٢٠٧) .

(٣) أمالي ابن الشجري (٢ / ١٠٢) .

(٤) الكتاب (٢ / ٧١) .

(٥) التبصرة و التذكرة (١ / ١٨٢) .

(٦) خزائن الأدب (٢ / ٤٤٦) .

(٧) الكتاب (٢ / ٧٠) . وانظر (١ / ١٤٥ — ١٤٦) .

وأجاز يونس^(١) والصِّمِرِيُّ^(٢) الرفع في الشاهد كما سبق .

ومن ذلك ما أورده أبو القاسم الزجاجي في المجلس السابع عشر ، يقول : حدّثني أبو طاهر ، حدّثني أحمد بن يحيى قال : اجتمع الكسائي والأصمعيّ عند الرّشيد ، وكانا معه ، يقيمان بمقامه ، ويطعنان بظعنه ، قال : فأنشد الكسائي يوماً لأفنون التغلبيّ :

أني جَزُوا عامراً سُوءَى بفعلهم أم كيف يجزونني السُّوءَى من الحسن
أم كيف ينفع ما تُعطي العَلُوقُ به رُئْمانُ أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللِّينِ
فقال الأصمعيّ : رُئْمانُ أنْفٍ ، فأقبل عليه الكسائيّ ، فقال له : اسكت ، ما أنت

وهذا ؟ يجوز ريمانَ وريمانَ ، وريمانٍ . ولم يكن الأصمعيّ صاحب عريية .

قال أبو العباس : إذا رفع رفع بـ ((ينفع)) أم كيف ينفع رُئْمانُ أنْفٍ ، وإذا نصب بـ ((تعطي)) ، وإذا خفض رده على الهاء التي في ((به)) ، والهاء مكّسى ، ولا يردّ الظاهر على المكّسى ، وجاز ردها هنا لتقدّم ذكره ((اللين)) ، لأنّ العلوق قد تقدّمت ، وقد علم أنّ لها لبناً ، فصار المكّسى لذلك كالظاهر ، و به كناية عن اللين " (٣) . فسكوت الأصمعيّ وقوفاً عند سماعه للرّواية ؛ إذ ميدان نشاطه الرواية ، وتتبع اللّغة الفصحى .

ومن ذلك ما دار بين الكسائيّ و يونس ، فقد قدّم الكسائيّ البصرة مع الرّشيد فجلس إلى يونس في حلقتة ، فألقى عليه بعض من حضر في المجلس بيت الفرزدق :

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابنَ أصرمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عبيطاتِ السَّدائِفِ والخمرِ^(٤)
فأنشده بالرفع ، فقبل للكسائي : على أيّ شيء رفعت ؟ فقال : أضمرت فعلاً ، كأنّه وحلّت لي الخمر ، فقال يونس : ما أحسن والله ما وجهته ، غير أنّي سمعت الفرزدق ينشده :

(١) الكتاب (٧١ / ٢) .

(٢) التبصرة (١٨٢ / ١) .

(٣) مجالس العلماء للزجاجي (٣٥) ، و انظر : الخصائص (١٨٦ / ٢) وأمالى ابن الشجري (٥٤ / ١) ، و شرح المفصل (١٨ / ٤) ، ومغني اللبيب (٤٥ / ١) ، والأشباه والنظائر (٢١٢ / ٦) ، و شرح أبيات المغني (٢٤٥ / ١ - ٢٥٤) .

(٤) مجالس العلماء للزجاجي (٢٠) ، و الإنصاف (١٨٧ / ١) ، شرح المفصل (٣٢ / ١) ، (٧٠ / ٨) ، و أوضح المسالك (٩٦ / ٢) ، و التصريح (٢٧٤ / ١) .

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَيْطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ
جعل الفاعل مفعولاً^(١) .

فيونس ينصّ على سماعه لرواية الشاعر ، ويستحسن توجيه النحوي الآخر ، فهل سمع
الكسائيّ الرواية الأخرى فرواها ووجهها ، أم أنّه لم يسمعها ، وإنّما أجاز فيها وجهها لا
ترده العربية !؟ .

ومن ذلك قول الشاعر :

وما حلّ سعديّ غريباً ببلدة فينسب إلا الزبرقان له أب
فقد استشهد به سيويه على نصب ما بعد الفاء على الجواب ((فينسب))
ورواه ((الزبرقان)) بالرفع^(٢) .

واستشهد به الرضيّ على أنّه يجوز تنكير صاحب الحال ، إذا سبقه نفي ،
و((غريباً)) حال من ((سعديّ)) وهو نكرة ، وصحّ ذلك ؛ لأنّه قد تخصّص بالنفي^(٣) .
وشرحه البغدادي في الخزانة ، وذكر أنّه يروى : ((وما حلّ سعديّ غريب))
بالرفع ، فعلى هذا ((غريب)) و صف لـ ((سعديّ))^(٤) .

والذي يهمنّا أنّ سيويه روى البيت برفع ((الزبرقان)) وورد عند غيره مرفوعاً^(٥) ،
فجاء البغداديّ ، ورواه بالنصب ، وقال : منصوب بنزع الخافض^(٦) .

وجاء عبد السلام هارون فحقّق الكتاب والخزانة ، وفتن لذلك . يقول في تعليقه
على الكتاب : " و يروى : الزبرقان بالنصب على نزع الخافض ، كما في الخزانة ، أي إلا
إلى الزبرقان ، و جملة : ((له أب)) حال من الزبرقان " ^(٧) .

ومن هنا أصبح للبيت رواية أخرى لم تسمع ، إنّما أجازها أحد النحاة ، لأنّ الصنّاعة
النحوية تجيزها .

(١) ديوانه (١ / ٢٥٤)

(٢) الكتاب (٣ / ٣٢) .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (٢ / ٦١) .

(٤) خزانة الأدب (٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧) .

(٥) انظر تحصيل عين الذهب (٣٨٨) ، والرّد على النحاة (١٢٤) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٤ / ٣٢) .

(٦) خزانة الأدب (٣ / ٢٠٧) .

(٧) الكتاب (٣ / ٣٢) ، هامش (٥) .

وليس هدفنا أن نقف على ما أجازته النَّحاة في المادة اللغوية المسموعة ، فهذه نماذج ، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق^(١) .
 وأحسب أن عملاً مثل هذا العمل ، ساهم في تفكيك القواعد التحويلية ، إضافة إلى التضخم في المعجم اللغوي ، ناهيك عما أحدثته من اضطراب في دراسة النحو .
 وسوف نقف — إن شاء الله — على بعض تلك الآثار فيما بعد .



٨ - تغيير الرواة للشاهد لأسباب إصلحية :

جمع الرواة مفردات اللغة ، فشافهوا الأعراب وخالطوهم ، يظعنون معهم إن ظعنوا ، ويقيمون معهم إن أقاموا ، فتمكّنت اللغة في نفوسهم ، حتى أصبح الرواة على معرفة تامة بمذاهب العرب في كلامهم .
 بل وقفوا أمام الشعراء ، يصحّحون أشعارهم ، وقد ينسبون بعضها إلى الخطأ ، وربّما غيروا قول الشاعر على الوجه الذي يروونه صواباً .
 وقد وقف الشعراء من الرواة مواقف متباينة ، فهناك من استسلم أمام الرواة ؛ ليكتب لشعره الانتشار والرواج . ويكون ميداناً للدراسة ، يقول ابن مقبل : إني لأرسل البيوت عوجاً ، فتأتي الرواة بما قد أقامتها^(٢) .
 وهناك من أنكر على الرواة عملهم ، إذ أنه منيع الشاهد ، فله أن يقول ما يشاء ، وعلى الرواة والنحاة أن يقبلوا قوله .
 وسوف نقف — إن شاء الله — على نماذج من تصرف الرواة في مادة اللغة ، وآثار ذلك على دراستها ، في فصل مستقل^(٣) .



(١) انظر : الكتاب (١ / ٣٣٧) ، (٣ / ١٣٧) ، و ص (١٧٣) من هذا البحث .

(٢) مجالس ثعلب (٢ / ٤١٣) .

(٣) انظر ص (٢٤٣) من هذا البحث .

٩ - الخلاف بين الثَّجَّاة :

الاختلاف في وجهات النَّظَر تجاه أمر من الأمور لا تخلو منه أمة ولا شريعة ، خاصَّة إذا كان الأمر المختلَّف حوله ليس عليه دليل قاطع . ولا حجَّة واضحة ، يتجلَّى الموقف ، ويحلُّ الإشكال من خلالها .

وقد شقَّ الخلاف طريقه إلى كثير من العلوم ، كالفقه ، والحديث ، والتفسير ، والفلسفة ، والمنطق ، وكانت اللغة أحد الميادين التي أخذ الخلاف طريقه فيها ، بل كانت تربة خصبة ، وميداناً فسيحاً للأخذ والرد .

يقول ابن جنِّي : " وإذا كانت هذه المناقضات والمناقضات موجودة بين السلف القلِّم ، ومن بآء فيه بالمنصب والشرف العميم ، ممَّن هم سُرج الأنام ، والمؤتمُّ بهمديهم في الحلال والحرام ، ثمَّ لم يكن ذلك قادحاً فيما تنازعوا فيه ، ولا غاضباً منه ، ولا عائداً بطرف من أطراف التبعة عليه ، جاز مثل ذلك أيضاً في علم العرب ، الذي لا يخلص جميعه للدين خلوص الكلام والفقه له ، ولا يكاد يعدم أهله الأنفَ به ، والارتياح لمحاسنه " (١) .

خاصَّة إذا عرفنا أنَّ العربيَّ حرَّ في تعبيره ، يتكلَّم بما شاء ، من خلال سليقة تملي عليه حرفه وأسلوبه ، تؤثر فيها طبيعة الأرض ، وتقاليده القبلية وعاداتها ، وهذا بدوره أدَّى إلى تعدُّد اللهجات وتشعبها ، واختلافها باختلاف الوطن الذي تعيش فيه تلك القبيلة ، والبيئة التي تأوي إليها ، ممَّا جعل المجال يتسع بين علماء النحو ، وأعطى رخصة لكلِّ منهم أن يدي بلوه ، ويجتهد حسب ما يملك من حسٍّ لغوي ، وقدرة على الإدراك .

وتبارت الملكات في الفهم والتوجيه والاجتهاد ، وساعد على ذلك تشجيع الخلفاء ، وتقديرهم وتقريبهم للعلماء ، وتعتمد وضع المشكلات في مجال المنافسة والاجتهاد بينهم .

ومن المؤكد أنَّ ثمرة الخلاف تترتب على منبعه وأسباب وجوده ، فإن كان السبب البحث عن الحقيقة ، والهدف من المجادلة والمقارعة بالأدلة الوصول إلى الرأي الصَّواب ، أثمر الخلاف إنجازاً وتقدماً ، ووصولاً إلى الحقِّ في تلك المسألة .

وإن كان منبعه وسببه التعصُّب والانتصار للنفس ، كان ذلك الخلاف وتلك المجادلة على حساب الحقيقة العلميَّة ، وما تتطلبه من نزاهة وتجرد عن الهوى .

وقد ظهرت الدِّراسات النَّحوية أول ما ظهرت في العراق ؛ لأنَّ الحاجة إليها في تلك

(١) الخصائص (٣/٣١٦) .

البيئة كانت أشدّ؛ لاختلاط العرب بغيرهم ، وأول لحن سمع بالحاضرة كان في العراق ، وكان في كلمات الأذان ((حيّ على الفلاح)) بكسر الياء ، والصحيح فتحها .^(١)

وكان مركز هذه الدّراسة البصرة أولاً ، ثم شاركتها الكوفة فيما بعد ، واتخذت كلّ واحدة من هاتين المدينتين منهجاً في البحث سارت على هداه ، ودبّ الخلاف بين المدينتين ، حتى أصبح لكلّ مدينة مدرسة ، لها رجالها ومنهجها في البحث والدّراسة .

وقد تجمّعت عوامل شتى لتهيئة جوّ الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة . وهذه العوامل متعددة الاتجاهات : منها عوامل بيئية ، تتصل بطبيعة موقع المدينتين ، وتكوينهما السكاني .

ومنها عوامل لها صلة بالاتجاه السياسي ، خاصّة بعد معركة الجمل سنة ٣٦ هـ ، حيث انضمّ أهل الكوفة إلى عليّ — رضي الله عنه — واتخذ الكوفة عاصمة له ، وانضمّ أهل البصرة إلى عائشة وطلحة والزبير رضوان الله عليهم جميعاً .

ومن العوامل ما يعود إلى العصبية التي استقرّت بين المدينتين ، وكان للتكوين السكاني والاتجاه السياسي دور بارز فيها .

وما الاختلاف في المصطلحات النحوية إلا دلالة على تلك العصبية ، ورغبة في المخالفة ، وحرص على الاستقلال في معالم ذلك الفن . ومن تلك المصطلحات الضمير عند البصريين ، وعند الكوفيين المكنى . والبدل عند البصريين ، وعند الكوفيين الترجمة والتكرير والتبيين والمردود . والظرف عند البصريين ، وعند الكوفيين المحلّ . وضمير الفصل عند البصريين ، والعماد عند الكوفيين . وضمير الشأن عند البصريين ، والاسم المجهول عند الكوفيين^(٢)

تلك العصبية التي جعلت أبا جعفر الرؤاسي مطروح القول ، ليس بشيء عند البصريين^(٣) . في حين تجده عند الكوفيين هو الذي عمل كتاباً في النحو سمّاه الفيصل ، فبعث إليه الخليل يستعيره ، فبعثه إليه ، فقرأه الخليل ، وعمل كتابه عليه^(٤) .

(١) الخلاف بين النحويين (١٥) .

(٢) انظر دراسة في النحو الكوفي (٢٢٢) .

(٣) مراتب النحويين (٤٨) .

(٤) إنباه الرواة (٤ / ١٠٦ — ١٠٨) .

ذلك التناقض الذي يختفي اليقين وراءه ، وتزايد الشكوك أمامه ، مصدره العصبية المذهبية .

ولذا يقول ناصر الدين الأسد : " ونحب أن نعيد ما قررناه سابقاً من أن اتهام البصريين للكوفيين بوضع الشعر ونخله ، لم يكن مردّه كله إلى أن الكوفيين يضعون وينحلون حقاً ، وإنما مردّ بعضه إلى هذه العصبية ، وما سببته من منافسات وخصومات " (١) .

ومنها ما يعود إلى أسلوب البحث ، ونمط الدراسة ، فالمدرسة البصرية اتجهت بالدراسة التحوية إلى سنّ القوانين ، ووضع الضوابط المحكمة للظواهر اللغوية ، التي يتحلّى فيها كثير من الدقة والحيلة . دقة في جمع النصوص التي بنوا قواعدهم من خلالها ، واتخذوا منها شاهداً ودليلاً ، فلم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يبنوا قواعدهم على كل ما قبلوا ، وحيلة في اختيار تلك النصوص ورواياتها .

ولعلّ المطالع لكتاب سيبويه يلمس شيئاً من ذلك المنهج وهو يقرأ " وأنشدنا لبعض العرب الموثوق بهم " (٢) " وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت ، ولم يلقنه أحد هكذا . . . " (٣) . " وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت . . . " (٤) " وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت . . . " (٥) .

وقد تمهّيات عوامل ساعدت البصريين ، من أهمها ما توافر للبصري من قدرة على الاستدلال بالعلل الفلسفية ، والأقيسة المنطقية ، والبراهين العقلية ، فهم كما يرى الدكتور مهدي المخزومي " أهل علوم وفلسفات ؛ لأنهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة ، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية ؛ لتوفر مصادرها عندهم ، وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة " (٦) .

(١) مصادر الشعر الجاهلي (٤٣٧) .

(٢) الكتاب (٩/٢) .

(٣) السابق (٢٠/٢) .

(٤) السابق (١١٠/٢) .

(٥) السابق (١١١/٢) .

(٦) مدرسة الكوفة (٦٦) .

ويرى شوقي ضيف أن قرب البصرة من مدرسة جند بسابور الفارسيّة ، التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية ، كان سبباً في تأثر البصريين بالفلسفة والمنطق ، واعتمادهم على ذلك في دراسة النحو .^(١)

ناهيك عن موقع البصرة الجغرافي ، فهي تقع على مشارف البادية ، الموطن الأصلي للأساليب الفصيحة ، واللغة السليمة ، ممّا جعل أمر انتقال الأعراب إليها ، أو رحلة العلماء منها إلى البادية أمراً سهلاً ميسوراً ، ولهذا نجد الكسائيّ زعيم المدرسة الكوفيّة يأتي البصرة سائلاً الخليل عن مصدر علمه .

وقامت بها سوق المربد^(٢) ، التي كانت تضاهي سوق عكاظ في الجاهليّة ، فاستقطبت الكثير من الشعراء ، وأصبح يؤمّها الكثير من الفصحاء ، حتى أصبحت محطّ أنظار طلاب اللغة ، الذين يحرصون على مشافهة الأعراب والأخذ عنهم ، فهذا الأصمعيّ يقول : جئت إلى أبي عمرو بن العلاء ، فقال : من أين جئت يا أصمعيّ ؟ .

قلت : من المربد .

قال : هات ما معك .

فقرأت عليه ما كتبت في ألواحي ، ومرّت به ستة أحرف لم يعرفها ، فأخذ يعدو في الدّرجة قائلاً : شمّرت في الغريب يا أصمعيّ .^(٣)

وهذا الجاحظ الذي كان يحرص على مشافهة الأعراب في هذه السوق ، حتى عدّ ياقوت الحمويّ تلقف الجاحظ للأعراب في سوق المربد ، وأخذه للفصاحة عنهم سبباً من أسباب تكوين شخصية الجاحظ الأدبيّة .^(٤)

في حين تأثر المنهج الكوفيّ بمنهج القرّاء والمحدثين ، وهو منهج يقوم على الرواية ، ويكفي لإيضاح ذلك أن في الكوفة وحدها ثلاثة من القرّاء السبعة ، ونزل بها ثلاثمائة من أصحاب الشجرة ، وسبعون من أهل بدر ، وكان فيها ستون شيخاً من

(١) المدارس النحويّة (٢١) .

(٢) بالكسر ثمّ السكون . وفتح الباء الموحدة ، ودال مهمله ، اسم موضع ، وهو الآن بائن عن البصرة ، بينهما

نحو ثلاثة أميال . معجم البلدان (٩٧/ ٥ - ٩٨) .

(٣) رواية اللغة (٧٠) .

(٤) معجم الأدباء (١٦ / ٧٥) .

أصحاب عبد الله بن مسعود .^(١)

ولذا توسّع الكوفيون في السّماع ، فسمعوا من قبائل متعدّدة ، وطلبوا الشّعر جهدهم ، حتى أصبح الشّعر همّهم وشاغلهم ، ولذا حينما تخاذلوا عن الجهاد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقتال أهل الشام لم ير أبلغ في ذمّهم من صفة التّشاغل بالشّعر ، فقال في خطبته حين خطبهم : إذا تركتم عدتم إلى مجالسكم حلقاتاً عزيين ، تضربون الأمثال ، وتناشدون الأشعار ، تربت أيديكم^(٢)

ويذكر العلماء أنّ الكوفيين علّامون بأشعار العرب ، مطّلعون عليها .^(٣) ويشير الدكتور رزق الطويل إلى أنّ ظاهرة التعصب بين المدينتين جعلت البصريين يطعنون السّماع الكوفي بالذات لأنّ الشّعر والأدب كانا من أبرز ما تميّز به الكوفة ، فأرادوا أن ينتقصوا منهم في أعلى ما يملكون .^(٤)

ويذكر ابن جنّي سبباً لكثرة الشّعر في الكوفة ، فيروي بسنده عن حمّاد الرّواية أنّه قال : أمر التّعمان فنسخت له أشعار العرب في الطّنج ، قال : وهي الكراريس ، ثمّ دفنها في قصره الأبيض ، فلمّا كان المختار بن أبي عبيد قيل له : إنّ تحت القصر كنزاً ، فاحتفراه فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثمّ أهل الكوفة أعلم بالشّعر من أهل البصرة .^(٥)

وسواء صحّت هذه الرّواية أم لا ، فإنّ أسّ الخلاف يعود إلى منهجية البحث بين المدرستين ، فالبصريون بنوا قواعدهم على المشهور من اللّسان العربيّ الذي صحّ عندهم ، واعتمدوا على الأقيسة المنطقيّة ، والعلل الفلسفيّة ، والبراهين العقليّة ، في دراسة اللّغة — كما سبق — في حين لم يسرف الكوفيون في الاعتماد على تلك العلل .

وقد أشار الدكتور : مهدي المخزومي إلى أنّ وجود مجموعة من الصحابة والتابعين والفقهاء جعلت أهل الكوفة أكثر تحرّجاً من الأخذ بثقافات الأجنبيّ .^(٦)

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦ / ١ - ٦) .

(٢) نشأة النحو (١١٨) ، ونهج البلاغة (١ / ٢١٦ - ٢١٩) ، وشرح نهج البلاغة (٧٠/٧ - ٧٦) .

(٣) الاقتراح (١٢٩) .

(٤) الخلاف بين النحويين (١١٠) .

(٥) الخصائص (١ / ٣٨٨) .

(٦) مدرسة الكوفة (٦٦) .

ولعل أقرب ما يشير إلى ذلك أن الكوفيين أوجبوا في عامل ((أيّ الموصولة)) أن يكون فعلاً مستقبلاً متقدماً عليها ، نحو : يسرني أيهم قام ، فسئل الكسائي لم لا يجوز : أعجبنى أيهم قام؟! فقال : ((أي)) كذا خلقت .^(١)

ولذا اعتمد الكوفيون على السماع في الاستشهاد ووضع القواعد ، فاهتموا بكل ما سمعوه ، وصحّت روايته عندهم ، وبنوا قواعدهم عليه ، ولو كان شطر بيت^(٢) ، وكان من الطبيعيّ بناء على هذا المنهج أن تكثر عندهم الشواهد بل الروايات في الشاهد الواحد المخالفة لما ارتضاه جمهور البصريين .

ولا يعني هذا أن الكوفيين لم ينجحوا إلى الأدلة العقلية والعلل الفلسفية البتة ، بل شاركوا نخاة البصرة في هذا الاتجاه غير أنهم أقلّ أخذاً بهذه المقاييس .^(٣) وغالباً ما تكون تأييداً لما قدموه من أدلة ثقيلة ، كما هو الحال في تجويزهم لمحيء صيغة ((ما أفعل)) في التعجب من البياض والسواد خاصة ، دون غيرها من الألوان .^(٤)

وقد يخالف الكوفي منهجه في الاعتماد على السماع فيبني قاعدته على القياس فقط دون سماع ، نحو تجويزهم الجزم بـ ((كيف)) وقد أورد الشيخ محمد الطنطاوي عدّة مسائل أجازها الكوفيون قياساً بدون سماع .^(٥)

ويعلّل النائلة ذلك ، فيقول : " وربما كان لموقع الكوفة وتوغلها في داخل العراق بعيداً عن بوادي الجزيرة العربية المعروفة بفصاحة أهلها ، وعدم استقرارها بالنسبة إلى البصرة ، أن جعل قصد الأعراب إليها قليلاً ، مفضلين البصرة عليها ، ممّا جعل الكوفيين يلجئون إلى القياس النظري " .^(٦) ومثل هذا التعليل يعارض ما ذكر من كثرة الشعر في الكوفة ، ووجود بعض الرواة المشهورين بها .

وهناك عوامل أخرى أسهمت في توسيع دائرة الخلاف ، بل ذهبت بالدراسة النحويّة إلى التحيز والتعصب ، بدلاً من الموضوعيّة والإنصاف ، وليس هذا البحث ميداناً لدراسة

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٩٩/١ - ٢٠٠) ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١٦٧/١) .

(٢) نشأة النحو (١٢٢) .

(٣) الخلاف بين النحويين (٥٧١) .

(٤) الإنصاف (١٤٨/١) .

(٥) نشأة النحو (١٢٢ - ١٢٤) .

(٦) الشواهد والاستشهاد (٣٤١) .

تلك الأسباب ، فحسبنا ما أشرنا إليه .^(١)

وقد أدى هذا الخلاف إلى تبادل الاتهام والسبّ والشتم بين أعلام المدرستين ، انتصاراً للنفس والهوى في أغلب الأوقات ، يقول أبو حاتم السجستاني : فإذا فسّرت حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عن العرب شيئاً ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم ، مثل أبي زيد ، والأصمعيّ ، وأبي عبيدة ، ويونس ، وثقات من فصحاء العرب وحملة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائيّ ، والأحمر ، والأمويّ ، والفراء ، ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرّهم .^(٢)

ويقول أيضاً : لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائيّ دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل ، ولا يملك إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ؛ لأنه كان يلقنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قدوتهم وإليه يرجعون .^(٣)

ويقول أبو الطيب اللغوي : " والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتهم ، وقد بيّنا منزلتهم عند أهل البصرة ، فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظّمون غير مدافعين في المصرين جميعاً .

ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية ، ولو كان لافتخروا به ، وبأهوا بمكانه أهل البلدان ، وأفرطوا في إعظامه ، كما فعلوا بحمزة الزيّات"^(٤) .
وحمزة الزيّات الذي افتخر به أهل الكوفة ، يقول فيه أبو الطيب : " فإنّ أهل الكوفة يتخذونه إماماً معظّماً مقدّماً ، وليس يحكى عنه شيء من العربية ولا النحو ، وإئتما هو صاحب قراءة ، وأما عند البصريين فلا قدر له .

حدّثنا جعفر بن محمّد قال : حدّثنا إبراهيم بن حميد ، قال : سألت عن حمزة أبا زيد ، والأصمعيّ ، ويعقوب الحضرمي ، وغيرهم من العلماء ، فأجمعوا أنّه لم يكن شيئاً ، ولم يكن يعرف كلام العرب ، ولا النحو ، ولا كان يدّعي ذلك ، وكان يلحن في القرآن ،

(١) نشأة النحو (١٠٦) ، والخلاف بين النحويين (٧٠ - ٨٣) ، ومافات الإنصاف من مسائل

الخلاف (١٦ - ١٩) .

(٢) مراتب النحويين (١٤٣) .

(٣) السابق (١٢٠ - ١٢١) .

(٤) السابق (٥١) .

ولا يعقله " (١) .

فانظر إلى آثار التعصب ، حتى ما برز فيه الكوفيون لم يسلموا من الاتهام فيه ، في حين أن أهل الكوفة على علم ودراية بقراءة القرآن ؛ إذ فيها ثلاثة من السبعة القراء ، وهم : الكسائي ، وحمزة ، وعاصم ، فكيف يفخر الكوفيون برجل يلحن في القرآن ولا يعقله !؟ إنّه فعل العصبية والحزبية ، التي تنافي الحق والإنصاف .

ولم يكن الكوفيون أقل من البصريين في رمي الطرف الآخر بالكذب والتزديد ، يقول أبو ريش — أحدهم — : كان الأصمعيّ مع نضبه كذاباً ، وإنّما كان يظهر التألّه ، ويترك تفسير ما يُسأل عنه من القرآن ، ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شيء يوافق شيئاً من المصحف ، ليصدق فيما يتكذّب به ، ولينفي التهمة عنه فيما يتخرّصه . (٢)

هكذا يصف أبو ريش الأصمعيّ الذي كان يجيب في ثلث اللغة ، ولا يجوز إلا أفصح اللغات ، وفيه قال الشافعيّ : ما رأيت بذلك المعسكر أصدق من الأصمعيّ . (٣)

وهكذا تفعل العصبية والحزبية ، وإذا أردت ما يعزّز ذلك ، ويبيّن أن تلك الآراء مصدرها العداوة والعصبية — غالباً — فإذا ما انقضت أسبابها عاد الفضل لأهله ، ووسم الشخص بما يستحقه ، فاسمع قصيدة يحيى بن المبارك اليزيديّ ، مؤدب المأمون ، التي يمدح فيها أصحابه نحاة البصرة ، ويهجو الكسائيّ مؤدب الأمين وأصحابه الكوفيين ، ومنها :

يا طالبَ النّحوِ ألا فابكِه	بعدَ أبي عمروٍ وحمّادِ
وابنِ أبي إسحاقٍ في علمه	والزّينِ في المشهدِ والنّادِ
عيسى وأشباهِ عيسى وهل	يأتي لهم دهرٌ بأنّدادِ
يا ضيعةَ النّحوِ به مغربٌ	عنّقاءٍ أودت ذاتُ إصّعادِ
أفسده قومٌ وأزروا به	من بين أغتامٍ وأوغّادِ
أمّا الكسائيّ فذاك امرؤٌ	في النّحوِ حارٍ غير مُزّدادِ
وهو لمن يأتيه جهلاً به	مثل سرابٍ البيدِ للصّادي (٤)

(١) مراتب النحويين (٥٢) .

(٢) التنبهات في أغاليط الرواة (٢٤٨ — ٢٤٩) .

(٣) مراتب النحويين (٧٣) ، ونزهة الألباء (١٠٢ — ١١٢) ، وبغية الوعاة (٢ / ١١٢ — ١١٣) .

(٤) أخبار النحويين البصريين (٥٦ — ٥٨) .

ويقول فيه أيضاً :

إِنَّ الْكَسَائِيَّ وَأَشْيَاعَهُ يَرْقُونَ فِي النَّحْوِ إِلَى أَسْفَلٍ^(١)

فلما مات الكسائي ومحمد بن الحسن الفقيه ، أثناء خروجهما مع الرّشيد إلى خراسان ، أخذ اليزيدي في رثاهما ومدحهما في قصيدة منها :

أَسَيْتُ عَلَى قَاضِي الْقَضَاةِ مُحَمَّدٍ فَأَذْرَيْتُ دَمْعِي وَالْفُؤَادُ عَمِيدُ
وَقَلْتُ إِذَا مَا الْخَطْبُ أَشْكَلَ مَنْ لَنَا بَايضَ صَاحِهِ يَوْمًا وَأَنْتَ فَقِيدُ
وَأَقْلَقْتِي مَوْتَ الْكَسَائِيِّ بَعْدَهُ وَكَادَتْ بِي الْأَرْضُ الْفَضَاءُ تَمِيدُ
فَأَذْهَلْنِي عَنْ كُلِّ عَيْشٍ وَلَذَّةٍ وَأَرْقُ عَيْنِي وَالْعَيْونُ هُجُودُ
هَمَا عَالِمَاتَانَا أَوْ دِيَا وَتُخْرَمًا وَ مَا لُهُمَا فِي الْعَالَمِينَ نَدِيدُ
فَحَزَنِي - إِنْ تَخَطَّرَ عَلَى الْقَلْبِ خَطْرَةٌ بِذِكْرِهِمَا حَتَّى الْمَمَاتِ - جَدِيدُ^(٢)

فالكسائي الذي كان يراه اليزيدي في الحياة عيياً ، يهدم بناء النحو ، يصبح عنده بعد موته عالماً لا نديد له ، وما ذاك إلا للعصبية ، ولو كان ذلك التقد ، وهذا التجريح مبنياً على حقيقة وإنصاف ، لما تغيّر بين الحياة والمات ، ولكنها المعاصرة والحزبية ، والرغبة في قرب الخلفاء ، والنيل من عطائهم ، التي وسّعت دائرة الخلاف بين المنهجين .

ويعلل ابن جنّي هذه الظاهرة ، فيقول : " فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّا نَجِدُ عُلَمَاءَ هَذَا الشَّأْنِ مَنْ الْبَلَدِينَ ، وَالْمُتَحَلِّينَ مِنَ الْمَصْرِينَ ، كَثِيرًا مَا يَهْجَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَلَا يَتْرِكُ لَهُ فِي ذَلِكَ سَمَاءَ وَلَا أَرْضًا .

قيل له : هذا أول دليل على كرم هذا الأمر ، ونزاهة هذا العلم ، ألا ترى أنّه إذا سبقت إلى أحدهم ظنة ، أو توجهت نحوه شبهة ، سبّ بها ، وبرىء إلى الله منه لمكانها ، ولعل أكثر من يُرمى بسقطة في رواية ، أو غمز في حكاية ، محمي جانب الصدق فيها ، بريء عند الله ذكره من تبعته ، لكن أخذت عليه ، إمّا لاعتنان شبهة عرضت له ، أو لمن أخذ عنه ، وإمّا لأنّ ثالبه ومتعيبه مقصّر عن مغزاه ، مغضوض الطرف دون مداه " (٣) .

والبحث في هذا المجال واسع متشعب ، والذي يهمّ موضوعنا بعد هذه التوطئة أثر ذلك

(١) أخبار النحويين البصريين (٦٠ - ٦١) .

(٢) السابق (٦١ - ٦٢) .

(٣) الخصائص (٣١٥/٣ - ٣١٦) .

الخلاف على ردّ رواية الشاهد . فقد بنى البصريون قواعد اللغة على الكثير المشهور من استعمال العربيّ ، وروي بعض ذلك المشهور بأكثر من رواية ، منها ما يوافق ما يراه البصريّ ، ومنها ما يخالف رأيه ومنهجه . وتلك الرواية المخالفة تمثل نصّاً لغويّاً صالحاً لبناء رأي في اللغة عند الفريق الآخر ، الذي يرى صحّة ما ورد عن العربيّ ، وجواز القياس عليه .

والمتبع لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين يجد ذلك ، فدائرة الجواز تتسع عند الكوفيين بناء على منهجهم في الدّراسة النّحوية ، الذي يحتفي — غالباً — بكلّ مسموع ، في حين تضيق دائرة الجواز عند البصريين ، فالغالب يجوز عند الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين .

غير أنّ المدرستين قد تحيد كلّ واحدة منهما عن منهجها ، فتجد الجواز عند البصريين ، والمنع عند الكوفيين .

ومن صور ذلك في تعدّد الرواية قول الشاعر :

وصدر مشرق النّحر كأنّ ثدييه حقان

فقد ذهب البصريون إلى أنّ ((كأن)) المخفّفة من الثّقيلة تعمل النّصب في الاسم بعدها ، مستدلّين بشواهد منها البيت السّابق .
ومنع الكوفيون ذلك ، مستدلّين برواية أخرى لا شاهد فيها . كما سيأتي إن شاء الله (١) .

وسوف نقف على أثر الخلاف في ردّ رواية الشاهد من خلال الإنصاف للأنباريّ ، وذلك لأسباب ، منها :

١- أنّ كتاب الإنصاف من أهمّ وأسبق الكتب التي وصلت إلينا عن الخلاف بين النّحاة .

٢- قلة المصنّفات التي وصلتنا عن النّحو الكوفيّ ، ولذا احتوى الإنصاف على مادة كبيرة من شواهد وآراء المدرسة الكوفية .

٣- معرفة اتجاه الأنباريّ في معالجته لتعدّد الرواية في الشاهد .
وبادئ ذي بدء فقد جعل الأنباريّ الاعتراض على الرواية برواية أخرى أصلاً من

(١) ص (١٧٤) من هذا البحث .

أصول مذهبه ، يقول : " وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه :

أحدها : أن تختلف الرواية ، مثل أن يقول الكوفي : الدليل على مد المقصور في

ضرورة الشعر قول الشاعر :

سيفنيني الذي أغناك عني فلا فقرٌ يدوم ولا غناء

فمدّ ((غنى)) وهو مقصور . فدلّ على جوازه .

فيقول البصريّ : الرواية : غناء ، بفتح العين ممدودة " (١) .

و طبق هذا المبدأ في كتابه الإنصاف ، الذي ضمّنه إحدى وعشرين ومائة مسألة ،

رجّح رأي الكوفيين في سبع مسائل (٢) اعترض في واحدة منها على رواية البصريين برواية

الكوفيين . ورجّح المذهب البصريّ فيما عدا هذه المسائل ، معترضاً على رواية الكوفيين

برواية البصريين في عدة مسائل ، سنقف عليها إن شاء الله .

والأنباريّ مسبوق في الاعتراض على رواية برواية أخرى لا شاهد فيها . فهذا

الأصمعيّ تـ (٢١٦ هـ) يعترض على رواية سيبويه لقول الشاعر :

ليبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط ممّا تطيح الطوائح

حيث حذف الفعل المسند إلى ضارع (٣) .

يقول : ما اضطره إليه ؟ وإنما الرواية :

ليبيك يزيد ضارع لخصومة (٤)

وابن قتيبة تـ (٢٧٦ هـ) يعترض على رواية بعض الشواهد ، ومنها ما استشهد

به سيبويه :

معاوي إننا بشرٌ فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد

يقول : " وقد رأيت سيبويه يذكر بيتاً يحتجّ به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض

على المعنى لا على اللفظ ، وهو قول الشاعر :

معاوي إننا

(١) الإعراب في جدل الإعراب (٤٦ - ٤٧) ، وانظر الإصباح (٣٢٤) .

(٢) انظر نشأة النحو (١٣٤ - ١٤٥) .

(٣) الكتاب (٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨) . وشرح أبيات سيبويه للنحاس (١٥٧) .

(٤) انظر الشعر والشعراء (٩٩/١ - ١٠٠) .

قال : كأنه أراد : لسنا الجبال ولا الحديد ، فردّ الحديد على المعنى قبل دخول الباء ، وقد غلط على الشاعر ؛ لأنّ الشّعْر كلّهُ مخفوض " (١) .

والمبرّد تـ (٢٨٥ هـ) يردّ شواهد عديدة استشهد بها سيبويه ، بروايات أخرى لا شاهد فيها (٢) .

وذكر أبو علي الفارسيّ تـ (٣٧٧ هـ) أنّ من أجاز تقديم التمييز على عامله المتصرّف استدلّ بقول الشاعر :

أتهجّر سلمى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

وذكر أنّ أبا إسحاق الزجاجيّ تـ (٣١٦ هـ) منع ذلك ، وقال : الرواية :

وما كان نفسي بالفراق تطيب (٣)

وهذا العسكريّ تـ (٣٨٢ هـ) يوافق ابن قتيبة في اعتراضه على بعض روايات الشواهد ، فينقل اعتراضه على بعض الروايات (٤) .

وجاء الفارقيّ تـ (٣٩١ هـ) فأنكر على المازنيّ إجازته تقديم التمييز على عامله المتصرّف ، يقول بعد ذكره للشاهد السابق : " وهذا عند أكثر أصحابنا شاذٌّ مع صحّة الرواية ، ولا يقاس على مثله ، والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحّتها في القياس ، فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أنّ إحداهما فيها ترجيح القياس الصحّح ، لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها " (٥) .

فماذا يقصد الفارقيّ بقوله : لكفى في إبطال الرواية التي لا قياس معها !؟ صحيح أنّه أنصف الروايتين في صدر كلامه ، فصحّحهما ثم رجّح واحدة ؛ لأنّ القياس يعضدها ، ولكن مخالفة الأخرى للقياس لا يخرجها عن الصحّة ، وبالتالي لا يُحكم عليها بالبطلان .

(١) الشعر والشعراء (٩٩) .

(٢) انظر ص (١٧٦ — ١٨٢ ، ٤٦٣) من هذا البحث .

(٣) انظر الإيضاح العضدي (٢٢٤/١) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٨٩) ، وشرح المفصل (٧٤/٢) ، ورواية الزجاجي الثابتة في الجمل ((وما كان نفساً)) ، الجمل (١٤٣) .

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (٢٠٧) .

(٥) تفسير المسائل المشكّلة (١٣٩ — ١٤٠) .

وطبّق ابن جنيّ معاصر الفارقيّ تـ (٣٩٢) هذا المنهج ، فاعترض على رواية
بأخرى ، يقول في الخصائص : " فأما ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس من قول
المخبل :

أتهجر سلمى . . . البيت .

فقابله برواية الزجاجيّ وإسماعيل بن نصر ، وأبي إسحاق أيضاً :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم " (١) .

ويمنع في سرّ صناعة الإعراب ترك صرف ما ينصرف للضرورة ، ثم يقول : " فأما ما

رووه من قول الشاعر :

فما كان حصن ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمع (٢)

فإنّ أبا العباس ، رواه غير هذه الرواية ، وهي قوله :

يفوقان شيخي في مجمع

فرواية برواية ، والقياس فيما بعد معنا " (٣) .

ثم جاء الأنباريُّ ، وجعل الاعتراض على الرواية بأخرى أصلاً يُحتكم إليه عند اختلاف

النّحاة حول تعدّد رواية الشاهد ، وإليك بعض مسأله :

أولاً : قال الشاعر :

جاعت كبير كما أخفّرها والقوم صيد كأنهم رمّدوا

وقال الآخر :

وطرفك إمّا جئنا فاصرفنه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ

ويقول الآخر :

لا تظلموا النّاس كما لا تظلموا

ويقول عديّ بن زيد العبادي :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدّثه عن ظهر غيب إذا ما سائلٌ سألًا

وقال أوس بن حجر :

(١) الخصائص (٣٨٦/٢) .

(٢) سيأتي ص (١٧٤) من هذا البحث .

(٣) سر صناعة الإعراب (٥٤٦/٢ — ٥٤٧) .

يقلّب عينيه كما لا أخافه تشاوس رويدا إنني من تأمل

حيث استدلل الكوفيون بهذه الشواهد على أن ((كما)) تأتي بمعنى ((كيما)) وينصب بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز رفعه ؛ لأن ((كيما)) مؤلفة من ((كي)) الناصبة للمضارع و ((ما)) الزائدة ، فيجوز أن تكفّ ((ما)) الزائدة ((كي)) عن عمل النصب ، فيرتفع المضارع بعدها ، ويجوز ألا تكفّها ، فينصب المضارع .
أمّا البصريون فقد منعوا أن تأتي ((كما)) بمعنى ((كيما)) ، ولا يجوز نصب ما بعدها ؛ لأنّها كاف التشبيه دخلت عليها ((ما)) فجعلت كحرف واحد ، وصارت مثل ((ربّما)) فيليها الفعل ، ولا ينصب بها ، كما أن ((ربّما)) لا تنصب الفعل كذلك .

يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قول العرب : انتظرنى كما آتيك ، وارقبني كما ألحقك ، فزعم أن ((ما)) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل ربّما ، والمعنى : لعلي آتيك ، فمن ثم لم ينصبوا به الفعل ، كما لم ينصبوا بـ ((ربّما)) " (١) .

ورجّح الأنباري مذهب البصريين ، وردّ شواهد الكوفيين بروايات أخرى لا شاهد فيها ، وتوافق المنهج البصري .

يقول : " أمّا البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنّه روي ((كما أخفّرها)) بالرفع ؛ لأنّ المعنى جاءت كما أجيئها ، وكذلك رواه الفرّاء من أصحابكم ، واختار الرفع في هذا البيت ، وهو الرواية الصّحيحة .

وأما البيت الثاني ، فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنّ الرواية :

لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وأما البيت الثالث ، فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنّ الرواية فيه بالتوحيد :

لا تظلم الناس كما لا تظلم

وأما البيت الرابع ، فليس فيه حجة أيضاً ؛ لأنّ الرواة اتفقوا على أنّ الرواية ((كما يوماً تحدّثه)) بالرفع . ولم يروه أحد ((كما يوماً تحدّثه)) بالنصب إلا المفضّل

(١) الكتاب (٣/١١٦) .

الضبيّ وحده ، فإنه كان يرويه منصوباً ، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية " (١) .

ولنقف عند ردّ الأنباري لهذه الروايات ، تاركين الحديث عن رده للشاهد الخامس قليلاً .

فقد سبق السيرافي الأنباري في ردّ رواية الكوفيين لهذه الشواهد (٢) .

وهناك من النحاة واللغويين من وافق الكوفيين على أنّ ((كما)) أصلها ((كيما)) فقد استحسّن المبرّد رأي الكوفيين (٣) .

وجاء في اللسان : " وفي ((كيما)) لغة أخرى ، حذف الياء من لفظه ،

كما قال عدي :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدّثه عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألًا

أراد : كيما يوماً تحدّثه ، و ((كي)) و ((كيلا)) و ((كيما)) و ((كما)) تعمل في الألفاظ المستقبلية عمل ((أن)) و ((لن)) و ((حتّى)) إذا وقعت في فعل لم يجب " (٤) .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ ((كما)) أصلها ((كيما)) ثم حذف منها الياء . (٥)

وذكر البغدادي أنّ ابن سعدان يرى التّصّب بـ ((كما)) إذا كانت بمعنى

((كيما)) (٦) .

وابن مالك يرى التّصّب بـ ((كما)) أيضاً ، غير أنّه لا يرى أنّ ((كما)) أصلها

((كيما)) إنّما يرى أنّ ((ما)) الكافّة قد تحدّث معنى التعليل في الكاف ، وإذا حدث

فيها معنى التعليل ، ووليتها مضارع ، نصبتّه لشبهها بـ ((كي)) (٧) .

(١) الإنصاف (٢/٥٩٠ - ٥٩٢) .

(٢) شرح السيرافي (٤/١٥ - ١٦) .

(٣) انظر الإنصاف (٢/٥٨٥) ، وائتلاف النصرة (١٥٢) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٤/٥٢ ، ٣٤٤) .

(٤) اللسان (١٥/٢٣٦) (كيما) ، وانظر الإنصاف (٢/٥٨٨) (المماش) .

(٥) انظر خزانة الأدب (٨/٥٠٢) ، وشرح أبيات المغني (٤/١١٨) .

(٦) خزانة الأدب (٨/٥٠١) .

(٧) شرح التسهيل (٣/١٧٣) .

ورجَّح هذا ابن عقيل ، وذكر أنه مذهب الأخفش .^(١)
 وأنكر ابن مالك على أبي عليّ رأيّه ، يقول : " وزعم الفارسيّ أنّ الأصل ((كيما))
 وحذفت الياء ، وهذا تكلف لا دليل عليه ، ولا حاجة إليه " .^(٢)
 غير أنّ أبا حيّان أنكر على ابن مالك إنكاره على الفارسيّ ، يقول بعد أن ذكر رأي
 ابن مالك : " وقوله ^(٣) : وهذا تكلف . . . ليس كما ذكر ، بل هو تأوّل عليه دليل ،
 وإليه حاجة ، وذلك أنّه لم يثبت النصب بـ ((كما)) في موضع خلاف هذا المختلف
 فيه ، فيحمل هذا عليه ، والنصب ثابت بـ ((كيما)) ، والعلّة في ((كيما)) أصل ،
 وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ ((ما)) ليس أصلاً ، ولذلك وقع الخلاف في : ((انتظري
 كما آتيك)) بين الخليل والفراء ، فالأولى أن يعتقد أن أصلها ((كيما)) ؛ لظهور التعليل
 فيها ، ولثبوت النصب بـ ((كيما)) .^(٤)
 في حين أنّ ابن مالك يرى في موطن آخر أنّ ((كما)) قد تحلّ محلّ ((كيما)) ،
 يقول : " وقد تحذف ياء ((كي)) ويبقى عملها " .^(٥)
 وكلمة ((قد)) تحمل التقليل ، غير أنّها تحمل الجواز أيضاً .
 وذكر ابن عصفور أنّ أصلها ((كيما)) فحذفت الياء من ((كي)) ضرورة .^(٦)
 وحسبنا من هذه التوطئة أنّ مجيء ((كما)) بمعنى ((كيما)) ظاهرة ذكرها مجموعة من
 النحاة واللغويين .

أمّا الروايات التي ردّها الأنباري :

فالشاهد الأول : رواه أبو سعيد السكريّ في شرح أشعار الهذليين :

جاءت كبير كيما أخفّرها^(٧)

بالتّصّب ، ولكن على أنّ الأداة ((كيما)) لا ((كما)) .

(١) المساعد (٢٨١/٢) .

(٢) شرح التسهيل (١٧٣/٣ — ١٧٤) ، وانظر : شرح الكافية الشافية (٨٢٠/٢) .

(٣) يعني قول ابن مالك السابق .

(٤) انظر شرح أبيات المغني (٤ / ١١٨) .

(٥) شرح التسهيل (٤ / ١٨) .

(٦) ضرائر الشعر (١٤١) ، وانظر : شرح أبيات المغني (٤ / ١١٨) .

(٧) شرح أشعار الهذليين (١ / ٢٦٠) .

وهذه الرواية تؤيد رواية الكوفيين ؛ لأنها جاءت بنصب الفعل كما جاء في رواية الكوفيين ، وجميء ((كما)) في رواية و ((كيما)) في رواية أخرى يشعر أن الرواة لا يرون فرقاً في المعنى بين ((كما)) و ((كيما)) ، وأنهما بمعنى واحد ؛ لأن الراوي العارف بالعربية ، لا يضع كلمة مكان أخرى إلا وهو على ثقة من أن معناهما واحد .
أما اختيار الفراء فإنه لا يعني عدم الصحّة ، فالاختيار شيء ، وسلامة الرواية شيء آخر .

والشاهد الثاني : أنشده ثعلب على هذه الرواية ، وهو ثقة ^(١) ، وإذا جاز للأنباري أن يحتج برواية الفراء في الشاهد السابق ، فكيف يغفل رواية ثعلب هنا ؟
وقد استشهد بهذا الشاهد على هذه الرواية علماء ثقات ، منهم أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ^(٢) ، وأبو علي الفارسي ^(٣) ، والرماني ^(٤) ، وابن مالك ^(٥) ، والمرادي ^(٦) ، والمالقي ^(٧) ، وابن هشام ^(٨) ، وابن عقيل ^(٩) .
في حين أن الشاهد ورد في شعرين ، أحدهما لعمر بن أبي ربيعة ، وروي موضع الشاهد ((لكي يحسبوا)) ^(١٠) ، والآخر لجميل بثينة ، وروايته ((لكيما يروا)) ^(١١) .

أما الشاهد الثالث : فاستشهد به الرضي على مذهب الكوفيين ، ثم قال : " وقيل : بل الناصبة ((ما)) تشبيهاً لها بـ ((أن)) والكاف للتشبيه " ^(١٢) .
فالعرب شبّهت ((ما)) المصدرية بـ ((أن)) المصدرية ، فنصبت بـ ((ما)) كما

(١) مجالس ثعلب (١٢٧/١) .

(٢) شرح القوائد السبع الجاهليات (٣٤٠) .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٩/٤) ، وخزانة الأدب (٥٠١/٨) ، وشرح الكافية الشافية (٨٢٠/٢) .

(٤) معاني الحروف (٩٩) .

(٥) شرح التسهيل (١٧٣ / ٣) .

(٦) الجني الداني (٤٨٣) .

(٧) رصف المباني (٢٨٩) .

(٨) مغني اللبيب (١٧٧/١) .

(٩) المساعد (٢٨١/٢) .

(١٠) ديوانه (١١٠) .

(١١) ديوانه (٢٨) .

(١٢) شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ٥٢ ، ٣٤٤) .

نصبت بـ ((أن)) وشبَّهت ((أن)) المصدرية بـ ((ما)) فأهملت ((أن)) كما أهملت ((ما)) .

وسواء شبَّهت العرب هذه بتلك أم لا ، فإنَّ الرُّضِيَّ عالم ثقة ، ولو كانت الرواية غير صحيحة نَبَّه عليها ، ولم يحتج إلى تأويلها .

أما الشَّاهد الرَّابِع : فإنَّ الأصل عند الكوفيين أن يكون مرفوعاً ؛ لأنَّه إذا فصل بين ((كما)) والفعل بفواصل رفع الفعل ، يقول ثعلب : " وأنشد :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدُّثُه
عن ظهر غيب إذا ما سائل سألًا
رفع . وقال : زعم أصحابنا أنَّ ((كما)) تنصب ، فإذا حيل بينهما رَفَعَتْ ، وغيرهم يقول : ((كما)) ترفع . قال هشام : تقول : أفعل كما يفعلون . قال : يزعم البصريون أنَّها لا تعمل ، كما تعمل ((كي)) . قال : وأصحابنا يقولون : ((كما)) مثل ((كي)) " ^(١) . وقد جاء الشاهد في ديوان عدي بن زيد العبادي بالرفع ((تحدُّثُه)) . ^(٢)

واستشهد ابن مالك بهذا الشَّاهد منصوباً ، على أنَّ ياء ((كي)) قد تحذف ، ويبقى عملها . ^(٣)

واستدلَّ به محمد محيي الدين في الانتصاف على أنَّ الفصل بين ((كما)) والفعل المضارع بالظرف لا يضرُّ . ^(٤)

ومن هنا فالشَّاهد بالنصب يخالف ما يراه الكوفيون ، كما ذكر ثعلب ، ومع ذلك فإنَّ رواية المفضَّل الضُّبِّيَّ لا نملك ردِّها ؛ لأنَّه راوية وثَّقه العلماء .

أما الشَّاهد الخامس : فلم يسمع الأنباريَّ رواية تخالف ما رواه الكوفيون ، ولذا قال : " وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

يقلب عينيه لكيما أخافه " ^(٥)

(١) مجالس ثعلب (١٢٧/١) .

(٢) الديوان (١٥٨) .

(٣) شرح التسهيل (٤ / ١٨) .

(٤) الإنصاف (٥٨٩/٢) الهامش .

(٥) السابق (٥٩٢/٢) .

فما معنى الأظهر فيه ؟ !

في حين أن هذه الرواية رواية ثعلب ، وهو ثقة ^(١) .
وليس هذا الشاهد هو الوحيد الذي ردّ الأنباري روايته برواية أخرى لم يسمعها ،
حرصاً على اطراد القاعدة ، وسلامة الرأي .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشاهد ورد في ديوان أوس بن حجر :

رَأَيْتُ يَزِيداً يَزْدِرِينِي بَعِينِهِ تَأْمَلُ رَوَيْدًا إِنِّي مَنْ تَأْمَلُ ^(٢)

وعلى هذه الرواية لا شاهد للكوفيين في البيت ، والذي يبدو أن الأنباري لم تصله هذه
الرواية .

ثانياً : قول الشاعر :

إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطْرَدًا

ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة ، نحو : سرت
يوماً كلّه ، ومنع جمهور البصريين ذلك .

واستدلّ الكوفيون بالنقل والقياس ، ومن شواهدهم النقيّة الشاهد السابق ،
فأكد ((يوماً)) وهو نكرة بقولة ((كلّه)) ؛ لحصول الفائدة في ذلك ؛ لأنّها نكرة مؤقتة .
ورجّح الأنباري رأي البصريين ، وخرّج هذا الشاهد على رواية لم يسمعها تخالف رواية
الكوفيين ، قال : " فلا حجة فيه ؛ لأنّه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمّر في جديد ،
والمضمّرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنّه أقرب إليه من يوم ، فعلى
هذا يكون الإنشاد بالرفع . " ^(٣) . ورجّح رأي ابن يعيش ^(٤) .

ونحن إذ نقدر للأنباري توفقه عند حدود سماعه في هذا الشاهد وأمثاله إلا أننا لا نوافق
على ردّ رواية ثابتة عند قوم برواية مُحتملة عند آخرين .

ثمّ ما معنى قوله : فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ؟ !

إنّ عملاً كهذا ، يقود إلى تحريف رواية ثابتة ، خدمة للرأي والتعصّب .

(١) مجالس ثعلب (١٢٨/١) ، وجاء شرطه الثاني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢ / ٩٥٣) .

(٢) ديوانه (٩٨) .

(٣) الإنصاف (٤٥٥/٢) .

(٤) شرح المفصل (٤٥/٣) .

ولذلك يقول البغدادي تعقيباً على كلام الأنباري: " هذا كلامه ، وهو مبني على الطعن في روايتهم . وهذا لا يجوز ؛ لأنهم ثقات " (١) .

أضف إلى ذلك أن رأي الكوفيين في جواز تأكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقّنة محدّدة هو الصحيح ؛ لحصول الفائدة في ذلك ، ولذلك رجّح مذهبهم جماعة من النحاة ، يقول ابن مالك : " فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته " (٢) .

ثالثاً : يقول زهير بن أبي سلمى :

لَمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ أَقوينَ من حِجَجٍ ومِن دَهْرٍ (٣)

استشهد به الكوفيون على أن ((من)) يجوز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان . ووافقهم في جواز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان الأخفش ، والمبرد ، وابن درستويه ، والزجاج (٤) . ومن المتأخرين ابن مالك (٥) ، والرّضي (٦) ، وأبو حيّان (٧) ، وابن هشام في أوضح المسالك (٨) ، والفاكهي (٩) ، والسهيلي (١٠) ، وعبد القاهر الجرجاني (١١) .

(١) خزانة الأدب (١٧٠/٥) .

(٢) شرح التسهيل (٢٩٦/٣) . وانظر : أوضح المسالك (٣٣٢/٣) ، والتصريح (١٢٤/٢) ، وحاشية

الصّبّان (٧٧/٣ — ٧٨) ، وخزانة الأدب (١٧١/٥) .

(٣) شعر زهير بن أبي سلمى (١١٤) ، وجاءت القافية ((شهر)) .

(٤) انظر المقتضب (٤ / ١٣٦) ، والأصول في النحو (٤٠٩/١) ، شرح المفصل (١١/٨) ، ومغني اللبيب

(٣١٨/١ — ٣١٩) ، في حين أن الذي وجدته في معاني القرآن للأخفش يفيد أن (من) بمعنى (منذ) إذا

دخلت على الزمان ، قال عند قوله تعالى : ﴿ أسس على التقوى من أول يوم ﴾ التوبة (١٠٨) ، يريد : منذ

أول يوم ، لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يريد : منذ أول يوم " المعاني (٧٠٨/٢) .

ويقول عند قوله تعالى : ﴿ من يوم الجمعة ﴾ الجمعة (٩) " يقول — والله أعلم — من صلاة يوم الجمعة "

المعاني (٥٦٠/٢) ، وذكر الأنباري أن الأخفش يرى أن (من) في البيت زائدة . الإنصاف (٣٧٦/١) .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح (١٣٠) .

(٦) كافية ابن الحاجب (٤ / ٢٦٧ — ٢٦٨) .

(٧) ارتشاف الضرب (٤ / ١٧١٨) .

(٨) أوضح المسالك (٢١/٣) .

(٩) حاشية يس على شرح الفاكهي (١٦٢/٢ — ١٦٣) .

(١٠) الروض الأنف (٤ / ٢٥٧) .

(١١) المقتصد (٢ / ٨٥٤) .

يقول ابن مالك : " وهو ما خفي على أكثر النحويين ، فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله : " وأما ((مِنْ)) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وأما ((مُذ)) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها^(١) . يعني : أن ((مَذ)) لا تدخل على الأمكنة ، و ((من)) على الأزمنة .

فالأول : مسلم بإجماع .

والثاني : ممنوع ؛ لمخالفة النقل الصحيح ، والاستعمال الفصيح^(٢) .

ومنع ذلك جمهور البصريين ، فخصّوا ((مِنْ)) بالمكان ، ورجّح مذهبهم الأنباري^(٣) والزبيدي^(٤) .

واعترض الأنباري على رواية الكوفيين ، فقال : " وأما قول زهير . . . فالرواية الصحيحة :

مُذ حَجَجَ وَمُذ دَهَرَ " ^(٥) .

ولا يُسلم للأنباري في اعتراضه على هذه الرواية ، فهي رواية صحيحة رواها علماء ثقات ، فهي رواية أبي عمرو بن العلاء ، وأبي العباس ثعلب^(٦) ، وابن قتيبة^(٧) ، والسّيرافي^(٨) ، والمهروي^(٩) ، وابن يعيش^(١٠) ، وابن عصفور^(١١) .

وأغلب العلماء الذين صحّحوا هذه الرواية خرّجوها على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فالتقدير : من مرّ حجج أو نحوه ؛ لتوافق المنهج البصري .

(١) الكتاب (٤ / ٢٢٤ - ٢٢٦) .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (١٣٠) .

(٣) الإنصاف (٣٧٥ / ١) .

(٤) ائتلاف النصر (١٤٣) .

(٥) الإنصاف (٣٧٥ / ١) ، وهي رواية أبي عبيدة . انظر : شرح ديوان زهير (٧٦) .

(٦) شرح ديوان زهير (٧٦) .

(٧) الشعر و الشعراء (١ / ١٣٩) .

(٨) شرح كتاب سيبويه (١ : ١٦٦) .

(٩) الأزهية (٢٨٣) .

(١٠) شرح المفصل (١١ / ٨) .

(١١) شرح جمل الزجاجي (١ / ٤٨٩) .

ويرى السهيلي أن تخريجه على حذف المضاف يحتاج إلى تقدير زمان أيضاً ،
فالتقدير من زمن مرّ حجج ، ولذا فالتخريج لا يخرج من دخول ((مِنْ)) على
الزمان^(١) .

وليس الهدف هنا أيهما أرجح رأي البصريين أم رأي الكوفيين إنما نريد أن نوكد
صحّة الرواية التي اعترض عليها الأنباري .

ولذلك يقول البغدادي : " وأجاب بعضهم بأن الرواية : " مذ حجج و مذ دهر "
وأنكر الأولى ، وهذا ليس بشيء ، فإن البيت الواحد يأتي على روايات شتى ، وكلها
صحيحة إذا كان رواها ثقات " ^(٢) .

رابعاً : قول الشاعر :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح
وقول التابغة :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

يقول الأنباري : " ذهب الكوفيين إلى أن ((أو)) تكون بمعنى الواو ، وبمعنى ((بل))
وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى ((بل)) ^(٣) .

واستشهد الكوفيون على ذلك بشواهد من بينها الشاهدان السابقان على أن ((أو))
في البيت الأول بمعنى ((بل)) وفي البيت الثاني بمعنى ((الواو)) .

و رجح الأنباري رأي البصريين ، و ردّ رواية الكوفيين برواية أخرى لا شاهد فيها .
فقال : " وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

أو أنت في العين أملح

فالرواية فيه : " أم أنت في العين أملح " ^(٤) .

" وأما قول الآخر :

أو نصفه فقد

(١) الروض الأنف (٤ / ٢٥٧) .

(٢) خزنة الأدب (٩ / ٤٤١) .

(٣) الإنصاف (٢ / ٤٧٨) .

(٤) السابق (٢ / ٤٨١) .

فنقول : الرواية : ونصفه فقد ، فلا يكون لكم فيه شاهد " (١) .

والصحيح أن رواية الكوفيين لهذين الشاهدين رواية صحيحة ، لا يصحّ للأنباري أن يعترض عليها ، فقد أثبتتها علماء ثقات .

فالشاهد الأول : رواه الفراء ، بل نصّ على سماع إنشاده ، فقال : " وأنشدني بعض

العرب " (٢) ، وورد بهذه الرواية في ملحق ديوان ذي الرمة (٣) .

وكذا استشهد به ابن جنّي على هذه الرواية في الخصائص ، ورجّح أن تكون للشكّ ، وليس بمعنى ((بل)) ، حيث عقد باباً ((في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ، ما لم يدع داع إلى الترك والتحوّل)) جاء فيه : " من ذلك ((أو)) ، إنّما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت ، وكيف تصرّفت ، فهي عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال ، حتى دعاه إلى نقلها عن أصل باهما ، وذلك أن الفراء قال : إنّها قد تأتي بمعنى بل ، وأنشد بيت ذي الرمة :

بدت مثل قرن الشمس ٠٠٠٠ البيت

وقال : معناه : بل أنت في العين أملح . و إذا أرينا أنّها في موضعها و على باهما — بل إذا كانت هنا على باهما كانت أحسن معنى ، وأعلى مذهباً — فقد وقّينا ما علينا ، وذلك أنّها على باهما من الشكّ ، إلا ترى أنّه لو أراد بها معنى ((بل)) ، فقال : بل أنت في العين أملح ، لم يف بمعنى ((أو)) في الشكّ ؛ لأنّه إذا قطع بيقين أنّها في العين أملح ، كان في ذلك سرّف منه ، ودعاء إلى التهمة في الإفراط له ، وإذا أخرج الكلام مخرج الشكّ كلن في صورة المقتصد غير المتحامل و لا المتعجرف ، فكان أعذب للفظه ، وأقرب إلى تقبّل قوله " (٤) .

وإن كان في المحتسب يميل قليلاً إلى رأي الكوفيين ، يقول : " ((أو)) هذه التي بمعنى ((أم)) المنقطعة — وكتلتاهما بمعنى ((بل)) — موجودة في الكلام كثيراً ٠٠٠ وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرمة ٠٠ وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا ، فإنّ هذا

(١) الإنصاف (٢ / ٤٨٣) .

(٢) معاني القرآن للفراء (١ / ٧٢) .

(٣) ديوان ذي الرمة (٦٢٤) .

(٤) الخصائص (٢ / ٤٥٩ — ٤٦٠) .

طريق مذهب فيه على هذا الوجه" (١) .

و سواء أكان ابن جتي يرى أنها للشك ، أم أنها بمعنى ((بل)) فإن الذي يهمنى أنه أثبت الشاهد برواية الكوفيين التي اعترض عليها الأنباري .

واستشهد به على هذه الرواية الهروي (٢) ، والرضي (٣) ، و ابن منظور (٤) .

ومن هنا فرواية الشاهد بـ ((أو)) ثابتة ، و كان الأولى أن يثبتها الأنباري بدلاً من ردها بالاعتراض عليها ، وإن جاز له أن يتأولها بتأويل حسن فلا بأس .

أما الشاهد الثاني : فإن رواية الكوفيين أثبتتها الثقات ، يقول ابن جتي : " وذهب قطرب إلى أن ((أو)) قد تكون بمعنى الواو ، وأنشد قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقال : معناه : ونصفه ، ولعمري إن كذا معناه ، وكيف لا يكون كذلك ولا بد منه ،

وقد كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو ، ((و نصفه)) لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى

الحرف على أصل وضعه من كون الشك فيه ، وهو أن يكون تقديره : ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو هو و نصفه ، فحذف المعطوف عليها وحرف العطف ، على ما قدمناه في

قوله عزّ وجلّ : ﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ (٥) ، أي :

فضرب فانفجرت . . . ودعانا إلى هذا التأويل السعي في إقرار هذه اللفظة على

أول أحوالها" (٦) .

وخرّج الأنباري رواية ((أو)) على هذا التحريج ، بعد أن قال : " الأصل في

((أو)) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن ((الواو)) معناها

الجمع بين الشيئين ، و ((بل)) معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى ((أو)) ،

والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ،

(١) المحتسب (١ / ١٨٤) .

(٢) الأزهية (١٢١) .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ٤٢٠) .

(٤) اللسان (١٤ / ٥٤) (أوأ) .

(٥) سورة البقرة (٦٠) .

(٦) الخصائص (٢ / ٤٦٢) ، و انظر بغية الوعاة (١ / ٢٤٢) .

فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرثناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحّة ما ادّعوه " (١) .

يقول محمد محي الدين في الانتصاف تعليقاً على هذا الشاهد : " ومحلّ الاستشهاد بهذا البيت في هذا الموضع قوله ((أو نصفه)) فإنّ الكوفيين ينشدونه شاهداً على أنّ ((أو)) بمعنى الواو الدالّة على مطلق الجمع ، ويؤيد ما ذهبوا إليه أمران :

الأول : أنّه يروي ((ونصفه)) بالواو ، وقد ذكرنا لك من قبل أنّه إذا رويت عبارة بروايتين ، ووضعت في إحدهما كلمة مكان كلمة في الرواية الأخرى دلّ ذلك على أنّ الكلمتين بمعنى واحد .

والثاني : أنّ فتاة الحيّ التي حكى النابغة عنها أنّها قالت : ((ألا ليتمما)) إلى آخر البيت كانت قد تمّنت هذا الحمام ونصفه منضمّاً إلى حمامتها ، ويروون عنها أنّها قالت :

لِيتَ الحَمَامَ لِيْةَ إِلَى حَمَامَتِيْةَ
وَنِصْفَهَ قَدِيْةَ تَمَّ الحَمَامُ مِيْةَ (٢)

ولا يتم الحمام مائة إلا إذا انضمّ الحمام إلى نصفه إلى حمامتها ، بدليل قول النابغة في هذه القصّة من أبيات القصيدة :

فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا ذَكَرْتَ سَتّاً وَسَتَيْنِ لَمْ تَنْقُصْ وَ لَمْ تَزِدْ (٣)

ولو كانت ((أو)) على أصلها لم تصلح هذه الحسبة " (٤) .
وذكر تأويل البصريين ، وأنكره ، ثم قال : " ولو سلّمنا أنّ ذلك جائز لما صلح أيضاً ، لأنّ مراد النابغة أن يصف هذه الفتاة بدقّة النظر ، وسرعة الحساب ، فكيف يتفق ذلك مع شكّها فيما تتمناه ؟ " (٥) .

وجاء الشاهد على رواية الواو ((ونصفه)) عند سييويه (٦) ، وابن

(١) الإنصاف (٤٨٠/٢ - ٤٨١) .

(٢) انظر الأغاني (٣٧/١١ - ٣٩) ، والانتصاب (٤١٨/٢) ، وخرزانة الأدب (٢٥٦/١٠ - ٢٥٨) .

(٣) جاء في مغني اللبيب (٦٣/١) (ستاً وستين) ، وورد في ديوان الشاعر (٢٤) ، والأغاني (٣٨/١٠) ، وشرح أبيات المغني (٤٦/٢) (تسعاً وتسعين) .

(٤) الانتصاف من الإنصاف على هامش الإنصاف (٤٧٩/٢ - ٤٨٠) .

(٥) السابق (٤٨٠/٢) .

(٦) الكتاب (١٣٧/٢) .

السراج^(١) ، وأبي الفرج الأصفهاني^(٢) ، والصيمري^(٣) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٤) ، وابن الشجري^(٥) ، وابن يعيش^(٦) ، وهي رواية الديوان^(٧) ، وجاء على رواية ((أو نصفه)) عند ابن جنّي^(٨) ، والهروي^(٩) ، وأبي البركات الأنباري^(١٠) ، والرضي^(١١) ، وابن هشام^(١٢) . ورواه ابن عصفور في المقرّب ((ونصفه))^(١٣) وجاء في شرح الجمل مرّة بالواو^(١٤) ، وأخرى ((أو نصفه))^(١٥) .

ومن هنا فلا سبيل إلى الاعتراض على هذه الرواية .

خامساً : يقول طرفة :

ألا أيُّ هذا الزّاجريُّ أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدي
ذكر العلماء أن الكوفيين استدّلوا بهذا البيت على أن ((أن)) الخفيفة تعمل في
الفعل المضارع التّصّب محذوفة من غير بدل ، ومنع ذلك البصريون ، ورووا البيت السّابق
مرفوعاً^(١٦) .

ورجح الأنباري رأي البصريين ، واعترض على رواية الكوفيين للشاهد السابق ، قال :

(١) الأصول (٢٣٣ / ١) .

(٢) الأغاني (٣٧ / ١١) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٢١٥ / ١) .

(٤) المقتصد (٤٦٩ / ١) .

(٥) أمالي ابن الشجري (٣٩٧ / ٢ ، ٥٦١) .

(٦) شرح المفصل (٥٨ / ٨) .

(٧) ديوانه (٢٤) .

(٨) الخصائص (٤٦٢ / ٢) .

(٩) الأزهية (٨٩) .

(١٠) الإنصاف (٤٧٩ / ٢) .

(١١) شرح الكافية الشافية (٣٥٣ / ٤) .

(١٢) شرح شذور الذهب (٢٩٩) ، ومغني اللبيب (٦٣ / ١) .

(١٣) المقرّب (١١٠ / ١) .

(١٤) شرح جمل الزجاجي (٦٢٢ / ١) (١٣ / ٢) .

(١٥) السابق (٢٥١ / ١) .

(١٦) انظر : الكتاب (٩٩ / ٣ — ١٠٠) والمقتضب (٨٥ / ٢) والأصول (١٦٢ / ٢) وأمالي ابن الشجري

(١٢٤ / ١) وأمالي السهيلي (٨٣) وشرح المفصل (٧ / ٢) (٢٨ / ٤) (٥٢ / ٧) و خزانة الأدب (١١٩ / ١ — ١٢٠) .

" وأما قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

فالرواية عندنا على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال ((أن)) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة ، ولئن صحّت الرواية بالنصب ، فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بـ ((أن)) فنصب على طريق الغلط ، كما يقول الأخوص اليربوعي :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بيين غرابها " (١) .

واعترض الأنباري على رواية هذا الشاهد حوله مناقشات .

فماذا يقصد بقوله : " وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده

من إعمال ((أن)) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة ؟!

إن قصد من رواه من العرب ، فإن الراوي كلامه حجة ، وسوف نقف على هذا في

الفصل القادم إن شاء الله .

وإن قصد من يقدم الدليل ، وأنه رواه أو غيره على قياسه ، فكلامه غير صحيح ، لأنّ

الشاهد بهذه الرواية رواه علماء ثقات ، لا يصحّ أن نشكّ في أمانتهم وصدقهم . فقد رواه

بالنصب الفراء (٢) ، وثلعب (٣) ، وذكره السّيرافي منصوباً ، وقال : " وقد روي :

ألا أيها اللاحي أن أحضر الوغى

وهذه الرواية فيها ((أن)) ثابتة " (٤) .

كما جاء منصوباً على رواية الكوفيين عند ابن فارس (٥) ، والرّضي (٦) ، وابن منظور (٧) .

وهي رواية الديوان (٨) . ولذا فقد صحّت رواية النّصب .

(١) الإنصاف (٢ / ٥٦٥) .

(٢) معاني القرآن للفراء (٣ / ٢٦٥) .

(٣) مجالس ثعلب (١ / ٣١٧) .

(٤) شرح أبيات سيويه (٢ / ٥٠) .

(٥) الصاحي (١٧٨) .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب (١ / ٦٦) .

(٧) لسان العرب (١٣ / ٣٢) " أنن " .

(٨) ديوانه (٣٢) .

أما حمل الأنباري هذا الشاهد على التوهم فمحلّ نظر ، ذلك لأنّ الشاعر توهم دخول الباء على خبر ليس فعطف عليها ((ناعب)) بالجرّ ، و دخول الباء في خبر ((ليس)) كثير ، أما بيت طرفة فماذا توهم الشاعر في ((أحضر)) ، و ((أن أشهد)) جاءت بعده لا قبله ؟ ! .

سادساً : يقول الشاعر :

أتهجر سلمى للفراق حبيبها . وما كان نفساً بالفراق تطيبُ
ذهب جماعة من الكوفيين^(١) ، والجرميّ ، وأبو عثمان المازنيّ ، وأبو العباس المبرد من البصريين^(٢) إلى جواز تقديم التمييز على العامل فيه ، إذا كان فعلاً متصرفاً .
ومنع ذلك جمهور البصريين^(٣) ، والفراء^(٤) .
واستدلّ من قال بالجواز بشواهد منها الشاهد السابق ، ورجّح الأنباري رأي المانعين ، واعترض على الرواية السابقة ، فقال : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أمّا ما استدّلوا به من قول الشاعر : فإنّ الرواية الصحيحة :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

وذلك لا حجة فيه " ^(٥) .

وسبق القول أنّ الزجاجيّ والفارقيّ وابن جنيّ سبقوا الأنباري في الاعتراض على رواية الكوفيين^(٦) ، وتبعهم ابن عصفور^(٧) .
وسار الزبيديّ على ذلك المنهج ، يقول بعد ذكره لرأي المجيزين ، " وهذا ليس بصحيح ، لما ذكرناه من التعليل ، والرواية الصحيحة المعتمدة في البيت :

وما كان نفسي بالفراق تطيب^(٨)

- (١) ذكر السيوطي أنّ الذي ذهب إلى الجواز من الكوفيين الكسائي . الجمع (٢ / ٢٥٢) .
- (٢) المقتضب (٣ / ٣٦) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٦٣٤) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣٥٠) .
- (٣) انظر : الإنصاف (٢ / ٨٢٨) .
- (٤) معاني القرآن (١ / ٧٩) .
- (٥) الإنصاف (٢ / ٨٣١) ، و انظر أسرار العربية للأنباري (١٥٣ - ١٥٤) .
- (٦) انظر ما سبق ص (١٥٢) من هذا البحث .
- (٧) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥) .
- (٨) ائتلاف النصر (٣٩) .

والرّواية الأولى رواية صحيحة، أثبتتها الثّقات من العلماء . فقد ذكر محقق كتاب سيبويه الشاهد بالرّواية الأولى ((وما كان نفساً)) وأشار إلى أن النصّ ورد في أصل الكتاب (١) .

وجاء البيت على هذه الرّواية عند المبرّد (٢)، و ابن السراج (٣)، و الزّجاجي (٤)، و أبي علي الفارسي (٥)، والصيمري (٦) .

وصحّح هذه الرّواية وعضدها بشواهد أخرى لجواز المسألة ابن مالك (٧)، وأبو حيّان ، يقول أبو حيّان : وقد تأوّل أبو الحسن ابن عصفور (٨) ، زاعماً أنه لم يجيء إلا في بيت واحد من الشّعْر ، فلا حجة فيه ، لأنّه قد يتقدّم في الشّعْر ما لا يجوز تقديمه في الكلام . وذلك منه عدم اطلاع على أشعار العرب ، وتقليد لبعض من تقدّم ، بل قد جاء من ذلك جملة تبني على مثلها القواعد (٩) .

ومن هنا فإنّ رواية الشاهد :

وما كان نفساً بالفراق تطيب

رواية ثابتة عن طريق الثّقات ، لا سبيل إلى ردّها أو الاعتراض عليها .

سابعاً : يقول الشاعر :

كم بـجـودٍ مقـرفٍ نال العـلا وشـريفٍ بخـلّه قد وضـعه

قال الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم

بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو : كم عندك رجلٍ ، وكم في الدار غلامٍ ؟ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجرّ ، ويجب أن يكون منصوباً " (١٠) .

(١) الكتاب (١ / ٢١١) هامش (١) .

(٢) المقتضب (٣ / ٣٧) .

(٣) الأصول (١ / ٢٢٤) .

(٤) الجمل (٢٤٣) .

(٥) الإيضاح العضدي (٢٢٤) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٨٨) .

(٦) التبصرة (١ / ٣١٩) .

(٧) انظر شرح التسهيل (٢ / ٣٨٩) .

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي (٢ / ٢٨٤) .

(٩) ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٣٥) .

(١٠) الإنصاف (١ / ٣٠٣) .

واستدل الكوفيون على ذلك بشواهد منها الشاهد السابق .
ورجح الأنباري رأي البصريين ، وردّ الشاهد السابق وذكر أن روايته الصحيحة
الرفع وسار على نهج الزبيدي^(١) .
والواقع أن رواية الجرّ في ((مقرف)) ثابتة صحيحة ، رواها الثقات ، وأجازوها في
الشعر للضرورة .

وقد بحث كثيراً فيما يتوافر عندي من المصادر فلم أجد الرواية التي صحّحها الأنباري
إلا عند الزجاجي ، حيث ذكر بعد استشهاده بالبيت أنه يروى بالنصب والرفع
والخفض^(٢) ، وذكر ابن عصفور أنه يروى بالنصب والخفض^(٣) .

والذي يترجح عندي — والله أعلم — أن النحاة لم يسمعوا هذا الشاهد إلا
بالخفض ، ثم أجازوا فيه الرفع والنصب على ما يقتضيه القياس ، ولذا استشهد بعض
النحاة المتأخرين بالشاهد على الرفع والنصب والخفض ، وهذا ما جعل الأنباري يترجح
رواية الرفع ، وقد مرّ بنا من قبل شواهد أجاز النحاة فيها وجهاً لم يسمع ، فجاء من النحاة
من استشهد به على ذلك الوجه .

والذي قادي إلى هذا قول سيبويه : " وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم
حاجز ، على قول الشاعر :

كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخأله قد وضعه
الجرّ والرفع والنصب على ما فسّرناه " ^(٤) .

فسيبويه هنا يروي الشاهد مجروراً ، ثم يميز فيه الرفع والنصب ، وذلك لأن سياق
كلامه يفيد ذلك ، واستمع إليه يقول : " إذا فصلت بين ((كم)) وبين الاسم بشيء
استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه
قبيح أن تفصل بين الجارّ والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجارّ ، فصارا كأنهما [هما]
كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك

(١) ائتلاف النصرة (٤٢) .

(٢) الجمل (١٣٦) .

(٣) المقرب (١/٣١٣) .

(٤) الكتاب (١٦٧/٢) .

زيداً ، ولا تقول : هذا ضاربُ بك زيدٍ ٠٠٠

وقال القطاميُّ :

كم نالني منهمُ فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ مع الإقْتارِ أحتَمُ
وإن شاء رفع ، فجعل كم المرارَ التي ناله فيها الفضلُ ، فارتفع الفضلُ بنالني ، فصار
كقولك : كم قد أتاني زيدٌ ، فزيد فاعل ، و ((كم)) مفعول فيها ، وهي المرارُ التي أتاه
فيها ، وليس زيد من المرار ٠٠٠

وقال الآخر :

فكم قد فاتني بَطَلٌ كَمِيٌّ وَيَاسِرٌ فَتِيَةٌ سَمَحٌ هَضُومٌ

وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز ، على قول الشاعر :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى وكريمٍ بخاله قد وضعه
الجرُّ و الرَّفَعُ و النَّصَبُ على ما فسَّرناه ، كما قال :

كم فيهم ملكٍ أغرَّ وسوقَةٍ حَكَمٍ بأرديةٍ المكارمِ مُحْتَبَى

وقال :

كم في بني سعدٍ بن بكرٍ سَيِّدٍ ضَخَمٍ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعٍ^(١)

فهو أجاز الرَّفَعُ في المنصوب ((فضلاً)) ولم يصرِّح بسماع الرَّفَعِ فيه ، فلمَّا فسَّر ذلك

استشهد بما جاء عن العرب مرفوعاً ، وهو قول الشاعر :

٠٠٠ فكم قد فاتني بطل ٠٠٠

ولذلك يقول النحاس : " هذا البيت حجَّة في أنَّه فصل بين (بطل) وبين (كم)

ولم ينصب " (٢) .

ثم أجاز الجرُّ في الشعر ضرورة ، و استشهد على ذلك بما جاء عن العرب مجروراً ،

وهو قول الشاعر :

٠٠٠٠ كم بجودٍ مقرفٍ ٠٠٠٠

وبما ورد بعده .

ولذلك يقول النحاس بعد إيراده الشاهد : كم بجودٍ مقرف : " يريد : كم مقرفٍ نال

(١) الكتاب (٢ / ١٦٤ - ١٦٨) .

(٢) شرح أبيات سيويه للنحاس (٢٣١) .

العلی بحد و فضل " (١) وینصّ الشتمزیّ علی الروایة بالجرّ ، فیقول بعد ذکره لإنشاد سیبویه لهذا البیت : " فحفّض مقرفاً بکم ، وقد فصل بینهما ، وهو جائز فی الشعر " (٢) .
 فقوله : " الجرّ والرّفْع والنّصب علی ما فسّرناه " یعنی — والله أعلم — فیصحّ الجرّ والرّفْع والنّصب فی هذه علی ما فسّرناه لك ، وكأنّ هذه العبارة أوهمت أنّ سیبویه یروی هذا الشاهد بالأوجه الثلاثة لاتصالها بالشاهد ، وإنّما الروایة بالجرّ ، والجواز للوجهین الآخرین .

وذكر البغدادي أنّ الرّفْع علی أن تجعل ((كم)) ظرفاً ، ويكون لتكثير المزار ، وترفع ((مقرف)) بالابتداء وما بعده خبر ، والتقدير : كم مرّة مقرف نال العلی . والنّصب علی التمييز ؛ لقبح الفصل بينه وبين ((كم)) فی الجرّ .
 وأمّا الجرّ ، فعلى أنّه أجاز الفصل بين ((كم)) وما عملت فيه بالظرف ضرورة ، وموضع ((كم)) فی الموضعین موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : كثير من المقرفین نال العلی بحد (٣) .

ومما يؤيد أنّ سیبویه رواه بالجرّ فقط أنّ المبرّد لم يروه إلا بالجرّ (٤)
 واستشهد به ابن السّراج ، فقال : " وإذا فصلت بين ((كم)) وبين الاسم بشيء استغنى عليه السّكوت أو لم يستغن فاحمله علی لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون وانصب ؛ لأنّه قبيح أن تفصل بين الجرّ والمجرور ، قال زهير :
 توم سناتاً وكم دونه من الأرض محدودباً غارها
 وإن شئت رفعت ، فجعلت : كم مراراً ، وأنشد سیبویه :

كم بحد مقرف نال العلی وكريم بخله قد وضعه
 يفصل بين ((كم)) وبين ((مقرف)) بالظرف ، وأجاز فی مقرف الرّفْع والنّصب أيضاً علی ما فسّرناه " (٥) .

(١) شرح أبيات سيبويه للنحاس (٢٣٢) .

(٢) النكت (١ / ٥٣٠ — ٥٣١) .

(٣) حزانة الأدب (٦ / ٤٦٨ — ٤٧٠) .

(٤) المقتضب (٣ / ٦١) .

(٥) الأصول (١ / ٣١٩ — ٣٢٠) .

فأنت تلحظ هنا قرب عبارة ابن السراج من عبارة سيبويه السابقة ، وقد فهم من عبارة سيبويه أنه رواه بالجرّ ، و أجاز فيه النصب والرّفْع .
وهو من شيوخ الرّجّاجيّ الذي ذكرنا قبل قليل أنّه ذكر أنّ الشاهد روي بالجرّ والرّفْع والنّصب ، فلعلّ ذلك راجع إلى التباين في فهم عبارة الكتاب .
وكذا رواه السّيرافيّ والصّيمريّ^(١) بالجرّ فقط ، يقول السّيرافيّ ناصّاً على ذلك :
" الشاهد فيه أنّه فصل بين ((كم)) التي تقع في الخبر ، وبين ما أضافها إليه وهو ((مقرف)) بـ ((جود)) والمعنى : كم مقرف نال العلى بجود " ^(٢) .
و يستشهد به ابن يعيش بالجرّ ، ثم يقول : " يروى ((مقرف)) بالجرّ ، ويجوز فيه النّصب والرّفْع " ^(٣) . فهذا نصّ صريح على أنّ الرّفْع والنّصب لم يسمعا .
وابن يعيش معاصراً لابن عصفور الذي قال : روي بالخفض والنّصب ، فمن أين أتى بذلك ؟ !

وكذا استشهد به علماء ثقات بالجرّ فقط ، منهم الشلوبين^(٤) ، وابن عصفور^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، والرّضويّ^(٧) ، وأبو حيان^(٨) ، والسيوطي^(٩) ، والأشمونيّ^(١٠) .
ومن هنا فإنّ الأنباريّ يعترض برواية لم تسمع ، وإن شئنا التحرّز قلنا لم تكن مشهورة على رواية صحيحة مشهورة أثبتتها الثقات .

ثامناً : يقول العباس بن مرداس السلمي :

- (١) التبصرة و التذكرة (١ / ٣٢٤) .
- (٢) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢ / ٣٧) .
- (٣) شرح المفصل (٤ / ١٣٢) .
- (٤) شرح المقدمة الجزلية الكبير (٣ / ٩٤٢) .
- (٥) ضرائر الشعر (١٣) .
- (٦) شرح التسهيل (٢ / ٤٢١) ، و شرح الكافية الشافية (٤ / ١٧٠٩) .
- (٧) شرح كافية ابن الحاجب (٣ / ٢٤٠) .
- (٨) ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٧٧) .
- (٩) همع الهوامع (٣ / ٢٣٥) .
- (١٠) شرح الأشموني (٤ / ١٥٦) ، وحاشية الصبان (٤ / ٨٢) ، و انظر شرح شواهد التحفة الوردية (١٦٤) .

فَمَا كَانَ حِصْنًا وَلَا حَابِسًا يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ^(١)
استشهد به الكوفيون وجماعة من البصريين على جواز منع صرف المنصرف في ضرورة
الشعر ، ومنع ذلك جمهور البصريين .
واستشهد الكوفيون على ذلك بشواهد متعددة منها البيت السابق ، وصحح الأنباري
مذهبهم ، يقول بعد ذكره للشاهد السابق : " فترك صرف ((مرداس)) وهو منصوف ،
قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الرواية :

يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ

وشيخه أبو مرداس ، لأننا نقول : بل الرواية المشهورة ما رويناها ، على أننا لو قدرنا
أنه قد روي رواية أخرى كما رويموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع
شهرتها " ^(٢) . والرواية التي يعترض عليها الأنباري رواية صحيحة ، رواها المبرد ^(٣) ،
وصححها ابن جنّي ^(٤) ، وابن عصفور ^(٥) ، فكيف يصحّ الاعتراض عليها؟! .

تاسعاً : يقول الشاعر :

وَصَدْرٌ مَشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانٌ
ذهب البصريون إلى أن ((أن)) المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم بعدها ،
واستشهدوا على ذلك بشواهد منها البيت السابق . ومنع الكوفيون ذلك .
وصحح الأنباري مذهب البصريين ، يقول بعد الشاهد السابق : " فنصب ((ثدييه))
بـ ((كأن)) المخففة من الثقيلة فدلّ على ما قلناه .

ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد . . . " كأن ثدياه " . . . بالرفع ، لأننا نقول : بل
الرواية المشهورة : كأن ثدييه " ^(٦) .

والروايتان التي صححها الأنباري والتي اعترض عليها كلاهما قد رواها سيبويه ^(٧) .

(١) ديوانه (٨٤) .

(٢) الإنصاف (٢ / ٤٩٩ - ٥٠٠) .

(٣) سر صناعة الإعراب (٢ / ٥٤٦) ، وشرح جمل الزجاجي (٢ / ٥٧٠) .

(٤) سر صناعة الإعراب (٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧) .

(٥) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٥٧٠) .

(٦) الإنصاف (١ / ١٩٩) .

(٧) الكتاب (٢ / ١٣٥ ، ١٤٠) .

وجاءت الرواية التي اعترض عليها الأنباري عند جماعة من النحاة ، منهم الزمخشري^(١) ، وابن الشجري^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، وغيرهم^(٤) ، فكيف يصح الاعتراض عليها؟!

وبعد ، فقد تبين أن جميع الروايات السابقة التي استشهد بها البصريون ، والتي استشهد بها الكوفيون روايات صحيحة ، رواها علماء ثقات ، لا يستقيم لنا القدح في رواية منها .
فهل يصح الاعتراض على رواية الثقة وردّها ، أو عدم الاستشهاد بها ؟
الصحيح أنه لا يجوز الاعتراض على رواية الثقة ، ولا نسلم للأنباري وغيره بردّ الروايات الثابتة ، أو الاعتراض عليها ، وعدم الاحتجاج بها .

بل الواجب أن نقبل جميع الروايات الواردة في الشاهد عن طريق الثقات ، ونرجح منها ما كثر استعماله ، أو صحّ قياسه أو ما أشبه ذلك وفقاً لأسس الترجيح ، فقبول الرواية شيء وترجيحها شيء آخر ، ولذلك يقول الرضي : " والإصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجوز ردّها ، وإن ثبت عندك رواية أخرى " ^(٥) .

ويذكر البغدادي رواية سيويه لقول الشاعر :

ألا ربّ مولودٍ وليس له أب

ثمّ يقول : " ولا تلتفت إلى قول ابن هشام اللخمي مع رواية سيويه : " الصواب عجت لمولود " لأنّ الروايتين صحيحتان ثابتتان " ^(٦) .

ولو أجبنا لأنفسنا ردّ الشواهد التي وصلتنا بأكثر من رواية ، لم يستقم لنا من شواهد النحو إلا القليل ، ثمّ من ذا الذي يستطيع الجزم أن رواية معيّنة هي رواية الشاعر ، حتى يصحّ له أن يردّ ما عداها؟!

وقد يكون التنافس بين أعلام المدرسة الواحدة ، حرصاً على سلامة الرأي ، وانتصلاً

(١) المفصل (٣٥٨) .

(٢) أمالي ابن الشجري (١ / ٣٦٢) .

(٣) شرح المفصل (٨ / ٨٢) .

(٤) انظر : أوضح المسالك (١ / ٣٧٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٧٧) ، والتصريح (١ / ٢٣٤) ، ولسان

العرب (١٣ / ٣٠ ، ٣٢) (أنن) .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب (١ / ٩٣) .

(٦) خزانة الأدب (٢ / ٣٨١ - ٣٨٢) وانظر شرح أبيات المغني : (٣ / ١٧٤ - ١٧٥) .

للنفس ، و من ذلك ما حصل بين سيبويه والمبرد ، ومعلوم أن كتاب سيبويه أول كتاب نحويّ كامل يظهر للناس ، ضمّنه مؤلفه قوانين لغة العرب التي استقاها من لغتهم ، كما ضمّنه الأبنية التي يستعملونها في هذه اللغة .

و لما ظهر الكتاب بهر عقول العلماء ، حتى سُمّي قرآن النحو ، وقيل : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح^(١) . وكان المبرد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه ، يقول له : هل ركبت البحر ! تعظيماً له ، واستعظاماً لما فيه^(٢) .

وقد حظي بثناء علماء ، وأثار حفيظة آخرين ، فأثاروا حوله بعض الملابس ، منها ما يتعلّق بنسبته ، ومنها ما يتعلّق بمسائله ، ومن هؤلاء المبرد ، الذي جمع تعليقات العلماء السابقين له ، كالأخفش والجرميّ والمازني حول الكتاب ، وأضاف إليها ما توصّل إليه بنفسه ، ثم أخرج كتاباً سماه ((مسائل الغلط)) .

وهذا العمل أحدث ضجة في صفوف النحاة ، إذ يتناول من خلاله المبرد على إمامهم ، فانتصروا لسيبويه ، ونقضوا آراء من خالفه ، وكان من بين هؤلاء ابن ولاد ، الذي ألف كتاباً قيماً سماه " الانتصار لسيبويه على المبرد " .

ويبدو أن مخالفة المبرد لسيبويه كانت في مسائل كثيرة^(٣) ، ولذلك ألف الرّماني كتابه : الخلاف بين سيبويه والمبرد^(٤) ، ومن هنا آثرنا اعتراضات المبرد على غيره .

والذي يهمنا هنا أن المبرد أنكر رواية بعض الشواهد التي استشهد بها سيبويه ، وذكر رواية للشاهد أخرى ، لا شاهد فيها ، ومن ذلك أولاً قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب **إثماً من الله ولا واغل**

حيث استشهد سيبويه بهذا الشاهد على أن العرب قد تسكّن المتحرّك ضرورة^(٥) .

وردّ المبرد هذه الرواية ، وقال : إن الرواية الصّحيحة

(١) إنباه الرواة (٣٤٨ / ٢) .

(٢) السابق (٣٤٨ / ٢) .

(٣) ذكر المعري أنه ردّ على سيبويه نحو أربعمئة مسألة . تاريخ العلماء النحويين (٥٩) .

(٤) انظر في أصول النحو (٢٢٨) .

(٥) الكتاب (٤ / ٢٠٣ — ٢٠٤) .

فاليوم فاشرب غير مستحقب^(١)

والرواية التي ردها المبرّد رواية صحيحة ، وحسبك أن سيبويه راويها ، وهو ثقة ثبت ، وقد استشهد بها على تلك الرواية علماء ثقات ، منهم ابن قتيبة^(٢) ، وابن السّراج^(٣) ، وأبو علي الفارسي^(٤) ، والتبريزي^(٥) ، وحمزة الأصفهاني^(٦) ، وابن يعيش^(٧) ، وابن عصفور^(٨) ، والرّضي^(٩) ، والمالقي^(١٠) ، وابن هشام^(١١) ، وغيرهم^(١٢) .

وذكر علي بن حمزة أن امرأ القيس لم يقل إلا : **فاليوم أشرب^(١٣)** . بل قيل إنّها لغة تميم .^(١٤)

وانتصر ابن جنّي لسيبويه ، فقال راداً على المبرّد ، " وأما اعتراض أبي العباس المبرّد هنا على الكتاب ، فإنّما هو على العرب ، لا على صاحب الكتاب ؛ لأنّه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره ، وقول أبي العباس : إنّما الرواية :

فاليوم فاشرب

فكأنّه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيتهم عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السّرّف ، فقد سقطت كلفة القول معه .
وكذلك إنكاره عليه أيضاً قول الشاعر :

-
- (١) انظر همع الهوامع (١ / ١٨٤) ، و خزانة الأدب : (٤ / ٤٨٤) .
 - (٢) الشعر و الشعراء (١ / ٩٨) .
 - (٣) الأصول (٢ / ٣٦٤) .
 - (٤) شرح شواهد الإيضاح (٢٥٦) .
 - (٥) تهذيب إصلاح المنطق (٢ / ٤٢) .
 - (٦) التنبيه (١٨٤) .
 - (٧) شرح المفصل (١ / ٤٨) .
 - (٨) المقرب (٢ / ٢٠٤) .
 - (٩) شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ٢١) .
 - (١٠) رصف المباني (٣٩٢) .
 - (١١) شرح شذور الذهب (٢٣٧) .
 - (١٢) انظر همع الهوامع (١ / ١٨٤) ، والتصريح (١ / ٨٨) ، و خزانة الأدب (٨ / ٣٥٠ - ٣٥٥) .
 - (١٣) التنبيهات (١١٦) .
 - (١٤) همع الهوامع (١ / ١٨٣) .

وقد بدأه نك من المئزر

فقال إنما الرواية :

وقد بدأ ذلك من المئزر

وما أطيب العروس لولا النفقة " (١) .

ويقول في الخصائص بعد ذكره لبيت امرئ القيس : " واعتراض أبي العباس في هذا الموضوع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه ، وهذا واضح " (٢) .

ونحن إذ نشاطر ابن جني الرأي في أن اعتراض المبرّد على رواية سيبويه ردّ للرواية ، وهذا منهج غير مرضي ، إلا أننا ننكر على ابن جني اعتراضه على بعض رواية الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون — كما سبق — فكيف ينكر على المبرّد اعتراضه على رواية سيبويه ، ويقع في تلك المخالفة ، ومهما يكن فإنّ خفة الاعتراض عند ابن جني لا تنفي عنه الاعتراض .

وإذا كنا ننكر على المبرّد رده رواية سيبويه ، ونصحح تلك الرواية ، فهذا لا يعني أن ما أورده المبرّد مردود . فالرواية التي ذكر ابن جني أن المبرّد اعترض بها على رواية سيبويه هي رواية أبي زيد الأنصاري (٣) .

وقد رواه المبرّد رواية ثانية لا شاهد لسبويه فيها ، فجاء في الكامل :

فاليوم أسقى غير مستحقب (٤)

وهي رواية الديوان (٥) ، و الاشتقاق (٦) ، و اللسان (٧) .

وجاءت الروايتان اللتان ذكرهما المبرّد في شرح الحماسة للمرزوقي ، حيث رواه مرة

(١) المحتسب (١ / ١٩٦ - ١٩٧) .

(٢) الخصائص (١ / ٧٥ - ٧٦) ، وانظر : (٢ / ٣١٩ ، ٣٤٢) .

(٣) النوادر (١٨٧) .

(٤) الكامل (١ / ٣١٨) .

(٥) ديوان امرئ القيس (١٢٢) .

(٦) الاشتقاق (٣٣٧) .

(٧) اللسان (١ / ٣٢٥) (حقب) .

((فالיום أسقى))^(١) ، وأخرى ((فالיום فاشرب))^(٢) .

ومن هنا فلا نوافق محمد محيي الدين ، حينما يقول : " وربما كانت إحدى الروايتين مصنوعة ، إذ يحتمل أن أحد النحاة جاء برواية : " أشرب غير مستحقب " ليستدل على أن من العرب من لا يلتزم حركات الإعراب المقررة حين يضطر إلى تركها لإقامة الوزن ، و يحتمل أن بعض الرواة جاء برواية " أسقى غير مستحقب " ليصلح من فساد البيت ، ليدل على أن العرب لا يتكلمون إلا بالصحيح " ^(٣) .

فلاحتمال الأول احتمال خطير ، فكيف يقدم النحاة على تغيير الشواهد ؟ وما الدليل ؟ .

أما الاحتمال الثاني فالأصل إثبات الرواية للشاعر ، ولا تصرف عن ذلك إلا بدليل فما الدليل ؟

والأمر الأهم أن إثبات الشاهد بأكثر من رواية لا يعني صحته إحداهما فقط ، فكثير من الشواهد تعددت رواياتها ، وجميعها صحيحة ؛ لأن رواياتها ثقافت .

ثانياً : يقول جرير

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

استشهد به سيبويه على ترخيم (أمامة) في غير النداء ضرورة ، على لغة من ينتظر^(٤) .

قال الأعمى : وكان المبرّد يردّ هذا ، ويزعم أن الرواية فيه :

وما عهدي كعهدك يا أماما

وأنّ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا " ^(٥) .

بل ذكر الشجري أنّ المبرّد يرى أنّ سيبويه وضع هذا الشاهد ، يقول : " منع المبرّد

الترخيم في غير النداء على لغة من قال : يا حار ، بالكسر ، وأنشد بيتاً أنشده سيبويه

مرحماً فيه ((أمامة)) على هذا المذهب ، وهو :

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (٢ / ٦١٢) .

(٢) السابق (٣ / ١١٦٧) .

(٣) انظر شرح شذور الذهب (٢٣٨) الهامش .

(٤) الكتاب (٢ / ٢٧٠) .

(٥) تحصيل عين الذهب (٣٣٦) ، وخزانة الأدب (٢ / ٣٦٤) ، وهي الرواية المثبتة في الديوان (٤٠٨) .

ألا أضحت حبالكُم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

قال : هكذا وضعه سيبويه ، ولا وجه له ، وإنما الشعر :

وما عهد كعهدك يا أماما ^(١) .

وجاء قريب من هذا عند أبي الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد ، يقول بعد إنشاده لبيت الكتاب : " فأجراه في غير النداء لما اضطرَّ كما أجراه في النداء ، وهذا من أقبح الضرورات ، وذلك أن النداء باب حذف ، ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة يحذف منه التنوين ، فحذف في الترخيم أواخر المناديات كما حذف التنوين .

وأنشده هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة :

وما عهد كعهدك يا أماما

على غير ضرورة . وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر " ^(٢) .

ولا نوافق المبرّد في رده لرواية سيبويه ، واتهامه له بالوضع ، فسيبويه عالم ثقة ، يقول الأعمش : " وسيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه " ^(٣) وقد جاء الشاهد عند علماء آخرين ثقات على رواية الكتاب ، منهم الزجاجي ^(٤) ، والسيرافي ^(٥) ، والأعمش الشنتمري ^(٦) ، وابن الشجري ^(٧) ، والأنباري ^(٨) ، وغيرهم ^(٩) .

وقد أثبت السيرافي رواية سيبويه ورواية المبرّد ، ثم قال : " وأقرب الأحوال في هذا أن يكون الإنشادان روايتين ، ويكونان بمنزلة بيتين ، فيكون كل إنسان يحتجّ به على اللفظ الذي ورد عليه ، ولا تردّ كل رواية بالرواية الأخرى " ^(١٠) .

(١) أمالي ابن الشجري (٣١٧ / ٢) .

(٢) النوادر (٢٠٧) .

(٣) تحصيل عين الذهب (٣٣٦) .

(٤) الحمل (١٧٤) .

(٥) شرح أبيات سيبويه (١٣ / ٢) .

(٦) تحصيل عين الذهب (٣٣٥) ، والنكت (١٤٢ / ١) .

(٧) أمالي ابن الشجري (١٩٢ / ١) .

(٨) أسرار العربية (٢٤٠) .

(٩) انظر : أوضح المسالك (٧٠ / ٤) ، والتصريح (١٩٠ / ٢) ، وخزانة الأدب (٣٦٣ / ٢ - ٣٦٦) .

(١٠) شرح أبيات سيبويه (١٤ / ٢) .

وذكر ابن مالك الروائين ، ثم قال : " والإينصاف يقتضي تقرير الروائين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى " (١) .

ويعلق المحقق على ذلك ، فيقول : " وقد خالف المصنف هنا رأيه في أول الباب ، عندما سار على رأي سيبويه " (٢) .

والصحيح أن المؤلف لم يخالف رأيه ، فتصحيح الرواية وقبولها لا يعني ترجيحها ، فالمصنف يذكر أن الروائين صحيحتان ، ويرجح رواية سيبويه ، ولا تناقض .

ثالثاً : يقول أبو النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدعى عليّ ذنباً كله لم أصنع

استشهد به سيبويه على أنه حذف الضمير العائد على المبتدأ ((كله)) من جملة الخبر ((لم أصنع)) ضرورة (٣) .

يقول التحاس : " لم أصنع على نية الهاء ، يريد : لم أصنعه " (٤) .

ورد المبرّد رواية سيبويه ، يقول البغدادي : " وقد أنكر عليه المبرّد رواية الرفع ،

وقال : الذي رواه الجرمي ، وغيره من الرواة النصب فقط " (٥) .

ونكتفي بما أورده ابن ولاد قال : " وأما قول محمد بن يزيد : إن الجرمي سمع ذلك

نصباً ، فقد قال سيبويه : إن النصب أكثر وأعرف ، وأغنى بذلك عن الاحتجاج عليه بقول

الجرمي ، ألا ترى إلى قوله : إن الرفع ضعيف ، إلا أنه سمعه من العرب . . . وقد روى أهل

الكوفة والبصرة هذه الشواهد رفعاً كما رواها سيبويه ، فهذا وجه الرواية " (٦) .

رابعاً : يقول المرار الأسدي

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبُه وقوعا

استشهد به سيبويه على أن الشاعر أجرى (بشر) على لفظ

(١) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٣٧١) .

(٢) السابق .

(٣) الكتاب (١ / ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦) .

(٤) شرح أبيات سيبويه (٧٢) ، و انظر : (١٣٠) .

(٥) خزانة الأدب (١ / ٣٦٠) . وهي الرواية المثبتة في ديوان الشاعر (١٥٠) .

(٦) الانتصار (٥٩) ، و انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي (١ / ١٥٥) ، وشرح المفصل

(٢ / ٣٠) ، (٦ / ٩٠) ، وشرح كافية ابن الحاجب (١ / ٢٠٩) ، و خزانة الأدب (١ / ٣٥٩) .

البكري بالجر^(١) .

ورد المبرد رواية سيويه ، يقول البغدادي : " وغلظه المبرد ، وقال : الرواية بنصب بشر " (٢) . ولا يستقيم للمبرد رد رواية سيويه ؛ لأن سيويه ثقة ، وقد نص على سماعه عن العرب ، يقول بعد استشهاده بالبيت : " سمعناه ممن يرويه عن العرب ، وأجرى بشراً على مجرى المجرور ؛ لأنه جعله بمنزله ما يكف منه التنوين " (٣) .

ويقول الشنتمري بعد إنشاده للبيت : " فجعل بشر عطف بيان للبكري ، ولا يصلح أن يكون بدلاً ، وكان أبو العباس ينصبه ولا يجوز فيه الجر ، والقياس ما ذكر فيه سيويه لما بينا ، مع إنشاد العرب البيت بالجر " (٤) .
ورد المبرد للرواية في بعض الشواهد ، خاصة شواهد سيويه عرضه للطعن والشتم ، وسبق أن وقفنا على شيء من ذلك عند ابن جنّي (٥) .

ويقول علي بن حمزة : ولو تشاغل أبو العباس بملح الأشعار ، واتف الأخبار ، وما يعرفه من النحو كان خيراً له من القطع على كلام العرب ، وأن يقول : ليس كذا من كلامهم ، فلهذا رجال غيره ، ويا ليتهم أيضاً يسلمون ! " (٦) .
ويقول ابن مالك : " وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو " (٧) .

(١) الكتاب (١ / ١٨٢) .

(٢) خزانة الأدب (٤ / ٢٨٤) ، وانظر الأصول في النحو (١ / ١٣٥ - ١٣٦) .

(٣) الكتاب (١ / ١٨٢) .

(٤) النكت (١ / ٢٩٢) ، وانظر شرح المفصل (٣ / ٧٢ - ٧٣) ، والمقرب (١ / ٢٤٨) ، وشرح

التسهيل (٣ / ٣٢٧) ، وأوضح المسالك (٣ / ٣٥١) ، وجمع الهوامع (٣ / ١٣٣) .

(٥) انظر صفحة (١٧٧ - ١٧٨ ، ٤٠٩ - ٤١٠) من هذا البحث .

(٦) التنبهات (١٢٤) .

(٧) شرح التسهيل (٣ / ٣٤٠) .

المبحث الثالث :

أسس ومعايير حول تعدد رواية الشاهد

تعددت الروايات في كثير من شواهد النحو ؛ لأسباب عديدة قدّمنا طرفاً منها في

المبحث السابق .

وقد وقفت في أثناء قراءتي لخزانة الأدب على ما يقارب مائتي شاهد من شواهد الرّضّيّ ، ردّ الاستشهاد بها ؛ بسبب تعدد رواياتها ، ناهيك عمّا تتعدد روايته ولم يخل بمواطن الاستشهاد ، فذاك أمر لا يكاد يحصى ، بل قد لا يخلو منه شاهد من شواهد الخزانة .

وأورد الدكتور خالد جمعة في كتابه ((شواهد الشعر في كتاب سيبويه)) ما يزيد على مائة وستين شاهداً ، تعددت رواياتها ، سواء ما توصل إليه الباحث ، أو ذكره النحاة ، أو بيّنه سيبويه في كتابه . في حين أنّ الشواهد التي ذكرها سيبويه لم يصرّح في جزء كبير منها بسماعه للرواية الثانية عن الشّاعر أو الرّاوي ، وإنّما ذكر الوجه الثاني ، لأنّ القياس يبيّنه ، وله نظائر في كلام العرب ، وقد بيّنا — فيما مضى — أثر هذا المسلك في النحو ودراسته .

وقد نبّه العلماء إلى أنّ لغات العرب كلّها حجة ، يقول ابن جنّي : " وكيف تصرفّ الحال ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه " (١) .

ويقول أبو حيّان : " كلّ ما كان لغة لقبيلة قيس عليه " (٢) .

ويقول ابن ولّاد : " الرّواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغيّر البيت على لغتها ، وترويه على مذاهبها ، ممّا يوافق لغة الشاعر ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد ، ألا ترى أنّ سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجه شتى ، وإنّما ذلك على حسب ما غيّرته العرب بلغاتها ، لأنّ لغة الرّاوي من العرب شاهد ، كما أنّ قول الشّاعر شاهد ، إذا كانا فصيحين " (٣) .

(١) الخصائص (٢ / ١٤) .

(٢) الزهر (١ / ٢٥٨) .

(٣) الانتصار (٥٥) .

ويقول في موطن آخر حول تعدد الروايات في البيت الواحد : " فهذا أكثر من أن يحصى في الشعر ، إذ مجئ الروايات في البيت الواحد ، وكلّ رواية حجّة إذا رواها فصيح ؛ لأنّه يغيّر البيت إلى ما في لغته ، فيجعل ذلك أهل العربية حجّة " (١) .

ويقول البغدادي : " ولا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف ولا بالشذوذ " (٢) .

ولكن هل هناك أسس بناء عليها نقبل رواية ونردّ أخرى ؟ أو نقدّم رواية

على غيرها . إليك بعض ما تريد .

١ - قبول رواية الثقة :

أدرك العلماء أنّهم لم يقفوا على جميع ما نطقت به العرب ، يقول أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافراً ، لجاءكم علم وشعر كثير (٣) . وروي قريب من هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٤) .

ويقول ابن سلام : " ولأبي سفيان بن الحارث شعر كان يقوله في الجاهليّة ، فسقط ،

ولم يصل إلينا منه إلا القليل " (٥) .

ويقول ابن قتيبة : " والشعراء المعروفون بالشعر عند عشائهم وقبائلهم في الجاهلية

والإسلام أكثر من أن يحيط بهم محيط ، أو يقف وراء عددهم واقف ، ولو أنفذ عمره في

التنقير عنهم ، واستفرغ مجهوده في البحث والسؤال ، ولا أحسب أحداً من علمائنا استغرق

شعر قبيلة حتى لم يفته من تلك القبيلة شاعر إلا عرفه ، ولا قصيدة إلا رواها .

حدّثنا سهل بن محمد ، حدّثنا الأصمعيّ ، حدّثنا كرد بن مسمع ، قال : جاء فتيان إلى

أبي ضمضم بعد العشاء ، فقال لهم : ما جاء بكم يا خبيثاء ؟ قالوا : جئناك نتحدث

قال : كذبتهم ، ولكن قلتم كبير الشيخ ، فنتلعه ، عسى أن نأخذ عليه سقطة ، فأنشدهم

لمائة شاعر ، وقال مرّة أخرى لثمانين شاعراً ، كلّهم اسمه عمرو .

قال الأصمعيّ : فعددت أنا و خلف الأحمر ، فلم نقدر على ثلاثين .

(١) الانتصار (١٧٣) .

(٢) شرح أبيات المغني (١ / ٢٨٧) .

(٣) طبقات فحول الشعراء (١ / ٢٥) ، والخصائص (١ / ٣٨٧) .

(٤) الخصائص (١ / ٣٨٧) .

(٥) طبقات فحول الشعراء (١ / ٢٤٧) .

فهذا ما حفظه أبو ضمضم ، ولم يكن بأروى الناس ، وما أقرب أن يكون من لا يعرفه من المسمين بهذا الاسم أكثر ممن عرفه .
 هذا إلى من سقط شعره من شعراء القبائل ، ولم يحمسه إلينا العلماء والنقلة .
 أخبرنا أبو حاتم ، حدثنا الأصمعي ، قال : كان ثلاثة إخوة من بني سعد ، لم يأتوا الأمصار ، فذهب رجزهم ، يقال لهم : مُنذر ، ونُذير ، ومُنْذِر ، ويقال إن قصيدة روبة التي أولها :

وقائم الأعماق خاوي المخترق

لُمْتَنْذِر " (١) .

ويتحدث عن طرفة بن العبد ، فيقول : " وليس عند الرواة من شعره وشعر عبيد إلا القليل " (٢) .

وهذا ابن خالويه يقول : البُخْدَق نبت لم يعرف إلا من أم الهيثم " (٣) .

ويقول أحمد بن فارس في باب القول : ((على أن لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها ، وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير ، وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله)) :
 وذهب علمائنا أو أكثرهم إلى أن الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل .

قال : ولو جاءنا جميع ما قالوه ، لجاء شعر كثير ، وكلام كثير .

وأحر بهذا القول أن يكون صحيحاً ؛ لأننا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب ، فلا يكاد واحد منهم يُخبر عن حقيقة ما خولف فيه ، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان " (٤) .

ومن هنا فإن رواية الثقة مقبولة ، ولو خالفت المشهور ، فإن قيل : ما حدّ الثقة ؟
 فالجواب : أن الثقة ما توافرت الأخبار على صدقه وعدالته والثقة به ، سواء أكان أعرابياً أم راوية ، أم نحوياً .

فالأعرابي مثل ابن أحمَر الباهلي ، والراوية مثل أبي عمرو بن العلاء والأصمعي ،

(١) الشعر والشعراء (١/٦٠ - ٦١) .

(٢) السابق (١/١٨٥) .

(٣) لسان العرب (١٠/١٣) (بخق) .

(٤) الصاحبي (٥٨) .

والنجويّ مثل سيوييه .

يقول الرضيّ بعد أن ذكر ردّ بعض البصريين لرواية الكوفيين في قول الشاعر :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع^(١)

وقولهم إنّ الرواية : يفوقان شيخي في مجمع .

قال : " والإينصاف : أنّ الرواية لو ثبتت عن ثقة ، لم يجوز ردّها ، وإن ثبتت عندك

رواية أخرى " ^(٢) .

بل تقبل رواية الثقة وإن لم تسمع من غيره ، ومن ذلك الألفاظ التي ذكرها ابن أحمر

الباهلي ، وتفرد بها ، فلم تسمع من غيره . فقبلها النّحاة ، لأن ابن أحمر ثقة فصيح .

ومما جاء عنده ((الديدبون)) في قول الشاعر :

خلو طريق الديدبون وقد فات الصبا وتنوزع الفخر^(٣)

وغيرها كثير ^(٤) .

يقول ابن جنّي تعليقا على ذلك : " والقول في هذا الكلم المقدم ذكرها وجوب

قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشّهادة من فصاحة ابن أحمر ، فإما أن يكون شيئا أخذه عمّن

ينطق بلغة قديمة ، لم يشارك في سماع ذلك منه ، على حدّ ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو

فصيح وإما أن يكون شيئا ارتجله ابن أحمر ، فإنّ الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت

طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ، فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا

يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سبقا إليها . . .

وكذلك إن جاء نحو هذا الذي روينا عن ابن أحمر عن فصيح آخر غيره ، كانت حاله

فيه حاله ، لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين ، أو متهم ، أو من لم ترتق به فصاحته ،

ولا سبقت إلى النفس ثقته ، كان مردوداً غير متقبّل " ^(٥) .

ألا ترى أنّ النّحاة أثبتوا ما رواه الثقات من شواهد على لغة حمير ، مع بعدها عن اللغة

(١) انظر ص (١٥٣ ، ١٧٤) من هذا البحث .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (١ / ٩٣) .

(٣) الخصائص (٢٤ / ٢) .

(٤) السابق (٢ / ٢٢ - ٣٠) .

(٥) الخصائص (٢ / ٢٦ - ٢٧) ، وانظر : الإصباح في شرح الاقتراح (١٠٣ - ١١٠) .

الفصيحة ، يقول ابن جني : " ويكفي من هذا ما تعلمه من بعد لغة حمير من لغة ابني نزار ، روينا عن الأصمعي أن رجلاً من العرب دخل على ملك ظفار — وهي مدينة لهم يجي منها الجزع الظفاري — فقال له الملك ثب — وثب بالحميرية : اجلس — فوثب الرجل فلندقت رجلاه ، فضحك الملك ، وقال : ليس عندنا عربيّ ، من دخل ظفار حمر ، أي : تكلم بكلام حمير ، فإذا كان كذلك جاز جوازاً قريباً كثيراً أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا ، وإن لم يكن لها فصاحتنا ، غير أنّها لغة عربية قديمة " (١) .

ولذا صحح التّحاة — غالباً — شواهد سيبويه ، لأنّه ثقة فيما يرويه عن العرب ، وإن تعددت رواياتهما . يقول عنه ابن ولاد : " وليس هو عندنا ممن يتعمد الكذب " (٢) .

ويقول البغدادي عن شواهد سيبويه : " وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثر ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنّه أتى بشعر منكر ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة ، لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفاً منها . . .

ولكون أبياته أصحّ الشواهد ، التزمنا في هذا الشرح أن ننصّ على ما وجد فيه منها بيتاً بيتاً ، ونميزها عن غيرها ، ليرتفع شأنها ، ويظهر رجحانها " (٣) .

ويقول : " هذا لا يصادم نقل سيبويه ، لأنّه ثقة ، والاعتماد عليه أكثر " (٤) .

ويقول في موطن آخر : " وسيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه " (٥) .

ويقول أيضاً : " ولكنّ سيبويه ثقة ، والقول ما قالت حذام " (٦) .

ويقول : " و سيبويه إمام ثقة راوية ، لم يورد في كتابه شيئاً إلا ما يعرفه حقّ المعرفة ، ولكنّا لقصورنا ، ولعدم المساعدة ، قد لا نطلع على بعض الأمور " (٧) .

ولذلك التزم أبو حيان أن لا يقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه ، أو في التسهيل

(١) الخصائص (٢ / ٣٠) .

(٢) الانتصار (٢٥٨) .

(٣) خزنة الأدب (١ / ١٦ — ١٧) .

(٤) السابق (٤٧ / ١) .

(٥) السابق (٢ / ٣٦٤) .

(٦) السابق (١٠ / ٩٧) .

(٧) السابق (١١ / ٣٩٧ — ٣٩٨) .

لابن مالك ، أو في تصانيفه " (١) .

وهذا لا يعني أن جميع الروايات التي ذكرها سيبويه في شواهده كانت مقبولة عند جميع النحاة ، فهناك روايات أنكرها النحاة ، بل منها ما رده بعض الرواة ، ومن ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ وَمَخْتَبَطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ (٢)

فقد استشهد به سيبويه في ((باب يُحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)) ، وخرجه على أن ((ضارع)) فاعل لفعل محذوف ، قال : " كأثمه قلل : لبيكه ضارع " (٣) .

واستشهد به على هذه الرواية المبردة (٤) وابن جنبي (٥) ، والزخشي (٦) ، وابن مالك (٧) ، والرضي (٨) ، وابن هشام (٩) .

غير أن الأصمعي أنكروا هذه الرواية ، يقول ابن قتيبة بعد إيراده للشاهد على رواية سيبويه : " وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : ما اضطره إليه ؟ وإنما الرواية :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ " (١٠) .

وعدّ العسكري رواية سيبويه ممّا غلط فيه النحاة ، ورووه موافقاً لما أرادوه ، مخالفين بذلك رواية الرواة (١١) .

ودافع السيرافي عن سيبويه ، فقال : " واعلم أن اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع ، لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه ، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد ،

(١) نفع الطيب (٢ / ٥٤١) .

(٢) انظر شرح المفصل (١ / ٨٠) و خزائن الأدب (١ / ٣٠٣) .

(٣) الكتاب (١ / ٢٨٨) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (١٥٧) .

(٤) المقتضب (٣ / ٢٨٢) .

(٥) الخصائص (٢ / ٣٥٥ - ٤٢٦) .

(٦) المفصل (٣٣) .

(٧) شرح التسهيل (٢ / ١١٨ - ١١٩) .

(٨) شرح كافية ابن الحاجب (١ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٣ / ٤٨٧) .

(٩) أوضح المسالك (٢ / ٩٣) ، ومغني اللبيب (٢ / ٦٢٠) .

(١٠) الشعر والشعراء (١ / ٩٩ - ١٠٠) .

(١١) شرح ما يقع فيه التصحيف (٢٠٧ - ٢٠٨) .

ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي فيها حجة ، فينشده على ما سمعه ، و يرويها
 راوٍ آخر على وجه آخر لا حجة فيه .

والرواة المختلفون إنما أخذوا من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار ، لأنَّ العربيَّ
 الذي غيَّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه ، قوله حجة ، ولو كان الشعر له لكان يحتاج
 به ، ألا ترى أنَّ الحطيئة راوية زهير ، وكثيراً راوية جميل ، والراوي والمروي عنه كلاهما
 حجة " (١) .

ويقول الدكتور خالد جمعة : " ولكنَّ التَّحويين قبلوا رواية سيبويه ، واعتبروا الرواية
 التي رواها الأصمعيّ وغيره من العلماء رواية أخرى في البيت ، لا تسقط الاستشهاد برواية
 سيبويه .

ومما يجدر بنا ذكره هاهنا أنَّ سيبويه كان على علم بالرواية التي رواها الأصمعيّ ،
 ولذلك نسب الإنشاد في البيت على رواية رفع ((يزيد)) إلى بعضهم " (٢) .
 وليس هذا الشاهد هو الوحيد الذي طعن العلماء في روايته ، فهناك شواهد أخرى ،
 أنكروها جماعة من العلماء ، بل غلّطوا سيبويه في روايته لها — كما سبق — (٣) ودافع
 آخرون عن رواية سيبويه ، فصححوها ، واستشهدوا بها (٤) .

في حين أنَّ شواهد سيبويه التي اعترض العلماء على روايتها بروايات أخرى تردُّ
 الاستشهاد بها ، تقلَّ نسبتها عن ((١ %)) كما ذكر الدكتور خالد جمعة (٥) .

وسيبويه إمام في النحو ، ثقة في قوله ، ولا يعني هذا تنزيهه عن الخطأ والزلل ، فهو
 بشر ، والخطأ متوقع منه . كيف لا ، والعصمة لأنبياء الله فحسب ، وليس لغيرهم من البشر
 عصمة ، ولذلك عقد ابن جنّي باباً في الخصائص تحت عنوان : "باب في سقطات العلماء"
 أورد فيه ما أخذ على رواة ثقات ، و نحاة أفذاذ ، من أمثال الأصمعيّ ، و أبي عمرو
 الشَّيباني ، و أبي عبيدة ، والمفضلّ الضبيّ ، و أبي عمرو بن العلاء ، والكسائيّ ، و ثعلب ،

(١) شرح أبيات سيبويه للسرياني (٢ / ٩٦) .

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٣٢٠) .

(٣) انظر ص (١٧٦) من هذا البحث .

(٤) شواهد الشعر في كتابة سيبويه (٣١٥ — ٣٢٦) .

(٥) السابق (٣٢٦) .

واليزيديّ ، وغيرهم ^(١) .

وسيبيويه واحد من أولئك الأعلام ، وثقة العلماء ، وشهدوا له بالصدق والأمانة ، يقول ابن جنّي : " وحسبنا من هذا حديثُ سبيويه ، وقد حطب بكتابه — وهو ألف ورقة — علماً مبتكراً ، ووضعاً متجاوزاً لما يسمع ويرى ، قلّما تُسند إليه حكاية ، أو توصل به رواية ، إلا الشاذّ الفذّ الذي لا حُفْلُ به ولا قدر ، فلولا تحفُّظ من يليه ، ولزومه طريق ما يعنيه ، لكثرت الحكايات عنه ، ونيطت أسبابها به ، لكن أخلد كلّ إنسان منهم إلى عصمته ، وأدرع جلباب ثقته ، وحمى جانبه من صدقه وأمانته ، ما أريد من صون هذا العلم الشريف له به " ^(٢) .

ولذا فالأصل قبول روايته فيما سمع من روايات عن العرب ، خصوصاً إذا ما عرفنا أن الرواة لم يقفوا على جميع ما نطقت به العرب ، فلا تُردّ رواية العالم الثقة ، إلا إذا وجد دليل صريح على ردّ رواية معيّنة ، ويبقى الأصل فيما عداها القبول .
ومما يتصل بما نحن فيه ، قول عديّ بن زيد العبادي :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدّثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألًا ^(٣)

رواه المفضّل الضبيّ بنصب ((تحدّثه)) على أن ((كما)) ناصبة . بمعنى ((كيما)) .
ورواه غيره من الرواة بالرفع ، وهو مذهب البصريين . والرواية الثابتة في ديوان الشاعر .

فهل لنا أن ندفع رواية المفضّل الضبيّ ؟ !

ليس لنا ذلك ، لأنّ المفضّل الضبيّ راوٍ وثقه العلماء ، وشهدوا له بالصدق ، وأخذ عنه أبو زيد الكثير من الشّعْر ^(٤) .

ولذا فقبول رواية الثقة يعني صحّتها ، ولا يعني بالضرورة ترجيحها على غيرها ، ألا ترى أنّ العربيّ قد ينطق بالشيء وغيره في نفسه أقوى منه ، وقد ينقل الرواة ما سمعوه من العربيّ مع اعتقادهم ضعفه .

(١) الخصائص (٣ / ٢٨٥) ، وانظر الاستدراك على سبيويه (٢٧) من المقدمة .

(٢) السابق (٣ / ٣١٥) .

(٣) انظر ص (١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٨) من هذا البحث .

(٤) مراتب النحويين (١١٦) .

ذكر الفراء أن أبا الجراح أنشده :

يا صاح بلِّغ ذوي الحاجات كلَّهم أن ليس وصلٌ إذا انحلت عرى الذنب

بخفض ((كلَّهم)) قال الفراء : فقلت له : هلاً قلت : كلَّهم — يعني بالنصب —

قال : هو خير من الذي قلته أنا ، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض ^(١) .

وذكر البغدادي حكاية الفراء مع أبي ثروان حينما أنشده قول ذي الرمة :

تريك سنّة وجهٍ غيرٍ مقرّفةٍ مكسّاءٍ ليس بها خالٌ ولا ندبٌ ^(٢)

بخفض ((غير)) فقال الفراء : كيف تقول :

تريك سنّة وجهٍ غيرٍ مقرّفةٍ

قال : تريك سنّة وجهٍ غيرٍ مقرّفةٍ

بنصب غير ، قلت : فأنشد بخفض غير ، فخفض غير ، فأعدت عليه القول فقال :

الذي تقول أنت أجود ممّا أقول أنا ، وكان إنشاده على الخفض ^(٣) .

وأبو ثروان ممن تؤخذ عنه اللغة والعربية ^(٤) .

ويقول ابن جنّي : " ويدلّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة غيرها أقوى

في القياس عنده منها ، ما حدّثنا أبو علي رحمه الله ، قال : عن أبي بكر بن أبي العباس أن

عمارة كان يقرأ : ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارِ ﴾ ^(٥) بالنّصب ، فقال أبو العباس : فقلت له :

ما أردت ؟

قال : أردت ﴿ سابقُ النهارِ ﴾ .

قال : فقلت له : فهلاً قلته ؟

فقال : لو قلته لكان أوزن .

فقوله : أوزن ، أي : أقوى ، وأمکن في النفس ، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة ،

(١) مغني اللبيب (٢ / ٦٨٣) ، وشرح شذور الذهب (٣٤٦) ، وانظر مع الهوامع (٢ / ٤٤٠) ، وخرزانة

الأدب (٥ / ٨٩ — ٩٤) ، و مسائل الخلاف بين الخليل و سيبويه (٥٦ — ٥٨) .

(٢) ديوانه (٢٥) .

(٣) خزانة الأدب (٥ / ٩١ — ٩٢) .

(٤) السابق (٥ / ٩٠) .

(٥) سورة يس ، الآية (٤٠) .

وغيرها أقوى في نفسه منها " (١).

ويقول في باب الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد : " وقال ابن قيس :

لئن فتنتني لهي بالأمس أفتنت سعيداً فأضحى قد قلّى كلّ مسلم
و((فتن)) أقوى من ((أفتن)) حتى إن الأصمعيّ لما أنشد هذا البيت شاهداً
لـ ((أفتن)) قال : ذلك محنّث ، ولست آخذ بلغته ولسنا ندفع أنّ في الكلام كثيراً
من الضّعف فاشياً ، وسمّتا منه مسلوكاً متطرّقاً . وإنّما غرضنا هنا أن نريّ إجازة العرب
جمعها بين قوى الكلام وضعيفه في عقد واحد ، وأنّ لذلك وجهاً من النظر صحيحاً ،
وسنذكره

ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين : القوية والضعيفة في كلام واحد ، هو : أن
يُروك أنّ جميع كلامهم — وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره — على ذكرٍ منهم ،
وثابت في نفوسهم . نعم ، وليؤنّسوك بذلك ، حتى إنّك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى
وما يضعف في عقد واحد ، ولم يتحاموه ولم يتجنّبوه ، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما ،
كنت إذا أفردت الضّعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القويّ ، فيتبيّن به ضعفه وتقصيره
عنه ، أنس به ، وأقلّ احتشاماً لاستعماله :

ونظير هذا الإنسان ، يكون له ابنان أو أكثر من ذلك ، فلا يمنعه نجابة النّجيب منهما
الاعتراف بأدوئهما ، وجمعه بينهما في المقام الواحد ، إذا احتاج إلى ذلك " (٢).

ومما سمعه الرّواة ونقلوه من العربيّ مع اعتقادهم ضعفه ، ما ذكره ابن جنّي ، قال :
" والخبر المرفوع في ذلك ، وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله
عزّقاتهم ، فنصب أبو خيرة التاء من ((عزّقاتهم)) .

فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لأنّ جلدك .

وذلك أنّ أبا عمرو استضعف النّصب بعد ما كان سمعها منه بالجرّ .

قال : ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنّصب والجرّ ، فإنّما أن يكون سمع النصب من غير
أبي خيرة ممن يرضى عربيّته ، وإنّما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من
نصبها ، ويجوز أيضاً أن يكون قد أقام الضّعف في نفسه ، فحكى النّصب على اعتقاده

(١) الخصائص (١/ ١٢٦) .

(٢) السابق (٣/ ٣١٨ — ٣٢١) .

ضعفه ، وذلك أنَّ العربيَّ قد ينطق بالكلمة يعتقد أنَّ غيرها أقوى في نفسه منها ^(١) .
ولو سلك النَّحاة هذا المسلك ، أعنى : قبول الرواية الصحيحة في الشاهد ، وترجيح
إحدى الروايات على غيرها ، بدلاً من ردِّ الرواية المغايرة ، أو تغليب الشَّاعر ، أو الرَّاوي ،
أو المستشهد بها ، لسلمت الدِّراسة النَّحوية من كثير من الخلط الاضطراب .
وهو طريق وضعه النَّحاة ، وجعلوه أصلاً من أصول بحثهم ودراساتهم ، غير أنَّهم لم
يراعوا ذلك في التطبيق ، انتصاراً للنفس ، واتباعاً للهوى ^(٢) .

وسوف نقف — إن شاء الله — بشيء من التفصيل على هذا في الفصل القادم ^(٣) .
ومن هنا ، فإنَّ رواية الشَّاهد إذا وردت من عالم ثقة مشهور بالعدالة في علمه
قبلت ، وأصبحت شاهداً على تلك المسألة ، ولا تردُّ بناءً على رواية أخرى تخرجها عن
الاستشهاد ، إلا إذا وجد دليل صحيح صريح على ردِّ رواية معيَّنة ، ويبقى الأصل فيما
عداها القبول .

٢ - موافقة القياس ، والبعد عن التأويل :

إذا اجتمع في الشَّاهد أكثر من رواية ، وكانت إحداها موافقة للقياس ، بعيدة عن
التأويل ، كانت أرجح من غيرها ^(٤) ، و مثال ذلك قول طرفة بن العبد :
ألا أيُّ هذا الزاجريِّ أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
روى ((أحضر)) بالرفع والنصب ^(٥) . ونسب الأنباريُّ الرَّفع للبصريين ، والنَّصب
للكوفيين ^(٦) .

ورواية الرَّفع أولى ، لموافقتها القياس ، فـ ((أن)) حرف نصب من عوامل الأفعال ،
وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي ألاَّ تعمل مع الحذف من غير بدل .
قال الأنباري : " والذي يدلُّ على ذلك أن ((أن)) المشدَّدة التي تنصب الأسماء لا

(١) الخصائص (١ / ٣٨٥) ، وانظر بجمع الأمثال (١ / ٥٧ - ١٠٨) ، ولسان العرب (١٠ / ٢٤٢) ((عرق)) .

(٢) الإعراب في جدل الإعراب (٦٥ - ٦٦) والإصباح في شرح الاقتراح (٣٨٣ - ٣٨٤) ومقدمة محمد
عبد الخالق عزيمة على المقتضب (١ / ١٠٥) .

(٣) انظر ص (٢٤٣) من هذا البحث .

(٤) انظر ص (١٥٢) من هذا البحث .

(٥) انظر ص (١٦٦) من هذا البحث .

(٦) الإعراب في جدل الإعراب (٦٧) ، والإنصاف (٢ / ٥٥٩ - ٥٧٠) ، والإفصاح في شرح الاقتراح (٣٨٥) .

تعمل مع الحذف ، و إذا كانت ((أن)) المشددة لا تعمل مع الحذف فـ ((أن)) المخففة أولى أن لا تعمل ، وذلك لوجهين :

أحدهما : أن ((أن)) المشددة من عوامل الأسماء ، و ((أن)) المخففة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت ((أن)) المشددة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى ، فأن لا تعمل ((أن)) الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف ، كان ذلك من طريق الأولى .

والثاني : أن ((أن)) الخفيفة إنما عملت النَّصب ، لأنها أشبهت ((أن)) المشددة ، و إذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع أولى أن لا ينصب مع الحذف ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل ، وذلك لا يجوز ^(١) .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الأنباري حينما ذكر أدلة الكوفيين على أن ((أن)) المصدرية المحذوفة تعمل في الفعل المضارع النَّصب بدون بدل ، قال : " أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ ^(٢) فنصب ﴿ لا تعبدوا ﴾ بـ ((أن)) مقدرة ، لأنَّ التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف ((أن)) وأعملها مع الحذف ، فدلَّ على أنها تعمل النَّصب مع الحذف " ^(٣) .

ومعلوم أن معاني القرآن للفراء من أهم مصادر النحو الكوفي الموجودة لدينا ، إن لم يكن المصدر الأساس ، وقد رأيت فيها ما يخالف كلام الأنباري .

يقول الفراء : " وقوله ﴿ وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله ﴾ رفعت ((تعبدون)) ، لأنَّ دخول ((أن)) يصلح فيها ، فلمَّا حُذف النَّاصب رُفعت ، كما قال الله ﴿ أفغير الله تأمروني أعبدُ ﴾ ^(٤) ، وكما قال : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ ^(٥) وفي

(١) الإنصاف (٢ / ٥٦٢ - ٥٦٣) .

(٢) البقرة (٨٣) .

(٣) الإنصاف (٢ / ٥٦٠) .

(٤) الزمر (٦٤) .

(٥) المدثر (٦) .

قراءة عبد الله ﴿ ولا تمنن أن تستكثر ﴾ فهذا وجه من الرفع ، فلمّا لم تأت بالتأصب
 رفعت ، وفي قراءة أبيّ : ﴿ وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا ﴾ ومعناها الجزم بالنهي^(١) .
 ومن هنا فكلام الفراء في هذه الآية مطابق لكلام البصريين ، بل خرّج
 قراءة ((لا تعبدوا)) كما خرّجها الأنباري على أنّها مجزومة بالنهي ، وليست منصوبة —
 ((أن)) .

يقول أبو البركات : " وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قراءة من قرأ ﴿ لا
 تعبدوا إلا الله ﴾ فهي قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة ، لأنّ ﴿ تعبدوا ﴾ مجزوم
 بـ ((لا)) ، لأنّ المراد بها النهي ، و علامة الجزم و النصب في الخمسة الأمثلة التي هذا
 أحدها واحدة " ^(٢) .

فكان الواجب أن يثبت الأنباري في نقله ، ويتحرى الصواب . فإن قيل : ألا يمكن أن
 يكون هذا المذهب مذهب غيره من الكوفيين؟! أو مذهب الفراء في مصنفات لم
 تصل إلينا؟ .

قلنا : لا ننكر ذلك إن ثبت ، ولكن أليس من الواجب أن يذكر رأي الفراء الثابت
 في معانيه ؟ .

ومن ذلك قول الشاعر :

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذُوو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
 إِلَى حُقْرِ أَسَافِلُهُنَّ جُوفُ وَأَعْلَاهُنَّ صُفَّاحُ مُقْبِمِ

فقد جاء بروايتين ((نأوي)) و ((يأوي)) كما سبق^(٣) .

ورواية ((يأوي)) أولى ؛ لعدم التأويل فيها فـ ((ذوو)) فاعل لـ ((يأوي))
 بخلاف الرواية الأولى ، يقول البغدادي بعد البيتين : " على أنّ الرواية في ((نأوي))
 بالنون فلا يمكن أن يكون فاعله ((ذوو)) ، فاحتيج إلى التأويل ، يجعله فاعلاً لفعل مقدر

(١) معاني القرآن للفراء (١ / ٥٣) .

(٢) الإنصاف (٢ / ٥٦٤) .

(٣) انظر ص (١٣٠) من هذا البحث .

مبدوء بياء الغيبة يفسره ((ناوي)) والتقدير : يأوي ذوو الأموال ، فيكون مع ما بعده
توكيداً لناوي بالنون " (١) .

٣- ورود أحداث خارجة عن الشاهد ترجح رواية على أخرى ، ومن ذلك قول

الأعشى :

فذاك وما اتجى من الموت ربه بساباط حتى مات وهو مُحزرق^(٢)
ذكر ابن جنّي أنّ التوزي قال : قلت لأبي زيد الأنصاري : أنتم تنشدون قول الأعشى :

بساباط حتى مات وهو مُحزرق

وأبو عمرو الشيباني ينشدها : محزق ، فقال : إنها نبطية ، وأمّ أبي عمرو نبطية ، فهو
أعلم بما منّا^(٣) . ومن هنا فرواية ((محزق)) أرجح من غيرها .

ومن ذلك قول النابغة ، يخاطب عمرو بن هند :

من مبلغ عمرو بن هند آية ومن النصيحة كثرة الإعذار

لا أعرفنك عارضاً لرماحنا في جفّ ثعلب وارد الأمرار

يقول السيوطي : " قال ابن دريد : وروى الكوفيون : في جفّ تغلب^(٤) ، وهذا

خطأ ، لأنّ تغلب بالجزيرة ، و ثعلب بالحجاز ، وأمّار موضع هناك " (٥) .

٤- ورود لغتين في شاهد واحد في رواية ، ووروده بلغة واحدة في رواية أخرى ، فتقدم

الرواية التي جاء الشاهد فيها بلغة واحدة . ومن ذلك قول بجير بن عنمة الطائي :

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

فقد ذكر البغدادي أنّ صدر الأفاضل رواه :

بالسهم وامسلمه

بالسهم على اللغة المشهورة ، و ((امسلمه)) على لغة حمير ، وهي إبدال لام التعريف

مياماً^(٦) .

(١) شرح أبيات المغني (٢ / ٢١٥) .

(٢) جاء في الديوان (١٨٠) ((محزق)) .

(٣) الخصائص (٣ / ٢٨٦) .

(٤) وهي الرواية المثبتة في ديوان النابغة (١٦٨) .

(٥) المزهرة (٢ / ٣٥٨) ، والغريب المصنف (٣٦٦) .

(٦) شرح أبيات المغني (١ / ٢٨٧) .

وأشار ابن يعيش إلى ذلك حينما قال بعد إيراد الشاهد : " الشاهد فيه إبدال الميم من اللام في السهم والسلمة ، على أن الرواية بالسهم بسين مشددة ، لإدغام اللام فيها ، وامسلمه بميم بعد الواو فاعرفه " (١) .

والأولى تقديم الرواية الأولى ((بامسهم وامسلمه)) ؛ لأن الشاعر من طيء ، وهم يبدلون لام التعريف ميماً ، فالرواية التي جاءت بلغة واحدة توافق لغة الشاعر الأصلية ، أولى من الرواية التي جاءت بلغتين .

ونحن لا ننكر أن العربي قد يجتمع في قوله أكثر من لغة ، وسوف نقف على شيء من هذا فيما بعد — إن شاء الله — ولكن ورود روايتين إحداهما تثبت الشاهد بلغة واحدة ، والأخرى ترويه بلغتين ، تجعلنا نرجح الرواية التي تثبت بلغة واحدة ، خصوصاً إذا ما عرفنا لغة الشاعر .

ولذلك يقول ابن جني : " فإذا ورد شيء من ذلك ، كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان ، فينبغي أن تتأمل حال كلامه ، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، ككثرتما واحدة ، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم إنّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر استعماله لها ، فلحقت — بطول المدة واتصال استعمالها — بلغته الأولى .

وإن كانت إحدى اللفظين أكثر في كلامه من صاحبها ، فأخلق الحاليين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة ، والكثيرة هي الأولى الأصيلة .
نعم ، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القلبي منهما إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانت جميعاً لغتين له ولقبيلته " (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن البغدادي ذكر في شرح أبيات المغني أن الجوهرى

روى الشاهد :

(١) شرح المفصل (٩ / ٢٠) .

(٢) الخصائص (١ / ٣٧٣ — ٣٧٤) .

ذاك خائلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بالسَّهم وامسلمه^(١)
غير أنني وجدت رواية الجوهرى في الصَّحاح موافقة لرواية جمهور النَّحاة ، ((بامسهم
وامسلمه))^(٢) .

٥ - إذا وردت شواهد تؤيد رواية حولها خلاف ، صحت تلك الرواية ، وأصبحت شاهداً
على تلك الظاهرة . ومن ذلك قول الشاعر :

فما كان حصن ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمع^(٣)
فقد استشهد به الكوفيون ، والأحفش ، والفارسي ، وابن برهان ، وابن الأنباري^(٤) ،
وابن مالك^(٥) ، وابن هشام^(٦) ، وابن عقيل^(٧) على جواز منع صرف المنصرف في ضرورة
الشعر .

بل ذهب ثعلب إلى إجازته في الشعر والنثر^(٨) .
ومنع ذلك جمهور البصريين ، ووافقهم الحامض من شيوخ الكوفيين^(٩) ، وردوا
الاستشهاد بهذا البيت برواية أخرى لا شاهد فيها وهي :

يفوقان شياخي في مجمع

يقول المبرد : " واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف ما لا ينصرف ، لأنه إنما يردّ
الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجزله ذلك ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجوز
اللحن ، و إنما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة " ^(١٠) .

- (١) شرح أبيات المعنى (١ / ٣٨٧) .
- (٢) الصحاح (٥ / ١٩٥١) ((سلم)) .
- (٣) انظر ص (١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٨٦) من هذا البحث .
- (٤) الإنصاف (٢ / ٤٩٩) ، و همع الهوامع (١ / ١٢١ - ١٢٢) ، و خزائن الأدب (١ / ١٤٧) .
- (٥) شرح التسهيل (٣ / ٤٣٠) ، و شرح الكافية الشافية (٣ / ١٥٠٩) .
- (٦) أوضح المسالك (١ / ١٣٧) .
- (٧) المساعد (٣ / ٤٤) .
- (٨) مجالس ثعلب (١ / ١٤٧) ، و أوضح المسالك (٤ / ١٣٧) ، و المساعد (٣ / ٤٤) ، و التصريح (٢ / ٢٢٨) .
- (٩) المساعد (٣ / ٤٤) .
- (١٠) المقتضب (٣ / ٣٥٤) .

وذكر المرزباني الشاهد السابق الذي استدللّ به الكوفيون ، وقال : وهذا قبيح ، ولا يقاس عليه ؛ لأنّه لحن ^(١) .

ويقول ابن جنّي : " واعلم أنّ الشاعر له مع الضّرورة أن يصرف ما لا ينصرف ، وليس له ترك صرف ما ينصرف للضّرورة ، هذا مذهبنا ، وذلك أنّ الصّرف هو الأصل ، فإذا اضطرّ الشاعر رجع إليه ، و ليس له أن يترك الأصل إلى الفرع ، فأما ما رووه من قول الشاعر :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
فإنّ أبا العباس رواه غير هذه الرواية ، وهي قوله :

يفوقان شيخي في مجمع

فرواية برواية ، والقياس في ما بعد معنا " ^(٢) . وذكر نحوه ابن عصفور ^(٣) .

ووصف ابن قتيبة عدم صرف المنصرف بالقبح ، يقول : " وقد يضطر فيصرف غير المصروف ، وقبيحٌ ألا يصرف المصروف وقد جاء في الشعر " . وذكر الشاهد السابق ، ولم يشر إلى ردّ الرواية ^(٤) .

والرواية الأولى صحيحة ثابتة ، رواها الثقات ، فقد جاء في صحيح مسلم : " أعطى رسول الله ﷺ أبا سفيان بن حرب ، وصفوان بن أمية ، وعيينة بن حصن ، والأقرع بن حابس كلّ إنسان منهم مائة من الإبل ، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك ، فقال عباس بن مرداس :

أجعل نهبي ونهب العيين دبين عيينة والأقرع
فما كان بدر ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع
فأتمّ له رسول الله ﷺ مائة " ^(٥) .

وكان هذا اليوم قد أعطى النبي ﷺ المؤلفلة قلوبهم من سبي حنين .

(١) الموشح (١٢٧) .

(٢) سر صناعة الإعراب (٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧) .

(٣) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٥٧٠) .

(٤) الشعر والشعراء (١ / ١٠١) .

(٥) صحيح مسلم (٢ / ٧٣٧) ، وانظر الشعر والشعراء (١ / ١٠١ ، ٣٠٠) ، (٢ / ٧٤٨) .

ويقول ابن مالك رداً على المبرّد : " و للمبرّد إقدام في ردّ ما لم يرو ، كقوله في قول العباس بن مرداس : وما كان حصن ٠٠ الرواية : ((يفوقان شيخي)) ، مع أنّ البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره ، وذكر ((شيخي)) لا يعرف له سند صحيح ، ولا سند يدينه من التسوية ، فكيف من الترجيح " (١) .

ويقول ابن الأنباري : " ولا يجوز أن يقال : إنّ الرواية :

يفوقان شيخي في مجمع

وشيخي أبوه مرداس ؛ لأننا نقول : بل الرواية الصّحيحة ما رويناها ، على أنّا لو قدرنا رواية أخرى كما رويموه ، فما العذر عن هذه الرواية الصّحيحة مع شهرتها " (٢) .
وقد ورد شواهد أخرى تعضد هذه الرواية وتساندها . منها قول دوسر بن دهبيل القريعي :

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صَحَا قلبه عن آل ليلى وعن هند (٣)

فمنع ((دوسر)) من الصرف ، وهو منصرف .

وقول ذي الإصبع العدوي :

وممن ولدوا عامرَ ذو الطول و ذو العرض (٤)

فمنع ((عامر)) من الصّرف ، وهو منصرف ، ولو جعله اسماً لقبيلة كما ذكر

البصريون ، لقال : ذات الطول وذات العرض .

وقول الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة الثغور غدور (٥)

فترك صرف ((شيب)) وهو منصرف .

وقول الشاعر :

(١) شرح التسهيل (٣ / ٤٣٠ - ٤٣١) .

(٢) الإنصاف (٢ / ٥٠٠) .

(٣) مجالس ثعلب (١ / ١٤٧) والإنصاف (٢ / ٥٠٠) .

(٤) ديوانه (٤٨) ، والإنصاف (٢ / ٥٠١) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٦٨) ، وشرح جمل

الزجاجي لابن عصفور (٢ / ٥٦٧) .

(٥) ديوانه (١٢١) ، والإنصاف (٢ / ٤٩٣) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٥٠٩) وأوضح المسالك

(٤ / ١٣٧) ، والتصريح (٢ / ٢٢٨) .

إذا قال غاوٍ من تنوخٍ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدتَّ عَلَيَّ بزوبراً^(١)

فترك صرف ((زوبر)) وهو منصرف ، ومعناه : نسبت إليَّ بكما لها .

وقال الشاعر :

عباسُ عباسٌ إذا احتدم الوغَى والفضلُ فضلٌ والربيعُ ربيعٌ^(٢)

فترك صرف ((عباس)) وهو منصرف .

وقول أبو دهبٍ الجمحي :

أنا أبو دهبٍ وهبٌ لوهبٍ من جُمحٍ والعزُّ فيهم والحسبُ^(٣)

فلم يصرف (دهب) وهو منصرف .

وقول الشاعر :

أخشى على ديسمٍ من بُعدِ الثرى أبى قضاءً الله إلا ما ترى^(٤)

فترك صرف ((ديسم)) وهو منصرف .

وقول الشاعر :

فأوفضنَ عنها ، وهي ترغو حُشاشَةً بذى نفسها والسيِّفُ غريانُ أحمرٌ^(٥)

فترك صرف ((غريان)) وهو منصرف ؛ لأنَّ مؤنثه غريانة ، لا غريا .

وقول بشر بن أبي خازم :

فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ أرحلٌ ناقتي عمروٍ فتبلغُ حاجتي أو تُزحِفُ^(٦)

فترك صرف ((أناس)) وهو منصرف ، و ((أم أناس)) بنت ذهل من بني شيبان ،

و((عمرو)) يريد به : عمرو بن حُجر الكِندي .

(١) الخصائص (٢٠٠/٢) ، والمبهج (٢٧) ، والمفصل للزحشري (٢٠) ، والإنصاف (٤٩٥/٢) .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٦٧/٢) .

(٣) ديوانه (٤٧) ، والإنصاف (٥١١/٢) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤١٥/٢) .

(٤) الإنصاف (٥١٢/٢) ، ولسان العرب (٢٠١/١٢) (دسم) .

(٥) الإنصاف (٤٩٧/٢) ، وخرزانة الأدب (١٤٩/١) .

(٦) ديوانه (١٥٥) ، وفيه (إياس) بدلاً من (أناس) ، والكتاب (٩/٢) ، والإنصاف (٤٩٦/٢) ،

والتصريح (٣٢/٢) .

وقول الشاعر :

قالت أميمة ما لثابت شاخصاً عاري الأشاجع ناجلاً كالمُنْصُلِ^(١)

• فترك صرف (ثابت) وهو منصرف

وقول الكميت :

يرى الراون بالشففات فيها وقود أبي حبابٍ والطيبا^(٢)

• فترك صرف (حباب) وهو منصرف

وقول حسّان :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال^(٣)

• فترك صرف (حنين) وهو منصرف

وقول الشاعر :

لولا انقطاع الوحي بعد محمد قلنا محمد من أبيه بديل^(٤)

• فترك صرف ((محمد)) وهو منصرف

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات :

لمصعب حين جدّ الأملر أكثر رها وأطي بها^(٥)

• فترك صرف ((مصعب)) وهو منصرف

وقول الشاعر :

أومل أن أعيش وأن يوممي بأول أو بأهون أو جبار

أو التالي دبار فإن أفتنه فمونس أو عروبة أو شيار^(٦)

(١) الإنصاف (٤٩٩/٢) .

(٢) الصاحي (٤١٩) ، والصحاح (١٠٧/١) (حب) ، ولسان العرب (٤٢٠/٤) (شفر) .

(٣) ديوانه (٣٩٣) ، ومعاني القرآن للفراء (١٧٥/٢) ، والصحاح (٢١٠٥/٥) (حنن) ،

والإنصاف (٤٩٤/٢) ، ولسان العرب (١٣٣/١٣) (حنن) .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٦٧/٢) .

(٥) ديوانه (١٢٤) ، والإنصاف (٥٠١/٢) ، وشرح المفصل (٦٨/١) ، وشرح الكافية الشافية (١٥١٠/٣) .

(٦) الإنصاف (٤٩٧/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٥١١/٣) ، وهذه الأسماء أعلام على أيام الأسبوع في

الجاهلية : فأول : يوم الأحد ، وأهون : يوم الإثنين ، وجبار : يوم الثلاثاء ، ودبار : يوم الأربعاء ، ومونس :

يوم الخميس ، وعروبة : يوم الجمعة ، وشيار : يوم السبت .

فترك صرف ((دبار)) وهو منصرف .

واستدلّ من ذهب إلى الجواز بالقياس أيضاً ، فقالوا : إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة ؛ في نحو قول الشاعر :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ؟^(١)

فإن حذف التنوين للضرورة أولى ؛ لأن الواو من (هو) متحرّكة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أنّ حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرّك .
ولذا يقول الأنباري : " ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين — وكان من هذا الشأن بمكان — يقول : لو صحّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

ولما صحّت الرواية عند أبي الحسن الأخفش ، وأبي علي الفارسي ، وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وهم من أكابر أئمة البصريين ، والمشار إليهم من المحققين " ^(٢) .

وذكر البغدادي أنّ السهيلي أجاز منع صرف المنصرف ، بشرط العلمية ^(٣) . وهو مذهب ابن يعيش ، يقول : " واعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل ، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علّة واحدة من العلل التسع للضرورة ، . . . فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف ، فامتنع الصّرف للضرورة بسبب واحد من سببين ، فلو جاء مثل رجل وفرس ، وأريد منعه من الصّرف للضرورة لم يجوز عندي " ^(٤) .

(١) الخصائص (٧٠/١) ، و الإنصاف (٥١٢/٢) ، و شرح المفصل (٦٨/١) ، و رصف المباني (١١٠) ، و اللسان

٠ (٤٧٦/١٥) ((ها)) .

(٢) الإنصاف (٥١٣/٢) .

(٣) خزنة الأدب (١٤٧/١) .

(٤) شرح المفصل (٦٨ / ١) — (٦٩) .

ولذا فإن قول البغدادي إنَّ اشتراط العلمية لمنع الصِّرفِ إنّما هو مذهب السهيلي لا غير ، محلُّ نظر^(١) . بل نسب الرّضيُّ هذا الشرط إلى الكوفيين ، ومن وافقهم ، يقول : " وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف ، لا مطلقاً ، بل بشرط العلميّة دون غيرها من الأسباب ؛ لقوّتها " ^(٢) .

والحجّة في ذلك أنّ النصوص الواردة عند العرب في منع صرف الاسم المنصرف أكثرها أعلام ، غير أنّ السيوطي ذكر أنّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، أمّا من اشترط العلميّة فهو مذهب مستقل^(٣) . وأشار إلى ذلك البغدادي ، فقال : " وأمّا الكوفيون فهم يجيزون ترك الصِّرف للضرورة مطلقاً ، في الأعلام وغيرها " ^(٤) .

وردّ جمهور البصريين هذا المذهب ، ومنعوا ترك صرف المنصرف ، وأولوا بعض الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون ، فخرّجوا بعضها على إرادة القبيلة والحمل على المعنى ، ومن ثمّ يجوز ترك صرفها دون ضرورة يلجأ إليها الشاعر ، وأوردوا لبعضها روايات أخرى تردّ الاستشهاد بها^(٥) محتجين بأنّ الأصل في الأسماء الصِّرف ، فلو أنّا جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان يؤدي أيضاً إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ، بخلاف حذف الواو من ((هو)) فإنّه لا يؤدي إلى الالتباس ، ومن هنا بان الفرق بين حذف الواو وحذف التنوين^(٦) .

وقد أطال الأنباري في الردّ على البصريين ، وتفنيده حججهم ؛ لإثبات أنّ حذف الواو تؤدي إلى الإلباس كما هو الحال في حذف التنوين .

ومن هنا فإنّ رواية بيت العباس ((يفوقان مرداس)) ، رواية صحيحة ؛ لورود شواهد أخرى عن العرب ، تعضدها وتساندها ، ناهيك عن ثقة الراوي .

(١) خزانة الأدب (١ / ١٤٧) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (١ / ٩٣ ، ١٣٦) .

(٣) همع الهوامع (١ / ١٢١ - ١٢٣) .

(٤) خزانة الأدب (١ / ١٤٧) .

(٥) الإنصاف (٢ / ٤٩٣ - ٥٢٠) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢ / ٥٦٦ - ٥٧٠) ، والتصريح

(٢ / ٢٢٨) ، وخزانة الأدب (١ / ١٤٧ - ١٥٤) .

(٦) الإنصاف (٢ / ٥١٤) ، وانظر : الإغراب في جدل الإغراب (٥٦) .

ومن ذلك قول الشاعر :

معاوي إننا بشرٌ فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

فقد استشهد سيبويه بهذا الشاهد على جواز العطف على الموضع ، ورد جماعة من النحاة الاستشهاد بهذا البيت برواية أخرى ((ولا الحديد)) بالخفض ، ولذا فاستشهاد سيبويه به غير صحيح ، وسبق أن ذكرنا طرفاً من هذا الخلاف في أسباب تعدد الرواية ^(١) .

والذي نريد أن نؤكد هنا أن رواية سيبويه صحيحة ؛ لأسباب منها :

١ ■ أن الأصل عند سيبويه العطف على اللفظ ، وليس على المحل ، إذ يقول : " ليس

زيد بجبان ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك ، والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ومما جاء من الشعر " ^(٢) .

فالأصل عنده الحمل على اللفظ ، ولو جاء الشاهد برواية الجر لكان موافقاً للوجه

الأرجح عند سيبويه ، فدلت روايته بالنصب على سماعه إياه .

٢ ■ أن سيبويه ليس وحده الذي روى البيت بالنصب ، فقد ذكر الفراء أنه ينشد

منصوباً ، يقول بعد استشهاده بهذا البيت : " وينشد ((الحديد)) خفضاً ونصباً ، وأكثر ما سمعته بالخفض " ^(٣) . فنص على سماعه .

٣ ■ ورود شواهد أخرى تعضد هذه الرواية وتساندها ، ومنها قول الله تعالى :

﴿ ما لكم من إله غيرهُ ﴾ ^(٤) . قرئ بالرفع والجر ، الرفع على الموضع ، والجر

على اللفظ ^(٥) .

ومنها قول الله تعالى : ﴿ وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ﴾ ^(٦) فقد أجاز الفارسي

أن يكون (يوم القيامة) عطفاً على محل ((هذه)) لأن محلها النصب ^(٧) .

(١) انظر ص (١٥١) من هذا البحث .

(٢) الكتاب (٦٦ / ١ - ٦٧) .

(٣) معاني القرآن للفراء (٣٤٨ / ٢) .

(٤) سورة الأعراف ، الآية (٥٩) .

(٥) معاني القرآن للفراء (٣٨٢ / ١) ، والإنصاف (٣٣١ / ١) و التبيان للعكري (١ / ٤٢٩ - ٤٣٠) .

(٦) سورة هود ، الآية (٩٩) .

(٧) مغني اللبيب (٤٧٣ / ٢) .

وقول لبيد بن ربيعة :

فإن لم تجد من دونِ عدنانِ والداً ودونَ معدٍ فلتزَعك العواذلُ^(١)

فحمل ((دون)) الثانية على موضع الأولى .

وقول كعب بن جعيل :

ألا حيّ ندماني عُميرَ بنَ عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليومِ أو غداً^(٢)

فنصب ((غداً)) حملاً على موضع ((من اليوم)) وموضعها نصب ، كأنه قال :

تلاقينا غداً .

وقول العجاج :

كشْحاً طوى من بلدٍ مختاراً من يأسَةِ اليائسِ أو حذاراً^(٣)

فنصب ((حذاراً)) حملاً على موضع ((من يأسه)) ؛ لأن موضعها نصب ، مفعولاً

لأجله . وقول الشاعر :

فلستُ بذِي نيربٍ في الصَّدِيقِ ومِنَّا خَيْرٌ وَسِبَّابُهَا

ولا مَن إذا كان في جانبِ أضاعَ العشيْرَةَ فاغْتابَها^(٤)

فنصب ((مناع)) حملاً على موضع ((بذي نيرب)) فإن موضعها نصب ؛ على أنّها

خير ليس .

وغيرها كثير^(٥) .

ومن هنا، فإذا وردت شواهد تعضد وتساند روايةً حولها خلاف ، صحّت تلك الرواية .

(١) ديوانه (١٣١) ، والكتاب (٦٨/١) ، والمقتضب (١٥٢/٤) ، وسر صناعة الإعراب (١٣١/١) ،

والإنصاف (٣٣٤/١) ، ومغني اللبيب (٤٧٣/٢) ، والتصريح (٢٨٨/١) ، ورفض المباني (٨٢) ،

وخزانة الأدب (٢٦٠/٢) .

(٢) الكتاب (٦٨/١) ، وشرح أبيات سيبويه للسرياني (٣٣٠/١) ، والمقتضب (١٥٤/٤) ، والإنصاف (٣٣٥/١) .

(٣) ديوانه (٣٠٤) ، والكتاب (٦٩/١) ، والإنصاف (٣٣٣/١) .

(٤) الصحاح (٢٢٤/١) ((نرب)) ، والإنصاف (٣٣١/١ - ٣٣٢) .

(٥) الكتاب (٩٤/١ ، ١٧٠) ، والمقتضب (١٥٢/٤) ، والإنصاف (١٩٢/١) ، ومغني اللبيب (٤٧٣/٢) -

(٤٧٦) ، والتصريح (٦٤/٢ - ٦٥) ، حيث ورد شواهد خرّجها الكوفيون وبعض البصريين على العطف

على الموضع ، ومنع ذلك بعض البصريين ، وخرّجوها على إضمار فعل ؛ لعدم وجود المحرز .

٦- تقديم ما كان أكثر شيوعاً وأوسع استعمالاً :

حينما دعت الدواعي إلى جمع اللغة ، ذهب الرواة إلى الأعراب لجمع مادتها ، فوجدوا بغيتهم عند ذلك الأعرابي ، وجمعوا من لسانه ما ملأ بيت أبي عمرو إلى السقف ، وما أنفد محابر الكسائي ، استمعوا إليه في كل ما يقول ، ما دام قد تحقق شرط البداوة والعروبة الخالصة ، فنقلوا عن الرجال والنساء ، والإماء والصبية والمجانين ، جمعوا ما كان يمثل اللغة الأديبة العليا ، وما كان يمثل لغة خاصة لقبيلة أو عشيرة ، سواء منها ما كثر استعماله وانتشر ، أو قلّ استخدامه وانحصر ، واستمع إلى ابن جني يذكر ما جمع سيويوه ، فيقول : " وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة ، وتحجّر أذراءها المترامية ، على سعة البلاد ، وتعادي ألسنتها اللداد ، وكثرة التواضع بين أهلها من حاضر وباد ، حتى اغترق جميع كلام الصّرحاء والهجناء ، والعبيد والإماء ، في أطرار الأرض ، ذات الطول والعرض ، ما بين منشور إلى منظوم ، ومخطوب به إلى مسجوع ، حتى لغات الرعاة الأجلاف ، والرواعي ذوات صرار الخلاف ، وعقلائهم والمدخولين ، وهذاتهم الموسوسين ، في جدّهم وهزلهم ، وحرهم وسلمهم ، وتغاير الأحوال عليهم ، فلم يُخلل من جميع ذلك — على سعته وانبثائه ، وتناشره واختلافه — إلا بأحرف تافهة المقدار ، متهافنة على البحث والاعتبار — ولعلّها أو أكثرها مأخوذة عمّن فسدت لغته ، فلم تلزم عهده — لجديراً أن يعلم بذلك توفيقه ، وأن يُخلّى إلى غايته طريقه " (١) .

ومع ثقتنا فيما يتضمن هذا النصّ من مبالغة لا تصحّ ، إلا أنّه يدلّ دلالة واضحة على جمع اللغة من مستويات متباينة ، وإذا فعل سيويوه مثل هذا فإنّ غيره من الرواة والتّحاة لم يشدّ عن هذا المضمّار .

كلّ هذا حرص على جمع مادة اللغة ، فحجّوا بمادة غزيرة من المفردات والتركيب ، ليس هو كلّ ما نطق به الأعرابي ، فإنّ ذلك أمر لا يكاد يحصر — كما سبق — إنّما جمعوا مادة تتمثّل فيها خصائص اللغة — غالباً — وسماها .

وتنازع شرف دراسة هذه المادة في أول أمرها مدرستان ، المدرسة البصريّة في البصرة ، والمدرسة الكوفيّة في الكوفة ، تنهلان من مصدر واحد ، ألا وهو اللسان العربي في البادية ، وتختلفان في طريقة الدراسة .

(١) الخصائص (٣/ ١٨٩) .

وعندما جمع الرواة مادتهم ، وتوافر عليها العلماء لدراستها وتنظيمها ، وجدوا ظواهر متعدّدة في الاستعمال الواحد ، فيا ترى علام يقعد النحاة ، أيتبعون المنهج الوصفيّ الذي ينادي به كثير من المتأخرين الآن ؟ أم يضعون لكلّ لغة من اللغات العربية قواعد وأطر ، بناء على استقراء خصائصها ^(١) ؟ أم يضعون أصول نحوهم على جميع ما جمعوا ؟ أم يختارون ما شاع وانتشر من لغات القبائل العربية ، فيضعون قواعد علمهم على فهمها ؟ .

اتجه الكوفيون — غالباً — إلى بناء قواعدهم على كل ما ثبت لديهم سماعه ، غير ملتزمين بالكثير الشائع ^(٢) .

في حين اتجه جمهور البصريين إلى الأخذ بالكثير الشائع على ألسنة الفصحاء ، حرصاً على تنظيم اللغة ، وجعلها تسير وفق قواعد ثابتة . فهذا يونس بن حبيب يسأل أستاذه عبد الله بن إسحاق الحضرمي ، فيقول : هل يقول أحد " الصويق " ؟ يعني : الصويق ، قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس ^(٣) .

وسأل سائل عيسى بن عمر : فقال : خيرني عن هذا الذي وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كلّها ؟ فقال : لا ، قال : قلت : فمن تكلم بخلافك ، واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به ، أتراه مخطئاً ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتابك ؟ ^(٤) . وهذا أبو عمرو بن العلاء يأخذ من اللغة ما كثر استعماله ، ويضعه تحت كليّات مطرّدة ، حتى سأله سائل : أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيته عربية أيدخل فيه كلام العرب كلّها ؟ .

فقال : لا .

فقال : فما تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة ؟ .

قال : أعمل على الأكثر ، واسمّي ما خالفني لغات ^(٥) .

(١) ضحى الإسلام (٢٥٢/٢) ، وفي أصول النحو (٧٠ — ٧١) ، والرواية والاستشهاد (٢٦٨ — ٢٧٤) ،

والخلاف بين النحويين (٤٧٨) .

(٢) الخلاف بين النحويين (١٠٩ — ١١١) ، وانظر ص (١٤٦ ، ٢١٩) من هذا البحث .

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٣٢) .

(٤) السابق (٤٥) .

(٥) السابق (٣٩) .

ويقول سيبويه : ((فإثما هذا الأقلّ نواذر تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها ، ولكنّ الأكثر يقاس عليه " (١) .

ويقول : " وهذا بعيد لا تكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير " (٢) .

ويقول أبو إسحاق الزجاج : " ولا ينبغي أن يقرأ إلا بالكثير " (٣) .

ويقول أبو علي الفارسي : " فإنّ الحمل على القياس والأمر العام أولى ، حتى يخرج إلى

الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه ، ويخرج عن الشائع الواسع " (٤) .

ويقول ابن جنّي في باب اختلاف اللغات ، وكلّها حجة : ((اعلم أن سعة القياس

تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها

القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس

يؤخذ به ، ويُخذ إلى مثله .

وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبيتها ؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها ،

لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين

أقبل لها وأشدّ أنساً بها ، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا . . .

هكذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو

كالمتراسلتين .

فأما أن تقلّ إحداهما جدّاً وتكثر الأخرى جدّاً ، فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما

قياساً ، ألا تراك لا تقول : مررت بكّ ولا المال لكّ ، قياساً على قول قضاة : المال له ،

ومررت به ، ولا تقول : أكرمكش ولا أكرمكس ، قياساً على لغة من قال : مررت

بكش ، وعجبت منكس .

. . . فإذا كان الأمر في اللغة المعولّ عليها هكذا ، فيجب أن يقلّ استعمالها ، وأن

يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها ، لم يكن مخطئاً لكلام العرب ،

(١) الكتاب (٤ / ٨) .

(٢) السابق (٤١١ / ٢) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١ / ٥٣) .

(٤) الحجة (٦٣) .

لكنه كان مخطئاً لأجود اللغتين " (١).

ويقول أيضاً: " وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

من ذلك اللغة التميمية في ((ما)) هي أقوى قياساً ، وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً ، وإتما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ ((هل)) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن ((هل)) كذلك ، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك ، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن نزل بها)) (٢) .

ويتحدث في موضع آخر عما قوي قياسه وقل استعماله ، فيقول : ((فإن قلت : فإن هذه القلة أفخر من الكثرة ، ألا ترى أنها دالة على قوة الشاعر . وإذا كانت أبنه وأشرف ، كان الأخذ يجب أن يكون بها ، ولم يحسن العدول عنها مع القدرة عليها . وكما أن الحمل على الأكثر ، فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى . قيل : كيف تصرف الحال فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقل ، وإن كان الأقل أقوى قياساً .)) (٣) .

ويقول ابن مالك : " والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل " (٤) . ويقول أيضاً : " وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل " (٥) . ويقول الرضي : " والكثرة لا تدل على أن المكتور غير فصيح ، بل تدل على أن الأكثر أفصح " (٦) .

ويقول أبو حيان : " ولا يبنى إلا على الكثير المعروف من كلام العرب ، لا النادر الشاذ ، الذي لم يأت إلا في الشعر " (٧) .

(١) الخصائص (١٢/٢ - ١٤) .

(٢) السابق (١٢٥/١ - ١٢٦) .

(٣) الخصائص (٢٦١/٢ - ٢٦٢) .

(٤) شرح التسهيل (١٥٠/٢) .

(٥) السابق (١٦٧/٢) .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب (٢٨١/٣) .

(٧) منهج السالك (٦٥/١) .

فإن قيل : هل لتلك الكثرة معيار محدد أم لا ؟ .

فالجواب :

أولاً : القول بتقدم الأكثر استعمالاً مبنيٌّ على وجود روايات متعارضة في شواهد معينة ، إحدى الروايات تثبت قضيةً نحويةً ، والأخرى تنقضها وتنفيها . أو ورود مجموعة من الشواهد تؤيد رأياً نحوياً ، مقابل ورود شواهد أخرى عن العرب ؛ ترد ذلك الرأي ، وتنكر تلك الظاهرة . لذا يقدم من تلك الروايات ، وتلك الشواهد ما كثر استعماله عند العرب .

في حين قد ترد شواهد قليلة على ظاهرة ما ، فتبنى عليها قاعدة ؛ لعدم وجود المعرض لها ، ألا ترى أن سيبويه أجرى واو شنوءة مجرى ياء فعيلة في النسب قياساً ، مع أنه لم يسمع منها عن العرب إلا شنوءة ، قالوا : شئني^(١) .

يقول ابن جنّي في باب جواز القياس على ما يقلّ ، ورفضه فيما هو أكثر منه : " هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض ، إلا أنه مع تأمله صحيح ، وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

الأول : قولهم في النسب إلى شنوءة : شئني ، فلك — من بعد — أن تقول في الإضافة إلى قنوبة : قنبي ، وإلى ركوبة : ركبني ، وإلى حلوبة : حلبي ، قياساً على شئني ، وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة ؛ لمشابقتها إياها من عدة أوجه
فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار ، جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا : حنفيّ قياساً ، قالوا : شئني أيضاً قياساً .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد — يعني شنوءة — قال : فإنه جميع ما جاء .

وما أطف هذا القول من أبي الحسن ، وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جله ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ، فلا غرو ولا ملام " (٢) .
ويقول ابن عصفور : " وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلاً يقاس عليه ، وذلك أنه

(١) الكتاب (٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٥) .

(٢) الخصائص (١ / ١١٦ — ١١٧) .

قال في النسب إلى فعولة : فعليّ ، نحو ركيّ في النسب إلى ركوبة ، قياساً على قولهم في النسب إلى شنوءة : شئيّ .

ثمّ أورد اعتراضاً على نفسه ، فقال : فإن قال قائل : فإن قولهم : شئيّ شاذّ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجيء غيره ! فالجواب إنّه جميع ما أتى من هذا النوع ، فجعله لماً لم يأت غيره مخالفاً ولا موافقاً أصلاً يقاس عليه " (١) .

ولذا فإنّ إنكار الدكتور السيّد رزق الطويل على سيبويه في هذا الموطن لا مبرر له ، يقول : " بل إنّ سيبويه وهو إمام البصريين ، ومن أشهر أعلام النحاة جميعاً أقام قاعدة على مثال واحد ، تلك هي قاعدة النسب إلى فعولة ، بحذف واوها ، استناداً إلى أنّه سمع من العرب من ينسب إلى شنوءة ، فيقول : شئيّ . قد يقال إنّه مثال واحد لم يوجد فيه ما يعارضه ؛ لكنّه على أيّ حال يتنافى مع الأصل الذي تعصّب له البصريون " (٢) .

ثانياً : الكثرة التي بناء عليها تقدّم رواية على أخرى ، أو شاهد على آخر ليست محدّدة بمقياس ثابت لا خلاف فيه عند جميع النحاة ، فالكثير عند فريق ، قليل عند فريق آخر (٣) . وقد يرى أحد النحاة كثرة شواهد ظاهرة ما ، ويخالفه آخرون .

فقد ذهب الأحفش والفراء إلى جواز تقديم الحال على عاملها ، الظرف والمجرور ، واستدلّوا على ذلك بشواهد شعريّة ونثرية (٤) ، وصحّح مذهبهم ابن مالك ، قال : " والصحيح جوازه محكوماً بضعفه " (٥) .

وردّ مذهبهم ابن عصفور لقلة شواهدهم ، يقول : " وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنّه لا يحفظ منه إلا هذا ، وما لا بال له ؛ لقلته ، فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياساً على هذا القليل " (٦) .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ جمع السلامة إذا وقع على مؤنّث تخبر عنه إخبار المؤنّث والمذكر ، بدليل قول الشاعر :

- (١) المتع (١/٣٤٦) .
- (٢) الخلاف بين النحويين (١١٢) .
- (٣) السابق (١١٠ - ١١١) .
- (٤) شرح الأشموني (٢/٣٠٧) .
- (٥) شرح التسهيل (٢/٣٤٦) .
- (٦) شرح جمل الزجاجي (١/٣٣٦) .

عشية قام النائحات وشققّت جيوباً بأيدي مأتّمٍ وخذود^(١)
 ذلك أن الجمع لفظه مذكّر ، وإن كان مؤنثاً في المعنى ، فيذكر ويؤنث ، مراعاة للفظه
 تارة ، وللمعنى أخرى .
 وردّ مذهبه ابن عصفور ، وقال : " وذلك فاسد ؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب
 القياس " ^(٢) .

وعندما ذكر ابن عصفور مذهب الكوفيين في استعمال ((مِنْ)) لابتداء الغاية في
 الزّمان ، وذكر ستة شواهد استدّلوا بها على ذلك ، قال : " ولما رأى الفارسيّ كثرة بحبيء
 هذا ارتاب فيه ، فقال : ينبغي أن يُنظر فيما جاء من هذا ، فإن كثر قياس عليه ، وإن لم
 يكثر تُؤوّل .

والصّحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يجئ من ذلك إلا هذا الذي
 ذكرناه ، إذ لا بال له إن كان شدّ " ^(٣) .

فالعدد الذي ارتاب منه الفارسيّ ، شاذّ قليل عند ابن عصفور ! وهو كثير عند أبي
 حيّان ، يقول : " ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كلام
 العرب نثرها ونظمها ، وقال به الكوفيّون ، والمبرد ، وابن درستويه ، وهو الصّحيح ،
 وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد " ^(٤) .

ولما ذهب الكوفيّون إلى جواز التعجّب من السّواد والبياض ؛ لأنّهما أصلان للألوان ،
 واستشهدوا على ذلك بنماذج شعريّة ونثريّة ، قال ابن عصفور : " وهذا من القلة بحيث لا
 يقاس " ^(٥) .

ويذكر ابن عصفور أن اسم المصدر الميميّ في نحو قول الشّاعر :

أظلموم إن مصابكم رجلاً ألقى السّلام تحية ظلم
 لا يعمل إلا حيث سمع .

- (١) الاقتضاب (٢ / ٤١٥) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢ / ٣٩٣) ، ورفض المبلي (٢٤٢) ،
 وجزانة الأدب (٩ / ٥٤٠) .
 (٢) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٣٩٣) .
 (٣) السابق (١ / ٤٨٨ - ٤٨٩) .
 (٤) ارتشاف الضرب (٤ / ١٧١٨) ، وانظر ص (١٦٠) من هذا البحث .
 (٥) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٥٧٨) ، وانظر (٢ / ٥٨٦) .

ثم قال : " وأهل الكوفة يميزون ذلك ، ويجعلونه مقيساً ، وهذا خطأ ؛ لأنه لم يكثر
كثرة توجب القياس " (١) .

وأنكر آخرون قوله ، ووهّموه فيما ذهب إليه ، يقول ابن عقيل : " وقول
ابن عصفور . . . إنه من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سمع ، وهم " (٢) .
ويخالف الكوفيون منهجهم في السّماع ، فيشترطون في وقوع الفعل الماضي خبراً
لـ ((كان)) الاقتران بـ ((قد)) ظاهرة أو مقدّرة ، ويذهب البصريون إلى الجواز ،
ويذكر ابن عصفور (٣) ، وأبو حيّان (٤) ، أن ذلك كثر في كلامهم نثراً ونظماً ، ويقول
السيوطي : " فالصّحيح جوازه مطلقاً ، وعليه البصريون ؛ لكثرتهم في كلامهم نظماً ونثراً ،
كثرة توجب القياس " (٥) .

وذهب جمهور البصريين — كما سيأتي — (٦) إلى أن الجملة الماضيّة الواقعة حالاً يجب
أن تقترن بـ ((قد)) ظاهرة أو مقدّرة ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز ذلك من
غير إضمار ، ورجّح مذهبهم أبو حيّان ، وقال : " والصّحيح جواز وقوع الماضي حالاً
بدون ((قد)) ولا يحتاج لتقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ؛ لأننا
إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة " (٧) .

ويذكر ابن مالك ، وأبو حيّان مجيء المصدر المنكّر موضع الحال ، ويورد أبو حيّان ثلاثة
عشر شاهداً وقع فيها المصدر موقع الحال ، ثم يقول : " ومع كثرة ما ورد من ذلك ،
فقليل : أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته
العرب ، ولا يقاس عليه غيره . . . " (٨) .

- (١) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٣٧) .
- (٢) المساعد (٢ / ٢٣٩) ، وانظر أوضح المسالك (٣ / ٢١٠) ، وشرح شذور الذهب (٤١٧) ، ومغني
اللييب (٢ / ٥٣٨) ، وهمع الهوامع (٣ / ٥١) ، والتصريح (٢ / ٦٤) .
- (٣) شرح جمل الزجاجي (١ / ٣٨١ — ٣٨٢) .
- (٤) ارتشاف الضرب (٣ / ١١٦٧) .
- (٥) همع الهوامع (١ / ٣٦١) .
- (٦) انظر ص (٦٢١) من هذا البحث .
- (٧) همع الهوامع (٢ / ٢٥٣) .
- (٨) ارتشاف الضرب (٣ / ١٥٧٠) ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٣٢٨) .

وجاء في شرح الأشموني : " مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة ، هو عندهم مقصور على السَّماع ، وقاسه المبرّد ، فقيل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نوع من عامله ، نحو : جاء زيد سرعةً ، وهو المشهور عنه . . . " (١) .

ولذا ذهب بعض المتأخرين إلى أن الكثرة عند النحاة ليست منضبطة ، يقول الدكتور الطويل : " موقف البصريين من السَّماع غير دقيق ، إذ لم يحدّدوا الكمّ الذي يرضيهم ليقموا القاعدة ، وكان من نتيجة ذلك تناقض أعلامهم في موقفهم منه " (٢) . ويشير الدكتور الخثران إلى أن النحاة لم يحدّدوا الكثرة والقلّة ، ثمّ يقول : " وهذا الاضطراب في تحديد مفهوم الكثرة والقلّة جعل بعض النحاة يقيس على بعض الأساليب ، وبعضهم لا يقيس " (٣) .

والحقّ أن ما نراه كثيراً في أعيننا قد يكون قليلاً بالنسبة لاستخدام العربي ، الذي اطلع عليه نحاتنا الأوائل ، فإذا ورد في اللسان العربي ما يزيد على ستة عشر شاهداً ، جاء فيها المصروف ممنوعاً من الصّرف — كما سبق — (٤) فإنّ مئات الشواهد عند العربي تخلو من هذه الظاهرة ، وبالتالي يكون تطبيق الكثرة المطلقة يمنع مثل هذه الظاهرة .

غير أن هذا العدد عند آخرين صالح لبناء قاعدة نحويّة ، ولذا قال ابن يعيش : " وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتاً صالحة العُدّة " (٥) . ويقول : " واعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل " (٦) .

ويرجّح ذلك ابن مالك ، يقول : " بقولهم أقول ؛ لكثرة استعمال العرب ذلك " (٧) . وبهذا تكون المسألة نسبيّة ، فورود مجموعة من الشواهد حول مسألة ما مشعر بجوازها ، وإن لم تُضمن لها الكثرة المطلقة ، إذ ورود الظاهرة عند مجموعة ممّن يحتجّ بقولهم مشعرٌ بوجودها عند آخرين ، فلا مانع من قبولها خاصّة ونحن ندرك أنّ الرواة والعلماء الأوائل لم

(١) شرح الأشموني (٢/ ٢٩٠) .

(٢) الخلاف بين النحاة (١١٣) .

(٣) ظاهرة التأويل (١١٠) .

(٤) انظر ص (٢٠٠ — ٢٠٣) من هذا البحث .

(٥) شرح المفصل (١/ ٦٨) .

(٦) السابق (١/ ٦٨) .

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٩) .

يستطيعوا الإحاطة بجميع لغة العرب .

ولكن يا ترى ، ماذا يقصد ابن يعيش بقوله : صالحة العدة ؟ .

أريد بذلك أن مثل هذا العدد من الشواهد صالح من الناحية العددية لإقامة قاعدة

نحوية ؟ أم ماذا ؟ ! .

يرجح عباس حسن أن التّحاة يريدون بالكثرة الكثرة العددية .^(١)

في حين يذهب أحد الباحثين إلى أن المقصود بالكثرة ما عرف من الطّبيعة العامّة

للعربية في الباب ، والشّاذّ يقابله ، فيخالف الحال العامّة^(٢) .

ويرى باحث آخر أن قضيّة الكثرة لا يمكن أن تحكم بقانون عددي ، بل المسألة نسبية ،

يختلف تقدير الكثرة والقلة فيها ، باختلاف القدر الوارد من شواهد الظاهرة " ^(٣) .

ويذهب مختار الغوث إلى أن الكثرة تعني الفصاحة ، فما كثر استعماله عند الفصحاء هو

المراد بكثرة الاستعمال ، ويفرق بين كثرة الاستعمال ، وكثرة المستعمل ، فكثرة الاستعمال

يراد بها ما استعملته قريش وفصحاء الحضر ، وكثرة المستعمل يراد بها كثرة القبائل

المستعملة ، وهذا لا يستلزم الفصاحة .

ويستدلّ على ذلك بالثلاثة التي تمتدّ على أكبر مساحة من الجزيرة ، شرقاً وغرباً

وشمالاً ، ولم ينج منها إلا قريش وبعض جيرانها ، ولكنها مع تلك الكثرة عدت من مردول

اللغات^(٤) .

وأهل الحجاز يقولون للمرأة : ((زوج)) وسائر العرب تقول : ((زوجة))^(٥) ،

وكان الأصمعيّ ينكر ((زوجة)) ، ويقول : إنها لا تكاد تستعمل عند العرب .^(٦)

فلو كان المراد كثرة المستعمل لكانت لغة قريش أقلّ اللغات فصاحة ، ولكن المراد كثرة

الاستعمال ، لا كثرة المستعمل ، وهذا ما يفسّر قول التّحاة : إن اللغة قد تكون أكثر من

(١) اللغة والنحو (٤٢) .

(٢) ظاهرة التأويل (١١٣) .

(٣) مسائل الخلاف (٢٨٩) .

(٤) انظر في اللهجات العربية (١٣٨ — ١٤١) .

(٥) المذكر والمؤنث للفراء (٩٧) .

(٦) المزهر (١ / ٢١٤) ، وفي اللهجات العربية (٢٥٨) .

أختها ، ولكنّ القليلة هي الفصحى ، إذ المراد كثرة الاستعمال ، لا كثرة المستعمل (١) .
غير أنّ هناك من يرى أنّ اقتران الفصاحة بقريش عند بعض العلماء والباحثين متأتّ
من إعظامهم لقريش ؛ لأنّهم قوم النبي ﷺ . كما أنّ أمر عزو الظواهر اللغوية إلى بعض
القبائل العربية أمر يشوبه كثير من الاضطراب ، ممّا يجعل النتائج التي يتمّ التوصل إليها من
خلال تلك الدراسة مجالاً للشكّ (٢) .

وأمر آخر ، هل تلك التنتلة الموجودة عند بهراء أو غيرها من القبائل العربية ، أو
استعمال ((زوجة)) للمؤنث ، عند بني تميم ، أو في نجد ، أو عند سائر العرب ما عدا
قريش ، هل يستلزم من نسبة هذه الظواهر إلى تلك القبائل التزام جميع أفراد القبيلة بتلك
الظاهرة ، حتّى نضمن لها كثرة المستعمل ، أم أنّها ظواهر وجدها الرواة عند بعض أفراد
تلك القبائل ، فنسبوا إلى القبيلة بأكملها .

جاء في الصحاح : " نَمَا المال وغيره يَنمي نَمَاءً ، وَرَبَّمَا قالوا : يَنمو نُموً ، وأنماه
الله ، قال الكسائي : ولم أسمعه بالواو إلّا من أخوين من بني سليم ، ثمّ سألت عنه بني سليم
فلم يعرفوه بالواو .

وحكى أبو عبيدة : نَمَا يَنمو وَيَنمي " (٣) .

ولذا قال أحد الباحثين : " لا نملك أيّ معيار متفق عليه " (٤) .

ويقول عباس حسن : " عجيب أن تنقضي العصور الطويلة ، ولا يتعرض — فيما
أعرف — لهذا الأمر الذي هو أصل الخلاف من يوضّحه ، حتى الجمع اللغوي القاهري
عرض له في عشرات المواضع والبحوث ، وعانى من أمره ما عانى ، ولم يحاول كشف الضرّ
بإزالة الغموض عن هذه الكثرة والقلة ، والذاتي منها والنسبي " (٥) .

وبالتالي تكون مسألة الكثرة نسبيّة ، فالمائة بالنسبة للألف قليلة ، والسبعة بالنسبة
للعشرة كثيرة ، وبين هذه وتلك تكون اختلافات العلماء في الحكم بالكثرة من عدمها .

(١) لغة قريش (٣٣٤ — ٣٣٦) .

(٢) في اللهجات العربية القديمة لإبراهيم السامرائي (١٠ — ١٩) ، واللهجات في الكتاب (٧٦) .

(٣) الصحاح (٦ / ٢٥١٥) (نما) .

(٤) انظر : لغة قريش (٣٣٦) .

(٥) اللغة والنحو (٤٣ ، ٦٣) .

أضف إلى ذلك أن سائلاً لو سأل فقال : هل منع المصروف من الصّرف لم يرد إلا في تلك الشّواهد التي أوردتها ؟ أم يمكن أن يكون هناك شواهد أخرى ، أطلع عليها النّحاة فحكموا بكثرتها ، ولذا قال ابن يعيش : صالحة العُدّة !؟ .

لما استطعت أن أدفع قوله ، وإن كنت لا أنكر أن صرف المصروف في لغتنا أوسع وأكثر ؛ إذ بعد الباحثين المتأخرين عن مصادر السّماع ، وعدم وقوفهم على جميع ما سمع الرّواة والنّحاة الأوائل ، يجعل الباحث يقف عند أقوال المتقدمين ، ويكتفي بالمقارنة والترجيح .

ألا ترى أن الفراء لم يستطع الوقوف على بعض استدلالات الكسائي ، مع تقاربهم في الزمن والمنهج ، يقول الفراء : " وقال الكسائيّ بأخرة : واحدة الزبانية : زبني . وكان قبل ذلك يقول : لم أسمع لها بواحد ، ولست أدري أقياساً منه أو سماعاً " (١) .

فما بالك بنا نحن ، وقد حالت بيننا وبينهم مئات السنين !؟ . ولا شك أن المنهج البصريّ أقرب إلى المنهج العلمي الدّرّاسي الذي يضع أنموذجاً ، ويطلب غيره الاقتداء به ، في حين أن المنهج الكوفي أقرب إلى روح اللغة ، التي تتعدّد مستوياتها من شخص إلى آخر ، ومن بيئة إلى بيئة ، ومن قبيلة إلى أخرى . والمنهج البصريّ هو المنهج المثاليّ في دراسة اللغة آنذاك ، إذ الهدف من جمع اللغة ودراستها صون اللسان العربي من اللحن والخطأ والزلل ، فإذا اخترت له من الألفاظ والتراكيب والجمل أفضلها ، وأكثرها استعمالاً عند العربي ، فقد وضعت قدمه على الطريق الذي يضمن له الصّواب والفصاحة معاً ، بينما النهج الآخر إن ضمن له الصّواب لم يضمن له الفصاحة غالباً .

ولذلك حينما ذكر سعيد الأفغاني رأي أبي عمرو بن العلاء السّابق (٢) ، قال : " فأنت ترى أن إمام البصريين خطّ للنحو خطّة هي أشبه بالتشذيب منها بالتنظيم ، فقد أهدر كثيراً ممّا تتكلّم به العرب ؛ لتسلم له قواعد غالبة بقدر الإمكان . وعلى قصور هذه الخطّة ، فقد كان الخبير في اتباعها ، وتعاهدتها بالإحكام

(١) معاني القرآن (٣/ ٢٨٠) ، وانظر معاني القرآن للأخفش (٢/ ٧٤١) ، ومعاني القرآن

للزجاج (٥/ ٣٤٦) .

(٢) انظر ص (٢٠٨) من هذا البحث .

مع الزمن ، فنهج قريب يتبع بأمانة وإصلاح ، خير من لا نهج ، وهذا ما لم يكن مع الأسف الشديد " (١) .

ونظراً لتباين هاتين المدرستين في الدرس التحوي ، ترتب على ذلك قلة الشاذ أو النادر عند الكوفيين ، يقول السيد رزق الطويل : " ومن ناحية أخرى إذا بحثت عن الشاذ أو النادر عند الكوفيين لا تكاد تعثر عليه " (٢) .

وما ذاك إلا لقياسهم على ما ورد سماعه ، يقول أحمد أمين : " ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ، ويميزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة ، بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة " (٣) .

بينما كثر الشاذ والنادر والقليل عند البصريين ، لعدم قياسهم على كل مسموع ، وكان هذا الأمر طبيعياً ؛ إذ تعيد اللغة على المشهور يقضي بتخريج ما جاء على خلافه ، وليس في هذا غضاضة للغة العربي التي تمثل جميع المستويات في حياته ، وليس ثمة غضاضة على البصريين ؛ إذ أخذوا في التعيد على ما كثر استعماله . غير أن البصريين تجاوزوا ذلك إلى وسم اللغات المخالفة لقاعدتهم بالضعف ، بل وصل بهم الأمر إلى تخطئة القراءات المتواترة ، ناهيك عن تخطئة العربي نفسه .

من هنا فإذا اجتمع في الشاهد أكثر من رواية صحيحة ، فالأولى تقدم الرواية الأكثر استعمالاً (٤) . ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

يا دار مية بالعلياء فالسند
وقفت فيها أصيلاً أسائلها
إلا أوارى لأياماً أبيئنها
أقوت وطال عليها سالف الأبد
عيّت جواباً وما بالربيع من أحد
والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد (٥)

(١) في أصول النحو (٧٢) في حين أن الأفغاني ذكر الرأي منسوباً للخليل ، وأشار إلى ضحى الإسلام ، والقول

عند أحمد أمين منسوب لأبي عمرو بن العلاء ، وهو المشهور في المصادر النحوية . ضحى الإسلام

٠(٢٥٩/٢)

(٢) الخلاف بين النحويين (١٤٣) .

(٣) ضحى الإسلام (٢٩٥/٢) .

(٤) انظر التكملة (٢٤٩) .

(٥) ديوانه (١٤ - ١٥) .

من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر ، وقد استشهد سيبويه بهذه الأبيات بالنصب ، في (بابٌ يختار فيه النصب ؛ لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول) قال : " وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حماراً ، جاءوا به على معنى ، ولكنَّ حماراً ، وكرهوا أن يدللوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكنَّ ، وعمل فيه ما قبله ، كعمل العشرين في الدرهم .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدٌ فيها إلا حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنَّه ذكر أحداً توكيداً ، لأنَّ يعلم أن ليس فيها آدميٌّ ، ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ ، وإن شئت جعلته إنسانها " (١) .

ثم استشهد بهذه الأبيات على أن التميميين ينشدونه رفعاً ، على البدل من موضع (من أحد) والتقدير : وما بالربع من أحد إلا الأواريُّ ، على أن يجعل من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً .

أما الحجازيون فينشدونه نصباً على الاستثناء المنقطع ، أي : ولكنَّ الأواريُّ ، وذلك أن (الأواريُّ) ليس من جنس الأحدين (٢) .

وكذا استشهد به الفراء في معاني القرآن (٣) ، ورجح المبرد النصب قال : " والوجه النصب ، وهو إنشاد أكثر الناس " (٤) .

ويقول ابن يعيش : " ينشد برفع الأواريُّ ونصبها ، فمن رفع جعلها من إحدى ذلك المكان ، والوجه النصب ، وعليه أكثر الناس " (٥) .

ومن هنا ، فرواية النصب هي الأولى ؛ لأنها أكثر شيوعاً ، وأوسع استعمالاً .

ومن ذلك قول الشاعر :

فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
لعلَّ أبي المغوار منك قريب

(١) الكتاب (٣١٩/٢ - ٣٢١) .

(٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس (٢٦٢) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٥٤/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٣٥٣) .

(٣) معاني القرآن (٢٨٨/١ ، ٤٨٠) .

(٤) المقتضب (٤١٤/٤) .

(٥) شرح المفصل (٨٠/٢ - ٨١) ، وانظر الإنصاف (٢٦٩/١) ، والأزهية (٨٠) ، وخرانة الأدب

(٤/١٢١ - ١٣٠) .

روي (لعلّ أبي المغوار) و (لعلّ لأبي المغوار) و (لعلّ أبا المغوار) .
وسبق أن أوضحنا تلك الروايات ، وأنّ الجرب ((لعل)) لغة عقيلية ثابتة ^(١) ، وهنا
نرى أنّ الأولى تقدم رواية (لعلّ أبا المغوار) ؛ لأنّها أكثر شيوعاً ، وأوسع استعمالاً ،
ولا ننكر الروايات الأخرى ، ولكن تظل لغات قوم بأعيانهم ، لا يبنى عليها قاعدة نحوية
عامة ، فقبول الرواية لا يعني ترجيحها .

وأحسب هذا المنهج أولى من تخطئة العرب في بعض روايات الشاهد التي تخالف
القاعدة النحوية ، وما موقف عبد الله بن أبي إسحاق من الفرزدق منّا بعيد ، حتى قال
السيرافي : " وكان ابن أبي إسحاق يكثر الردّ على الفرزدق ، والتعنّت له " ^(٢) . وجاء في
طبقات فحول الشعراء : " أخبرني يونس : أن أبا عمرو كان أشدّ تسليماً للعرب ، وكان
ابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر يطعنان عليهم " ^(٣) .

ويقول أحد الباحثين تعليقا على هذا النصّ : " فهذا يفيد أنّ ابن أبي إسحاق وعيسى
ابن عمر كانا ربّما استظهرا قانوناً لغوياً يجعلانه قياساً مطّرداً لا يجوز الخلاف عنه ، فإذا ما
أصابا لبعض العرب كلاماً على خلاف ذلك سارعا إلى الطعن فيه واتهامه بالخطأ ، وهذه
نظرة لا تخلو من شطط ، ومثل هذا الشطط ملازم للعلوم قاطبة في نشأتها الأولى ، ومألوف
لدى الأوائل من رواد أي علم من العلوم ، قبل أن تستحكم أصوله ، وتستبين طرائقه ، فقد
يثول الأمر إلى أن تلغى أقوالهم جميعاً ، إلا أنّ المنطق الذي بنوا عليه تلك الأقوال يظلّ موضع
تسليم ، وإتّما تطّرح أقوالهم التي بنوها عليه ؛ لأنهم بحكم أنّهم المبتدئون في ذلك لم يحكموا
تطبيق هذا الأصل الصحيح ، فأنت أعمال العلماء من بعدهم مصحّحة لما وهموا فيه ،
ومتّمة لما بدعوا به " ^(٤) .

ومن النصوص التي ورد فيها ما يشير إلى رمي بعض العرب ، أو بعض كلامهم
بالغلط ما ذكره سيبويه ، يقول : " وأعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون ، فيقولون : إنّهم
أجمعون ذاهبون ، وإنّك وزيد ذاهبان ، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء ، فيرى أنّه قال : هم ،

(١) انظر ص (٨٩ — ٩٢) من هذا البحث .

(٢) أخبار النحويين البصريين (٤٤) .

(٣) طبقات فحول الشعراء (١ / ١٦) ، وطبقات النحويين واللغويين (٣٢) .

(٤) القياس في النحو للدكتورة منى الياس (١٩ — ٢٠) .

كما قال :

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً" (١).

ويقول : " فأما قولهم : مصائب ، فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هي مفعلة . وقد قالوا : مصابوب" (٢).

وينكر ابن مالك على سيبويه قوله ، ويقول : " وهذا غير مرضي منه — رحمه الله — فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ، وسيبويه موافق على هذا" (٣).

وقيل : مراد سيبويه بالغلط مجرد التوهم ، يقول ابن هشام : " ومراده بالغلط ما عير عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض عليه . . . " (٤).

وذكر الشاطبي أن المراد بالغلط " أن يتكلم العربي بالشيء على قياس ما ، ثم يعرض له في توهم أمر آخر فيعتبره ، ويترك الأول لضرب من التوسع ؛ لأنهم ليست لهم أصول يرجعون إليها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فأخرجوه عن القصد ، هذا معناه" (٥).

ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (٦).

ونص السيوطي على أن المراد العطف على المعنى لا الغلط (٧).

وقال الفراء : " وربما غلطت العرب" (٨) . وخُرج هذا النص على أن المراد به التوهم (٩).

(١) الكتاب (٢ / ١٥٥) ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه (١٤٩) .

(٢) الكتاب (٤ / ٣٥٦) .

(٣) شرح التسهيل (٢ / ٥٢) .

(٤) مغني اللبيب (٢ / ٤٧٨) .

(٥) المقاصد الشافية (٧ / ٥١٤) .

(٦) التذييل و التكميل (٢ / ٦٦) مخطوط ، و أبو العباس المبرد (٥٣) .

(٧) الإتيقان (١ / ١٩٩) .

(٨) معاني القرآن (١ / ٤٥٩) .

(٩) رواية اللغة (١٨٤ — ١٨٥) .

ويقف أبو حاتم السجستاني عند قول الشاعر :

أعرف منها الأنف والعينانا

ثم يقول : " وأخطأ في قوله ((العينانا)) إنما هو ((العينين)) وهو مُفسدٌ ، ولا يجوز فتح النون خاصة . ولو قال ((العينان)) ، لكان على لغة بني الحارث بن كعب " (١) .

ويقول المبرد : " وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء ، إذا كانت مهموسة مثلها ، وكانت علامة إضمار كالهاء ، وذلك غلط منهم فاحش ؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء ، وإنما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته ، فيقولون : مررت بكم ، وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جلّ حادث من الدهر ردّوا فضل أحلامكم ردّوا
وهنا خطأ عند أهل النظر مردود " (٢) .

وقبله وصف سيبويه هذه اللغة بأنها رديئة جداً . (٣)

وعقد ابن جني باباً في الخصائص ((في أغلاط العرب)) صدره بقوله : " وكان أبو علي — رحمه الله — يرى وجه ذلك ، ويقول : إنما دخل هذا النحو في كلامهم ؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فرمما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد . . . " (٤) .

ويقول ابن فارس : " ما جعل الله الشعراء معصومين يُوقون الخطأ والغلط ، فما صحّ من شعرهم فمقبول ، وما أبتّه العربية وأصولها فمردود " (٥) .

وعقد السيوطي باباً في المزهرة ، ذكر فيه أقوال كثير من النحاة واللغويين في تحطئة العرب ، وتغليطهم . (٦)

(١) النواذر (١٦٩) .

(٢) المقتضب (١/ ٢٧٠) ، وانظر (٢/ ٣٣٦) ، والكامل (٣/ ١٢٧٨) ، وأبو العباس المبرد (٥٢ — ٥٣) ،

وانظر ص (٤٦٤ — ٤٦٥) من هذا البحث .

(٣) الكتاب (٤/ ١٩٧) .

(٤) الخصائص (٣/ ٢٧٦) ، وانظر الإنصاف (١/ ١٩١) .

(٥) الصاحبي (٤٦٩) .

(٦) المزهرة (٢/ ٤٩٤ — ٥٠٥) ، وانظر : مقدمة الدكتور رمضان عبد التواب على ذم الخطأ في الشعر لابن

فارس (٣ — ١٠) . ونشأة النحو (١١٥ — ١١٦) .

لا شك أن التّحاة واجهوا مشكلة عند وضع قواعد النحو ، ووضع أصول اللغة التي تتعدّد لهجاتها ومستوياتها ، فلم يجدوا وسيلة سوى أن يستنبطوا المنطق الغالب أو الأفضح أو الأشهر ، ثم يضعوا القاعدة العامّة بمقتضاه .

والعربيّ أساس اللغة ، أجادها فطرة وسليقة ، وليس تصنعاً وعملاً ، قطع الرواة الفيسافي بحثاً عنه ، فكيف ينسب إليه الخطأ ؟ ولسانه لا يكاد يطاوعه على ذلك غالباً .

ولا أدلّ على ذلك من المناظرة التي حصلت بين الكسائيّ وسيبويه ، وحينما احتكما إلى الأعراب ، فأجازوا ما قال الكسائيّ . صاح سيبويه في يحيى البرمكيّ قائلاً : مرهم أن ينطقوا بما قالوا ؛ فإن ألسنتهم لا تطاوعهم ^(١) .

ودخل أبو الزهراء الأعرابي الكوفة ، وجلس مع قوم يتذاكرون النحو وأعلامه ، فجعل ينظر إليهم ، فقالوا له : ما تقول يا أبا الزهراء ؟ فقال : يا ابن أخي ، إن كلامكم هذا لا يسدّ عوزاً ممّا تتعلمونه له . فقال أحدهم ، وهو أبو الحسن التّمّار : إن بهذا تعرف العرب صوابها من خطئها . فقال له : ثكّلت وأثكّلت ! وهل تخطفى العرب ؟ قال : بلى ، قال : على أولئك لعنة الله ، وعلى الذين أعتقوا مثلك ، ثم قال :

فكيف يُخلُّ القول من كان أهله ويُهدى له من ليس من أوليائه
فلمست لبيّاع التّميرات مغضياً على الضيّم إن وافقت بعد عشائه ^(٢)

رفع العربيّ ونصب وخفض ، لمعرفته بمواقع الكلام ، فأعطى كلّ موقع حصّته من الاهتمام ، وحقّه من الإعراب ، فطرة وسليقة ، قبل أن يقعد النحو .

ولذلك عندما أنكر المبرّد على سيبويه حكايته لقول بعض العرب : قال فلانة ^(٣) . وردّ قوله قائلاً : وهذا خطأ لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر ^(٤) جاء ابن ولاد فانتصر لسيبويه ، يقول راداً على المبرّد زعمه : " هذا كلام ظاهر الفساد بين الاحتلال ، وذلك أنّه حكى عن سيبويه أنّه روى عن بعض العرب : قال فلانة ، ثمّ خطّأه فيه ، وإنّما ذكر أنّ بعض العرب قال ذلك ، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل

(١) معني اللبيب (١ / ٨٨) وبغية الوعاة (٢ / ٣٣٠) .

(٢) العقد الفريد (٣ / ٤٥٧) .

(٣) الكتاب (٢ / ٣٨) .

(٤) الانتصار (١٢٣) .

يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً ، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليلٌ ، ثم قال : وهذا لا يجوز ؛ لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ولا كلام فصيح ، فلو وجد مثله في قرآن أو كلام فصيح لما نسبته إلى الضعف والقلة ، فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير ، وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك بأحسن تمثيل ، وهذا الذي للتحوي أن يفعله ، وهو أن يمثل ويعتل لما جاء عن العرب ، فأما أن يردّه فليس ذلك له " (١) .

ويقول ابن جني : " وسألت الشجري يوماً ، فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول : ضربت أخاك ؟ . فقال : كذاك . فقلت : أفقول : ضربت أخوك ؟ . فقال : لا أقول أخوك أبداً . قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ؟ . فقال : كذاك . فقلت : ألسنت زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ؟ . فقال : أيش هذا ، اختلفت جهتا الكلام " (٢) .

ومن هنا فلست مطمئناً لتلك الأقوال التي تنسب الخطأ والغلط للعربي الأصيل ، فهو سيّد لغته ، عليه أن يقول متى ما ثبتت فصاحته ، وعلى الرواة والنحاة أن يقبلوا قوله .
أليس هو مصدر القاعدة ؟ فكيف نحكم القاعدة فيه ؟ .

قد يقال : أخذنا من نطقه الغالب قواعد لغته ، فما شدّ عما اطرد عليه لسانه عرفنا زيغه ، وحكمنا عليه بالغلط فيه .

فنقول : إن لغات العرب متعدّدة ، وألسنتهم متباينة ، ومن هنا فمخالفة الأكثر لا تعني الخطأ ، إنّما تعني مخالفة المشهور ، ألا ترى أن النحاة قد عدّوا لغة حمير لغة عربية ؟! مع بعدها عن اللسان العربيّ في البيان والفصاحة . (٣)

وهذا المبرد يقول : " وكل عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه . إنما يقال : بنو فلان أفصح من بني فلان ، أي : أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش " (٤) .
أضف إلى ذلك أن لغة العرب لم تصل إلينا جميعها — كما سبق — فما يدريك أن هذا الشاهد أو تلك الرواية ، تمثل لغة بادت لم يصل إلينا منها إلا القليل .

(١) الانتصار (١٢٤) .

(٢) الخصائص (٢٥١/١) ، وانظر (٧٧/١) .

(٣) انظر ص (١٨٦ — ١٨٧) من هذا البحث .

(٤) الفاضل (١١٣) .

وقد أدرك العلماء ذلك فصحّحوا ما جاء به الثقة وقبلوه ، فهذا ابن أحمَر يأتي بألفاظ لم تعرف في اللغة إلا من طريقه ، فيقبلها النحاة ، لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمَر ، ويعلّلون ذلك أن يكون شيئاً أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة ، ولم تسمع إلا من طريق ابن أحمَر ، أو أنّه ارتجل ذلك ، فإنّ العربيّ إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به .^(١)

أضف إلى ذلك أيضاً أنّ بعض ما يراه نحويّ خطأ ، يكون صواباً عند نحويّ آخر^(٢) ، ألا ترى أن ابن أبي إسحاق أنكر قول الفرزدق :

على عمائمنا يلقى وأرخلنا على زواحف تزجى مخرجها رير^(٣)

وقال : أسأت ، إنّما هو ((رير)) .

فجاء يونس ، وصحّح قول الفرزدق ، وقال : " والذي قال حسن جائز " ^(٤) .

وأنكر عيسى بن عمر قول النابغة :

فبت كائي ساورتنى ضئيلة من الرقش في أنيابها السّم ناقع

وقال : أساء في قوله ، ويقول : موضعها ((ناقعا)) ^(٥) .

فجاء ابن الطراوة ، وأجاز الرفع ^(٦) . وهي رواية الديوان ^(٧) .

ويقف ذو الرّمة بالكناسة في الكوفة ، وينشد قصيدته الحائية ، فلمّا بلغ :

إذا غير النأي المحبين لم يكـد رسيس الهوى من حبّ مية يبرح

قال له ابن شبرمة : يا ذا الرّمة ، أراه قد برح . ففكّر ساعة ثمّ قال :

(١) انظر ص (١٨٦) من هذا البحث .

(٢) خزانة الأدب (١١٣/١٠ — ١١٤) ، والأشباه والنظائر (٢٠١/٦ — ٢٠٥) .

(٣) في الديوان ((نزجيتها محاسير)) (٢١٣/١) .

(٤) طبقات فحول الشعراء (١٧/١) وطبقات النحويين واللغويين (٣٢ — ٣٣) ، والموشح (١٣٧) ،

وأخبار النحويين البصريين (٤٤) ، وخزانة الأدب (٢٣٨/١) .

(٥) طبقات فحول الشعراء (١٦/١) ، والموشح (٥٢ — ٥٣) .

(٦) ارتشاف الضرب (١٥٩٢/٣) ، وجمع الهوامع (١١٨/٣) ، وخزانة الأدب (٤٥٧/٢ — ٤٥٨) ،

وأبو الحسين بن الطراوة (٨٦ — ٨٧) .

(٧) ديوانه (٣٣) .

إذا غير النأي المحبين لم أجد . . . البيت (١).

فلماً بلغ الخبر أبا الحكم بن البختري قال : أخطأ ابن شبرمة حيث أنكر عليه ، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله ، إنما هذا كقول الله عز وجل : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ (٢) (٣).

وذهب الأصمعيُّ إلى أن ((حاجة)) تجمع على ((حاجات)) و ((حوج)) ، وأنكر أن تجمع على ((حوائج)) ، وسار على نهج ابن الجوزي وغيره . (٤)

فجاء علي بن حمزة البصري وذكر أن الأصمعي غلط في ذلك ، على أنه رجع عن هذا القول فيما حكى عنه . ثم أورد في التنبهات بعض ما ورد على ألسنة الفصحاء ، مما يثبت جمع ((حاجة)) على ((حوائج)) (٥) .

وذكر ياقوت الحموي أن رجلاً ذكر الأصمعيَّ ، وأسرف في الثناء عليه ، وفضله على أعيان العلماء في أيامه ، وكان مما ذكر من محاسنه أن قال : من ذا الذي يجسر أن يخطئ الفحول من الشعراء غيره ؟ فقال أبو علي الفارسي : وما الذي ردَّ عليهم ؟ فقال الرجل : قد أنكر على ذي الرمة — مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها — قوله :

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم

لأنه كان يجب أن ينونه . فقال أبو علي : أمّا هذا فالأصمعيُّ مخطئ فيه ، وذو الرمة مصيب . . . وهذا من أوابد الأصمعي التي يقدم عليها من غير علم . (٦)

وذكر ابن جنّي ألفاظاً حملها بعضهم على أنها من باب الغلط ، وصحّحها ابن جنّي ،

وقال : هي عندنا غير غلط . (٧)

(١) وهي رواية الديوان (٤١٤) .

(٢) سورة النور ، الآية (٤٠) .

(٣) انظر : الموشح (٢٣٥) ، وخرزانة الأدب (٣١١/٩ - ٣١٢) .

(٤) تقويم اللسان (٩٨) .

(٥) التنبهات (١٢٣ - ١٢٤) ، وتقويم اللسان (٢٦ - ٢٧) ، ولسان العرب (٢٤٢/٢ - ٢٤٥)

(حوج) و تصحيحات لغوية (١١٠ - ١١٣) .

(٦) معجم الأدباء (٧ / ٢٤٤ - ٢٤٧) ، وانظر الأشباه والنظائر (٦ / ٢٠٠ - ٢٠٢) ، وخرزانة الأدب

(١٠ / ١١٢ - ١١٤) .

(٧) الخصائص (٣ / ٢٨٢) .

ويقول في ((باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة)) : " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : هذا جحرٌ ضبٌ خرب ، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماضٍ على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيقاً على ألف موضع ، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير ، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقبل .

... وإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاد واطرد ، كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط ، الذي لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به " (١) .
وجاء في الكامل : " حُدِّثَ أَنَّ الْعُمَائِيَّ الرَّاجِزَ أَنْشَدَ الرَّشِيدَ فِي نَعْتِ فَرَسٍ :

كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا
فَعَلِمَ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَنَّهُ قَدْ لَحَنَ ، وَلَمْ يَهْتَدِ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِإِصْلَاحِ الْبَيْتِ إِلَّا الرَّشِيدَ ، فَإِنَّهُ
قَالَ لَهُ : قَل :

تخال أذنيه إذا تشوفا

والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه " (٢) .
غير أن ابن السّيد البطليوسيّ اعترض على المبرد بأن هذا لا يعدّ لحناً ؛ لأنّه قد حكى أن من العرب من ينصب خبز ((كأن)) ويشبهها بـ ((ظننت)) ، وأنشد بعض ما ورد عند العربي في ذلك . (٣)

وعندما ذهب أبو نزار النحويّ إلى أن ((سوى)) لا تأتي إلا ظرف مكان ، وأن استعمالها اسماً منصرفاً بوجوه الإعراب بمعنى ((غير)) خطأ . أنكر ذلك جماعة من

(١) الخصائص (١ / ١٩٠ - ١٩٤) ، وانظر كتاب الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، للدكتور عبد الفتاح

الحموز (٢٥ - ٤٤) .

(٢) الكامل (١ / ١٠٤٦) .

(٣) خزنة الأدب (١٠ / ٢٣٧ - ٢٣٩) .

النُّحاة^(١)، ومنهم ابن الشجريّ، حيث ردّ عليه ردّاً قاسياً، يقول: " وأقول: إدخال الجارّ عليها في قول الأعشى:

وما قصّدت من أهلها لسوائكا^(٢)

يخرجها من الظرفيّة، وإنّما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً لها بـ ((غير))، من حيث استعمالوها استثناءً، وعلى تشبيهاً بـ ((غير)) قال أبو الطيب:

أرض لها شرفٌ سواها مثلاً لو كان مثلك في سواها يوجد^(٣)

رفع ((سوي)) الأولى بالابتداء، وخفض الثانية بـ ((في))، فأخرجهما من الظرفيّة، فمن خطأه فقد خطأ الأعشى في قوله: ((لسوائكا))، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبل عليها، وشعره يُستشهد به في كتاب الله تعالى، فقد شهد على نفسه بأنّه مدخول العقل، ضاربٌ في غمرة الجهل.

وليس لهذا المتناول على ما يقصّر عنه ذرعه شيء يتعلّق به في تخطئة العرب إلا قول الشاعر:

حراجيجٌ ما تنفكُ إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً^(٤)

فكلّ فاقرةٍ يُنزلها بالعربية يزفُ أمامها هذا البيت، معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة، وليس دخول ((إلا)) في هذا البيت خطأً، كما توهم؛ لأنّ بعض النحويين قدّر في ((تنفك)) التمام، ونصب ((مناخة)) على الحال . . . " ^(٥).

بل قد يحصل التباين في الحكم عند العالم الواحد، فهذا ابن جنّي يمنع تحريك هاء السكّت، فقد ذكر البغدادي أنّ ابن جنّي ذهب إلى أنّ تحريكها شاذٌّ عند البصريين، لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفظونه في القياس، من جهة أنّه لا يخلو أن تجري الكلمة على حدّ الوقف، أو على حدّ الوصل، فإن أجزاها على حدّ الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلّاً؛ لاستغنائه عنها، وإن كان على حدّ الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إيّاها متحرّكة، وهي في

(١) انظر: خزنة الأدب (٤٣٥/٣).

(٢) ديوانه (٢٠٠).

(٣) ديوانه (٥٧/٢).

(٤) ديوان ذي الرمة (٤٨٥).

(٥) أمالي ابن الشجري (٣٧٢/٣ - ٣٧٣).

الوقف بلا خلاف ساكنة ، ولا يعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يُرجع إليها ، وتجري هذه الكلمة عليها ، فلهذا كان إثبات الهاء متحرّكة خطأ عندنا^(١) . وتبعه الزمخشري ، فقال : إنَّ تحريكها لحن ، وقول الشاعر :

يا مرحباً بجمار عفرأ

مما لا معرّج عليه للقياس^(٢) .

وأنكر البغداديُّ مذهبهما ، وقال : وهذا ممّا لا ينبغي^(٣) .

في حين يعقد ابن حنّي في الخصائص باباً ((في الحكم يقف بين الحكيم)) جاء فيه : " هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقادراً عليه وقياساً . . . ومن ذلك بيت الكتاب :

له زجلٌ كأنه صوت حاد .

فحذف الواو من قوله ((كأنه)) لا على حدّ الوقف ، ولا على حدّ الوصل . أمّا الوقف فيقضي بالسكون ((كأنه)) وأمّا الوصل فيقضي بالمطل ، وتمكين الواو ((كلّموا)) فقوله إذاً ((كأنه)) منزلة بين الوصل والوقف . وكذلك أيضاً سواءً قوله :

يا مرحباً بجمارٍ ناجيه إذا أتى قرّبته للسانية

فنبات الهاء في ((مرحباً)) ليس على حدّ الوقف ، ولا على حدّ الوصل . أمّا الوقف فيؤذن بأنّها ساكنة : يا مرحباً . وأمّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً : يا مرحباً بجمارٍ ناجية . فنباتها إذاً في الوصل متحرّكة منزلة بين المنزلتين " (٤) .

فأثبت في هذا النصّ ما منعه في النصّ السابق .

ثمّ ألا يمكن أن يخطئ الرواة في روايتهم ، فكيف نحمل ذلك على العربيّ؟! .

عقد السيوطيُّ فصلاً في " الردّ على العلماء إذا أخطئوا " ، جاء فيه : " كان أول من

(١) خزنة الأدب (١١ / ٤٥٧ - ٤٥٨) .

(٢) المفصل (٤٩٧) .

(٣) خزنة الأدب (١١ / ٤٥٨) .

(٤) الخصائص (٢ / ٣٦٠ - ٣٦١) ، وانظر (١ / ١٢٩) ، وشرح كافية ابن الحاجب (١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ،

٣ / ٣٣٩ ، ٤ / ٥٤٢) ، وخزنة الأدب (٢ / ٣٨٨ ، ١١ / ٤٥٧) .

أغرى ابن الأعرابي بالأصمعي أن الأصمعي أتى ولد سعيد بن سلم الباهلي، فسألهم عما يروونه من الشعر، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها:

سَمِين الضَّوَاحِي لَمْ تُورِّقْهُ لَيْلَةٌ وَأَنْعَمَ أَبْكَارُ الِهْمُومِ وَعَوْنُهَا

فقال الأصمعي: من رواك هذا الشعر؟ قال: مؤدب لنا يعرف بابن الأعرابي،

فقال: أحضروه، فأحضروه، فقال له: هكذا رويتهم هذا البيت برفع ليلة؟ قال: نعم،

فقال الأصمعي: هذا خطأ؛ إنما الرواية ليلة بالتصبي، يريد: لم تُورِّقْهُ أَبْكَارُ الِهْمُومِ

وعونها ليلة من الليالي. قال: ولو كانت الرواية ليلة بالرفع، كانت ليلة مرفوعة

بتورقه، فبأي شيء يرفع أبكار الهموم وعونها؟! " (١).

نعم، قد يخطئ العربي في المعنى، وقد يخالف الأفصح في التشبيه، أما الخطأ

في الألفاظ، فلا.

يقول ابن هشام: "وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني" (٢).

ويقول البغدادي: "إن العرب معصومون عن الخطأ واللحن في الألفاظ، حتى قيل:

إنَّ البدوي لا يطاوعه لسانه على ذلك" (٣).

ألا ترى أن زهيراً بن أبي سلمى توهم أن خروج الضفادع من الماء مخافة الغرق، فقال:

يُخْرِجُنْ مِنْ شَرِبَاتٍ مَأْوَهَا طَحْلٌ عَلَى الْجَذُوعِ يَخْفَنُ الْغَمَّ وَالْغُرْقَا (٤)

فغلط في ذلك؛ إذ الضفادع لا تخشى الغرق. (٥).

ولذلك انتقد النابغة حسنان في عدم سلامة التشبيه (٦). وخطأ الأصمعي بشامة بن

الغدِير في قوله يصف راحلته:

وَصَدْرُ لَهَا مَهْيَعٌ كَالْحَلِيفِ تَخَالَ بِأَنَّ عَلَيْهِ شَائِلًا

لأن من صفة النجائب قلة الوبر. (٧).

(١) الزهر (٢ / ٣٢٢).

(٢) مغني اللبيب (١ / ٣٠٤).

(٣) خزائن الأدب (١١ / ٤٥٨).

(٤) شعر زهير (٦٩).

(٥) السابق (٧٢)، والضرائر للألوسي (٣٧).

(٦) انظر ص (٢٤٧ — ٢٤٨) من هذا البحث.

(٧) العمدة (٢ / ٢٤٨).

وخطأ الأصمعي - أيضاً - كعب بن زهير في قوله يصف راحلته :

فَعَمَّ مَقْيَدُهَا ضَخْمٌ مَقْلَدُهَا

لأنَّ النجائب دقيقات المذابح .^(١)

وهذا الأخطل يقول : أخطأ الفرزدق حيث قال :

أَبْنِي غُدَانَةَ إِنَّنِي حَرَّرْتُكُمْ فَوْهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بِنِ جُعَالٍ
لَوْلَا عَطِيَّةٌ لَاجْتَدَعْتُ أَنْوَفَكُمْ مِنْ بَيْنِ الْأُمِّ أَوْجُهُ وَسِبَالٍ^(٢)

كيف يكون وهب له ، وهو يهجوهم هذا المهجاء ؟ •

فانبرى له فتى من بني تميم ، فقال : وأنت الذي قلت في سويد بن منجوف :

فَمَا جِدْعُ سَوْءِ خَرَقِ السُّوسِ بَطْنَهُ لَمَّا حَمَّاتِهِ وَأَائِلُ بِمَطِيقٍ^(٣)

أردت هجاءه فزعمت أن وائلاً تعصب به الحاجات ، وقدر سويد لا يبلغ ذلك

عندهم ، فأعطيته الكثير ، ومنعته القليل .^(٤)

وأردت أن تهجو حاتم بن النعمان الباهلي وأن تصعّر شأنه ، وتضع من قدره ، فقلت :

وَسَوْدٌ حَاتِمًا أَنْ لَيْسَ فِيهَا إِذَا مَا أَوْقَدَ النَّيِّرَانَ نَارًا^(٥)

فأعطيته السؤدد من قيس الجزيرة ، ومنعته ما لا يضّرّ منعه •

وأردت أن تمدح سماكاً الأسدي ، فقلت :

نَعْمَ الْمَجِيرُ سِمَاكٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ بِالْأَطْفِ إِذْ قَاتَلَتْ جِيرَانَهَا مُضَرًّا

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُهُ قَيْنًا وَأَنْبُوهُ فَالآنَ طَيْرٌ عَنْ أَثْوَابِهِ الشَّرْرُ^(٦)

فانصرف الأخطل نجلاً^(٧) .

فهذه مأخذ على شعراء جاهليين وإسلاميين ، تتعلق بجودة المعنى ، وسلامة التشبيه ،

وهو أمر يختلف من شخص لآخر ، للتباين في ملكات الموهبة والإبداع ، فقد يقوى عند

(١) العمدة (٢/٢٤٨) ، وانظر شرح ديوان كعب (١٠) .

(٢) ديوانه (٢/١٦٢) .

(٣) ديوان الأخطل (١٧٩) .

(٤) انظر : الموشح (٦٣) .

(٥) ديوان الأخطل (١١٨) .

(٦) السابق (٩٦ - ٩٧) .

(٧) انظر : العمدة (٢/٢٥٠ - ٢٥١) ، و الموشح (٢٢٢ - ٢٢٣) .

شخص ويضعف عند آخر .

ولذا فليست موافقاً للأستاذ عبد الغفور عطار في بعض ما كتبه في مقدمة الصحاح حيث ذهب إلى أن مخالفة العربي للقاعدة النحوية خطأ ولحن ، وإليك بعض ما قال :

ذكر تحت عنوان من يحتجّ بهم يخطئون :

" كما أن من الخطأ أن يفهم أحدنا أن الجاهليين كانوا في نجوة من الخطأ ، وفي عصمة من اللحن ، بل كان فيهم من يلحن ويخطئ ، وقد جاء في الشعر الجاهلي أبيات لا تجيزها قواعد النحو والصرف ، وبعضها لا تجيزه القواعد إلا بعد تأويل مسف ، وعلل مصطنعة ، واعتذار مفتعل .

وهذا طبيعي في اللغات ، وطبيعي في اللغة العربية التي تتفق مع أخواتها في كثير من القواعد والصيغ والتراكيب ، ولا يسع أحداً أن يسلم لسانه من الخطأ في كل ما ينطق إلا الرسل عليهم الصلاة والسلام ، وإلا الأقحاح من العرب ذوو السلائق السليمة .
ونخلص من كل هذه التوطئة أن في العربية ما ليس بعربي ، ولهذا نجد في الشعر العربي وكلام العرب كثيراً من الآثار البيانية الخاطئة بالنسبة للقواعد الصحيحة ، التي لا تأويل فيها ولا تسويغ إلا بالعلّة المغثية ، والتقدير المفتعل .

ونجد هذا الخطأ النحويّ أو اللغويّ أو الصرفيّ في الأعصر التي استقام فيها اللسان العربي ، وبلغ أوجه في السلامة والإعراب ، والصحة والقوة والسّخاء .
وغير بعيد — عندي — أن يكون هذا الخطأ أثراً من آثار رواسب اللغة العربيّة قبل

كمالها وبلوغها مرتبة الصقل والتهذيب ، تظهر على الألسنة ولا يستطيع الناطق لها رداً .
وعلى سبيل المثال أذكر بعض هذه الرواسب التي أعتدّها من الخطأ الذي وقع من العرب ممّن يحتجّ بلغتهم . هو خطأ عند من يتغني السهولة واليسر والقاعدة الصحيحة التي لا تلف ولا تدور ، هو — عندي — خطأ وإن كان بعض اللغات يُجيزه ، وأنا لا أُجيز ، لأنني لا أريد القاعدة الصحيحة أن تعتلّ أو تهتدم ، أو يعتورها بعض الخلل ، بل لا أسيع الشاذّ أن يجد طريقاً ؛ ليضعف من القاعدة ، كما لا أحبّ العلة أو التقدير الذي يراد منه تسويغ الخطأ أو الشاذّ " (١) .

ويعلق الأستاذ عباس محمود العقّاد على ذلك ، فيقول : " ومن الآراء الصائبة في المقدمة أن الاحتجاج بالموروث من لغة الجاهلية لا يعني أن هذا الموروث صحيح كله أيّاً كان مرجعه إلى الآحاد أو القبائل ، فإنّ العربيّ قد يحتجّ بكلامه فيما سمعه ووعاه من مفردات لسانه ، ولا يصحّ أن يحتجّ بكلامه ولا بحكمه في جميع المفردات ، وقد روي عن علي — رضي الله عنه — أنه سمع النبي ﷺ يخاطب وفد بني نهد بكلام لا يفهمه فسأله في ذلك فأوضحه له عليه السلام .

وإذا روي هذا عن الإمام في سعة علمه ، وصحّة حكمه ، وجودة فهمه ، فأحرى أن يكون غيره دون ذلك في درجات الفهم والإحاطة والاجتهاد " (١) .

ولنا هنا وقفتان :

الوقفّة الأولى : أن ما استشهد به العقّاد من أن عليّاً — رضي الله عنه — لم يفهم كلام النبي ﷺ حين مخاطبته لوفد بني نهد لا يدلّ على عدم صحّة الموروث اللغويّ الجاهليّ ، إنّما يدلّ على القاعدة التي قرّرها الرواة والنحاة ، وهي أن ما جاءنا من كلام العرب إلا القليل .

فبلاد العرب متباعدة الأطراف ، شاسعة المسافات ، وليس بإمكان شخص بمفرده أن يعرف جميع لهجاتها ، ومعاني مفرداتها ، ولذلك يقول أحمد عبد الغفور في موضع آخر : " ومن الشطط أيضاً أن يظنّ الناس أن كلّ عربيّ فصيح يحتجّ بلغته كان يعرف معنى كلّ كلمة تصافح سمعه ، ولقد ثبت أن الراسخين في فهم اللغة وفصحها ونوادرها وحوشها كانوا يجهلون معاني كثير من الألفاظ " (٢) .

وكذا الحال فيما استدللّ به الأستاذ : أحمد عبد الغفور عطار من قول النبي ﷺ : ((إن من أحبكم إليّ وأقر بكم مجلساً مني يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً ، وإن من أبغضكم إليّ ، وأبعدكم مني يوم القيامة الثرثارون و المتشدقون و المتفيهقون . قالوا : يا رسول الله ، قد علمنا الثرثارين و المتشدقين ، فمن المتفيهقون ؟ قال : المتكبرون)) (٣) .

(١) مقدمة الصحاح (١-٢) .

(٢) السابق (١٤) ، وانظر مجالس ثعلب (١/٢٨١) .

(٣) صحيح سنن الترمذي (٢/١٩٦-١٩٧) .

ولما جاء وفد عبد القيس إلى النبي ﷺ ، خاطبهم صلوات الله وسلامه عليه وبين لهم أسس دينه ، فقال أحدهم وهو زاذان ، لابن عمر : حدثني ما نهي عنه النبي ﷺ من الأشربة بلغتك ، وفسره لي بلغتنا ، فإن لكم لغة سوى لغتنا .^(١)

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأل أصحابه وهو على المنبر عن معنى كلمة التخوف في قول الله تعالى : ﴿ أوبأخذهم على تخوف ﴾^(٢) ، فسكتوا ، فقام شيخ من هذيل ، فقال : هذه لغتنا ، التخوف : التنقص ، قال عمر : فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها ؟ .

قال : نعم ، قال شاعرنا :

تخوف الرجل منا تامكاً قرداً كما تخوف عود النبعة السفن^(٣)

ويسمع رضي الله عنه قول الله تعالى : ﴿ وفاكهة وأبا ﴾^(٤) ، فيقول : هذه هي

الفاكهة ، فما الأب ؟ ، ثم يقول : ما كلفنا وما أمرنا بهذا .^(٥)

وحين سمع أبو هريرة النبي ﷺ يذكر السكين ، قال : والله إن سمعت بالسكين إلا يومئذ ، ما كنا نقول إلا المديئة^(٦) .

وهذا عبد الله بن العباس ، يقول : ما كنت أعلم ما فاطر السموات والأرض حتى جاءني أعرابيان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتهما ، أي : بدأت حفرها^(٧) .

وروي عنه أنه قال : " كنت لا أدري ما الفتاح حتى سمعت ابنة ذي يزن تقول لخصم لها : هلّم فاتحني ، أي : حاكمي ، فعلمت أن الحاكم هو الفتاح " ^(٨) .

(١) صحيح مسلم (١٥٨٣/٣) .

(٢) النحل ، الآية (٤٧) .

(٣) الأغاني (٨٢/٦) ، والصحاح (١٣٥٩/٤) (خوف) ولسان العرب (١٠١/٩) (خوف) ، وانظر

ص (١١) من هذا البحث .

(٤) عبس ، الآية (٣١) .

(٥) لسان العرب (٢٠٤/١ - ٢٠٥) (أب) .

(٦) صحيح مسلم (١٣٤٤/٣) ، والجامع الصحيح (١٢٦٠/٣) .

(٧) لسان العرب (٥٦/٥) (فطر) .

(٨) الفاضل (١١٣ - ١١٤) ، ولسان العرب (٥٣٨/٢ - ٥٣٩) (فتح) .

ويقف عيسى بن عمر عند قول الشاعر :

سَلَعٌ مَّا ، ومثله عَشْرٌ مَّا عائلٌ مَّا ، وعالت البيقُورا

فيقول : لا أدري ما معناه ، ولا رأيت أحداً يعرفه .^(١)

وأورد السيوطي أن أبا العلاء العماني الحارثي سمع رجلاً يرقص ابنته ، يقول :

محكوكة العينين مِعْطاء القفا كأنما قَدَّت على متن الصفا

تمشي على متن شرك أعجفا كأنما تنشر فيه مصحفا

فستل عن معنى قول الرجل ، قال : لا أدري ، فقال السائل : إن لنا علماء بالعربية لا

يخفى عليهم ذلك ، قال : فأتمم ، فأتى السائل أبا عبيدة فسأله عن ذلك ، فقال : ما أطلعني

الله على علم الغيب ، فلقى الأصمعي ، فسأله عن ذلك ، فقال : أنا أحسب أن شاعرها لو

سئل عنه لم يدر ما هو ، فلقى أبا زيد فسأله عنه فقال : هذا المرقص اسمه المجنون بن

جندب ، وكان مجنوناً ، ولا يعرف كلام المجانين إلا مجنون ، فلم يعرف أحد

منهم ذلك .^(٢)

وذهب أبو عبيدة وأصحابه لزيارة أم الهيثم من علة ألمت بها ، فسألوها :

يا أم الهيثم ، كيف تجدينك ؟ فوصفت لهم حالتها وما اعترأها بكلام غريب لم يعرفوه ،

فقالوا : يا أم الهيثم ؛ أي شيء تقولين ؟!

ف قالت : أو للناس كلامان ! ما كلمتكم إلا الكلام العربي الفصيح^(٣) .

فهذا وغيره يدل على سعة اللغة وجزارة مفرداتها ، وأن العربي الفصيح قد يغيب عنه

معنى بعض الكلمات ، وعدم تمكنه من معرفتها لا يعني أن تلك المفردة ليس صحيحة ،

بدليل معرفتها عند غيره من العرب .

الوقف الثانية : لا أوافق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار على رمي العرب بالخطأ

واللحن ، لمخالفتهم قواعد النحاة ، فإثما بنيت القاعدة النحوية على المشهور من كلامهم ،

ومخالفة المشهور ليست خطأ من العربي .

صحيح أن لغات العرب متباينة ، فمنها الضعيف والمنكر والمذموم ، وقد بين السيوطي

(١) معني اللبيب (٣١٤/١) .

(٢) المزهر (١٤٠/١ - ١٤١) .

(٣) المزهر (٥٣٩/٢ - ٥٤٠) ، وانظر : ضحى الإسلام (٢٩٩/٢) .

طرفاً من ذلك^(١)، وهذا الفراء يقول: "واعلم أن كثيراً ممّا هيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام، لو توسّعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلاً، ولقلت: أردت عن تقول ذلك، ولكن وضعنا ما يتكلّم به أهل الحجاز، وما يختاره فصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من يقول يجوز، فإنّا قد سمعناه، إلا أنّا نجيزه للأعرابي الذي لا يتخير... " (٢).

وقريب منه قول المبرّد السابق: وكلّ عربي لم تتغيّر لغته فصيح على مذهب قومه. ويقول ابن الجوزي: "وإن وجد لشيء ممّا هيت عنه وجه فهو بعيد، أو كان لغة فهي مهجورة" (٣).

وفرق بين الضعيف والمذموم، وبين الخطأ.

وشواهد الأستاذ أحمد عطار التي استشهد بها على تخطئة العرب محلّ نظر، صحيح أنّ تلك الشواهد خالفت قواعد النحاة، وقواعد النحاة لا تمثّل جميع لغات العرب وأساليبها، إنّما تمثّل المشهور والأوسع استعمالاً عند العربي. وليس هذا من باب تسويغ الخطأ، كما يرى الأستاذ أحمد، إنّما لأسباب وقفنا على جزء منها فيما سبق، وإليك المزيد:

من الشواهد التي يرى الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار أنّها من الخطأ الذي وقع من العرب الذين يحتجّ بلغتهم قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأبباء تسمى بما لاقت لبون بني زياد^(٤)
والسبب في تخطئة الشاعر عدم حذف الياء من ((يأتيك)) مع أنّ الفعل مجزوم بـ ((لم)) .

وهذا الشاهد ورد بأربع روايات:

الأولى: (ألم يأتيك) .^(٥)

والثانية: (ألم يأتك) على ظاهر الجزم .^(٦)

(١) المزهري (١/٢١٤ - ٢٢٦) .

(٢) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة (٥) ، وتقويم اللسان (٥٧ - ٥٨) .

(٣) تقويم اللسان (٥٧) .

(٤) انظر: الخصائص (١/٣٣٤ - ٣٣٧) ، مغني اللبيب (١/١٠٨ ، ٢/٣٨٧) .

(٥) الخصائص (١/٣٣٤ ، ٣٣٧) ، والإنصاف (١/٣٠) ، وأوضح المسالك (١/٧٦) .

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (١/٧٨) .

والثالثة: ما أنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعيّ:

ألا هل أتاك والأنباء تنمي .

بنقل حركة الهمزة من أتاك إلى لام هل ، وحذفها .^(١)

والرابعة: ألم يبلغك والأنباء تنمي .^(٢)

فأولاً: كان الأولى للباحث أن يختار ثلاث روايات من أربع ؛ ليخرج الشاهد من دائرة الغلط — كما يرى — فإذا ورد في الشاهد عدّة روايات ، منها ما يوافق المشهور ، ومنها ما يخالفه ، فالاختيار ترجيح الرواية التي توافق الغالب والمشهور في الاستعمال العربي ، إلا إذا ثبت ما يرجح الرواية المخالفة فتقبل ولا يقاس عليها .

وثانياً: ذكر الفراء والزجاجي أن إجراء المعتل مجرى الصحيح لغة ، يقول الفراء:

" ولو نويت الجزاء ، لجاز في قياس النحو ، وقد قرأ يحيى بن وثاب وحمزة : ﴿ فاضرب

لهم طريقاً في البحر يسألاً تحف دمر كلاً ولا تخشى ﴾^(٣) . بالجزاء المحض .

فإن قلت : فكيف أثبت الياء في (تخشى) ؟

قلت : في ذلك ثلاثة أوجه :

إن شئت استأنفت (ولا تخشى) بعد الجزم .

وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم ، وإن كانت فيها الياء ؛ لأن من العرب

من يفعل ذلك ، قال بعض بني عبس :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(٤)

ويقول الزجاجي : " ومن العرب من يُجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح ،

فيرفعه في موضع الرفع ، ويفتحه في موضع النصب ، ويسكّنه في موضع الجزم وعلى

(١) سر صناعة الإعراب (٧٨/٢) ، وخزانة الأدب (٣٦٢/٨) ، وقيل بل رواية الأصمعيّ : " وهل أتاك

والأنباء تنمي " ، انظر : شرح المفصل (٢٥/٨) الحاشية .

(٢) خزانة الأدب (٣٦٢/٨) .

(٣) طه (٧٧) .

(٤) معاني القرآن (١٦١/١) .

هذه اللغة قال الشاعر " . وذكر الشاهد السابق ^(١) .

وثالثاً: ورود شواهد أخرى جزم فيها الفعل المضارع ، ولم يحذف منها حرف

العلة ، منها ما أنشده أبو زيد :

إذا العجوز غضبت فطلق ^(٢) ولا ترضاهما ولا تملق ^(٢)

وقول الآخر :

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً ^(٣) من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع ^(٣)

وقول الآخر :

كأن العين خالطها قذاها ^(٤) بعوار فلم تقضي كراها ^(٤)

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وتضحك مني شيخة عبشمية ^(٥) كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً ^(٥)

وقول الشاعر :

لعمري لنعم الحي جرّ عليهم ^(٦) بما لم يمالئهم حصين بن ضمضم ^(٦)

وهناك شواهد أخرى ^(٧) .

فإذا ثبت أن ذلك جاء على لغة من لغات العرب ، فكيف ننكر قوله ، ونغلطه فيه ، في

حين أن سيبويه نصّ على ذلك ، وحمله على الضرورة ، قال : " وكما أنشدنا من نثق

بعريته :

(١) الجمل (٤٠٦ - ٤٠٧) ، وانظر : شرح المفصل (١٠٤/١ - ١٠٧) ، وشرح جمل الزجاجي لابن

هشام (٤٤٣) .

(٢) الخصائص (٣٠٨/١) ، وسر صناعة الإعراب (٧٨/١) ، والإنصاف (٢٦/١) ، وشرح المفصل

(١٠٦/١٠) ، والتصريح (٨٧/١) .

(٣) الجمل للخليل (٢٠٣) ، سر صناعة الإعراب (٦٣٠/٢) ، والإنصاف (٢٤/١) ، وشرح المفصل

(١٠٤/١٠) ، والتصريح (٨٧/١) ، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨) .

(٤) مجالس ثعلب (٣٨/١) .

(٥) سر صناعة الإعراب (٧٦/١) ، وشرح المفصل (١٠٧/١٠) ، ومغني اللبيب (٢٧٧/١) ، وخزانة

الأدب (١٩٦/٢) .

(٦) الجمل للخليل (٢٠٤) .

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٦٣/٢ - ٥٦٤) ، وأوضح المسالك (٧٦/١ - ٨٠) الحاشية .

ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فجعله حين اضطرَّ مجزوماً من الأصل " (١) .

وممّا غلط أحمد عطار العرب فيه قول الشاعر :

تزود منّا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم

وقول الراجز :

أعرف منها الأنف والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

وهذه الشواهد جاءت على لغة بلحارث بن كعب وبطون من ربيعة ، وهم يلزمون

المثنى الألف رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، وقد ذكر ذلك الرواة والنحاة (٢) . يقول أبو علي

الفارسي : " ومما يؤكد ذلك أن أبا الحسن قال : زعم أبو زيد أنه لقي أعرابياً فصيحاً ،

يقول : ضربت يده ، ووضعته علاه . وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سأل الخليل عمّن

قال : رأيت يداك ، فحملة على هذا الوجه " (٣) .

وقرأ بلغتهم نافع ، و ابن عامر ، والكوفيون إلا حفصا قوله تعالى :

﴿ إن هذان لساحران ﴾ (٤) وجاء على لغتهم قول النبي ﷺ : ((لا وتران في ليلة)) (٥) .

في حين أن الشاهد الأول أورده ابن منظور وقبله بيتان ورواه (أذنيه) على اللغة

المشهورة ، قال : وقال هوبر الحارثي :

ألا هل أتى التيم بن عبد مناعة على الشنء فيما بيننا ابن تميم

بمصرعنا النعمان يوم تألّبت علينا تميم من شظى وصميم

تزود منّا بين أذنيه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم (٦)

(١) الكتاب (٣ / ٣١٥ - ٣١٦) .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب (٢ / ٧٠٤) ، والصاحي (٢٩) ، وشرح المفصل (٣ / ١٢٨) ، وشرح

شذور الذهب (٧٦) ، وخزانة الأدب (٧ / ٤٥٢) .

(٣) الحجّة (١ / ٦٣) .

(٤) سورة طه ، الآية (٦٣) وانظر إعراب القراءات الشواذ (٢ / ٧٦ - ٧٧) ، والتبيان (٢ / ١٨٦) .

(٥) سنن أبي داود (٢ / ٦٧) ، والسنن الكبرى (١ / ٤٣٦) ، والمجتبى من السنن (٣ / ٢٢٩) ، وصحيح

ابن خزيمة (٢ / ١٥٦) ، وصحيح ابن حبان (٦ / ٢٠١) .

(٦) لسان العرب (١٤ / ٤٣٤) (شظى) .

وأورد الشاهد في موضعين آخرين بالرواية نفسها .^(١)

والذي نسب الشاهد لهو **الحرثي** — فيما اطلعت عليه من مصادر ومراجع — صاحب اللسان ، وإن ثبتت نسبته إليه ، فالأقوى في نفسي أن تكون الرواية الأولى هي رواية الشاعر ؛ لأنها لغته الأصلية ، وتكون الرواية الثانية إما من تصرف الرواة — كما سيأتي — أو أن القبائل تناقلته بينها ، وغيرته على لغاتها .

وهذا لا يمنع أن الشاعر قد أنشد قوله على اللغة المشهورة ؛ حرصاً على ظهور شعره وانتشاره ، وروته قبيلته بلسانها ، فلما جمع الرواة أشعار العرب دونوا الشاهد بروايتين .
ومما يعضد هذا ويقويه قول **ابن جنّي** : " فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى لغة غيره ، وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإتهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ، ويراعي أمر لغته ، كما يراعي ذلك من مهم أمره ، فهذا هذا " ^(٢) .

ألا ترى أن العلماء ذكروا أن ((**يسس**)) بمعنى ((**علم**)) في لغة النخع ، وهوازن ، واستشهدوا على ذلك بالبيت المنسوب لسحيم بن وثيل اليربوعي :

أقول لهم بالشعب إذ يبسونني ألم تياسوا أني ابن فارس زهدم^(٣)

فوردت اللغة المنسوبة للنخع وهوازن في شعر سحيم اليربوعي .

أما الشاهد الثاني ، فجاء فيه لغتان ، اللغة المشهورة في ((**منخرين**)) ولغة بني الحرث في ((**العينانا**)) و ((**ظبيانا**)) إذا كانت مثنى ((**ظبي**)) وهناك من يرى أنها اسم رجل ، فليست ممّا نحن فيه .^(٤)

وسواء أكان هذا أم ذاك فإن إلزام المثنى الألف رفعاً ونصباً وجرّاً ، لغة قوم بأعيانهم ، توافرت شواهداها ، ولا يصح أن ننسب الخطأ لأهلها .

(١) اللسان (١٩٧/٨) (صرع) (٣٥١/١٥) (هبا) .

(٢) الخصائص (١٧/٢ — ١٨) .

(٣) معاني القرآن للفرّاء (٦٤/٢) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٤٩/٣) ، ولسان

العرب (٢٦٠/٦) (يأس) .

(٤) انظر شرح المفصل (١٢٩/٣) ، رقم (١) من الحاشية .

ولذلك حينما تحدث الدكتور ناجح عبد الحافظ مبروك عن إلزام المثني الألف ، في قول الشاعر :

إنَّ أباهَا وأبَا أبَاهَا **قد بلغا في المجد غايتها**
 قال : " هذا ويغلب على الظنَّ أن مثل هذا البيت وغيره مما ورد مخالفاً لقواعد النحو العربي ، لم يلق معارضة من جانب نقاد الجاهليَّة ؛ لأنَّهم كانوا ينظرون إليه على أنَّه وارد على سنن اللهجات ، ولكلِّ لهجة قوانينها ونظمها الخاصَّة بها ، وهكذا ظلَّ لكلِّ مقام مستوى من اللغة عند العرب قبل الإسلام ، مستوى الفصحى المشتركة ، ومستوى اللهجات الخاصَّة ، إلى أن جاء عصر التدوين ، وأخذ علماء العربية يضعون القواعد النحوية والصرفية التي نشأت عنها فكرة الصواب والخطأ في اللغة ، هذه الفكرة التي كانت مرتبطة بقواعد النحو الموضوعية ، فكلُّ ما وافق القواعد النحوية عدَّ صواباً ، وكلُّ ما خالفها عدَّ خطأً أو لحناً " (١) .

ولذلك عندما أنكر ابن مالك رواية الحديث : ((**لتؤدِّنَ الحقوقُ إلى أهلها يوم القيامة ، حتى يقاد للشاة الجلاء من الشاة القرناء تنطحها**)) (٢) .

بناء الفعل للمفعول ، ورفع الحقوق ، وقال : لا تصحَّ في العربية ، وكان الواجب لتؤدِّنَ الحقوق ، بإثبات الياء . ردَّ البغداديُّ زعمه ، وقال : " وهو في هذا معذور ، فإنَّ لغة طيء في حذف الياء إذا كانت لام الفعل في الواحد المذكور غير مشهورة ، ولم أر نقلها عن الفرَّاء عنهم إلا من الشارح المحقق (٣) ، وهو ثقة فيما ينقله " (٤) .

فما أنكره ابن مالك صحَّ عند غيره لوروده عن العرب الفصحاء ، وإن خالف المشهور . وكذا الحال في الشواهد التي ذكرها الأستاذ أحمد عطار ، خالفت المشهور غالباً ، ولكن وافقت لغة من لغات العرب ، وقد أوضح النحاة أنَّ ما صحَّ أنَّه لغة عربي جاز أن يتكلَّم به .

(١) مقياس الصواب اللغوي (٥٦ - ٥٧) .

(٢) صحيح مسلم (٤ / ١٩٩٧) ، ومسند الإمام أحمد (٢ / ٢٣٥ ، ٣٠١ ، ٣٢٣ ، ٣٧٢ ، ٤١١) ، وسنن

البيهقي الكبرى (٦ / ٩٣) .

(٣) يعني الرضي ، انظر : شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ٥٣٣) .

(٤) خزنة الأدب (١١ / ٤٣٦) .

الفصل الثاني

احتمال تصرف الراوي

احتمال تصريف الراوي

بادئ ذي بدء أسوق لك ما أورده ابن رشيقي مما دار بين مسلم بن الوليد و أبي نواس ، يقول : " أخبرنا أبو عبد الله محمد بن جعفر النحوي ، عن أبي علي الآمدي ، عن علي بن سليمان الأخفش ، عن محمد بن يزيد المرّد ، قال : تلاحي مسلم بن الوليد و أبو نواس ، فقال مسلم : ما أعلم بيتاً لك يخلو عن سقط ، فقال أبو نواس : اذكر شيئاً من ذلك ، فقال : بل أنشد أنت أي بيت شئت ، فأنشد أبو نواس :

ذكر الصّبوح بسحرة فارتاحا وأملهُ ديك الصّبّاح صياحاً^(١)

فقال مسلم : قف عند هذا ، لم أملهُ ديك الصّبّاح ، وهو يبشّره بالصّبوح ، وهو الذي يرتاح إليه ؟ .

فقال أبو نواس : فأنشدني أنت ، فأنشده :

عاصي الشباب فراح غير مُقنّد وأقام بين عزيمة وتجلّد

فقال أبو نواس : ناقضت ، ذكرت أنّه راح ، والرواح لا يكون إلا بالانتقال من مكان إلى مكان ، ثم قلت : وأقام ، فجعلته متنقلاً مقيماً في حال ، هذا متناقض .

قال أبو العباس : وكلا البيتين صحيح ، ولكن من طلب عيباً وجده ، ومن طلب له مخرجاً لم يفته " .^(٢)

وصدق أبو العباس ، من طلب عيباً وجده ، والرواة بشر ، لا عصمة لأحد منهم ، يقولون ويصيون وقد يغلطون ، والواجب على الباحث أن يعرف فضلهم ، ويحفظ لهم جهدهم ، فقد بذلوا طاقتهم في جمع اللغة ودراستها ، وتوخّوا الدقة والحيطه في روايتها ، فإن وجدنا بعض الهنات الهيئات فلا ينبغي أن نجعل منها سلماً للنيل منهم ، والحطّ من قيمتهم ، خاصّة عندما ندرك ما أحيطت به روايتهم وجمعهم من مشقّة ومتاعب ، وما أنفدوا من وقت وجهد ، وما توافر لهم من أدوات تحفظ وتصون أعمالهم .

وقد وقفنا في الفصل السّابق على ما وقع فيه الرواة من خلط واضطراب في الرواية ، يعود جزء كبير منه إلى الاعتماد أو التظاهر بالاعتماد على الرواية الشّفوية ، فجاءت أشعارهم من طرق متعدّدة ، ممّا أدّى إلى تعدّد الرواية في كثير منها ، فحصل التباين في

(١) ديوانه (١) .

(٢) العمدة (٢/٢٤٥ - ٢٤٦) .

عدد أبيات القصيدة الواحدة ، ونُسب الشعر لأكثر من شاعر ، ووردت بعض الأبيات عند أكثر من شاعر ، وجاء تركيب صدر بيت مع عجز بيت آخر ، ناهيك عن وضع كلمة مكان أخرى ، وما حصل من تقديم وتأخير ، فذاك أمر لا يكاد يسلم منه إلا القليل من الشعّر ، وقد وقفنا على نماذج توضّح ذلك كما سبق .

أضف إلى ذلك ما وقع فيه الرواة من تصحيف وتحريف ، جعل بعض العلماء يصنّف كتباً في هذه الظاهرة .

وحسبنا أن نشير إلى نوع من تصرّف الرواة ، ألا وهو محاولة إصلاح الشعّر ، ذلك العمل الذي جعل ابن مقبل يقول : **إِنِّي لأرسل البيوت عوجاً فتأتي الرواة بها وقد أقامتها** ^(١) .

وقد رفع الرواة من قيمة هذا التصرّف ، يقول ابن الشجري : **" حكى عن القاضي أبي سعيد السيرافي أنّه قال : حضرت في مجلس أبي بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك رأيته ، فجلست في ذيل المجلس ، فأنشده أحد الحاضرين بيتين يعزيان إلى آدم عليه السلام ، قالهما لما قتل ابنه قابيل أخاه هاويل ، وهما :**

تغيّرت البلادُ ومن عليها فوجهُ الأرضِ مغبرٌ قبّيحُ
تغيّر كلُّ ذي حُسنٍ وطيبٍ وقلّ بشاشةُ الوجهِ المليحِ

فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل في صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ، فقلت : إن له وجهاً يخرج من الإقواء ، فقال : ما هو ؟ قلت : نصب " بشاشة " وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين لا للإضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة منصوبة على التمييز ، ثم رفع ((الوجه)) وصفته بإسناد ((قل)) إليه ، فيصير اللفظ : **وقلّ بشاشةُ الوجهِ المليحِ ، والأصل : بِشَاشَتِنِ الوجهِ المليحِ ، فقال : ارتفع ، فرفعني حتى أقعدني إلى جنبه** ^(٢) .

وسواء أكانت هذه الأبيات منحولة إلى آدم أم لا ^(٣) ، وسواء أكان تصرّف السيرافي صحيحاً أم أنّه تخلّص من ضرورة إلى أخرى ^(٤) . فإنّ الرواية توضّح لنا قبول الرواة

(١) مجالس ثعلب (٤١٣/٢) .

(٢) أمالي ابن الشجري (١٦٤/٢ - ١٦٥) .

(٣) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي (١١٨) .

(٤) خزنة الأدب (٣٧٨/١١) .

للتصرف في الرواية محاولة لإصلاحها .

وهذا المرزوقي يذكر إنشاد أبي تمام لقول الشاعر :

من كان مسروراً بمقتل مالكٍ فليأت نسوتنا بوجه نهارٍ
يجد النساء حواسراً يندبنه بالصبح قبل تبليج الأسحارِ

ثم يقول : ورأيت الأستاذ الرئيس أبا الفضل بن العميد يقول : " إني لأتعجب من أبي تمام مع تكلفه رمّ جوانب ما اختاره من الأبيات ، وغسله من درن بشع الألفاظ ، كيف ترك تأمل قوله : " فليأت نسوتنا ؟ " وهذه لفظة شنيعة جداً " (١) .

ثم أنشده المرزوقي : " فليأت ساحتنا " (٢) .

بل قد يشترك الخلفاء في محاولة إصلاح الشعر ، جاء في الكامل : " وأما قول نصيب :

أهيم بدعد ما حييت فإن أمت أوكل بدعد من يهيم بها بعدي

فلم تجد الرواة ولا من يفهم جواهر الكلام له مذهباً حسناً ، وقد ذكر عبد الملك ذلك لجلسائه ، فكلّ عابه ، فقال عبد الملك : فلو كان إليكم كيف كنتم قائلين ؟ فقال رجل منهم كنت أقول :

أهيم بدعد ما حييت فإن أمت فواحزنا من ذا يهيم بها بعدي

فقال عبد الملك : ما قلت والله أسوأ ممّا قال ، فقليل له : فكيف كنت قائلاً يا أمير

المؤمنين ، فقال : كنت أقول :

أهيم بدعد ما حييت فإن أمت فلا صلحت دعد لذي خلّة بعدي

فقالوا : أنت والله أشعر الثلاثة يا أمير المؤمنين " (٣) . وجاء البيت في شعر نصيب :

فواحزنا من ذا يهيم بها بعدي (٤)

ومن ذلك ما رواه الميرد من أن العماني الراجز دخل على الرشيد ، فأنشده أرجوزة

يصف فيها فرسا ، ومنها :

كان أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

(١) شرح ديوان الحماسة (٢ / ٩٩٦) .

(٢) السابق (٢ / ٩٩٥) ، وانظر خزنة الأدب (٧ / ٣٨٨) .

(٣) الكامل (١ / ٢٣٦ - ٢٣٧) .

(٤) شعره (٨٤) .

فقال الرشيد : قل ((تخال)) حتى يستوي الإعراب .^(١)

ولعل الرواة العلماء هم الطبقة التي كثر منها التغيير والتبديل في رواية الشعر محاولة لإصلاحه ، وسنقف بعد قليل — إن شاء الله — على بعض آثارها .
وهذا لا يعني أن غيرهم من الرواة لم يكن له أثر في تغيير الرواية ، كلا ، فرواة الشعر ، سواء أكانوا من الشعراء الرواة ، أو من رواة الشاعر ، أو من رواة القبيلة ، لا نستطيع أن نحمي جانبهم من التغيير ، خصوصاً عندما ندرك أن جل اعتمادهم كان على الحفظ والمشاهدة ، غير أن تغيير هؤلاء إن ثبت لم يكن في الغالب متعمداً ، وإنما من جرأء الذاكورة التي يعترها التبديل والنسيان ، خاصة عندما نعلم أن هؤلاء الرواة كانت المتعة الأديبة ، والحرص على حفظ الشعر وانتشاره ، وإبراز ما يفخرون به ، ورواية ما ينتقصون به أعداءهم من القبائل الأخرى هدفهم وبغيتهم ، ولم يهتموا بدراسة ذلك الشعر ، ووضع القواعد والضوابط بناء على سماعه وروايته .

وهذا لا يعني أن هؤلاء ليسوا على معرفة بنقد الشعر ومذاهبه ، فهذا حسَّان يُنشد النَّابِغَةَ شعره :

لنا الجفناتُ الغرُّ يلْمَعْنَ في الضُّحَى وأسِيافنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةِ دِما
ولدنا بني العنقاء و ابني محرق فأكرم بنا خالاً وأكرم بنا ابنما^(٢)

فيقول له النابغة : إنك لشاعر ، لولا أنك قللت عدد جفانك ، وفخرت بمن ولدته .

وفي رواية قال له : إنك قلت الجفنات فقللت العدد ، ولو قلت الجفان لكان أكثر ، وقلت : يلْمَعْنَ بالضحي ، ولو قلت : يبرقن بالدُّجى لكان أبلغ في المديح ، لأن الضيف في الليل أكثر . وقلت : يقطرن من نجدة دما ، فدلت على قلة القتل ، ولو قلت : يجريين لكان أكثر لانصباب الدَّم ، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك ، فقام حسَّان منكسراً منقطعاً .

فهذه الرواية تدلُّ على معرفة هذه الطبقة بمذاهب القول . يقول الصُّولي : فانظر إلى هذا النقد الجليل الذي يدلُّ عليه نقاء كلام النَّابِغَةَ ، وديباجة

(١) الموشح : ٣٦٥ .

(٢) ديوانه (١٣٠ - ١٣١) .

شعره^(١) .

وذهب الزجاج^(٢) و أبو علي^(٣) إلى إنكار هذا الخبر ، في حين أن هناك من أثبتته كصاحب الأغاني^(٤) والمرزباني^(٥) .

وسواء صحَّ هذا الخبر أم لا ، فلا أشكُّ في أن هذه الطبقة كانت على معرفة تامّة بقولها ، وبصيرة نافذة بجيّد الشعر ورديته ، غير أنّه لم تدفعهم إلى الإصلاح غاية أو هدف ، فبغيتهم سلامة النصّ ، كما أبدعه صاحبه ، والمتعة بروايته وإنشاده . ومع ذلك فلا نعدم بعض الإشارات التي تفيد التغيير والإصلاح المتعمّد من قبل رواة الشعر ، ومن ذلك ما نسب من اختلاف بين العجاج وابنه . جاء في الموشح : سئل الأصمعيُّ عن بيت العجاج :

غير ثلاث في المحلِّ صُيِّم .

وأصله : الواو . قال : حدّثني عيسى بن عمر ، قال : سألت رؤبة عن هذا فقال : تيه به في المتيهين ، هو صوم " .^(٦)

ويذكر أبو الفرج أن شيخاً من هذيل دخل على رواة الفرزدق فوجدهم يعدّلون ما انحرف من شعره ، ثم جاء رواة جرير فوجدهم يقومون ما انحرف من شعره ، وما فيه من السنن^(٧) .

وذكر الأصمعيُّ أن أبا ذؤيب كان راوية لساعدة بن جؤية ، وكان يصلح شعره .^(٨) وهناك الأعراب الرواة الذين دعت إليهم الحاجة ، حتى أصبحوا مطلب رواة اللغة ، يقطعون المسافات الشاقة بحثاً عنهم ؛ لسماع اللغة الأصيلة من ألسنة أصحابها . ولم يشترطوا في أولئك الأعراب أن يكونوا شعراء أو رواة للشعر ، إنّما كان مطلبهم

(١) الموشح (٧٨) ، و خزنة الأدب (١١١/٨) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢٧٥/١) .

(٣) خزنة الأدب (١٠٨/٨) .

(٤) الأغاني (٣٨٤/٩) .

(٥) الموشح (٧٧ - ٧٩) .

(٦) السابق (٢٧٩) .

(٧) الأغاني (٢٥٥/٤ - ٢٥٦) .

(٨) سوالات أبي حاتم (٦٧) .

أن يكونوا من البادية التي لم يصل إليها ما قد يغيّر أو يفسد ألسنتها ، حتى أصبح الأعرابيُّ مطلباً نفسياً تُشدُّ إليه الرِّحال ، وتضرب إليه أكباد الإبل ، بحثاً عنه في عراء الصَّحراء ، وقد وقفنا على عدد كبير من العلماء الذين أخذوا أدواتهم ، وخرجوا في البوادي ؛ بحثاً عن أولئك الأعراب .

فإذا قدّر لذلك الأعرابيُّ أن يصل المدينة فله البشاشة والاحترام والتقدم ، ولذلك كان شبيب بن عزرة الضَّبَّعي إذا قدم على أبي عمرو بن العلاء قام له أبو عمرو ، وأفسح المجال له ، وألقى إليه لبد بغلته ؛ ليجلس عليه . (١)

وهذا أبو عمرو بن العلاء أيضاً ينهى غيره عن سؤال الأعرابي ، ويقول : دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف . (٢)

وهذا أبو حمّاد الخياط يأتيه من يخبره أن أعرابياً دخل الكوفة فيخرج مسرعاً متلقفاً لذلك الأعرابي ، فلم يزل معه يتلطف به ويبجّله إلى أن أدخله منزله ، فأنزله عن أتانه وأكرمه . (٣)

وقد فطن الأعراب إلى حاجة رواة اللغة لهم ، وأهمية صفة البداوة في قبول روايتهم ، فحرصوا على تأكيد تلك الصِّفة ، فهذا أبو الزهراء أحد الأعراب الرواة يدخل الكوفة ، ويورد ابن عبد ربه خبره فيقول : أقبل أعرابي من بني تميم حتى دخل الكوفة من ناحية جبانة السَّبَّيع ، تحته أتان له تحب ، وعليه ذلاذل وأطمار من سحق صوف ، قد اعتمَّ بما يشبه ذلك ، من أشوه الناس منظرًا ، وأقبحهم شكلاً ، وهو يهدر كما يهدر البعير . . . (٤)

وهذا أبو محمّد الأعرابيّ الأسود كان يقف في الشمس ، ويلطّخ وجهه بالقطران ؛ ليصبح أسود ، وتخلص له صفة البداوة ؛ ليقبل قوله ، ويتسابق رواة اللغة إلى الأخذ عنه (٥) ، خاصة وقد اتخذ بعض الأعراب الرواية وسيلة كسبٍ ومعيشة ، لحاجة العلماء إليهم ، حتى أصبحوا يفتدون إلى الحواضر الإسلامية ، ويعرضون بضاعتهم على العلماء (٦) .

(١) طبقات النحويين واللغويين (٥٢) .

(٢) انظر صفحة (٤٥) من هذا البحث .

(٣) العقد الفريد (٣ / ٤٥٤) .

(٤) السابق (٣ / ٤٥٤ - ٤٥٩) .

(٥) انظر صفحة (٣٨٥) من هذا البحث .

(٦) الرواية والاستشهاد (١٦ - ١٧) .

وقد رفع العلماء من قيمة الأعراب إذا توافرت فيهم صفتا البداوة والفصاحة ، حتى أصبح من حقهم أن يتحكموا في العلماء وآرائهم بالتصويب والتخطئة ، وليست مناظرة سيبويه مع الكسائي منّا ببعيد ، فلمّا اختلفا ، قال يحيى بن خالد : " قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟ .

فقال الكسائي : هذه العرب بيابك ، قد جمعتهم من كلّ أوب ، ووفدت عليك من كلّ صقع ، وهم فصحاء العرب ، وقد قنع بهم أهل المصريين ، وسمع أهل البصرة وأهل الكوفة منهم ، فيحضرون ويسألون .

فقال يحيى وجعفر : لقد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم فقعس ، و أبو زياد ، وأبو الجراح ، و أبو ثروان ، فستلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فتابعوا الكسائي ، وقالوا بقوله . . " (١) .

وسواء أكان الصواب مع سيبويه أم مع الكسائي ، أم كانت تلك مؤامرة للإطاحة بسيبويه ، فإنّها تثبت أهمية الأعراب في الحكم عند الاختلاف حول لغتهم .

ويروى أنّ الكسائي أصبح يوماً محزوناً كثيراً ، فقيل له : ما قصّتك ؟ قال : أصبحت وقيداً ساهراً بأية قرأتها . قلنا : ما هي ؟ قال : إن قرأت : **﴿ واللّيل إذا يسري ﴾** (٢) خالفت

أصحاب محمد ؛ لأنّ عثمان — رضي الله عنه — جمع أصحاب رسول الله — ﷺ — على ما في هذا المصحف ، وإن أنا قرأت : يسر " بلا ياء فقد نقضت ، فما أدري ما أصنع .

قال : فاتاه أعرابي يُكنّى أبا دينار ، وكانت له عنده وظيفة ، فقال له الكسائي : يا أبا دينار ، أتقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال : أقرأ بعلم . قال له : اقرأ : والفجر ، فابتدأ يقرأ :

﴿ والفجر وليالٍ عشر ، واللّيل إذا يسر ﴾ ، قال : فسُرّي عن الكسائي ما كان فيه من الغم " (٣) .

ومن ذلك ما جاء في النوادر : " ويروى أنّ الأصمعيّ قال : يقال : أبرقت السّماء

وأرعدت ، بالهمز ، أمّا في التهديد فيقال : برق زيد ورعد ، ثلاثياً من دون همز .

(١) مجالس العلماء (٩ — ١١) .

(٢) سورة الفجر ، الآية (٤) .

(٣) مجالس العلماء (٢٠٢) .

وخالفه أبو زيد و أبو حاتم ، وقالوا : يقال في التهديد رعد وبرق ، وأرعد وأبرق .
 وبينما هم كذلك إذ وقف عليهم أعرابيٌّ محرم بالحجِّ ، فأخذوا يسألونه ، فقال لهم أبو
 زيد : لستم تحسنون أن تسألوه ، ثمَّ قال : كيف تقول : رعدت السماء وبرقت أم أرعدت
 وأبرقت ؟ فقال : أقول : رعدت وبرقت ، فقال له : وكيف تقول للرجل ؟ فقال
 الأعرابي : أمن الجحيف تريد ؟ يعني : أمن التهديد ؟ قال : نعم . قال : رعد وبرق وأرعد
 وأبرق ، فحكم الأعرابيُّ لأبي زيد و أبي حاتم " (١) .

ومن ذلك ما دار من خلاف بين يونس و أبي زيد الأنصاري حول تعاهدت ضيعتي أو
 تعهّدت ، فيونس قال : تعاهدت ، و أبو زيد : تعهّدت ، فاحتكما إلى الأعراب ،
 فصحّحوا قول أبي زيد . (٢)

وهذا أبو عمرو بن العلاء يتّهم أبا الخطاب الأخفش بالتصحيح في " شواته " من قول
 الشاعر :

قالت قتيلةٌ ماله
 قد جاللت شيباً شواته
 ويرى أن الصواب : " سواته " وحينما سئل جماعة من الأعراب قال قوم : سراته ،
 وقال آخرون : شواته ، فصحّت رواية كل منهما . (٣)

ولذا كان علماء البصرة يفخرون بهذا المصدر ، يقول الرياشي : إنّما أخذنا نحن اللغة
 عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد ، أصحاب
 الكواميخ وأكلة الشواريز . (٤)

ويعتز أبو عبيدة بهذا المصدر قائلاً : هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم ، فإن
 شئت فخذ ، وإن شئت فذرّه . (٥)

وهؤلاء الأعراب الرواة كان لهم دور في تغيير رواية الشاهد ، كيف لا ، واعتمادهم
 على الحفظ والذاكرة ، فقد يتعب الأعرابيُّ في طلب كلمة أو بيت ، فيضع كلمة مكان

(١) النوادر (٣٢ — ٣٣) .

(٢) السابق (٣٢) .

(٣) المزهر (٣٦٣/٢) .

(٤) أخبار النحويين البصريين (٩٩) .

(٥) طبقات النحويين واللغويين (١٧٦) .

أخرى ، ويقدم ويؤخر ، حرصاً على الثقة به عند الرواة العلماء ، ومن هنا حرص بعض الشعراء على كتابة شعره كما سبق .

وقد يصدر عن هؤلاء ما يفيد الإصلاح المتعمد ، ومن ذلك ما أورده ابن قتيبة قال :
" قرئ يوماً على الأصمعي في شعر أبي ذؤيب :

بأسفل ذات الديبر أفرد جحشها

فقال أعرابي حضر المجلس للقارئ : ضلّ ضلالك أيها القارئ ، إنما هي ذات الدبر ، وهي ثنية عندنا ، فأخذ الأصمعي بذلك فيما بعد ^(١) . وجاء الشاهد في شعر أبي ذؤيب :
بأسفل ذات الديبر أفرد خسفها ^(٢) .

وتصرف هؤلاء الرواة ، سواء أكانوا من رواة الشعر ، أم من الأعراب الرواة ، كان مصدره في الغالب الاعتماد أو التظاهر بالاعتماد على الذاكرة ، التي أدت إلينا أشعار السابقين بأكثر من رواية . أمّا محاولة إصلاح الشعر فلم تمدنا المصادر إلا بإشارات يسيرة عن هاتين الطبقتين ، وإن كنا لا نشك أن ثمة ملاحظات عديدة لهؤلاء الرواة لم نستطع الوصول إليها ، غير أن تلك الملاحظات كانت — والله أعلم — محاولة لإصلاح خلل الرواية ، وتناقل الشعر مشافهة ، للوصول إلى قول الشاعر الأصل . والحياة العادية يكثر فيها مثل هذا ، فقد يقول الشاعر قصيدته ، فيتناقلها الرواة والأعراب من محبي الشعر ، فيحصل هناك تغيير وتحريف ، وتُحفظ على أكثر من وجه ، ويبرز من يرى أن الصحيح كذا ، ومن يخالفه الرأي .

وتصرف هاتين الطبقتين — وإن كان فيه شيء من اضطراب الرواية — لا يؤثر في صحة الاستشهاد بها ، إلا إذا قام الدليل على صحة ذلك التغيير ، فيجب أن نثبت ما تبين لنا صوابه ، ونرد ما عده ، ومن ذلك إصلاح الأعرابي لتصحيح قارئ شعر أبي ذؤيب السابق ، فصحّف في موضع معيّن معروف ، ولذا قبل الأصمعي إصلاحه ، وأخذ برأيه .
أما ما لم يتبين لنا وجه الصواب فيه ، فالحق أن نقبل ذلك التصرف ؛ لأن غايته وضع كلمة مكان أخرى ، أو تقديم وتأخير ، وقع من فصحاء يحتج بكلامهم ، فكيف يتسنى لنا

(١) الشعر والشعراء (١ / ٨٣) .

(٢) شرح أشعار المهذلين (١ / ١٣٦) .

ردّه وعدم الاحتجاج به ، وإذا جاز لنا أن نشكّ في هؤلاء ، وهم أسُّ اللغة ، ومصدر القاعدة ، فهل نستطيع الوصول إلى قول الشّاعر قبل أن يتناقلوه ويرووه ؟ ! .

أمّا الرّواة العلماء فهم طبقة خاصّة ، يقول الدكتور ناصر الدين الأسد : " ومدار تمييزها وتفرّدها على أنّها اتخذت من الشّعْر موضوعاً علمياً ، تدرسه دراسة ، وتأخذ عن شيخ أو أستاذ ، في مدرسة من مدارس علم الشّعْر وروايته آنذاك . . . وقد يضاف إلى هذين الرحلة إلى البادية ، أو الاستماع إلى من يفد منها من الأعراب .

ويبدو أنّ هذه الطبقة من الرّواة العلماء — بهذا التعريف الذي قدّمناه والتحديد الذي قيّدناه به — لم تكن موجودة قبل مطلع القرن الثاني الهجري ، وربّما كان أول شيوخها أبو عمرو بن العلاء المتوفّي سنة (١٥٤) ، وحماد الرّواية المتوفّي سنة (١٥٦) " (١) .

بحَث هؤلاء عن الأعراب ، تركوا المدينة وأهلها ، وولّوا وجوههم شطر البادية ، فشاركوا أهلها في مآكلهم ومشربهم ، يظعنون معهم إن ظعنوا ، وقيمون معهم إن أقاموا ، حتى تمكّنت اللغة في نفوسهم ، وأصبحوا على معرفة تامّة بمذاهب العرب في كلامهم .

ولم تكن فائدة تلك الرّحلات جمع اللغة الفصيحة وسماعها من أفواه أصحابها فحسب ، بل تعرّفوا على مذاهب العرب في الكلام ، وما يدور في البادية من صراع وانقسام ، وعلاقة تلك القبائل مع بعضها ، وما دار بينهم من حروب ومشاحنات ، تعرّفوا على القصائد ومناسباتها ، بل عرفوا طبيعة تلك الدّيار وحدودها ، ووقفوا على مسمّياتها ، وعرفوا منها النبت والسّهل والجبل ، فلمّا عادوا لدراسة ما جمعوا وتصنيفه ، أفادوا من تلك المعرفة في نسبة القصائد إلى أصحابها ، فهذا الأصمعيُّ يقرأ على أبي عمرو بن العلاء شعر المخبّل السّعدي ، فلمّا وصل إلى قصيدته التي منها قوله :

وأرى لها داراً بأغدره السّـ
يدان لم يدرس لها رسم

قال أبو عمرو : قد رابني هذا ، وكيف يكون هذا للمخبّل ، وأغدره السّيدان وراء كاظمة ، وهذه ديار بكر بن وائل ؟ ، ما أرى هذا الشّعْر إلا لطفرة . قال الأصمعيُّ : فلم يزل ذلك في نفسي حتى رأيت أعرابياً فصيحاً من بكر بن وائل ينشد أبياتاً من

(١) مصادر الشعر الجاهلي (٢٥١ — ٢٥٢) .

هذه القصيدة .^(١)

وقد تصرفوا في بعض ما جمعوا ، بناء على ما توافر لديهم من أسس ، جوّزت لهم ذلك التصرف .

وذلك التصرف على نوعين : أحدهما تصرف أو تغيير متعمّد ، والآخر غير متعمّد .
ومن غير المتعمّد ما أخبر به أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى
قال : أنشدني ابن الأعرابي :

وموضع زبن لا أريدُ مبيته كأنني به من شدة الرّوع آنسُ
فقال له شيخ من أصحابه : ليس هكذا أنشدتنا ، إنّما أنشدتنا : وموضع ضيق . فقال :
سبحان الله ! تصحبنا منذ كذا وكذا ، ولا تعلم أنّ الزّبن والضّيق واحد ، وقد قال الله
سبحانه ، وهو أكرم قيلا : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا فله الأسماء
الحسنى ﴾^(٢) .

فهذا التغيير غايته وضع كلمة مكان أخرى في معناها ، ولم يكن متعمّداً من قبل
الراوي ، وعندما أخبر بما حصل منه لم ير بأساً بذلك ، بل أنكر على من أخبره ، ودلّل
على صحّة عمله .

ومثل هذا التغيير يحصل كثيراً ، للاعتماد على الرواية الشّفوية — كما سبق — ولذلك
يقول ابن جنّي تعليقاً على الخبر السابق : " وهذا ونحوه عندنا هو الذي أدّى إلينا أشعارهم
وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معانٍ متّفقة ، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه
المعهود كأنّه لم يأت إلا به ، ولا عدل عنه إلى غيره ، إذ الغرض فيهما واحد ، وكلّ واحد
منهما لصاحبه مرافد " ^(٣) .

أمّا التغيير المتعمّد ، فعلى ضربين :

أحدهما مقبول ، والآخر محلّ نظر .

فإذا كان الهدف من ذلك التغيير إصلاح الرواية ؛ لتكون أقرب ما تكون إلى الإنشاد

(١) معجم البلدان (١ / ٢٢٤) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية (١١٠) ، وانظر الخصائص (٢ / ٤٦٩) ، والمحاسب (٢ / ٣٩٧) .

(٣) الخصائص (٢ / ٤٧٠) .

الأول ، بناء على ما توافر لدى أولئك الرواة من علم وتحصيل ، فهذا عمل مقبول ، بل مطالب به أولئك الرواة ؛ لتؤتي تلك الرحلات ثمارها ، وللحرص على سلامة الشاهد قبل أن تعبت به ظروف النقل والرواية .

ومن أمثلة ذلك ما أصلحه الأصمعيّ حينما سمع أبا عبيدة ينشد قول حاجب بن زرارة :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ
فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : مَا ابْنُ الصَّبَاغِ وَهَذَا ، وَالدَّوْمُ : شَجَرُ الْمُقْلِ ، وَيَكُونُ بِالْحِجْلِزِ ،
وَحَاجِبٌ نَجْدِيٌّ فَأَتَى لَهُ دَوْمٌ ! ، فَأَصْلَحَهُ الْأَصْمَعِيُّ : فِي الظِّلِّ الدَّوْمُ ، أَي الدَّائِمُ ^(١) .
أَمَّا مَا كَانَ مَحَلَّ نَظَرٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا أوردَهُ الْمَرْزُبَانِيُّ مِنْ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ قَالَ : " قَرَأْتُ
عَلَى خَلْفِ شَعْرِ جَرِيرٍ ، فَلَمَّا بَلَغْتَ قَوْلَهُ :

وَيَوْمَ كَابِهَامِ الْقَطَاةِ مَحَبَّبٌ إِلَيَّ هَوَاهُ غَالِبٌ لِي بَاطِلُهُ
رَزَقْنَا بِهِ الصَّيْدَ الْغَرِيرَ وَلَمْ نَكُنْ كَمَنْ نَبَلُهُ مَحْرُومَةٌ وَحِبَائِلُهُ
فِيَا لَكَ يَوْمًا خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ تَغَيَّبَ وَأَشْيَاهُ وَأَقْصَرَ عَاذِلُهُ
فَقَالَ : وَيْلَهُ ! ، مَا يَنْفَعُهُ خَيْرٌ يَثُولُ إِلَى شَرٍّ ؟ قُلْتُ لَهُ : هَكَذَا قَرَأْتَهُ عَلَى أَبِي عَمْرٍو .

فَقَالَ لِي : صَدَقْتَ ، وَكَذَا قَالَه جَرِيرٌ ، وَكَانَ قَلِيلَ التَّنْقِيحِ ، مَشْرَدٌ الْأَلْفَاظِ ، وَمَا كَلَنَ
أَبُو عَمْرٍو لِيَقْرَأَكَ إِلَّا كَمَا سَمِعَ .

فَقُلْتُ : فَكَيْفَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ ؟

قَالَ : الْأَجُودُ لَهُ لَوْ قَالَ :

فِيَا لَكَ يَوْمًا خَيْرُهُ دُونَ شَرِّهِ

فَارَوْهُ هَكَذَا ، فَقَدْ كَانَتْ الرِّوَاةُ قَدِيمًا تُصَلِّحُ مِنْ أَشْعَارِ الْقَدَمَاءِ .
فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أَرُويهِ بَعْدَ هَذَا إِلَّا هَكَذَا " ^(٢) .

وَيَنْكُرُ ابْنُ رَشِيْقٍ عَلَى خَلْفِ إِصْلَاحِهِ لِقَوْلِ جَرِيرٍ ، يَقُولُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِلْخَيْرِ السَّابِقِ :
" قُلْتُ أَنَا : أَمَّا هَذَا الْإِصْلَاحُ فَمَلِيحُ الظَّاهِرِ ، غَيْرُ أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّاعِرَ

(١) نزهة الألباء (١٠٠) .

(٢) الموشح (١٧١ - ١٧٢) ، و الرواية المثبتة في ديوان الشاعر (دون شره) ، ووردت الأبيات في الديوان

برواية تختلف عن الرواية التي ذكرها ابن رشيق في الألفاظ والترتيب (٣٨٥ - ٣٨٦) .

أراد أنه كان ليله في وصال ، ثم فارق حبيبه فهاراً ، وذلك هو الشر الذي ذكر ، والرواية جعله لم يفارق ، فغير عليه المعنى ، إلا أن تكون الرواية :

ويوم كإبهام الحباري

فحينئذ . . على أن ((دون)) تحتل ما قصد ، وتحتل معنى ((قبل)) ، فهي لفظة مشتركة " (١) .

وكلام خلف يفيد أن الشعر مظنة الإصلاح ما صدر عن شاعر لم يترو فيه ، ومن هنا لم يجد الرواة عند عبيد الشعر ، الذين يلجئون إلى تنقيح شعرهم وتهذيبه — من أمثال زهير — ما يصلحونه .

في حين أنهم لا يميلون إلى الشاعر الذي ينقح شعره ، ولذا كان الأصمعي يعيب الخطيئة ، فقليل له في ذلك . فقال : وجدت شعره كله جيداً ، فدلتني على أنه كان يصنعه ، وليس هكذا الشاعر المطبوع ، إنما الشاعر المطبوع الذي يرمي بالكلام على عواهنه جيده على رديئه . (٢) .

ومن شواهد ذلك التغيير قول امرئ القيس :

فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فقد أصلحه الأصمعي :

بين الدخول وحومل (٣)

يقول العسكري : " تكلم الناس في قوله : " بين الدخول فحومل " ودخول الفاء في حومل ، فقال أبو إسحاق الزياتي : هو الدخول وحومل ، ولا تكون فحومل ؛ لأنك لا تقول : رأيتك بين زيد فعمرو ، وهذا سمعه الزياتي من الأصمعي ، فسألت ابن دريد عن الرواية ، فحكى ما قاله الأصمعي ، لم يزد عليه .

فسألت أبا بكر محمد بن علي بن إسماعيل ، فقلت : قال الأصمعي : لا يجوز أن تقول : رأيتك بين زيد فعمرو ، وكان ينكر بين الدخول فحومل . فأملى عليّ الجواب ، فقال : إن لكل حرف من حروف العطف معنى ، فالواو للجمع بين الشبهين والفاء

(١) العمدة (٢٤٨ / ٢) .

(٢) الخصائص (٢٨٥ / ٣) .

(٣) وهي رواية الديوان (٨) .

إنما هي دالة على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة . . فقال الأصمعيّ — وكان ضعيفاً في النحو ، غير أنه كان ذا فطنة — : وأطبقت الرواة على أن بين الدخول فحومل لا يجب أن يكون هذا ؛ لأنه ليس يقصد ببين أن يكون الشئان أحدهما بعد الآخر ، ثم يكون الشئ بينهما ، إنما يريد أنهما لا يجتمعان وهو بينهما ، كما تقول : زيد بين الكوفة والبصرة ، ولا تقول : بين الكوفة والبصرة ، قد أجاد فطنة " (١) .

والرواية التي أنكرها الأصمعيّ ، ورأى وجوب تغييرها ذكرها علماء ثقات ، منهم ثعلب (٢) ، و أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣) ، و ابن فارس (٤) ، و الهروي (٥) ، والرّضويّ (٦) ، وخرّجها جماعة من النّحاة على أوجه متعدّدة . (٧) ومما أصلحه الرواة قول امرئ القيس نائحاً على أبيه :

رُبَّ رَامٍ مِّنْ بَنِي ثَعْلَبٍ مَخْرَجٍ زَنْدِيهِهِ مِنْ سُنْتَرِهِ (٨)
فلمّا أنشد الأصمعيّ البيت قال : أما علم أنّ الصّائد أشدّ ختلاً من أن يظهر شيئاً منه ، فـ ((كفيه)) إن كان لا بدّ أصلح .

قال المازني : فهو أصلحه ((كفيه)) . (٩)

واستشهد سيويه بقول عامر بن جوين الطائي :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها ولا أرض أبقل إبقالها

على حذف التاء من ((أبقل)) لضرورة الشعر . (١٠)

وذكر السيرافي أن هناك من يرويه :

ولا أرض أبقلت إبقالها

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف (٢١٨ — ٢١٩) .

(٢) مجالس ثعلب (١ / ١٠٤) .

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (١٥) .

(٤) الصاحبي (١٤٢) .

(٥) الأزهية (٢٤٤) .

(٦) شرح الكافية (٤٠٨/٤) .

(٧) خزنة الأدب (٦/١١ — ٢٥) ، وشرح أبيات المعني (٤ / ٢١ — ٢٢) .

(٨) جاء في الديوان (١٢٣) " متلج كفيّه في قتره " .

(٩) الموسح (٣٥) .

(١٠) الكتاب (٤٦/٢) ، وانظر خزنة الأدب (١ / ٤٥ — ٥٥) .

على تخفيف الهمزة من إيقالها ، وإلقاء حركتها على التاء من أقلت ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، ثم قال : " وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة " (١) .

وذكر الدكتور خالد جمعة مجموعة من الشواهد التي حملها جمهور النحاة على الضرورة ، وورد فيها روايات في موضع الشاهد تخرجها من باب الضرورة إلى باب الجائز في الكلام المنتور ، ورجح أن بعضها أصلح إصلاحاً متعمداً من أجل تغيير موضع الاستشهاد ، وتصحيح موضع الضرورة في الشاهد ؛ ليوافق المطرد في اللسان العربي (٢) .

وليس معنى هذا أن جميع ما أصلحه بعض هؤلاء الرواة كان مقبولاً عند جميع الرواة ، فضلاً عن دارجي اللغة .

فإذا كان خلف يميز ذلك ، ويشير إلى أنه من سنن مذهب متقدمي الرواة ، فإن هناك من يعتمد على السماع فقط ، ولذا قال خلف عن أبي عمرو بن العلاء : وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا ما سمع ، ويؤيد ذلك أن أبا عمرو بن العلاء أنكر على عمر بن أبي ربيعة قوله :
ثم قالوا : تحبها قلت : بهراً عدد الرمل والحصا والتراب (٣)

فأبان ملحوظته من غير محاولة لإصلاح ما رآه ، أورد المرزباني : قال أبو عمرو بن العلاء : عمر بن أبي ربيعة ، حجة في العربية ، وما تعلق عليه إلا بحرف واحد ، قوله : ثم قالوا تحبها . . . البيت وكان ينبغي أن يقول : أتحبها ؟ ؛ لأنه استفهام (٤) .

في حين أن هذا البيت قد روي :

قيل لي هل تحبها قلت بهراً (٥)

فهل جاءت هذه الرواية محاولة لإصلاح الرواية التي انتقدها أبو عمرو بن العلاء ؟ خاصة أن أبا عمرو نص على أنه لم يؤخذ على عمر بن أبي ربيعة إلا هذا البيت .

(١) شرح أبيات سيبويه (١ / ٤٥٥ - ٤٥٦) ، وانظر المذكر والمؤنث للفراء (٧٢) ، والخصائص (٢ / ٤١٣) ،

وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٩) ، وشرح المفصل (٥ / ٩٤) ، والمقرب (١ / ٣٠٣) ، وشرح التسهيل

لابن مالك (٢ / ١١٢) ، وأوضح المسالك (٢ / ١٠٨) ، ومعني اللبيب (٢ / ٦٥٦) ، والتصريح

(١ / ٢٧٨) ، وخرزاة الأدب (١ / ٤٥ - ٥٥) .

(٢) شواهد الشعر (٤٤١ - ٤٤٧) .

(٣) ديوانه (٥١) .

(٤) الموشح (٢٥٩ - ٢٦١) ، وسؤالات أبي حاتم (٥٦ - ٥٧) .

(٥) الموشح (٢٦٠) .

وقد اعتذر أبو عمرو بن العلاء لعمر بن أبي ربيعة ، فقال : وله فيه عذر ، إن أراد الخبر لا الاستفهام ، كأنه قال : أنت تحبها على وجه الإخبار ، فوكّد هو إخبارها بقوله .^(١)

ومن ذلك أنّ أبا عمرو بن العلاء قال : أخطأ ذو الرمة في قوله :

حراجيح ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً فقراً^(٢)

في إدخاله إلا بعد قوله ((ما تنفك)) .^(٣)

فلم يعتمد إلى تغيير الرواية لإصلاحها ، فجاء إسحاق الموصلي ، فغيّر رواية الشاهد :

حراجيح ما تنفك آلاً مناخة

وقال : نحتال لصوابه .^(٤)

وقيل : إنّ الغلط في البيت جاء من قبل الراوي لا من الشاعر ، غير أنّ البغداديّ أنكر ذلك ، وقال : " ويرد عليه أنّ ذا الرمة لمّا قرأ البيت عند أبي العلاء غلّطه فيه بما ذكره التحويون " .^(٥)

وذكر ابن عصفور أنّ إصلاح البيت جاء من قبل الشاعر نفسه لا من قبل الرواة . فلمّا عيب على ذي الرمة قوله : ما تنفك إلا مناخة فطن له فقال : إنّما قلت " آلاً مناخة " .^(٦)
وقد تناقل الثّحاة الرواية الأولى ((ما تنفك إلا مناخة)) في كتبهم ، وأجابوا عنها بتخریجات متعدّدة .^(٧)

ومثله ما ذكره الأصمعيّ حينما أورد قول زهير :

إذا لقيت حرباً عواناً مضرةً ضروسٌ تهرّ الناسَ أنيابها عصل^(٨)

قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : قال زهير : " حرب مضرة " . ولو كان إلى

(١) شرح أبيات المغني (١ / ٣٧) .

(٢) ديوانه (٤٨٥) .

(٣) الموشح (٢٣٧ - ٢٣٨) .

(٤) الموشح (٢٣٨) .

(٥) خزانة الأدب (٩ / ٢٤٩) .

(٦) السابق (٩ / ٢٤٩) .

(٧) انظر : لتفصيل ذلك المرجع السابق (٩ / ٢٤٧ - ٢٥٩) .

(٨) شعر زهير (٣٦) .

لقلت : " حرب مصرّة " أي : تعترزم وتمضي .^(١)

فهذا كله يدلُّ على أن أبا عمرو بن العلاء كان من الرواة الحريصين على الوقوف عند حدود ما صحَّ لهم سماعه .

وممَّا تجدر الإشارة إليه أن من الدارسين المعاصرين من يلجأ إلى التغيير محاولة للإصلاح ، ومن أولئك الدكتور محمد عيد ، فعندما ذكر قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
قال : " تكرر في ((أن)) في كلا الشطرين ، والفعل بعد أحدهما مرفوع ، وبعد

الآخر منصوب ، فهل كان قائله على علم باستخدامات ((أن)) على الوجهين؟! وأرجح أن رواية البيت — إن صحَّت — جاءت مبدوعة بـ ((هل)) لا ((أن)) ، إذ هي تؤدي معنى الحث والتحضيض الذي أراده الشاعر ، ودلَّ عليه بقوله ((ويحكما))^(٢) . في حين أن الباحث الفاضل ممن ينكر سيطرة القواعد على التصوص .

وورد نحوه عند الدكتور تمام حسَّان كما سيأتي إن شاء الله .^(٣)

وأحسب — والله أعلم — أن عمل الرواة هذا يخالف منهج الرواية السليم ، الذي يقف فيه الرواة عند حدود نقل كلام الآخرين وتراثهم ، بكلِّ أمانة وإخلاص ، من غير أن تمتدَّ أيديهم لإصلاح لفظ أو تركيب سمعوه أو نقلوه عن شعراء فصحاء ، أو رواة أمناء .

أضف إلى ذلك أن هؤلاء الرواة لم يسلموا من الغلط والوهم ، يقول محمد بن سلام :

وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ، ولا يضبط الشعر إلا أهله .^(٤)

ومن نماذج ذلك أن الأصمعيَّ أنشد يوماً قول عنتره :

وآخر منهم أجبرتُ رمحي وفي البجليِّ مبعلةً وقبع^(٥)

فقال له كيسان : ثبت روايتك يا أبا سعيد ! .

(١) مصادر الشعر الجاهلي (٥٣٧) .

(٢) الرواية والاستشهاد (٧٥ — ٧٦) .

(٣) انظر ص (٤٦٨) من هذا البحث .

(٤) المزهري (٣٣٣/٢ — ٣٣٤) .

(٥) ديوانه (٨٥) .

فقال : كيف هو عندك يا أبا سليمان ؟ قال : وفي البجلي بإسكان الجيم ، فقال الأصمعيُّ : النسبة إلى بجيلة : بجلي ، فقال : من ها هنا جاء الغلط ؛ لأن هذا منسوب إلى بطن من سليم يقال لهم بنو بجلة ، فقبله منه .^(١)

ومن ذلك ما دار بين أبي عمر الجرميِّ والأصمعيِّ ، يقول ابن جنِّي : " ومن ذلك حكاية أبي عمر مع الأصمعيِّ ، وقد سمعه يقول : أنا أعلم النَّاسَ بالنَّحو ، فقال له الأصمعيُّ : يا أبا عمر كيف تنشُد قول الشاعر :

قد كُنَّ يخبأَن الوجوه تسترُّاً فالآن حينَ بَدَأَ لِلنُّظَارِ
بدآن أو بدون ؟

فقال أبو عمر : بَدَأَ .

فقال الأصمعيُّ : يا أبا عمر ، أنت أعلم النَّاسَ بالنَّحو ! — يمازحه — إنما هو بدون ، أي ظهروا .^(٢)

وهذا النضر بن جديده يذكر أن عليَّ بن الحسن الأحمر ؛ أنشد قول الشاعر :

إذا قطعنا رملةً وعذابها فإن لنا أمراً أخذ غموسا

فقال له رجل في المجلس : أنت أنشدتنا ((وعداها)) فقال الأحمر : وما العذاب ؟ قال : مسترق الرمل . فقال له : لك عندنا صلة منذ أيام ، فرحُ إلينا لأخذها ، فلمَّا قمنا قلت للرجل : أهو أنشدك ((وعداها)) قال : لا والله ، ما أنشدني هذا البيت قطُّ قبل يومه ، ولكنني أحببت أن أقدم يداً عنده .^(٣)

فلو كان الأحمر متقناً لروايته واثقاً منها ما قبل مثل هذا العمل ، ولا وهب صاحبه العطايا والصلوات ، في حين أن أبا العباس ثعلباً يقول : كان الأحمر يحفظ أربعين ألف بيت شاهداً في النَّحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغريب .^(٤)

وتلمس آثار الجزبية في ترجيح ثعلب لرواية ابن الأعرابي في المثل : يا عاقداً اذكر حلاً ، يقول العسكريُّ : " سمعت أبا الحسن عليَّ بن سليمان يحكي عن ثعلب ، قال : كان ابن

(١) تصحيح التصحيف وتحريير التحريف (١٤٩) .

(٢) الخصائص (٣٠٣/٣) ، وانظر تصحيح التصحيف (١٥٢) .

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف (١٧٥) ، وانظر تصحيح التصحيف (٣٧٦) .

(٤) انظر : إنباه الرواة (٣١٤/٢) .

الأعرابي يذهب من الخلاف على الأصمعيّ كلّ مذهب ، فروى الأصمعيّ هذا المثل : يا عاقد اذكر حلاً ، فخالفه ابن الأعرابيّ ، ورواه : يا حامل اذكر حلاً ، قال : وسمعت من أكثر من ألف أعرابي ، فما رواه واحد منهم : يا عاقد " (١) .

ومن الاعتزاز بالنفس ، والحرص على عدم الوسم بالخطأ ما ذكره محمد بن عمر الجرجاني من أن ابن الأعرابيّ أنشد قول الكميت :

فبانوا من بني أسدٍ عليهم نجار من خزيمة ذي القبول
يقول الجرجانيّ : فقلت : إنّما هو ((باتوا)) بالتاء ، فلوى شدقه ، فقلت : إنّ بعد هذا البيت ذكر المبيت :

فقالوا بالأيمان منتماهم فيا بُعد المبيت عن المقيل

فقال : لا تلتفت إلى هذا ، ثمّ بلغني أنّه ينشده كما قلت له . (٢)

وقد يسعى الواحد منهم لتحريف الرواية الثابتة حرصاً على سلامة رأيه ودحض آراء الآخرين ، ومن ذلك ما أورده العسكريّ : " حدثنا موسى بن سعيد بن سلم ، قال : كان ابن الأعرابيّ يؤدبنا ، فدخل الأصمعيّ ونحن نقرأ شعر ابن أحرر :

أغدوا واعد الحيّ الزيا لا لوجه لا نريد به بدالا

إلى أن بلغنا إلى قوله :

أرى ذا شيبة حمّال ثقلي و أبيض مثل صدر السيف نالا

فقال الأصمعيّ : ((بالا)) فصاح ابن الأعرابي ، ((نالا ، نالا)) ، بالنون ، من النوال ، فقال الأصمعيّ لنا : إن الشاعر قد فرّع من هذا . . . فقام ابن الأعرابي على ((نالا)) ، وانصرف الأصمعيّ ، وجاء أبي فعرّفناه الخير ، فقال : القول ما قاله الأصمعيّ ، وابن الأعرابيّ نهاية في علمه ، فأما أن تكون التساء ولدت مثل الأصمعيّ ، في حفظه ، أو ذهنه وروايته ، فلا ، قال : فأمر للأصمعيّ بأربعمائة دينار ، و لابن الأعرابيّ بمئتي دينار .

فحدثني يموت بن المزرع ، عن أبي أمامة الباهليّ ، وحضر المجلس : أن ابن الأعرابيّ افتضح بهذا ، ثم احتال ، فأحضر نسخة فيها شعر عمرو بن أحرر ، وقد غير البيت الأول

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف (١٤٩) .

(٢) السابق (١٤٨) ، وجاءت في شعر الكميت بالتاء (فباتوا) (٦٢ / ٢) .

منها ، فجعله :

أَغْدُوا وَأَعَدَّ الْحَيَّ الزَّيَالَا وشَوْقاً لَا يُبَالِي الْعَيْرُ بِالَا

ثم قال : معنى الأصمعي صحيح ، ولكن كيف يُردد ابن أحمَر قافيتين في قصيدة ؟ فزادت فضيحتهم ؛ لضعف المصراع الذي غيروه ، وإحالة معناه " (١) .

بل قد تمتد يد المجاملة والمصانعة إلى الرواية ، ومن ذلك ما جاء عند ابن سلام ، قال : " دخل ذو الرمة على بلال بن أبي بردة ، وكان بلال راوية فصيحاً أديباً ، فأنشد بلال أبيات حاتم طيء :

لَحَا اللَّهُ صَعْلُوكَا مُنَاهُ وَهَمُّهُ من العيشِ أَنْ يَلْقَى لُبُوساً وَمَطْعَمَا

يرى الخِمْسَ تَعْذِيباً وَإِنْ نَالَ شَبْعَةً يَبِيتُ قَلْبُهُ مِنْ قِلَّةِ الْهَمِّ مُبْتَهَمَا

فقال ذو الرمة : " يرى الخِمْسَ تعذيباً " ، وإنما الخِمْسُ للإبل ، وإِنَّمَا هُوَ خِمْصُ البطون ، فَمَحِكَ بلالٌ ، وكان مَحِكًا ، وقال : هكذا أنشدنيها رواة طيء ، فرد عليه ذو الرمة ، فمحك ، فدخل أبو عمرو بن العلاء ، فقال له بلال : كيف تُنشدها ؟ فعرف أبو عمرو الذي به ، فقال : كلا الوجهين . فقال : أتأخذون عن ذي الرمة ؟ قال : إنَّه لفصيحٌ ، وإِنَّا لنأخذ عنه بتمريض .

وخرجا من عنده ، فقال ذو الرمة لأبي عمرو : والله لولا أَنِّي أَعْلَمُكَ حَطْبَتَ فِي حَبْلِهِ ، وَمِلْتُ فِي هَوَاهُ ، لَهَجُوتُكَ هَجَاءً لَا يَقَعُدُ إِلَيْكَ مَعَهُ اثْنَانِ " (٢) .

فماذا يريد بقوله : فعرف أبو عمرو الذي به ؟!

الذي يبدو — والله أعلم — أن تصحيح ذي الرمة هو الصواب (٣) ، غير أن مكانة بلال

ابن أبي بردة ومنزلته جعلت أبا عمرو يقبل روايته .

وقد يكون للهدايا والصلوات أثرٌ بارزٌ في حكم الرواة وتصويبهم لرواية الشاهد ، ومن ذلك ما حصل من خلاف وتشاجر بين وزير المعتصم محمد بن عبد الملك الزيات ، وقاضيه أحمد بن أبي دواد حول قول الشاعر :

أَظْلِمَ إِنْ مَصَابِكُمْ رَجَلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظَلْمُ

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف (١٥٢ — ١٥٣) .

(٢) طبقات فحول الشعراء (٥٦٩/٢ — ٥٧٠) . و الرواية الثانية (يرى الخِمْص) في ديوان حاتم (٢٣٩) .

(٣) لسان العرب (٦٧/٦) (خمس) و (٣٠/٧) (خمس) .

فقد رواه الزيَّات : إن مصابكم رجلاً ، ورواه ابن أبي دواد : إن مصابكم رجلاً ، ثم احتكما إلى يعقوب بن السكيت ، فحكم لأحمد بن دواد عصبيَّة لا جهلاً .

يقول أبو الطَّيِّب : " فأخبرونا عن ثعلب قال : لقيتُ يعقوب فعاتبته في هذا عتاباً مُمضئاً ، فقال لي : اسمع عذري ، جاءني رسول أبي دواد فمضيت إليه . فلما رأني بش بي وفرَّبي ورفعني ، وأحفي في المسألة عن أخباري ، ثمَّ قال لي : يا أبا يوسف ، مالي أرى الكسوة ناقصة ؟ يا غلام ، دَسْنَا كاملاً من كسوتي ، قال : فأحضر ، ثمَّ قال : كيس فيه مائتا دينار ، فأحضر ، ثمَّ قال لي : أراكبُ أنت ؟ قلت : لا ، بل راجلٌ ، فقال : حملي الفلاني بسرجه ولجامه . فأحضر ، ثمَّ قال : يُسَلِّم الجميع إلى غلام أبي يوسف ، فشكرت له ذلك ، ثمَّ قال لي : يا أبا يوسف : أنشدت هذا البيت :

أظلم إن مصابكم رجلاً

فقال الوزير : إنَّما هو ((رجلاً)) بالنَّصب ، وقد تراضينا بك ، فقلت : القول ما قلت . فخرجت من عنده ، فإذا رسول محمد بن عبد الملك ، فقال : أحب الوزير ، فلما دخلت بَدَرَنِي وأنا واقف ، فقال : يا يعقوب ، أليس الرواية :

أظلم إن مصابكم رجلاً

فقلت : لا ، بل ((رجل)) ، فقال : اغرُب .

قال يعقوب : فكيف كنت ترى لي أن أقول ؟ ! " (١) .

فإذا كان الوهم والغلط ، والتصحيح ، واضطراب الرواية ، والعصبيَّة ، والميل إلى الذاتية ، والبعد عن الموضوعية في الحكم من دأب هؤلاء الرواة ، فكيف يستقيم لنا أن نقبل تغييرهم في شعر شعراء فصحاء ، الأصل سلامة لسانهم ، وفصاحة قولهم ؟ !

(١) مراتب النحويين (١٢٨ - ١٢٩) .

الفصل الثالث

الصنعة و الوضغ

الصَّنعَة والوضع

لم يكن الاهتمام بالصَّنعَة والوضع مقصوراً على الشَّاهد النَّحوي فحسب ، بل إنَّ قضية الوضع والانتحال في الشَّعر العربي بجملته من أهمِّ القضايا الأدبيَّة التي انفد كثير من الدارسين وقته وجهده من أجلها ، بين متَّهم الشَّعر الجاهليِّ بالوضع والانتحال ، ومدافع عنه . وقد ساهم المستشرقون والعرب في دراسة هذه القضية ، ولعلَّ نولدكه ، والورد ، و مرجليوث من أوائل المستشرقين الذين أثاروا الشُّكوك في صحَّة الشَّعر الجاهلي ، غير أنَّ مقالة مرجليوث وإن كانت متأخِّرة بالنِّسبة لغيرها تعدُّ من أعمق دراسات المستشرقين ، ولذلك يرى الدكتور يحيى الجبوري أنَّ مقالة ((مرجليوث)) أول بحث منظَّم هاجم الشَّعر الجاهليِّ وأنكر وجوده .^(١)

ورجَّح ((مرجليوث)) أنَّ الشَّعر الذي نقرأه على أنَّه شعر جاهليِّ إنَّما نظم في العصور الإسلاميَّة ، ثم نخله هؤلاء الواضعون المزيَّفون لشعراء جاهليين ، وحشد كثيراً من الأدلَّة لإثبات مزاعمه ، وتحقيق مراده^(٢) . غير أنَّ تلك الأدلَّة والبراهين ثبت زيفها وبطلانها عند كثير من المستشرقين أنفسهم مثل تشارلس جيمس ليال^(٣) ، فضلاً عن غيرهم من علماء العرب الذين عكفوا على أدلَّة منكري الشَّعر الجاهليِّ والشاكين فيه ، فبينوا بطلانها ، ووقفوا على اضطرابها وتناقضها^(٤) .

وتأثَّر بعض الباحثين العرب بأراء منكري الشَّعر الجاهليِّ من المستشرقين فأخذوا برأيهم ، وساروا على خطاهم ، مقلدين منهجهم وسائرهم في ركاكهم ، وعلى رأس هؤلاء الدكتور طه حسين ، يقول الدكتور ناصر الدين الأسد : " وقد استقى الدكتور طه حسين أكثر مادته — حيث يستشهد ويتمثَّل بالأخبار والروايات — من العرب القدماء ، وسلك بها سبيل ((مرجليوث)) في الاستنباط والاستنتاج ، والتوسع في دلالات الروايات والأخبار ، وتعميم الحكم الفردي الخاص ، واتخاذ قاعدة عامَّة ، ثم صاغ تلك المادة وهذه الطريقة بإطار من أسلوبه الفني وبيانه الأخاذ ، حتى انتهى إلى ما انتهى إليه من أنَّ

(١) المستشرقون والشعر الجاهلي (٦ ، ١٤ — ٤٨) .

(٢) انظر : أصول الشعر العربي لمرجليوث ، ترجمة الدكتور : يحيى الجبوري .

(٣) مصادر الشعر الجاهلي (٣٦٧) والمستشرقون والشعر والجاهلي (٣٩) ، وأصول الشعر العربي (٢٢) .

(٤) الشعر الجاهلي للدكتور يحيى الجبوري (١٥٥ — ١٧١) ، والمراجع المذكورة في هامش (٣) .

الكثرة ممّا نسميه أدباً جاهلياً ليست من الجاهليّة في شيء ، وإنّما هي منحولة بعد ظهور الإسلام ، فهي إسلاميّة تمثّل حياة المسلمين وميوهم ، وأهواءهم ، أكثر ممّا تمثّل حياة الجاهليين " (١) .

وقد وقف الباحثون عند آراء طه حسين ، فألّفوا الكثير من الكتب في الردّ عليه ، ونقض كتابه ، وبيان بطلان منهجه . (٢)

وليس من صميم عملي في هذه العجالة أن أقف على جميع الآراء والمناقشات ، وما فيها من حدس وظنون ، فقد تكفّل جمع من الباحثين بجمعها ودراستها ، أشرنا إلى بعضهم فيما سبق .

غير أن من الأهمية بمكان أن أشير بإيجاز إلى ما يلي :

أولاً : أن قضية الانتحال ليست مقصورة على الشعر العربي القديم وحده ، بل قضية عامّة تكاد تشمل الأدب القديم كلّه عند جميع الأمم التي لها أدب معروف مدروس ، وما الشعر الأغرريقي منا ببعيد ، خاصّة هومر وملحميته . (٣)

ثانياً : أن قضية الانتحال ليست مقصورة على الشعر الجاهلي فحسب ، فقد وجدت عند الجاهليين ، وعرفت في العصرين الأمويّ والعباسيّ . ولم تقتصر على ذلك فحسب ، بل عرفت وسمعت عبر القرون المتتالية إلى عصرنا الحاضر .

ثالثاً : أن قضية الانتحال ليست مقصورة على الشعر وحده ، فلم يسلم حديث رسول الله ﷺ الذي يرسم للبشرية المنهج السليم في تعاملها مع خالقها ومع بني جنسها من الانتحال والوضع ، حتّى قال رسول الله ﷺ : " من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " (٤) . وكتب الحديث وأسانيده مليئة بالأحاديث الموضوعية ، وبالرواة المتهمين بالكذب والوضع .

ناهيك عمّا وقع في الأنساب والأخبار من كذب ووضع ، حتى ولج كثير من الحلاقدين

(١) مصادر الشعر الجاهلي (٣٨٠) .

(٢) مثل الشهاب الراصد ، للأستاذ : محمد لطفي جمعه ، ونقد كتاب الشعر الجاهلي ، لمحمد فريد وجدي ، ونقض كتاب الشعر الجاهلي لمحمد الخضر حسين

(٣) مصادر الشعر الجاهلي (٢٨٧) .

(٤) صحيح مسلم (١ / ١٠) .

على اللسان العربي من هذا الطريق ، متهمين الأدب العربي بجملته بالوضع والانتحال .

رابعاً : أن الشعر العربي يمكن أن نقسمه إلى ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : شعر منحول مصنوع ، إما أن يكون من وضع القصاص ؛ لتحسين

قصصهم بالشعر ، إذ كانوا على معرفة تامة بمحبة العربي للشعر ، وكان الشعر بمثابة الدليل

على تأكيد صحة ما يقولون ، ولذا وضعوا شعراً على لسان آدم والأنبياء والعرب البائدة ،

يقول محمد بن سلام : " وكان ممن أفسد الشعر وهجنه ، وحمل كل غثاء منه محمد بن

إسحاق بن يسار . . . وكان من علماء الناس بالسير . . . فقبل الناس عنه الأشعار ، وكان

يعتذر منها ويقول : لا علم لي بالشعر ، أتينا به فأحمله ، ولم يكن ذلك له عذرا ، فكتب في

السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط ، وأشعار النساء فضلا عن الرجال ، ثم جاوز

ذلك إلى عاد وثمود ، فكتب لهم أشعارا كثيرة ، وليست بشعر ، إنما هو كلام مؤلف

معقود بقواف ، أفلا يرجع إلى نفسه فيقول : من حمل هذا الشعر ؟ ومن أداه منذ آلاف

السنين ، والله تبارك وتعالى يقول : ﴿ قطع دابر القوم الذين ظلموا ﴾^(١) أي : لا بقية لهم ،

وقال أيضا : ﴿ وأنه أهلك عادا الأولى ، وثمود فما أبقى ﴾^(٢) (٣) .

ناهيك عما وضعوه على ألسنة الحيوانات ، يقول أبو العباس في ((باب من تكاذيب

الأعراب)) : " حدثني أبو عمر الجرمي ، قال : سألت أبا عبيدة عن قول الراجز :

أهدموا بيتك لا أباك
وأنا أمشي الدألي حوالكا

فقلت : لمن هذا الشعر ؟ قال : تقول العرب : هذا يقوله الضب للحسل أيام كانت

الأشياء تتكلم " (٤) .

وإما أن يكون ذلك الشعر المنحول بدافع العصبية القبلية ، ورغبة أفراد القبيلة في رفع

شأن عشيرتهم ، فيذكرون من الأجداد والوقائع ما ليس لهم ، وهذا ما أشار إليه ابن سلام

حينما قال : " فلما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها ، استقل بعض

(١) سورة الأنعام ، الآية (٤٥) .

(٢) سورة النجم ، الآيتان (٥٠ ، ٥١) .

(٣) طبقات فحول الشعراء (٧/١ - ٨) ، وانظر : العصر الجاهلي (١٦١) .

(٤) الكامل (٧٣١/٢) .

العشائر شعر شعرائهم ، وما ذهب من وقائعهم ، وكان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم ، فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار ، فقالوا على ألسنة شعرائهم ، ثم كانت الرواة بعد ، فزادوا في الأشعار التي قيلت ، وليس يُشكل على أهل العلم زيادة الرواة ، ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولدون " (١) .

وقد يكون الكسب المادي دافعاً لنحل الشعر غير صاحبه ، ومن ذلك ما أورده المرزباني من أن مروان بن أبي حفصة مرّ برجل من باهلة اليمامة قد امتدح مروان بن محمد بقصيدة منها :

مروان يا بن محمد أنت الذي زيدت به شرفاً بنو مروان

فقتل مروان قبل أن يخرج إليه الباهليّ ، فلما سمع مروان بن أبي حفصة بالأبيات استحسناها ، وساوم الأعرابيّ على شرائها ، وقال : بعنيها واكتمها عليّ ، فاشتراها منه ثم غيّر فيها وبدّل ، وجعلها في مدح معن بن زائدة :

معن بن زائدة الذي زيدت به شرفاً إلى شرف بنو شيبان

فاستحسناها معن ، وأحسن صلة الشاعر . (٢)

وهذا رؤية يقول : " خرجت مع أبي أريد سليمان بن عبد الملك ، فلما صرنا ببعض الطريق قال لي أبي : أبوك راجز ، وجدك كان راجزاً ، وأنت مفحم ! قلت : أفأقول ؟ قال : نعم . قال : فقلت :

كم قد حسرتنا من علالة عس

ثم أنشدته إيّاها ، فقال : اسكت ، فضّ الله فاك ، فلما انتهينا إلى سليمان ، قال له ، ما قلت : فأنشده أرجوزتي ، فأمر له بعشرة آلاف ، فلما خرجنا من عنده قلت : تسكتني وتنشد أرجوزتي؟! فقال : اسكت ويملك ، فإنك أرجز الناس ، فالتمست منه أن يعطيني نصيباً ممّا أخذه بشعري ، فأبى أن يعطيني منه شيئاً " (٣) .

وقد يكون الحرص على مجالسة الخلفاء ومنادمتهم دافعاً لوضع الأشعار ، ومن ذلك ما ذكره المازنيّ من أن المتوكل سمع به ، ثم أمر بإحضاره إليه ، واستنشده ، فأنشده المازنيّ عدّة

(١) طبقات فحول الشعراء (٤٦/١) .

(٢) الموشح (٣١٨ - ٣١٩) .

(٣) أخبار النحويين البصريين (١٠٠ - ١٠١) ، وانظر ديوان العجاج (٣٥٦) .

قصائد لأبي ذؤيب الهذلي ، و متمم بن نويرة وغيرهما ، وكان المتوكل يقول بعد كل قصيدة : ليست بشيء .

ثم قال المتوكل : من شاعركم اليوم بالبصرة ؟ فأجابه المازني : عبد الصمد بن المعدل ابن غيلان ، قال : فأنشديني له . قال المازني : فأنشده أبياتاً قالها في قاضينا ابن رياح :

أيا قضيية البصره قومي فارقصي قطره ٠٠ الخ
قال القفطي : " قال المازني : فاستحسنها المتوكل ، واستطار لها سروراً وابتهاجاً ، وأمر لي بجائزة ، فكنت أتعلم له حفظ مثل هذا ، واستدللت على نقصه ، وكمال الوثائق " (١) .

وقد تستحسن قصيدة معينة لشاعر معروف ، فيزيد عليها الرواة ، وتسبب الزيادة للشاعر الأول ؛ لأهمية الأمر الذي تناوله ، أو مكانة الشخص الذي قيلت فيه . ومن تلك الأشعار التي تتعلق بـ آل البيت ، يقول ابن سلام : " وكان أبو طالب شاعراً جيد الكلام ، أبرع ما قال قصيدته التي مدح فيها النبي ﷺ " :

وأبيض يستسقي الغمام بوجهه ربيع اليتامى عصمة للأرامل

وقد زيد فيها وطولت ورأيت في كتاب يوسف بن سعد صاحبنا منذ أكثر من مائة سنة : وقد علمت أن قد زاد الناس فيها ، ولا أدري أين منتهاها ، وسألني الأصمعي عنها ، فقلت : صحيحة جيدة ، قال : أتدري أين منتهاها ؟ قلت : لا " (٢) .

وقد ينظم الشاعر شعره فينسبه لشاعر آخر مشهور معروف ؛ ليكتب للشعر القبول والانتشار ، ومن ذلك ما رواه أبو الفرج بسنده عن ابن أبي نهمشل عن أبيه قال : قال لي أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام — وجنته أطلب منه معرماً — يا خال ، هذه أربعة آلاف درهم ، وأنشد هذه الأبيات الأربعة ، وقل : سمعت حسان ينشدها رسول الله ﷺ . فقلت : أعوذ بالله أن أفترى على الله ورسوله ، ولكن إن شئت أن أقول : سمعت عائشة تنشدها فعلته . قال : لا ، إلا أن تقول : سمعت حسان ينشدها رسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ جالس ، فأبي علي وأبيت عليه . فأقمنا لذلك لا نتكلم عدة ليالٍ . فأرسل إلي ، فقال : قل أبياتاً تمدح بها هشاماً — يعني ابن المغيرة — وبني أمية ،

(١) إنباه الرواة (١ / ٢٨٨) .

(٢) طبقات فحول الشعراء (٢ / ٢٤٤ — ٢٤٥) .

فقلت : ستمهم لي ، فسماهم ، وقال : اجعلها في عكاظ ، واجعلها لأبيك ، فقلت :

ألا لله قـومٌ و لـدتُ أختُ بني سـهم

الآيات . قال : ثم جئت فقلت : هذه قالها أبي ، فقال : لا ، ولكن قل قالها ابن

الزبيري . قال : فهي الآن منسوبة في كتب الناس إلى ابن الزبيري^(١) . ووردت في ديوانه^(٢) .

وهذا نصيب بن رباح ، مولى عبد العزيز بن مروان ، يقول : قلت الشعر وأنا شابٌ

فأعجبني قولي ، فجعلت آتي مشيخةً من بني ضمرة بن بكر بن عبد مناة — وهم موالى

نصيب — ومشيخة من خزاعة ، فأنشدهم القصيدة من شعري ، ثم أنسبها إلى بعض

شعرائهم الماضين ، فيقولون : أحسن والله ! هكذا يكون الكلام ! وهكذا يكون الشعر !

فلما سمعت ذلك منهم علمت أنني محسن .^(٣)

ولذلك قال ابن سلام : " وفي الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ، ولا

حجة في عربيته ، ولا أدب يستفاد ، ولا معنى يستخرج ، ولا مثل يضرب ، ولا مديح

رائع ، ولا هجاء مقذع ، ولا فخر معجب ، ولا نسيب مستطرف ، وقد تداوله قوم من

كتاب إلى كتاب ، لم يأخذوه عن أهل البادية ، ولم يعرضوه على العلماء " ^(٤) .

وهذا القول ، منه ما هو مقبول ، ومنه ما هو مردود ، فالجزء الأول صحيح ، وقفنا

على نماذج منه فيما مضى ، أمّا ما عدا ذلك من قوله : ولا حجة في عربيته . . . فكلام

مبالغ فيه ، يفتقر إلى الدقة والموضوعية ، ولا نسلم له به ، كما سيأتي .

الصرب الثاني : شعر صحيح لا سبيل إلى الشك فيه ، وهو الذي أجمع العلماء الثقلت

على صحته ، وفقاً لمقاييس وضعوها وارتضوها ، وحكموا على الشعر من خلالها بالصحة

أو الصنعة والوضع ، وكانوا كثيراً ما يعتمدون على حسّهم الشعري الذي اكتسبوه بعد

معاناة شاقة في جمع تلك المادة ودراستها ، تلك المعاناة التي أثمرت معرفة واسعة في تمييز

صحيح الشعر من منحوله ، ومن ذلك أن حمّاداً الراوية ، أنشد بلال بن أبي بردة شعراً

(١) الأغاني (٧١/١ — ٧٢) .

(٢) شعر عبد الله بن الزبيري (٤٨) .

(٣) الأغاني (٣١٢/١ — ٣١٣) .

(٤) طبقات فحول الشعراء (٤/١) .

مدحه به ، فقال بلال لذي الرُّمَّة : كيف ترى هذا الشُّعر ؟ قال ذو الرُّمَّة : جيِّد ، وليس له ، قال بلال : فمن يقوله ؟ قال : لا أدري ، إلا أنَّه لم يقله ، فلمَّا قضى بلالٌ حوائج حمَّاد قال له : أنت قلت هذا الشُّعر ؟ قال : لا ، قال : فمن يقوله ؟ قال : بعض شعراء الجاهليَّة ، وهو شعرٌ قديمٌ ، وما يرويه غيري . قال : فمن أين علم ذو الرُّمَّة أنَّه ليس من قولك ؟ قال : عرف كلام أهل الجاهليَّة من كلام أهل الإسلام .^(١)

وهذا جرير يقول شعراً في هجاء ذي الرُّمَّة ، وينحله هشام المرثي ، فلمَّا بلغت الأبيات ذا الرُّمَّة قال : والله ما هذا بكلام هشام ، ولكنَّه كلام ابن الأتَّان ، وقيل : لمَّا سمعها قال : هو والله شعر حنظليٍّ عدويٍّ .^(٢)

وهذا ابن داود بن متمم بن نويرة ، يقدم البصرة ، قال أبو عبيدة : فأتيته أنا وابن نوح العطاردي ، فسألناه عن شعر أبيه متمم ، وقمنا له بحاجته ، وكفيناها ضيعته ، فلمَّا نفذ شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ، ويصنعها لنا ، وإذا كلام دون كلام متمم ، وإذا هو يحتذي على كلامه ، فيذكر المواضع التي ذكرها متمم ، والوقائع التي شهدها ، فلمَّا توالى ذلك علمنا أنَّه يفتعله .^(٣)

وما ذاك إلا لقوَّة تلك الملكة ، التي جعلت خلفاً الأحمر يقول حينما قال له قائل : إذا سمعت أنا بالشُّعر أستحسنه ، فما أبالي ما قلت فيه أنت وأصحابك ، فقال خلف راداً عليه : إذا أخذت أنت درهماً فاستحسنته ، فقال لك الصِّراف : إنَّه رديء ، فهل ينفعك استحسانك له ؟!^(٤)

الصُّرب الثالث : شعر مختلف عليه ، يقول ابن سلام : " وقد اختلفت العلماء في بعض الشُّعر كما اختلفت في بعض الأشياء ، أمَّا ما اتفقوا عليه فليس لأحد أن يخرج منه " ^(٥) . وكان للاختلاف بين العلماء أثرٌ كبيرٌ في تضخيم هذا الصُّرب ، فلم ينهل الرواة من مصدر معيَّن وحيد ، بل لكلِّ راوية مصادر متعدِّدة ، فضلاً عن اختلاف المناهج التي تجعل

(١) الأغاني (٩٧/٦ - ٩٨) .

(٢) طبقات فحول الشعراء (٥٥٧/٢ - ٥٥٩) .

(٣) السابق (٤٧/١ - ٤٨) .

(٤) السابق (٧/١) .

(٥) السابق (٤ / ١) .

المقبول عند راوية مرفوضاً بعينه عند راوية آخر ، ناهيك عن النزاعات المذهبية التي وسّعت دائرة هذا الضرب حتى أصبح كل فريق يرمي الآخر بالسنعة والوضع ، انتصاراً للرأي ، ورمياً للطرف الآخر بالانتحال .

ناهيك عن العداوة الشخصية التي جعلت الأصمعيّ حينما سأله محمد بن هارون عن أبيات قالها عباس بن الأحنف ، يقول : إنّها أبيات مسترقة يا أمير المؤمنين ، وما ذاك إلا لعداوة كانت بينه وبين الشاعر — كما ذكر — فلمّا خرجا من عند أمير المؤمنين قال العباس : كذبتني وأبطلت جائزتي ، فقال له الأصمعيّ : أتذكر يوم كذا وكذا ، ثم أنشد :

إذا وترت أمراً فاحذر عداوته من يزرع الشوك لا يحصد به عباً^(١)

وهذا الاختلاف يكون حول شعر شاعر ، أو حول قصيدة كاملة ، أو حول جزء من قصيدة .

فمن الاختلاف في شعر شاعر معيّن ، ما دار من خلاف حول شعر امرئ القيس ، فقد ذكر الرياشيّ أنّ كثيراً من شعر امرئ القيس ليس له ، إنّما هو لفتيان كانوا معه ، مثل عمرو بن قميئة وغيره^(٢) .

ولكنّ محمد بن سلام ينكر ذلك ، ويقول : " وبنو قيس تدّعي بعض شعر امرئ القيس لعمرو بن قميئة ، وليس ذلك بشيء " ^(٣) .

وذكر بعض الرواة أنّ مجنون بني عامر لا وجود له ، وقد سئل عنه بعض بني عامر ، فلم يعرفوه ، وكلّ ماله من شعر مؤلّف عليه .^(٤)

ويذكر الأصمعيّ أنّ تسعة أعشار شعر الفرزدق ليس له^(٥) ، غير أنّ المرزبانيّ ينكر ذلك ، فيقول : " وهذا تحامل شديد من الأصمعيّ ، وتقوّل على الفرزدق لهجائه باهلة ، ولسنا نشكّ أنّ الفرزدق قد أغار على بعض الشعراء في أبيات معروفة ، فأما أن نطلق أنّ

(١) مراتب النحويين (٩٣ — ٩٥) ، وإنباه الرواة (٢٠٤/٢ — ٢٠٥) .

(٢) الموشح (٤٢) .

(٣) طبقات فحول الشعراء (١ / ١٦٠) .

(٤) الأغاني (٢ / ٤ — ٥) .

(٥) سوالات أبي حاتم (٦٦) .

تسعة أعشار شعره سرقة ، فهذا محال " (١) .

ويذكر ابن رشيقي : أن أكثر شعر عدّي بن زيد محمول عليه . (٢)

ومن الاختلاف في قصيدة ما دار من خلاف حول القصيدة التي مُدِح بها أبو موسى الأشعري ، فهناك من يرى أنها منحولة للحطيئة ، وهناك من يرى أنها صحيحة ، يقول ابن سلام : " أخبرني أبو عبيدة ، عن يونس ، قال : قدم حماد إليه ، فأنشده القصيدة التي في شعر الحطيئة [في] مديح أبي موسى ، قال : ويحك ! يمدح الحطيئة أبا موسى لا أعلم به ، وأنا أروي شعر الحطيئة ، ولكن دعها تذهب في الناس " (٣) .

غير أن أبا فرج الأصفهاني أورد أن المدائني ذكر أن الحطيئة قال هذه القصيدة في مديح أبي موسى الأشعري حينما جمع جيشاً للغزو ، وهي قصيدة صحيحة وليست منحولة . (٤)

والقصيدة في ديوان الحطيئة ، ومطلعها :

هل تعرفُ الدار مذ عامين أو عام
داراً لهنديّ بجزع الخرج فالدّام (٥)

وقصيدة زهير :

أمن آل ليلى عرفت الطلولا
بذي حرض ما ثلاث مثولا (٦)

رواها أبو عمرو والمفضل ، وزعم الأصمعي أنها مولدة . (٧)

وقصيدة طرفة :

يا خليّ قفا أخبركما
عن أحاديث تغشيتني وهَمّ

رواها أبو عمرو الشيباني وأبو عبيدة ، وكان الأصمعي ينكرها ، ويزعم أنها مصنوعة ،

وأنّه أدرك قائلها . (٨)

ومن الاختلاف في جزء من قصيدة ما دار من خلاف حول البيتين التاليين :

- (١) الموشح (١٤٧) .
- (٢) العمدة (١٠٤/١) .
- (٣) طبقات فحول الشعراء (٤٨/١) .
- (٤) الأغاني (١٦٩/٢) .
- (٥) شرح ديوان الحطيئة (١٤٤) .
- (٦) شعر زهير (١٩٢) .
- (٧) شرح شعر زهير (١٤٦) .
- (٨) ديوان طرفة شرح الأعلام الشنتمري (١٩٦) .

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
فقر بمندفع النحائت من ضفوى أولات الضال و السدر

فقد ذهب جماعة إلى أنها مصنوعة ومنحولة لزهير ؛ لتكون مطلعاً لقصيدته . وذهب آخرون إلى أنها من قول زهير ، وسنذكر ما دار حولها من خلاف في موضع آخر — إن شاء الله — (١) .

فهل يا ترى ما أنكره راوٍ من أولئك الرواة يعدُّ مصنوعاً!؟

لعل الإجابة عن السؤال التالي توضِّح لنا شيئاً من الإجابة على ما مضى ، فهل هناك من الرواة من جمع أشعار العرب قاطبة ، فحفظ لكل شاعر قوله!؟ .
إن الإجابة على ذلك بالنفي القاطع ، فلم يستطع أحدٌ من الرواة الإمام بجميع كلام العرب ، بله جمع شعر شاعر معين ، بحيث لا يشذ عن روايته شيء من شعره ، ولذلك يسأل الأصمعيُّ أبا عمرو بن العلاء عن قول الشاعر :

زعموا أن كل من ضرب العي — — — ر موال لنا وأنا الولاء

فيقول أبو عمرو : مات الذين يعرفون هذا (٢) .

وهذا أبو عبيدة يسأل أبا الخطاب الأخفش : هل تجمع اليد الجارحة على أيادي ، فأجابه : نعم ، ولما سأل أبا عمرو بن العلاء أنكر ذلك ، فرجع أبو عبيدة إلى الأخفش ، وقال : إن أبا عمرو قد أنكر ما أثبتته ، فقال : أو ما سمع قول عدي :

سادها ما تأملت في أيادي — — — نا وإشناقها إلى الأعناق (٣)

ثم قال الأخفش : هي في علم الشيخ ، لكنّه قد أنسيه .

وقد رجَّح أبو البركات مذهب الأخفش ، وعضده بالسَّماع أيضاً (٤) .

وذكر القفطيُّ أبا عمر الزاهد فقال : " وكان أبو عمر الزاهد يؤدب ولد القاضي أبي

عمر محمد بن يوسف ، فأملى يوماً على الغلام نحواً من ثلاثين مسألة في اللُّغة ، وذكر

(١) انظر ص (٣٠٦) من هذا البحث .

(٢) المزهر (٣٢٣/٢) .

(٣) ديوان عدي بن زيد العبادي (١٥٠) : ساءه ما بنا تبين في الأي — — — سدي من

(٤) نزهة الألباء (٤٨) ، وانظر شرح المفصل (٧٤/ ٥) ، ولسان العرب (٤١٩/ ١٥) (يدي) ،

وخزانة الأدب (٤٨١/ ٧) .

غريبها وختمها بيتين من الشُّعر ، وحضر أبو بكر بن دريد ، وأبو بكر بن الأنباري ، وأبو بكر بن مقسم عند أبي عمر ، فعرض عليهم تلك المسائل ، فما عرفوا منها شيئاً ، وأنكروا الشُّعر . . .

وبلغ أبا عمر ذلك فاجتمع مع القاضي ، وسأله إحضار دواوين جماعة من قدماء الشُّعراء عيَّنهم لهم ، ففتح القاضي خزانته ، وأخرج له تلك الدواوين ، فلم يزل أبو عمر يعمد إلى كلِّ مسألة ، ويُخرج لها شاهداً من بعض تلك الدواوين ، ويُعرضه على القاضي حتَّى استوفى جميعها ، ثم قال : وهذان البيتان أنشدتهما ثعلب بحضرة القاضي ، وكتبهما القاضي بخطِّه على ظهر الكتاب الفلاني ، فأحضر القاضي الكتاب ، فوجد البيتين على ظهره بخطِّه كما ذكر أبو عمر ، وانتهت القصَّة إلى ابن دريد ، فلم يذكر أبا عمر بلفظة حتى مات " (١) .

ويقول ابن الأعرابي : شهدت الأصمعيّ وقد أنشد نحواً من مائتي بيت ، ما فيها بيت عرفناه . (٢)

ومن هنا فإنَّ إنكار راوٍ لقصيدة أو جزء منها لا يدلُّ على أنَّها مصنوعة ، فاختلاف المصادر ، وتباين المناهج ، لهما أثر واضح في القبول والردِّ ، ناهيك عن الاعتماد على الذاكرة التي أصبحت تحتزن آلاف الأبيات ، فقد يحصل خلط عند استدعائها ، خاصَّة عندما يكون هناك تقارب بين شاعر وآخر في منهجه وأسلوبه ، أو بين قصيدة وأخرى .
ولذا فإنَّ إنكار أبي عبيدة للأبيات المنسوبة إلى هند بنت عتبة ، وهي :

ألا من مبلغ بكرة رسولاً	فقد جدَّ النفير بعنقفير
فليت الجيش كلهم فداكم	ونفسي والسريير وذو السريير
فإن تك نعمة وظهور قومي	فيا نعم البشارة للبشير

يحتاج إلى نظر .

يقول السيوطيُّ بعد ذكره للأبيات السابقة : " ثمَّ قال أبو عبيدة : وهي مصنوعة ، لم يعرفها أبو بردة ، ولا أبو الزُّعراء ، ولا أبو فراس ، ولا أبو سُريرة ، ولا الأغطش ،

(١) إنباه الرواة (١٧٣/٣) .

(٢) ضحى الإسلام (٢٩٩/٢) .

وسألتهم عنها قبل مخرج إبراهيم بن عبد الله بستين فلم يعرفوا منها شيئاً ، وهي مع نقيضه لها أخذت عن حماد الراوية " (١) .

فعدم معرفة هؤلاء الرواة لهذه الأبيات لا نستطيع أن نجعله دليلاً قاطعاً على صنعتها ، خاصة أن هناك من روى هذه الأبيات غير حماد ، وهو ابن الكلبي ، ونسبها لهند بنت النعمان بن المنذر . (٢)

ثم إذا كانت مصنوعة فمن الذي صنعها؟! خاصة أن النص الذي أماننا لا يدل على أن حماداً صنعها ، وإنما يدل على روايته لها .

فما المعيار الذي جعل أبا عبيدة يحكم بصنعها؟!

لعل تفرّد حماد الراوية بروايتها هو السبب الوحيد الذي جعل أبا عبيدة يسمها بالصنعة ، وحماد متهم بالصنعة من قبل بعض رواة البصرة ، ومنهم أبو عبيدة .

ولو جاز لنا أن نخرج كل رواية انفرد بها راو ولم ترد عند غيره ، محتكمين في ذلك إلى آراء تسعرها نار العصبية والبغضاء ، ما سلم لنا من الأدب العربي إلا القليل .

أضف إلى ذلك أن كلمة ((وهي مصنوعة)) لا تدلّ دلالة واضحة على المعنى الدقيق لهذه الكلمة ، فالمصنوع هو ذلك الشعر الذي يصوغه أحد الرواة ماثلاً لشعر شاعر قديم ، ثم يزعم أنه له . (٣)

والذي يبدو — والله أعلم — أن كلمة ((مصنوعة)) هنا تحتل معنى آخر ، وهو نسبته إلى غير قائله ، ومعنى هذا أن الشعر ثابت ، وإنما صرفه الراوي من شاعر إلى آخر . ونسبة الشعر إلى غير قائله عيب لم يسلم منه كثير من الرواة ، وما ذاك إلا بتأثير الرواية الشفوية التي يعثرها الخلط والنسيان .

ويمكن أن نحمل على ذلك كثيراً من الشواهد التي ذكر بعض الرواة أنها مصنوعة ، والمقصود بذلك أنها مزيدة على شعر الشاعر ومنحولة له . ومنها ما أنشده أبو عبيدة لجرير :
وخور مجاشع تركوا لقيطاً وقالوا : **حنو عينك والغراب** (٤)

(١) المزهري (١٨٠/١) .

(٢) الأغاني (٢٤ / ٦٢ - ٦٣) .

(٣) انظر اللسان (٢٠٨/٨) (صنع) .

(٤) ديوانه (٦١) .

ثمَّ قال : وهذا البيت مصنوع ، ليس لجرير .^(١)
ويمكن أن نحمل على ذلك ما جاء في كتاب سيويه . " وقال ، وهو مصنوع على
طرفة ، وهو لبعض العباديين :

أَسْعَدَ بِنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلُ يَصْدُقُ^(٢)
فكلمة ((مصنوع)) هنا بمعنى : مزيد ومنحول ، وهذه الصِّفَةُ لا توجب إنكار ذات
الشَّعر ، فالشَّعر ثابت ، وإئتما تنفي نسبته .
وهذا لا يضرُّ بالاستشهاد ؛ لأنَّ العبرة بالقائل أن يكون صالحاً لأن يحتجَّ بشعره ، ولا
تضرُّ جهالته عيناً ، ما دامت حاله معلومة ، كما سيأتي إن شاء الله^(٣) .

(١) المزمهر (١٨٠/١) .

(٢) الكتاب (٢٥٥/٢) .

(٣) انظر ص (٤٤١) من هذا البحث .

رواة متهمون بالوضع

لم يسلم كثير من أعلام المدرستين البصرية والكوفية من الاتهام بوضع الشواهد ، فهذا أبو عمرو بن العلاء الذي يقول فيه يونس بن حبيب : لو قسم علم أبي عمرو - رحمه الله - وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً ، والله لو رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه .^(١)

يُروى أنه صنع بيتاً ، ونسبه للأعشى ، وهو قوله :

فأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا^(٢)

وهذا خلف الأحمر ، يقول عنه الأصمعي : كان أعلم الناس بالشعر ، وكان شاعراً ، ووضع على شعراء عبد القيس شعراً موضوعاً كثيراً ، وعلى غيرهم عبثاً به ، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة ، وأهل الكوفة .^(٣)

ويقول فيه المبرد : وكان به يضرب المثل في عمل الشعر ، وكان يعمل على ألسنة الناس ، فيشبهه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه .^(٤)

ومن الشواهد التي اتهم بوضعها قول الشاعر :

ومتهل ليس له حوازيق وإضفادي جمه نقاتق^(٥)

ومنها ما أورده البغدادي عن الحريري قال : " روى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا

البناء متسقاً إلى عشار ، وأنشد عليه ما عزي إلى أنه مصنوع عليه :

ومشى القوم إلى القوم م أحاداً و أثني

وثلاثاً و رباعاً وخماساً فاطعنا

وسداساً وسباعاً وثمماناً . . . !

ودلائل الوضع في هذه الأبيات واضحة ، وكان خلف الأحمر متهماً بالوضع^(٦) .

(١) نور القيس (٣٧) .

(٢) مراتب النحويين (٣٤) ، وبغية الوعاة (٢ / ٢٣١) .

(٣) مراتب النحويين (٨٠) .

(٤) السابق (٨١) .

(٥) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٣٥) .

(٦) خزنة الأدب (١٧٠ / ١ - ١٧١) .

وهذا محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، الذي يقول فيه القفطيّ : " أحد العلماء بالنحو واللغة ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين ، ويقال : إن سيبويه لقبه قطرباً لمباكرته له في الأسحار ٠٠٠ وكان موثقاً فيما يليه ٠٠ وكان له شعر أجود من شعر العلماء على قلته ٠٠٠ " (١).

يقول عنه الأزهرّيّ : " كان متّهماً في رأيه وروايته عن العرب " (٢)، ودُكر عند ثعلب ، فهجته ولم يعبأ به ، وكان الرّجّاح ينكر بعض مذاهبه في اللغة ، وينسب له الخطأ فيها (٣)، ويشير إليه ابن السكيت فيقول : كتبت عنه قمطراً ، ثمّ تبين أنّه يكذب في اللغة ، فلم أذكر عنه شيئاً (٤).

ومن شواهد النحو التي ذكر العلماء أنّ قطرباً متّهم بوضعها قول الشّاعر :

قد جاء سيل من أمر الله
يخرد حرد الجنة المغلّه

روى عن أبي حاتم أنّه قال : هذا صنعه من لا أحسن الله ذكره ، يعني قطرباً (٥).

وهذا المبرّد أحد أعلام المدرسة البصريّة يتّهم بالوضع أيضاً ، يقول البغداديّ : " روي أنّ أبا العباس المبرّد ورد الدينور زائراً لعيسى بن ماهان ، فأول ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى : أيّها الشيخ ما الشّاة المجثمة التي نهى النبي ﷺ عن أكل لحمها ؟ فقال : هي الشّاة القليلة اللبن ، مثل اللّجبة ، فقال : هل من شاهد ؟ قال : نعم ، قول الراجز :

لم يبق من آل الحميد نسمة
إلا عنيز لجبة مجثمة

فإذا الحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوريّ ، فلمّا دخل عليه قال : أيّها الشيخ ، ما الشّاة المجثمة التي نهينا عن أكل لحمها ؟ فقال : هي التي جثمت على ركبها ، وذبحت من خلف قفاها ، فقال : كيف تقول وهذا شيخ أهل العراق يقول هي مثل اللّجبة؟! وأنشده شعراً .

(١) إنباه الرواة ٢١٩/٣ - ٢٢٠ ، وانظر : المزهري (٤٠٥/٢) .

(٢) تهذيب اللغة (٣٠/١) .

(٣) السابق (٣٠/١) .

(٤) بغية الوعاة (٢٤٣/١) ، ونور القبس (١٧٨) .

(٥) معاني القرآن للفراء : (١٧٦/١) ، والكامل (٧٤/١) حاشية رقم (١٠) وسر صناعة

الإعراب (٧٢١/٢) وأمالى ابن الشجري (١٩٨/٢) ، والمزهري (١٨١/١ - ١٨٢) .

فقال أبو حنيفة : إيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه ، وإن كان الشُّعر إلا لساعته هذه .

فقال أبو العباس : صدق الشيخ ، فإنني أنفت أن أرد عليك من العراق ، وذكرني ما قد شاع ، فأول ما تسألني عنه لا أعرفه ، فاستحسن منه هذا الإقرار " (١) .
وهذا أبان اللاحقي يُتهم بأنه صنع شاهداً على أعمال فعل (٢) ، وكذا رُمي الأصمعي بالكذب والافتعال . (٣)

ومن الكوفيين الذين اهتموا بالصنعة والوضع حماد الراوية ، يقول المفضل الضبي : قد سُلط على الشُّعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً ، ففيل له : وكيف ذلك ؟ أخطيء في روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب ، لا ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ، ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشُّعر يُشبهه به مذهب رجل ، ويدخله في شعره ، ويُحمَل ذلك عنه في الآفاق ، فتختلط أشعار القدماء ، ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ، وأين ذلك !؟ (٤)

ويقول ابن سلام : " وكان أول من جمع أشعار العرب ، وساق أحاديثها حماد الراوية ، وكان غير موثوق به ، وكان ينحل شعر الرجل غيره ، وينحله غير شعره ، ويزيد في الأشعار " . (٥)

ويقول سعيد الأفغاني : " أمّا راويتهم الأكبر حماد ، فهو كالشمس شهرة في كذبه ووضعه " (٦) .

ومنهم أبو عمر اللغوي الزاهد ، المعروف بـ غلام ثعلب ، يقول فيه ابن النديم : " وسمعت جماعة من العلماء يضعفون حكايته ، وينسبونه إلى التزيّد " (٧) .

(١) خزانة الأدب (٥٥/١) .

(٢) انظر ص (٢٩٨) من هذا البحث .

(٣) مراتب النحويين (٨٤) ، والإصباح (١٤٥) .

(٤) الأغاني (٦/٩٨ - ٩٩) .

(٥) طبقات فحول الشعراء (٤٨/١) .

(٦) في أصول النحو (٢٠١) .

(٧) الفهرست (١٢٠) .

ويذكره القفطي فيقول : " ويقال : إنّه أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة ، فلذلك الإكثار نسب إلى الكذب ، وكان يسأل عن شيء قد تواطأ الجماعة على وضعه فيجيب عنه ، ثم يترك سنة ويسأل عنه فيجيب ذلك الجواب بعينه .
فمما جرى له في ذلك أن جماعة قصدوه للأخذ عنه ، فتذاكروا في طريقهم عند قنطرة هناك إكثاره وكذبه ، فقال أحدهم : أصحّف له اسم هذه القنطرة ، وأسأل عنه ، فلنظروا ماذا يجيب ؟ فلمّا دخلوا عليه قال له : أيّها الشيخ ما " المهرطنق " عند العرب ؟ فقال : كذا وكذا ، فضحك الجماعة سرّاً وانصرفوا ، وبعد شهر تركوا من سأله عنها ، فقال : ألسنت سألت عن هذه المسألة من مدّة كذا وكذا ، وأجبت عنها بكذا ! فعجب الجماعة من فطنته ، وذكره للمسألة والوقت " (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ القفطي ذكر أنّ المحدثين يوثقون روايته (٢) .
ومنهم المفضّل الضبيّ ، الذي ذكر جمع من العلماء أنّه من أوثق وأعلم من ورد من أهل الكوفة بالشعر (٣) . ومع هذا فقد ذكر أبو زيد الأنصاري أنّ المفضّل قال : أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن :

أيّ قلوبٍ ركبٍ تراها طاروا عليهم فثلّ عَلاها
واشدُّدُ بمثني حَقَبٍ حقواها ناجيةً وناجياً أباهَا

غير أنّ أبا حاتم قال : سألت أبا عبيدة عن هذه الأبيات فقال : انقط عليها ، هذا وضعه المفضّل (٤) .

وليس بالإمكان في هذه العجالة أن أقف عند جميع هذه الآراء ، فبعض هؤلاء الأعلام المتهمين بالوضع يحتاج إلى عمل مستقلّ مماثل لهذا العمل ، يجمع الباحث ما دار حوله في كتب العلماء من توثيق أو رمي بالافتعال ، ثم يناقش تلك الآراء ، ويفنّد تلك الحجج حرصاً على الوصول إلى نتيجة موضوعيّة ، تُسهم في تطوير الدّراسة النّحويّة ، غير مبالٍ بمنهج فلسفيّ ، أو تأثير عاطفيّ .

(١) إنباه الرواة (١٧٢/٣) .

(٢) السابق .

(٣) مراتب النحويين (١١٦) ، والفهرست (١٠٨) ، وإنباه الرواة (٢٩٨/٣) .

(٤) النوادر (٢٥٥ - ٢٥٨) ، وخزانة الأدب (١١٣/٧ - ١١٥) .

والواقع أن كثيراً من تلك التّهم لا تثبت أمام المحكّ السليم ، ولعلّ حمّاداً الراوية من أكثر الرواة المتهمين بالنحل والوضع ، غير أن تلك التّهم لم تلق قبولاً عند معاصريه فضلاً عن غيرهم .

فهذا أبو عمرو الشيباني يقول : ما سألت أبا عمرو بن العلاء قط عن حمّاد الراوية إلا قدّمه على نفسه ^(١) ويذكر الأصمعيّ أن أبا عمرو بن العلاء يقول : ما سمع حمّاد الراوية حرفاً قط إلا سمعته . ^(٢)

فمثل هذه الأقوال تدلّ على أن العلماء الأوائل المعاصرين لحمّاد الراوية كانوا يقدرونه حقّ قدره ، ويحفظون له مكانته ، وتكتسب هذه الآراء أهمية خاصّة لأمرين :

أحدهما : أنّها صادرة عن عالم ثقة ينتمي لمدرسة مغايرة للمدرسة التي ينتسب لها حمّاد ، بل إن أبا عمرو رأس المدرسة البصريّة .

والآخر : العامل الزمنيّ ، فحمّاد الراوية من طبقة أبي عمرو بن العلاء ، ولو كان حمّاد الراوية ساقط العلم ، مضطرب المنهج ما قدّمه أبو عمرو بن العلاء على نفسه ، ذلك العمل الذي يحمل في طبيّاته المحبة والتمجيد والتقدير .

ويقول الهيثم بن عديّ الطائي الراوية ^(٣) : ما رأيت رجلاً أعلم بكلام العرب من حمّاد . ^(٤)

ولذلك كان حمّاد واثقاً من نفسه ، شديد الاعتداد بها ، يقول : أنا أعلم الناس بكلام العرب ^(٥) . ويقابل الكميت ويتعالى عليه حتى غضب الكميت ، فقال له : أتظنّ أنّك أعلم منّي بأيّام العرب وأشعارها ؟ فيردّ عليه حمّاد متفاخراً : وما هو إلا الظنّ ؟ هذا والله اليقين . ^(٦)

ويشتهر أمره في ذلك المجتمع ، الذي عرف سعة علمه وقوّة ذاكرته ، حتى وصل إلى بلاط الخلفاء ، فيريد الوليد بن يزيد أن يتحقّق من تلك الدعاوي ، فيقول : بم استحققت

(١) الأغاني (٨٢/٦) .

(٢) طبقات النحويين واللغويين (٣٧) .

(٣) إنباه الرواة (٣/٣٦٥) .

(٤) الأغاني (٨٢/٦) .

(٥) السابق (٨١/٦) .

(٦) السابق (١٧/٥) .

هذا اللقب ، فقيل لك الراوية ؟ .

فقال : بأني أروي لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم أروي لأكثر منهم ممن أعرف أنك لم تعرفه ، ولم تسمع به ، ثم لا أنشد قديماً ولا محدثاً إلا ميّزت القلم منه من الحديث .

فقال : إن هذا العلم وأبيك كثير ، فكم مقدار ما تحفظ من الشعر ؟ .

قال : كثيراً ، ولكنني أنشدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الإسلام .

قال : سأمتحنك في هذا ، وأمره بالإنشاد ، فأنشد حتى ضجر الوليد ، ثم وكّل به من استحلّفه أن يصدّقه عنه ، ويستوفي عليه ، فأنشده ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهليين .^(١)
ويسأله مرّة عن مبلغ روايته ، فيجيبه حمّاد : أروي سبعمائة قصيدة ، أول كل واحدة منها : بانت سعاد ، فيقول له الخليفة : إنَّها لرواية .^(٢)

ويعجب به الخليفة ، ويرسل في طلبه إذا احتاج إلى علمه ومعرفته ، أورد أبو الفرج :
قال حمّاد الراوية : أرسل الوليد بن يزيد إليّ بمائتي دينار ، وأمر يوسف بن عمر بحملي إليه على البريد ، **قال :** فقلت : لا يسألني إلا عن طرفيه ، قريش وثقيف ، فنظرت في كتابي قريش وثقيف ، فلما قدمت عليه سألني عن أشعار بليّ ، فأنشدته منها ما استحسنته .^(٣)
ويذكر مروان بن أبي حفصة أنه دخل مع مجموعة من الشعراء مجلس الوليد بن يزيد ، فوجدوا حمّاداً الراوية مجالساً للخليفة ، وكلّما أنشد شاعر شعراً ، وقّف الخليفة على قول الشاعر بيتاً بيتاً ، مبيّناً له أن هذا البيت أخذه من موضع كذا وكذا ، وأن هذا المعنى منقول من كذا وكذا .^(٤)

ويجفوه هشام بن عبد الملك بسبب قربه من أخيه يزيد ، فيخافه حمّاد خوفاً شديداً بعد تولي هشام للخلافة ، ويمكث في بيته عاماً كاملاً لا يخرج إلا سرّاً لأحد أقاربه ، غير أن هشاماً كان على معرفة تامّة بسعة روايته ، فلما خطر بباله بيت من الشعر لم يعرف قائله لم

(١) الأغاني (٦ / ٧٩ - ٨٠) ، وانظر (٦ / ١٠٢) .

(٢) السابق (٦ / ١٠١) .

(٣) السابق (٦ / ١٠٣) .

(٤) السابق (٦ / ٨٠ - ٨١) .

يتردد في بعث رسوله إلى الأمير يوسف بن عمر ، أمّا بعد ، فإذا قرأت كتابي هذا فابعث إلى حمّاد الرّأوية من يأتيك به غير مروّع ، وادفع إليه خمسمائة دينار ، وجمالاً مهرياً يسير عليه اثنتي عشرة ليلةً إلى دمشق .

فسار حمّاد حتى وصل إلى الخليفة هشام ، وأجابه عن سؤاله ، ووصله أمير المؤمنين فأجزل عطيته ، وأعدّ له منزلاً بجواره .^(١)

ولذلك بعد أن أورد الدكتور ناصر الدين الأسد الأقوال التي تتّهم حمّاداً بالصنعة والوضع ، ويبيّن ما فيها من اضطراب وتناقض ، قال : " فحنّ إذن — بعدما عرضنا هذه الأخبار وبيّنا ما فيها من زيف — نميل إلى أن نعدّ أكثر ما أتهم به حمّاد موضوعاً ، دعت إلى وضعه عوامل عدة ؛ منها : هذه العصبية التي كانت متأجّجة بين البصرة والكوفة ، ومنها تلك المنافسات والخصومات الشخصية كالتّي كانت بين المفضّل وحمّاد ، ومنها العصبية السياسيّة ، فقد كان حمّاد أمويّ الهوى والنزعة ، وكانت دولة بني أمية قد ولّت ، وأقبلت دولة جديدة تناصبها العدا ، وتريد أن تمحو محاسنها وآثارها ، وتحطّ من قيمة من اشتهر فيها أو نال لديها حظوة ، ومنها أنّ حمّاداً كان — باعتراف الرّواة — كثير الرّواية ، واسع الحفظ ، فكان يروي ما لا يعرفه غيره ، ويحفظ ما لا يحفظون ، فأتهموه بالتزيّد والوضع ، وقد ساعد على كيل هذا الاتهام له وتضعيفه وتجرّحه أنّه كان ماجناً مستهتراً بالشّراب مفضوح الحال " .^(٢)

ويقول بدوي طبانه بعد أن ذكر بعض النّصوص التي تتّهم حمّاداً بالوضع والصنعة : " وليس في شيء من النّصوص التي استشهدنا بها — فيما سبق — ما يمكن أن يؤخذ منه الخطّ من شأن حمّاد ، أو الغضّ من رواياته أو رميّه بالكذب أو الوضع والانتحال " .^(٣)

ويقول : " علينا أن نقرأ بحذر ما قال بعض الرّواة في حقّ هذا الرّجل الذي فاقهم علماً ورواية لكلام العرب ودراية به " .^(٤)

(١) الأغاني (٦ / ٨٤ — ٨٥) ، ووفيات الأعيان (١٧٧ / ٢ — ١٧٨) .

(٢) مصادر الشعر الجاهلي (٤٥٠) .

(٣) معلقات العرب (٣٥) .

(٤) السابق (٣٥) .

ويقول : " إن أمثال هذه الأقوال ينبغي أن تقرأ على حذر ، وألا تؤخذ على علائقها ، فإن المعاصرة حجاب يحول في كثير من الأحيان دون تقدير المعاصرين ، والتنافس بين أولئك الرواة أمام الخلفاء والسراة لا تجعل المنافس يشهد لمنافسه بالحق كله ، ولا سيما إذا كان الذي يوجد عند المنافس دون ما عند غيره من رجال فنّه " (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك الاتهامات لم تمنع أخذ أولئك العلماء بعضهم عن بعض ، فالأصمعيّ الذي يهجن حمّاداً الراوية ، ويقول : جالست حمّاداً فلم أجد عنده ثلثمائة حرف ، ولم أرض روايته " (٢) ، نجدده يقول : كان حمّاد أعلم الناس إذا نصح (٣) ، ويقول أيضاً : كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حمّاد الراوية إلا شيئاً سمعناه من أبي عمرو بن العلاء (٤) .

(١) معلقات العرب (٣٦) .

(٢) المزهري (٤٠٧ / ٢) .

(٣) الأغاني (٧٩ / ٦) .

(٤) المزهري (٤٠٦ / ٢) .

وقفه مع بعض الشُّواهد المتهمة بالصَّنعة وموقف الثُّحاة منها

ليس بوسع الباحث القول إنَّ شواهد النَّحو خالية من شواهد مصنوعة ، أو متهمة بالصَّنعة .

غير أنَّ المغالاة والتَّهويل في أمر الشُّواهد المصنوعة أمر لا نقبله البتة ، فلا يستقيم لنا أن نرمي النَّحاة والرُّواة بخلق الشُّواهد وصناعتها لبناء قاعدة ، أو توجيه حجَّة ، بناء على تهم تدور حول شواهد معينة ، لعبت الخصومات الشَّخصية ، والعصبية البلدية دوراً كبيراً في افتعالها .

فكيف يصح للدكتور محمد عيد أن يقول : " أمَّا الأساس الثالث عن حاجة النَّحاة للتَّصوص ، وهو مراعاة القواعد لا استقراء المادة اللغوية ، فهو أمرٌ في غاية الوضوح ، إذ دفعت القواعد بعض علماء النَّحو إلى البحث عمَّا يؤيدون به آراءهم ، وترتَّب على ذلك نحل الشُّواهد ، بل وطلب نحلها من أصحاب اللغة ، فالرأي أولاً ، والبحث عمَّا يؤيده من النَّصوص ثانياً ، فإن لم يكن موجوداً فليخترع ، وإن لم يكن ثابتاً فليزيَّف ، أو يطلب عند من يلبي الطَّلَب من الشعراء والأعراب والفصحاء ، وهذا عكس لمهمة الدَّارس الذي ينبغي له أن يضع النَّصوص أولاً ، والقواعد ثانياً ، ولكن هذا ما حدث ! " (١) ؟ .

واستدلَّ الدكتور محمد عيد بشاهدين على ذلك ، أحدهما ما زعم أنَّ اللاحقي صنعه لسيبويه ، وهو :

حذرٌ أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

والآخر ما روى أنَّ أبا عبيدة ذكر أنَّ المفضل صنعه ، وهو :

أيِّ قلوبٍ ركب تراها طاروا عليهن فثقل علاها

وسوف نقف عند هذين الشَّاهدين بعد قليل — إن شاء الله — .

إنَّ مثل هذا القول من الخطورة بمكان ، ويحتاج إلى مجموعة من الأدلَّة ؛ ليطرد القول ، ويكتب للرأي القبول ، غير أنَّ الباحث لا يكاد يعثر على تلك البغية ، بحيث يُجمع النَّحاة على أنَّ شواهد معينة مصنوعة ؛ لإثبات قاعدة أو توجيه رأي من قبل من لا

(١) الرواية والاستشهاد (٥٩ — ٦٠) ، وضحي الإسلام (٢٨٣/٢) .

يحتج بقوله ، بل قل أن تجد أصحاب مدرسة معينة قد أجمعوا على الاتفاق على شواهد محدّدة بأنّها مصنوعة ، وإنّما تلك الدعاوي والاتهامات العامّة ، التي لا يثبت منها إلا القليل عند التدقيق والتحقيق ، بحيث لا يمكن أن نجعل من ذلك ظاهرة عامّة يتحمّل تبعثها نحاة ورواة أرباب .

كيف نرمي نحاتنا وروواتنا بالاختراع والتزييف بهذه السهولة ، وهم الذين قطعوا المسافات الشاسعة ، وتحملوا أعباء السّفَر والتنقّل ؛ بحثاً عن كلام العرب نثراً وشعراً ؛ لأخذ اللغة من أصحابها مباشرة ، والتأكد من فصاحتهم وسلامة نطقهم ، فعادوا من ذلك بالآف الشواهد التي توافروا على دراستها ؛ لتحديد معالم الصّواب والفصاحة ، ولبناء القاعدة التي تضمن لغير الفصيح النطق السليم ، ومجارة اللسان العربي .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستشهاد بالشعر المنحول ليس هناك ما يمنع الاستشهاد به على قواعد اللغة إذا صدر ممن يحتجّ به في عصور الاحتجاج ، فالشعر المنحول إلى الحيوانات ، وإلى عاد وثمود وغيرهم إذا صدر من العربي الأصيل في عصر الاحتجاج ، أصبح حجة تُبنى عليه القاعدة ، ويحتكم إليه لغوياً ؛ لأنّه صدر من عربي فصيح في زمن الاحتجاج ، وغاية النحل أن صُرّفت نسبته من شاعر فصيح إلى شاعر فصيح آخر ، يقول ابن منظور : " ونحله القول ينحله نحلاً : نسبة إليه ، ونحلته القول أنحله نحلاً ، بالفتح : إذا أضفت إليه قولاً قاله غيره ، وأدعيت له عليه " (١) .

أضف إلى ذلك أن هناك من الشعراء من يسمح لغيره من الشعراء بانتحال شعره ، ويسمّون ذلك الرّفادة ، فهذا هشام المرثي أحد الرّجاز ، كان بينه وبين ذي الرّمّة مهاجاة ، يقول ابن سلام : " وكان ذو الرّمّة مستعلياً هشاماً ، حتى لقي جريراً هشاماً ، فقال : غلبك العبد ! يعني ذا الرّمّة ، قال : فما أصنع يا أبا حرزة ، وأنا راجز وهو يقصد ، والرّجـز لا يقوم للقصيد في الهجاء ؟ فلو رفدتني ! فقال له جرير . . " وعمل له أبياتاً في هجاء ذي الرّمّة (٢) .

وهذا ذو الرّمّة يخبر الفرزدق أنّه قال أبياتاً ، فيطلب منه الفرزدق إنشادها ، فلمّا سمعها الفرزدق قال : لا تعودنّ فيها ، فأنا أحقّ بها منك ، قال : والله لا أعود فيها ، ولا أنشدها

(١) لسان العرب (٦٥١ / ١١) "نحل" .

(٢) طبقات فحول الشعراء (٥٥٧ / ٢) .

أبدأً إلا لك ، قال ابن سلام : " فهي في قصيدة الفرزدق التي يقول فيها :

وكنّا إذا القيسيّ نبّ عتـودُه ضربناه فوق الأثيين على الكرْدِ ^(١)

ومطلعها :

أتوعدني قيسٌ و دون وعيـدها ثراءُ تميمٍ والعوادي من الأسدِ ^(٢)
ويذكر الشاطبي قول ذي الرُّمّة :

ويَهْئِكُ وسَطَها المرئي لغواً كما ألغيت في الدية الحوارا ^(٣)

فيقول : " ويروي هذا البيت لجرير ، رُفد به ذا الرُّمّة في قصيدته هذه مع بيتين قبله ، فانتحلها ذو الرُّمّة " ^(٤).

بل قد يأخذ شاعرٌ شعر شاعرٍ آخر بالعنوة ، جاء في الموشح : " كان الفرزدق مهيباً

تخافه الشعراء ، فمرّ يوماً بالشّمردل اليربوعيّ ، وهو ينشد قصيدته حتى بلغ إلى قوله :

وما بين من لم يُعْطِ سمعاً وطاعةً وبين تميمٍ غيرُ حَزِّ الحلاقم

فقال : والله لتتركّن هذا البيت ، أو لتتركّن عرضك ، فقال : خذه على كره

مّني ، لا بارك الله لك فيه ، فجعله الفرزدق في قصيدته التي أوّلها :

تحن بزوراء المدينة ناقـتي حنين عجول تبتغي البوّ رائم ^(٥)

ويبدو أنّ هذا الاتجاه كان معروفاً عند الرواة الأوائل ، فالمهمّ عندهم أن تثبت فصاحة

الشعر ونسبته للعصر الموثّق ، فهذا الأصمعيّ الراوية البصريّ الموثّق ، يسأله أبو حاتم

السجستاني عن الأغلب العجلي ، فيقول : ما أروي للأغلب إلا اثنتين ونصفاً ، قلت :

وكيف ، قلت : نصفاً ؟ ، قال : أعرف له اثنتين ، وكنت أروي نصفاً من التي على

القاف فطوّلوها .

" قال أبو حاتم : وطلب إسحاق بن العباس الهاشميّ من الأصمعيّ رجز الأغلب ، فطلبه

مّني فأعترته إيّاه ، فأخرج منه نحواً من عشرين قصيدة ، فقلت للأصمعيّ : ألم تزعم أنك

(١) طبقات فحول الشعراء (٥٥٤/٢ - ٥٥٥) ، وانظر : الموشح (١٤٨ - ١٤٩) .

(٢) ديوانه (١٧٧/١) .

(٣) ديوانه (٤٧٤) .

(٤) المقاصد الشافية (٥٢٥/٧ - ٥٢٦) .

(٥) الموشح (١٥٠) .

لم تعرف إلا اثنتين ونصفاً؟ قال: بلى، ولكن انتقيت ما أعرف، فإن لم يكن له فهو لغيره ممن هو ثبت أو ثقة" (١).

ومن هنا فليس كل منحول مردوداً لا يصح الاستشهاد به في اللغة، فإذا كان أبو عبيدة ينكر أن هذه الأبيات لزهير:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا مَا تَبْتَغِي غُطْفَانَ يَوْمَ أَضَلَّتْ
وَلَنْعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ لَنَا إِذَا نَهَلْتِ مِنَ الْعَلْقِ الرَّمَاحَ وَعَلَّتِ (٢)

ويرى أنها لقراد بن حنش أحد شعراء غطفان، فأغار عليها زهير وأدعاها لنفسه (٣). فهل يستقيم لنا أن نرد الاستشهاد بهذه الأبيات ومثلها في اللغة؛ بسبب أن زهيراً ادعاها لنفسه — إن صح ذلك — وهي ثابتة عند شاعر فصيح آخر؟! .

وهنا يحصل التباين بين دارس الأدب لذاته، ودارس اللغة، فمهمّة دارس اللغة أن يتحقّق من نسبة النصّ لعربيّ عاش في عصر الاحتجاج، أمّا مهمّة الأديب فمعرفة صاحب النصّ؛ إذ يترتب على ذلك معرفة خصائص كلّ شاعر وأسلوبه، ومعرفة مواطن القوّة في شعره من مواطن الضّعف، والوقوف على المعاني التي برّز فيها، والأغراض التي تفوّق بها، ويمكن أن يتحقّق ذلك بدراسة المنهج الفني للشاعر في القصائد التي اتفق الرواة أو معظمهم على نسبتها له، ومن ثمّ قد يستطيع الناقد الفذُّ معرفة قصائد الشّاعر المختلف عليها، والتأكد من نسبتها له من عدمها .

ولا يصحّ أن نجعل عدم معرفتنا لمعنى شاهد من شواهد العربية التي أثبتتها علماؤنا الأوائل دليلاً على أنّ ذلك الشّاهد مصنوع، والعجب من أبي حيان حينما وقف عند قول الشاعر:

فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتّاك يا ابن أبي زياد

فقال: وانهاء الغاية في حتّاك لا أفهمه، ولا أدري ما عني بحتّاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع (٤). فعدم معرفتنا لمعنى شاهد من الشّواهد لا يعني أنّه مصنوع، وما يجمله شخص لا يلزم خفاؤه على غيره من العلماء، والكمال لله وحده .

(١) الموشح (٢٧٣) .

(٢) شعر زهير (١٦٣) .

(٣) طبقات فحول الشعراء (٧٣٣/٢ — ٧٣٤) .

(٤) خزنة الأدب (٤٧٥/٩)، وشرح أبيات المغني (٩٤/٣) .

والواقع أنَّ الكثير من الشُّواهد التي أشار بعض العلماء إلى صنعتها لم يثبت ذلك عند الدراسة والتحقيق . فشواهد سيبويه بلغ عدد المتهَم منها بالصَّنعَة أحد عشر شاهداً^(١)، منها ما جاء في الكتاب ما يشير إلى صنعته ، ومنها ما ذكرت مصادر أخرى اتَّهامه بالصَّنعَة . فأما الشُّواهد التي استشهد بها سيبويه وجاء في مصادر أخرى ما يشير إلى أنَّها مصنوعة ، فخمسة شواهد هي :

١- هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد ربِّ أخا عون بن مخراق^(٢)

قال العينيّ : " قائل هذا البيت مجهول ، وقيل : إنَّه مصنوع ، وقيل : إنَّه لجرير الخظفي " ^(٣) .

وقال البغداديّ : " والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وقال ابن خلف : وقيل هو لجابر بن رألان السنبسي . وسنسب : أبو حيّ من طيء . ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير ، وإلى تآبط شراً ، وإلى أنَّه مصنوع ، والله أعلم بحقيقة الحال " ^(٤) . ويقول الدكتور خالد جمعة : " جاء في إحدى نسخ طبعة باريس التعليق التالي على البيت : وزعموا أنَّه مصنوع ، قال أبو الحسن : سمعته من عيسى " ^(٥) .

ثمَّ قال : " ويبدو أنَّ العينيّ والبغداديّ رأيا تلك الحاشية في هامش الكتاب ، فاستقيا قولهما منها ، ولكن من هو الذي زعم أنَّ البيت مصنوع ؟ وما دليله ؟ لا ندري ، ولذلك لا نستطيع أن نزعم أنَّ البيت مصنوع اعتماداً على هذه الأقوال التي لا ندري من هو صاحبها ، ومن أين جاء بدعواه " ^(٦) .

وسيبويه استشهد بهذا البيت بناء على زعم عيسى وسماعه ، يقول : " وزعم عيسى

(١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٣٦) ، وذكر السيوطي أنَّ الشُّواهد المصنوعة في كتاب سيبويه خمسون شاهداً .

انظر : الاقتراح (٤٨) ، وأنكر الدكتور خالد جمعة ذلك ، وقال : ((فتوهم السيوطي أنَّ الخمسين المجهولة هي خمسون شاهداً مصنوعاً . فعبارة تلك ليست إلا غلطاً قادته إليه العجلة)) انظر شواهد الشعر (٢٣٧) .

(٢) الكتاب (١٧١/١) .

(٣) المقاصد النحوية (٥٦٣/٣) .

(٤) خزنة الأدب (٢١٩/٨) .

(٥) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٣٣) .

(٦) السابق (٢٣٣ - ٢٣٤) .

أنهم ينشدون هذا البيت . . " (١) .

فسيبويه لم يسمع هذا البيت أو لم يسمع تلك الرواية إلا عن طريق عيسى ،
وعيسى بن عمر عالم ثقة ، اعتمد سيبويه على سماعه في مواطن متعددة .
وعبارة : " قال أبو الحسن : سمعته من عيسى " لا تفيد أن أبا الحسن سمع أنه مصنوع
من عيسى ، بل تؤيد ما ذكره سيبويه من أن أبا الحسن سمع إنشاد هذا البيت عن طريق
عيسى بن عمر كما سمعه سيبويه .

ولذلك عندما أورد البغدادي هذا الجزء من الكتاب : " وزعم عيسى أنهم ينشدون
هذا البيت بنصب عبد رب ، قال أبو الحسن : سمعته من عيسى " (٢) ، لم يورد عبارة
((وزعموا أنه مصنوع)) مما يدل على أن تلك الزيادة ليست من عند أبي الحسن ،
وإنما من قارىء أو ناسخ آخر ، وقد يكون لجهالة القائل أثر في رمي البيت بالصنعة .
ويعلق عبد السلام هارون على نقل البغدادي فيقول : ((على أن عبارة)) قال أبو
الحسن : سمعته من عيسى " ليست في صلب كتاب سيبويه وهي بلا ريب من تعليقات
الأخفش " (٣) .

ومن هنا فإن اتهام هذا الشاهد بالصنعة صادر عن مجهول ، لا دليل له ، ولو ثبت أن
هذا الاتهام صادر عن أحد العلماء الثقات ، فلا عبرة بذلك الاتهام أيضاً ؛ لأن سيبويه حذد
مصدر روايته ، وهو عالم ثقة ، وسماع الثقة لشاهد من كلام العرب لا يستلزم في قبوله أن
يسمع به جميع العلماء الثقات ، وعدم معرفة أولئك العلماء بذلك الشاهد وأمثاله
لا يعني أنه مصنوع ، ولو جوزنا مثل هذا ، لحكم على كثير من شواهد العربية بالصنعة
والوضع .

ولذا استشهد جماعة من النحاة بهذا الشاهد بعد سيبويه غير ناظرين إلى
هذا الاتهام ، ومنهم الميرد (٤) ، وابن السراج (٥) ، والنحاس (٦) ،

(١) الكتاب (١٧١/١) .

(٢) خزائن الأدب (٢١٦/٨) .

(٣) السابق (٢١٦/٨) هامش رقم (١) .

(٤) المقتضب (١٥١/٤) .

(٥) الأصول في النحو (١٢٧/١) .

(٦) شرح أبيات سيبويه للنحاس (١٣٧) .

والزَّجَاجِيَّ (١) ، والسَّيرَافِيَّ (٢) ، وابن السَّيد البطلوسِيَّ (٣) ، والسَّيَوطِيَّ (٤) .

٢- كَنَواح ريش حَمَامَة نَجْدِيَّةٍ ومَسَحَتِ بِالثَّلَثِينَ عَصْفَ الإِثْمَدِ (٥)
يقول أبو سعيد السَّيرَافِيَّ : " ويقال : إنَّ هذا البيت مصنوع وما وجدته في شعر
خفاف " (٦) .

وذكر البغداديُّ أنَّ أبا العلاء المعري ، قال : " وقد أنشد سيبويه بيتاً ينسب إلى
خفاف بن ندبة ، ويقال : إنَّه مصنوع ، صنعه ابن المقفَّع " (٧) .

يقول الدكتور خالد جمعة : هذه نصوص واضحة تنسب إلى ابن المقفَّع صنعة هذا
البيت ، ومصدر هذه التَّصوص هو أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد التوزي ، فقد جاء في هلمش
مخطوطة المدينة التعليق الآتي : (زعم أبو محمَّد التوزي ، قال : بلغني أنَّ ابن المقفَّع عمله) .
ولم يذكر التوزي من الذي أبلغه أنَّ ابن المقفَّع هو الذي وضع هذا البيت ، ويبدو لي أنَّ
التوزي متأثر برأي أستاذه أبي عبيدة معمر بن المثنَّى في سيبويه ، إذ لم يكن أبو عبيدة من
محبِّي سيبويه (٨) .

وما ورد عن أبي سعيد السَّيرَافِيَّ والبغداديِّ ليس نصاً صريحاً في رمي الشَّاهد بالصَّنعة ،
وإنَّما جاء بصيغة التمرريض " يقال " .

وإن صحَّ زعم التوزي فمن الذي أبلغه ؟ وأيهما أوثق سيبويه أم ذلك الشَّخص
الجهول ؟!

لا أشكُّ في أنَّ سيبويه من أوثق العلماء ، واستشهاده بيت يشكُّ في نسبته للعرب
الخالص أمر مستبعد ، فلم يكن ليذكر إلا ما ثبتت عنده صحَّته .

أضف إلى ذلك أنَّ ابن المقفَّع لم يكن مشهوراً بمثل هذا ، بل كان مشهوراً له بالعلم

(١) الجمل (٨٧) .

(٢) شرح أبيات سيبويه للسَّيرَافِيَّ (٣٥٣/١) .

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل (١١٨) .

(٤) الأشباه والنظائر (٢٥٦/٢) ، وجمع الهوامع (١٤٥/٢) .

(٥) الكتاب (٢٧/١) .

(٦) شرح كتاب سيبويه (١٥٦/٢) .

(٧) شرح أبيات المغني (٣٣٠/٢) .

(٨) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٢٩ - ٢٣٠) " بتصرف " .

والفصاحة ، اجتمع مع الخليل بن أحمد ثلاثة أيام ولياليهن فقبل للخليل : كيف رأيت عبد الله ؟ قال : ما رأيت مثله ، وعلمه أكثر من عقله ، وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل : قال : ما رأيت مثله وعقله أكثر من علمه .^(١)

وقال عنه البغدادي : " وكان ابن المقفع مع قلة دينه جيد الكلام ، فصيح العبارة ، له حكم وأمثال " ^(٢) .

ولعلّ فساد مذهبه — إذ كان زنديقاً — جعل العلماء الآخرين يرمونه بالصنعة والوضع ، للحطّ من قيمته ، والنيل من أمانته ، أو للتقليل من منزلة المُستشهِد بكلامه ، إذ يحتجّ بكلام الزنادقة ، ومن هنا نجد من يرى أنّ هذا الشّاهد وغيره من شواهد الكتاب — كما سيأتي — من صنع ابن المقفع ؛ للنيل من الكتاب وصاحبه .
والتوزي صاحب هذا الزعم قد يقع منه الخلل في الرواية ، ومن ذلك أنّ جارية غنّت أمام الخليفة الواثق .

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدي السّلام تحية ظنم
وكان التوزي في دار الواثق ، فقال : إن مصابكم رجل ، فلم تقبل الجارية هذا التغيير ، وقالت : قد قرأته هكذا على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني ، فأمر الواثق بإحضاره ، فحضر المازني وردّ على التوزي قوله ، وقال : كيف تقول : إن ضربك زيّداً ظلم ، فعرف التوزي قصده ، وأدرك خطأه ، وقال : حسي .^(٣)
وذكر محمّد محيي الدين أنّ التوزي زعم — نقلاً عن بعضهم — أنّ قول الشّاعر :

رأيتك لماً أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
مصنوع ، لا يحتجّ به ، وأنكر ذلك محمّد محيي الدين ؛ لأنّ الشّاهد من قصيدة الرشيد ابن شهاب اليشكري^(٤) ، وقد نصّ على ذلك خالد الأزهري^(٥) ، و الشنقيطي^(٦) .

(١) خزانة الأدب (١٧٧/٨) .

(٢) السابق (١٧٨/٨) .

(٣) إنباه الرواة (٢٨٤/١ — ٢٨٥) .

(٤) أوضح المسالك (١٨١/١) الحاشية .

(٥) التصريح (١٥١/١ ، ٣٩٤) .

(٦) الدرر (١٣٨/١) .

فعدم معرفة التوزي لهذا الشاهد أو ذاك والجهل به ، لا يعني أنه مصنوع ،
لا حجة فيه .

في حين أن شاهد الكتاب المتهم بالصنعة جاء منسوباً لخفاف بن ندبة السلمي في
الكتاب^(١) ، ونسبه الجرمي لخفاف^(٢) ، وكان أبو عمر الجرمي من العلماء الثقات ، قال عنه
المبرّد : كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه^(٣) . وقال القفطي : " وكان ممن
اجتمع له مع العلم صحة المذهب ، وصحة الاعتقاد " ^(٤) .

وكان معاصراً للتوزي ، فالجرمي تـ (٢٢٥) ^(٥) ، والتوزي تـ (٢٣٠) ^(٦) بل قرأ
التوزي كتاب سيبويه على أبي عمر الجرمي . ^(٧)

وفي هذا ما يعزز الثقة في شاهد الكتاب ، فإذا كان متهماً من التوزي فقد صحّ عند
عالم ثقة معاصر له . وفي هذا ما يعضد رأي الدكتور خالد جمعة أيضاً في أن أبا عبيدة
مصدر زعم التوزي ، إذ لم يكن أبو عبيدة من محبي سيبويه ، وكان التوزي يكثر
الرواية عنه . ^(٨)

واستشهد بهذا الشاهد منسوباً لخفاف بن ندبة النحاس^(٩) ، وابن رشيق^(١٠) ،
والأنباري^(١١) ، وابن منظور^(١٢) .

وجاء غير منسوب عند ابن السراج^(١٣) ، والمرزباني^(١٤) ، وابن

- (١) الكتاب (٢٧/١) .
- (٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٢٩) .
- (٣) إنباه الرواة (٨١/٢) .
- (٤) السابق (٨٠/٢) .
- (٥) السابق (٨١/٢) .
- (٦) السابق (١٢٦/٢) .
- (٧) السابق (١٢٦/٢) .
- (٨) السابق (١٢٦/٢) .
- (٩) شرح أبيات سيبويه (٤٢) .
- (١٠) العمدة (٢٦٩/٢ - ٢٧٠) .
- (١١) الإنصاف (٥٤٦/٢) .
- (١٢) اللسان (٣١٦/٥) (تيز) .
- (١٣) الأصول في النحو (٤٥٦/٣) .
- (١٤) الموشح (١٢٩) .

حني^(١)، والشنتمري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن هشام^(٤).

ولم يشر أحد منهم إلى أنه مصنوع، ولا إخالهم على جهل بذلك الاقمام، ولكن ردّ العلماء الأوائل على تلك التهمة وعدم اعتدادهم بها، قادهم إلى عدم التطرُّق لذلك الأمر.

فقد ردّ أبو محمّد يوسف السيرافيّ على من نسب عمل هذا الشاهد لابن المقفّع، وكأنّه ينكر على والده قوله: ويقال: إنّ هذا البيت مصنوع، وما وجدته في شعر خفاف.

قال أبو محمّد: "وزعم قوم أنّه لابن المقفّع، وليس الأمر كما قالوا. وجميع ما ينسب إلى ابن المقفّع مقطوعتان أو ثلاث، بعضها في الحماسة، وليس له مقطوعة على هذا الوزن، ولا على هذا الروي، فأما نسبه إلى خفاف فليس من عمل سيبويه وقد ذكرنا ذلك، ولا يمتنع أن يكون لخفاف، كما ذكر من نسبه إليه، وإن كان لم يقع في ديوانه"^(٥).

وقال الزمخشريّ: البيت عزاه قوم لابن المقفّع، وليس كما قالوا.^(٦)

في حين أنّ هذا البيت جاء في ديوان خفاف بن ندبة السلمي المطبوع^(٧). وهناك من نسبه لزهير.^(٨)

٣- ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل^(٩)

قال القيسي: "قائل هذا البيت مجهول، وذكر أنّه مصنوع"^(١٠).

وقوله غير مقبول؛ لأنّه لم يذكر من اتّهمه بالصنعة، ولم يورد دليلاً على ذلك، وقد استشهد به جماعة من النحاة، لم يسيروا إلى وضعه، ولو ثبت أنّه مصنوع ما

(١) سر صناعة الإعراب (٧٧٢/٢).

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه (١٤٤/١).

(٣) شرح المفصل (١٤٠/٣).

(٤) مغني اللبيب (١٠٥/١).

(٥) شرح أبيات سيبويه (٣٦٥/١ - ٣٦٦).

(٦) شرح أبيات المغني (٣٣١/٢).

(٧) ديوانه (٥١٤).

(٨) شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٣٦٦/١).

(٩) الكتاب (١٩٢/١).

(١٠) إيضاح شواهد الإيضاح (١٧٧/١).

أغفله الرواة والعلماء الأوائل ، الذين عكفوا على دراسة كتاب سيبويه ، ووقفوا عند شواهد شارحين وناقدين ، فجاء عند النَّحَّاس^(١) ، وأبي مُحَمَّد السَّيرافي^(٢) ، والشنتمري^(٣) ، ولم يشر أحد منهم إلى اتِّهامه بالصَّنعة .
ومَنَّ استشهد به من النَّحاة أبو عليِّ الفارسي^(٤) ، وابن جنِّي^(٥) ، والصيمري^(٦) ، وابن بري^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ، وابن عصفور^(٩) ، والرَّضِّي^(١٠) ، والسُّيوطي^(١١) ، والأزهري^(١٢) .

ويبدو أن الجهل بمعرفة قائل هذا البيت ، حيث لم يرد ذكر قائله في المصادر والمراجع التي أُطلعت عليها قاد بعض النَّحاة إلى اتِّهامه بالصَّنعة .

٤- ومنهل ليس له حوازيق ولضفادى جمه نقائق^(١٣)
جاء في النكت : " وقال ابن السكيت : زعم الأصمعيُّ أن هذا الرَّجَز لخلف " ^(١٤) .
وجاء في شرح المفصل : " أنشد سيبويه لرجل من يشكر ، وقيل : مصنوع لخلف الأحمر " ^(١٥) .

فما ذكره ابن يعيش ((مصنوع لخلف)) قد تدلُّ على أن الشَّاهد منحول لخلف ، ولم يصنعه خلف ، فالشَّاهد ثابت في لسان العرب ، وتُجَلُّ لخلف ، ولهذا يسهل الجمع بين ما

(١) شرح أبيات سيبويه (١٠٥) .

(٢) السابق (١ / ٣٥٢) .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه (١٨٦/١) .

(٤) الإيضاح العضدي (١٨٦/١) .

(٥) المنصف (٧١/٣) .

(٦) التبصرة والتذكرة (٢٤٠/١) .

(٧) شرح شواهد الإيضاح (١٣٥) .

(٨) شرح المفصل (٥٩/٦) .

(٩) المقرب (١٣١/١) .

(١٠) شرح الكافية (٤٧٨/٣) .

(١١) همع الهوامع (٩٣/٢) .

(١٢) التصريح (٦٣/٢) .

(١٣) الكتاب (٢٧٣/٢) .

(١٤) النكت (٥٩٥/١) .

(١٥) شرح المفصل (٢٨/١٠) .

ذكره ابن يعيش ، فقد يكون لرجل من يشكر ، وتُجَلِّدُ لُخْلَفَ الْأَحْمَرِ ، ويؤيد هذا ما ذكره الجاحظ من أن الرواة ولّدوا على لسان لُخْلَفِ الْأَحْمَرِ أَرْجَازاً لم يقلها (١) .
 أمّا زعم الأصمعيّ فليس دليلاً قاطعاً على أن الشّاهد لُخْلَفُ ، فخلّف راوية فذّ ، جمع مادة غزيرة من كلام العرب ، وسماع الأصمعيّ من خلف لا يدلّ على أنّه صنّعه .
 ويبدو — والله أعلم — أن سيبويه أدرك الخلاف في نسبة هذا الشّاهد ، وعرف وجه الحقّ فيه ، فلمّا صحّ الشّاهد عنده استشهد به ، وترك نسبته ، شأنه كشأن كثير من الشّواهد التي لم ينسبها لقائلها ؛ لكثرة الخلاف حولها .

ولذا شرح العلماء شواهد الكتاب ، ولم يشر أحد منهم إلى اتمام هذا الشّاهد بالصنعة (٢) . واستشهد العلماء من بعده بالبيت ، ولم يسيروا إلى أنّه مصنوع ، ومنهم ابن قتيبة (٣) ، والمبرد (٤) ، والمرزباني (٥) ، وابن جنّي (٦) ، وابن عصفور (٧) ، والألوسي (٨) .
٥- حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار (٩)

وقد أخرت الحديث عن هذا الشّاهد ؛ لقوة التّهمة الموجهة له ، حتى جعل سلماً للنيل من التّحو وأعلامه الأوائل ، فلا بأس ببسط الحديث فيه ، موجزين ما أمكن .
 فقد روي عن المازني أنّه قال : سمعت اللاحقيّ ، يقول : سألتني سيبويه : هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال فعل ؟ قال : فوضعت له هذا البيت (١٠) .

وقد وقف العلماء أمام هذا الشّاهد مواقف متباينة ، فمنهم من أيّد رواية المازني ، ورجّح أن البيت مصنوع ، وفريق ثان أنكر ذلك ، وصحّح رواية سيبويه ، وفريق ثالث ذكر الخلاف ، ولم يرجّح أيّاً من القولين ، وفريق رابع استشهد به ، ولم يشر إلى موطن

(١) الحيوان (٢ / ٣٤٧) .

(٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس (٢٦١) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢ / ٣٨) .

(٣) الشعر والشعراء (١ / ١٠٢) .

(٤) المقتضب (١ / ٢٤٧) .

(٥) الموشح (١٣٦) .

(٦) سر صناعة الإعراب (٢ / ٧٦٢) .

(٧) شرح جمل الزجاجي (٢ / ٥٩٦) ، والممتع (١ / ٣٧٦) .

(٨) الضرائر (١٠٤) .

(٩) الكتاب (١ / ١١٣) .

(١٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢ / ١٠٥٨ - ١٠٥٩) وخزانة الأدب (٨ / ١٦٩) .

الخلاف فيه .

ويبدو أن الخلاف حول هذا الشاهد يعود إلى الخلاف في أصل المسألة ، فسيبويه يرى أن ((فَعِل)) صيغة مبالغة تعمل عمل فعلها ، ووافقه الجرمي^(١) . والمازني والمبرد يذهبان إلى منع ذلك .^(٢)

فمن الذين ذهبوا إلى أن الشاهد مصنوع المبرد ، يقول : " وهذا بيت موضوع محدث " ^(٣) . وابن السيد البطليوسي ، حيث قال : " هذا البيت مصنوع ، ليس بعربي " ^(٤) .

أما الفريق الثاني : الذي ردّ تلك التهمة ، وصحّح بيت الكتاب ، فهم جماعة كثر من النحاة ، ويعضد رأيهم الاختلاف في صانع هذا الشاهد ، فقييل : أبان اللاحقي ، وقيل : ابن المقفع^(٥) .

وكذلك ورود شواهد أخرى تؤيد سيبويه ، منها ما ورد في الكتاب ، وهو قول ليلى ابن ربيعة العامري :

أو مسحلّ شنجٍ عضادةً سمحج
بسرّاته ندبٌ لها وكلوم^(٦)

وما جاء في شعر زيد الخيل الطائي :

أتاني أنهم مزقون عرضي
جحاش الكرملين لها فديد^(٧)

ومن هنا ، فإن ما نقله الدكتور خالد جمعة من أن أبا عمر ذكر فعل ، وقال : لم أحد فيها بيتاً^(٨) . لا يدل على الاستقصاء والوقوف على جميع كلام العرب ، فعدم معرفته

(١) التبصرة والتذكرة (١ / ٢٢٧) ، والنكت (١ / ٢٤٨) .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢ / ١٠٥٨) .

(٣) المقتضب (٢ / ١١٦ - ١١٧) .

(٤) الخلل في شرح أبيات الجمل (١٣١) .

(٥) السابق (١٣١) ، وشرح المفصل (٦ / ٧٢) ، وشرح الكافية الشافية (٢ / ١٠٣٩) ، وخزانة الأدب

(٨ / ١٧٢) .

(٦) ديوانه (١٥٤) ، ونسب في الكتاب لعمر بن أحمد (١ / ١١٢) .

(٧) ديوانه (١٧٦) وانظر : الخلل (١٣١) ، وشرح المفصل (٦ / ٧٣) ، وأوضح المسالك

(٣ / ٢٢٤) ، والتصريح (٢ / ٦٨) ، وخزانة الأدب (٨ / ١٦٩) ، وانظر التحريين بين القاعدة

والسليقة (١٢٢) .

(٨) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٣١) .

لشواهد جاء فيها فَعِلَ عاملاً ، لا يعني عدم معرفة غيره .

وإليك أقوال طائفة من العلماء الذين صحَّحوا بيت الكتاب ، وبعض ما قالوا :

يقول أبو محمد السِّيرافيّ : " وقد زعم قوم أن أبا يحيى اللاحقِيّ حكى أن سيبويه سأله عن شاهد في إعمال فَعِلَ ، فعمل له هذا البيت . وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ، ورضي بأن يُخبر أنه قليل الأمانة ، وأنه أوْثَمَنَ على الرواية الصحيحة فخان ، لم يكن مثله يُقبلُ قوله ، ويُعترض به على ما قد أثبتته سيبويه . وهذا الرجل أحبُّ أن يتحمَّلَ بأن سيبويه سأله عن شيء فخبر عن نفسه بأنه فعل ما يُبطل الجمال ، ويثبت عليه عار الأبد ، ومن كانت هذه صورته بُعدَ في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء " (١) .

وذهب أبو نصر القرطبي إلى أن معنى : فوضعت له هذا البيت ، أي : رويته له ، يقول منكرًا على المبرِّد : " فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال : فوضعت له هذا البيت أن شاعره اللاحقِيّ وضعه لذلك ، وهذا ضعيف في التأويل ، وكيف يصلح أن ينسب اللاحقِيّ إلى نفسه ما يضع منه ولا يحل ؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه ، وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله ، وأخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم ؟ وإنما أراد اللاحقِيّ فوضعت له هذا البيت : فرويته له " (٢) .

ويقول ابن يعيش : " فأما قولهم عن البيت الأول ، وهو :

حذر أمورا . . .

فإن سيبويه رواه عن بعض العرب ، وهو ثقة لا سبيل إلى ردِّ ما رواه " (٣) .
ويقول ابن عصفور ردًّا على المبرِّد : " وهذا الذي ذكره أبو العباس لا يلتفت إليه ؛ لأن سيبويه ذكر البيت ، ولم يذكر أن اللاحقِيّ هو الذي أنشده ، وسيبويه — رحمه الله — أحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة ، فلا يطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب " (٤) .

(١) شرح أبيات سيبويه (٣٦٠/١) .

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه (٨٠) .

(٣) شرح المفصل (٧٣/٦) .

(٤) شرح جمل الزجاجي (٥٦٣/١) .

ويقول ابن مالك : " والاختلاف في تسمية هذا المدَّعي يشعر بأنَّها رواية موضوعة ، ووقوع مثل هذا مستبعد ، فإنَّ سيبويه لم يكن ليحتجَّ بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله " (١) .

ويقول ابن أبي الربيع : " وعوَّل المازنيّ على ما أخذه اللاحقي في ردِّ هذا البيت ، ولا أدري كيف خفي هذا على المازنيّ ؟ .

اللاحقيّ قد أقرَّ على نفسه بالكذب ، وعدم النصيحة ، فكيف يقبل قوله؟! ولعلَّه كذب في قوله : سألني سيبويه ، ولم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يخرص عليه اللاحقيّ ، ولا يستدلُّ سيبويه على قوانين العرب إلا بما يوثق بصحَّته " (٢) .

أمَّا الفريق الثالث : وهو الذي ذكر الخلاف حول الشَّاهد ، ولم يرجِّح رأياً دون آخر ، فمنهم ، الأعلم الشنتمري (٣) ، والرَّضيّ (٤) ، والبغداديّ (٥) .

والفريق الذي استشهد بالبيت من غير ذكر للخلاف حوله ، يبدو — والله أعلم — أنَّهم رجَّحوا صحَّة الشَّاهد ، والثَّقة في رواية سيبويه ، ولذلك لم يشيروا إلى اتِّهامه بالصَّنعة ، ومنهم : النَّحاس (٦) ، والرَّجَّاجي (٧) ، والصَّيمري (٨) ، وابن الشَّجري (٩) ، وابن عقيل (١٠) .

ومن هنا فإنَّ اتِّهام هذا الشَّاهد بالصَّنعة لم يلق قبولاً عند معظم النُّحاة ، بل صحَّحوا ذلك الشَّاهد — وهو الصحيح — ووصفوا تلك الروايات التي تسمه بالصَّنعة بأنَّها روايات ضعيفة شاذَّة ، أضف إلى ذلك أنَّ الذي روى الخبر عن المازني المبرِّد ، وقد كان للمبرِّد مواقف من الكتاب وصاحبه حتى ألَّف كتابه (مسائل الغلط) التي رمى سيبويه من خلالها

(١) شرح الكافية الشافية (١٠٣٩/٢) ، وانظر : شرح التسهيل (٨١/٣) .

(٢) البسيط (١٠٥٩/٢) .

(٣) النكت (٢٤٧/١) .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب (٤٩٢/٣) .

(٥) خزانة الأدب (١٦٩/٨) .

(٦) شرح أبيات سيبويه (١١٨) .

(٧) الجمل (٩٣) .

(٨) التبصرة والتذكرة (٢٢٧/١) .

(٩) الأمالي (٣٤٦/٢) .

(١٠) المساعد (١٩٤/٢) .

بكثير من الهنات ، ممَّا حدا بجمع من التُّحاة إلى الانتصار لسيبويه ، وردَّ آراء المرِّد ودعاويه ، ومن هؤلاء ابن ولاد ، وابن درستويه ، وغيرهم .^(١)

والجزء الآخر من شواهد سيبويه المتهمه بالصَّنعة ما جاء في الكتاب ، ما يشير إلى صناعتها ، ومنها :

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما
وقول الآخر :

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه
جاء في الكتاب قبل هذين الشَّاهدين : " وقد جاء في الشَّعر ، وزعموا أنَّه مصنوع " ^(٢) .
وقول الآخر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

جاء في الكتاب قبل هذا البيت : " وقال الآخر ، ويقال وضعه التَّحويون " ^(٣) .

وتلك الإشارة إمَّا أن تكون من قِبَل سيبويه ، وإمَّا أن تكون حادثة بعده .

وكلا الاحتمالين تُخرج الشَّاهد من دائرة الاتهام بالصَّنعة ، فإن كانت الإشارة من سيبويه فهو عالمٌ أنَّ هناك من يشكُّ في هذا الشَّاهد ، ويتَّهمه بالصَّنعة ، غير أنَّ ذلك الاتهام لم يثبت عند سيبويه ، وإشارته إلى ذلك الاتهام دليل المعرفة والثقة والأمانة ، فأبان ما قيل حول الشَّاهد ، وثبتت عنده صحَّته ، فاستشهد به .

وإن كانت تلك الإشارة حادثة بعد سيبويه ، فلا عبرة بها ، وممَّا يؤيد هذا الاحتمال

أنَّ بعض الشَّواهد لم يثبت في جميع النُّسخ اتِّهامها بالصَّنعة ، ومن ذلك قول الشَّاعر :

فقلت ادعي وادعوا إنَّ أئدى لصوت أن ينادي داعيان ^(٤)
وقول الآخر :

إنَّ من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصيه في الخطوب ^(٥)

(١) الانتصار لابن ولاد (٦) .

(٢) الكتاب (١٨٨/١) .

(٣) السابق (٦١/٣) .

(٤) الكتاب (٤٥/٣) .

(٥) السابق (٧٢/٣) .

فالنسخة المحققة الموجودة بين يديّ لم يرد فيها رمي هذين الشّاهدين بالصَّنعة ، بل جاءت نسبتها للأعشى ، غير أنّه ورد في بعض المخطوطات عبارة ((مصنوع مولّد)) بعد الشاهد الأول ، و ((مولّد عليه)) بعد الشاهد الثاني^(١) .

فرمي هؤلاء القراء أو الكتّاب لهذه الشّواهد بالصَّنعة ، لا يمنع من الاحتجاج بها ؛ لأنّ راويها إمام ثقة ، مشهود له بالعدالة والنزاهة ، كيف لا ، وكتابه أصحّ كتب العريضة ، أشاد به الأوائل ، وعكف عليه المتأخرون ، حتى سُمّي قرآن النّحو^(٢) . ينهلون من نبعه الذي لا ينضب ، ويرتوون من معينه الذي لا يغور ، ولو وقف سيبويه على خلل في الرواية ، أو صنعة في الشّاهد لما أورده في كتابه ، وهو الذي خالط العربي ورافقه ، وشافه الرواة وعاصرهم .

وأمر آخر ، وهو أنّ كتاب سيبويه كتب له الرواج والانتشار ، حتى مات القراء وهو تحت رأسه^(٣) . ولذا وقع في أيادي كثيرة ، منها ما يضمّر لصاحب الكتاب المحبة والتقدير ، فحافظ على تلك الثروة القيّمة ، ومنها من ثار غيظه وكمده على الكتاب وصاحبه ، فلأخذ يسمه بالخالط والاضطراب ، فهذا أبو موسى الحامض أحد علماء الكوفة ، كان شديد العصية على سيبويه وكتابه ، يقول أبو الطيّب : " حدثنا محمّد بن عبد الواحد ، قال : أخبرني ابن كيسان قال : رأيت في المنام الجنّ وهم يتناظرون في كلّ فنّ من العلوم ، فقلت لهم : إلى من تميلون في النّحو ؟ فقالوا : إلى سيبويه ، قال محمّد : فأخبرت بهذا الحديث ثعلباً بحضرة أبي موسى الحامض ، فغضب الحامض ، ثم قال : قد صدق ، إنّما سيبويه دجال شيطان ، فلذلك تميل إليه الجنّ " ^(٤) .

ولم يكن الطعن في سيبويه صادراً عن الكوفيين فحسب ، بل من البصريين من يحسد سيبويه على تلك المنزلة ، ومن أولئك أبو عبيدة ، يقول المازنيّ : كنّا عند أبي عبيدة يوماً ، وعنده الرياشيّ يسأله عن أبيات في كتاب سيبويه ، وهو يجيبه ، ثم فطن فقال :

(١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٢٧) .

(٢) مراتب النحويين (١٠٦) .

(٣) السابق (١٣٩) .

(٤) مراتب النحويين (١٤٠) .

تسألني عن أبيات في كتاب الخوزي، ! لا أجيبك " (١) .
فمن الذي وضع تلك الزيادات؟ أيكون قارئاً لم يقع نظره، ولم تطرق سمعه تلك
الشواهد فزعم أنها مصنوعة؟ ؛ لعدم معرفته بها، أم تكون من زيادة بعض المغرضين
الحاقدين على الكتاب وصاحبه؟! .

لعل الاحتمال الأول أقرب؛ حرصاً على تبرئة ساحة علمائنا الأوائل .
وعدم معرفة أولئك العلماء لتلك الشواهد لا يعني أنها مصنوعة، فقد تثبت الأبيات
عند راوٍ أو دارس، ولا تثبت عند الآخر، وعدم معرفة الآخر لا يعني إنكار ما ثبت عند
غيره إن كان ثقة .

وأمر آخر، وهو أن المصادر لم تتفق على أن تلك الشواهد مصنوعة، بل لم تتفق على
قائل معين في جميع تلك الشواهد، فمثلاً قول الشاعر السابق :

فقلت ادعى وأدعو إن أندى **لصوت أن ينادي داعيان**
جاء في المصادر على عدة أوجه :

أ = جاء في بعض نسخ الكتاب بعد قوله : قال الأعشى ، عبارة ((مصنوع مؤلّد)) (٢) .
ب = في النسخة المحققة من الكتاب جاء منسوباً للأعشى (٣) ، وكذا عند ابن مضاء (٤) .
وورد في ديوان الأعشى (٥) .

ج = جاء في أمالي القالي منسوباً للفرزدق (٦) .

د = جاء في لسان العرب منسوباً لدثار بن شيبان النمرى (٧) .

هـ = جاء في المفصل منسوباً لربيعة بن جشم (٨) .

(١) مراتب النحويين (١٢٣ - ١٢٤) .

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٢٧) .

(٣) الكتاب (٤٥/٣) .

(٤) الرد على النحاة (١٢٨) .

(٥) ديوانه (٤١) .

(٦) أمالي القالي (٩٠/٢) .

(٧) لسان العرب (٣١٦/١٥) (ندي) ، وانظر التصريح (٢٣٩ / ٢) .

(٨) المفصل (٢٩٧) .

و = وقيل : بل للحطيئة (١) .

واستشهد به الفراء (٢) ، وثعلب (٣) ، وابن جنِّي (٤) ، وأبو البركات الأنباري (٥) ، وابن هشام (٦) ، والسيوطي (٧) غير منسوب إلى قائل .

• **فيا ترى من قائل هذا البيت ؟ وهل هو مصنوع ؟**

أقرب الأحوال أن هذا الشَّاهد وأمثاله من الشُّواهد الأخرى التي جاء في الكتاب ما يشير إلى أنَّها مصنوعة ليست مصنوعة مختلقة ، وعدم معرفتها عند أحد العلماء لا يعني وضعها ، فمن ذا الذي يستطيع الإحاطة بلغة العرب قاطبة ؟ ولذلك حصل التباين في نسبتها ، واستشهد بها العلماء الثقات .

في حين أن بعض تلك الإشارات لا تعني بالصَّنعَة الوضع والاختلاق ؛ لوضع قاعدة ، أو تأييد رأي ، وإنَّما تعني النَّحل والزيَّادة — كما سبق — ، فالشَّاهد ثابت في اللسان العربي والاقتمام في نسبه فحسب ، ومن ذلك :

أسعد بن مال ألم تعلّموا وذو العلم مهما يقل يصدق

جاء قبل هذا الشَّاهد : " وقال ، وهو مصنوع على طرفه ، وهو لبعض العباديين " (٨) .
ومن هنا فلا يستقيم لنا أن نرمي هذه الشُّواهد بالصَّنعَة والوضع ، لمجرد اتهامات تفتقر إلى دليل قاطع ، كيف نردُّ شواهد معيَّنة ، رواها عالم تواترت الأخبار في صدقه وعدالته وأمانته ، ووثَّقه العلماء ؟!

أضف إلى ذلك أن تلك الشُّواهد لم تكن وحيدة باهما في الاستشهاد — غالباً — ، حتى يتَّهم سبويه بطلب صنعها للاستشهاد بها ، بل أقام رأيه على شواهد متعدِّدة ، والله در البغداديّ حينما قال : " وقد خرج كتابه إلى النَّاس ، والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه

(١) شرح المفصل (٣٥/٧) ، وشرح شواهد المغني (٨٢٧/٢) .

(٢) معاني القرآن للفراء (٣١٤/٢) .

(٣) مجالس ثعلب (٤٥٦/٢) .

(٤) سر صناعة الإعراب (٣٩٢/١) .

(٥) الإنصاف (٥٣١/٢) .

(٦) أوضح المسالك (١٨٢/٤) ، وشرح شذور الذهب (٣٢٧) ، ومغني اللبيب (٣٩٧/١) .

(٧) همع الهوامع (١٣/٢) .

(٨) الكتاب (٢٥٥/٢) ، وانظر ص (٢٧٨) من هذا البحث .

وكيدة ، ونُظِرَ فيه وفتشَ فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة ، لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفاً منها " (١) .

ومن الشواهد المتهمة بالوضع ، قول الشاعر :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
فقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الشاهد من صنع حماد الراوية ، ذكر أبو الفرج بسنده عن مجموعة من الرواة : " أنهم كانوا في دار أمير المؤمنين المهدي بعيساباذ ، وقد اجتمع فيها عدّة من الرواة والعلماء بأيام العرب وآدابها وأشعارها ولغاتها ، إذ خرج بعض أصحاب الحاجب ، فدعا الحاجب بالمفضل الضبي الراوية فدخل ، فمكث ملياً ثم خرج إلينا ومعه حماد والمفضل جميعاً ، وقد بان في وجه حماد الانكسار والغم ، وفي وجه المفضل السرور والنشاط ، ثم خرج حسين الخادم معهما ، فقال : يا معشر من حضر من أهل العلم : إن أمير المؤمنين يُعلمكم أنه قد وصل حماداً الشاعر بعشرين ألف درهم ؛ لجودة شعره ، وأبطل روايته لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها ، ووصل المفضل بخمسين ألفاً ؛ لصدقه وصحة روايته ، فمن أراد أن يسمع شعراً جيداً محدثاً فليسمع من حماد ، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضل ، فسألنا عن السبب ، فأخبرنا أن المهدي قال للمفضل لما دعا به وحده : إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال :

دع ذا وعَدَّ القول في هـرم

ولم يتقدّم له قبل ذلك قول ، فما الذي أمر نفسه بتركه ؟ فقال له المفضل : ما سمعت يا أمير المؤمنين في هذا شيئاً ، إلا أنني توهمته كان يفكر في قولٍ يقوله ، أو يُروى في أن يقول شعراً ، فعدل عنه إلى مدح هرم ، وقال : دع ذا ، أو كان مفكراً في شيء من شأنه فتركه ، وقال : دع ذا ، أي : دع ما أنت فيه من الفكر وعَدَّ القول في هرم ، فأمسك عنه .

ثم دعا بحماد فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضل ؛ فقال : ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين ، قال : فكيف قال ؟ فأنشده :

(١) خزائن الأدب (١٦/١ - ١٧) .

لمن الديار بقُنة الحَجْر أفْوَيْنَ مُذْ حَجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ
قَفْرٌ بِمُنْدَقِ النَّحَائِتِ مِنْ ضَفْوَى أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسُّدْرِ
دع ذا وعدَّ القولَ في هِرم خيرِ الكهولِ وسيدِ الحَضْرِ

قال : فأطرق المهدي ساعةً ثم أقبل على حماد ، فقال له : قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبراً لا بدّ من استحلافك عليه ، ثم استحلفه بأيمان البيعة ، وكل يمين مُحرجة ليصدُقنّه عن كلّ ما يسأله عنه ، فحلف له بما توثق منه ، قال : أصدُقني عن حال هذه الأبيات ، ومن أضافها إلى زهير ، فأقرّ له حينئذ أنّه قائلها ، فأمر فيه وفي المفضل بما أمر به من شهرة أمرهما وكشفه .^(١)

وذكر البطليوسي أنّ القصّة حدثت في خلافة هارون الرشيد^(٢) .

وقد شكّ بعض الباحثين من المستشرقين والعرب في صحّة هذا الخبر ، ومن أولئك المستشرق شارلس ليال . يقول ناصر الدين الأسد تعقيباً على قول أبي الفرج أيضاً : " ففيه أمران ، يدعم ثانيهما أولهما ، وينتهيان بنا إلى أن نشكّ في هذا الخبر شكّاً يكاد يؤدي إلى رفضه .

فالأمر الأول : أنّ الرواة قالوا إنهم كانوا في دار أمير المؤمنين المهدي ، وأنّ حسيناً الخادم قال : إنّ أمير المؤمنين يعلمكم ٠٠٠ فقد جرت هذه القصّة إذاً والمهدي خليفة ، أي بعد سنة ١٥٨ هـ ؛ وذلك لأنّ المهديّ بويع بالخلافة في آخر ذي الحجّة من سنة ١٥٨ هـ ، ولم يبق على انقضائها إلا إحدى عشرة ليلة . ولكن حمّاداً توفي قبل أن يتولى المهديّ الخلافة بنحو ثلاث سنوات ، فقد ذكر ياقوت أنّ حمّاداً توفي سنة ١٥٥ هـ ، وذكر ابن النديم أنّه توفي سنة ١٥٦ هـ .

والأمر الثاني : أنّ الرواة ذكروا أنّهم كانوا في دار المهديّ في عيساباذ ، ولكنّ المهديّ لم يبن داره في عيساباذ إلا بعد وفاة حمّاد بنحو تسع سنوات ٠٠٠ " ^(٣) .

وذكر ابن النديم حمّاداً ، فقال : " وجالس المهديّ وقال : كنت أنشد الشّعْر الجيّد فيطلب مني السفساف ، فأنشده فيطرب ، فأعلم أنّ الأمر مدبر ، ثم أنشد المهديّ

(١) الأغاني (٦ / ٩٩ - ١٠١) .

(٢) الحلال في شرح أبيات الجمل (١٨٢ - ١٨٣) .

(٣) مصادر الشعر الجاهلي (٤٤٢ - ٤٤٣) .

السفساف فيطلب ميني الجيّد الفحل ، فأعلم أنّ أمرهم مقبل " (١) .
وجاء في الأغاني أنّ حمّاداً ، قال : " دخلت على المهديّ ، فقال : أنشدني أحسن
آيات قيلت في السُّكْر ، ولك عشرة آلاف درهم ، وخلعتان من كسوة الشّتاء والصّيْف ،
فأنشدته . . " (٢) .

فهل تلك المجالسة ، وذاك الإنشاد أيّام خلافة المهديّ ، أم قبل أن يتولّى الخلافة ؟ .
كنّا سنحزم أنّ ذلك قبل أن يتولّى الخلافة ، غير أنّ ابن خلكان ، قال : " قيل إنّه توفي
في خلافة المهديّ " (٣) .

والمهديّ تولّى الخلافة بعد أبي جعفر المنصور ، سنة (١٥٨ هـ) ، وبناء على هذا
الرأي تكون وفاته بعد التحديد الزمني الذي جاء عند ياقوت وابن النديم ، إذ استمرت
خلافة المهديّ من (١٥٨ — ١٦٩) (٤) .

ولذا فلا مانع من الناحية التاريخية من قبول ذلك اللقاء الذي رواه أبو الفرج .
وإذا صحّ ذلك ، فإنّ الرواية التي ذكرها البطليوسيّ من أنّ اللقاء حصل بين حمّاد
وهارون الرشيد رواية غير صحيحة ، إذ لم يذكر أحد من المؤرخين — فيما أعلم — بقاء
حمّاد إلى هذا العهد .

وإذا جاز من الناحية التاريخية قبول هذا اللقاء في خلافة المهديّ ، فهناك عوامل أخرى
تفيد رفض هذا الخبر وبطلانه ، ومنها :

١- أنّ هناك رواة ثقات أوردوا ما يخالف رأي المفضّل الضيّبي ، ويعضد رواية حمّاد ،
فقد ذكر الأصمعيّ قبل : دع ذا . . . البيت ، بيتاً لم يورده حمّاد ، وهو :

لعب الرياح بها وغيرها بعدي سوافي المور والقطر
وبهذا يتبيّن أنّ للقصيدة مقدّمة ، أسوة بغيرها من القصائد الجاهلية ، وإذا جاز على
المفضّل جهلها ، وعدم المعرفة بها ، فهناك من الرواة من يعرف ذلك .

في حين أنّ الأبيات التي أوردها حمّاد ، رواها أبو عمرو بن العلاء ((من حجج ومن

(١) الفهرست (١٤٦) .

(٢) الأغاني (٩٧/٦) .

(٣) وفيات الأعيان (١٨٠/٢) .

(٤) الكامل في التاريخ (٢٢٦/٥ ، ٢٥٩) .

شهر)) ، وأبو عبيدة ((مذ حجج ومذ شهر)) ، وثعلب ((من حجج ومن دهر)) ، ولم يشر أحد منهم إلى صنعتهما^(١) .

بل إن خلفاً الأحمر ينسب تلك الأبيات إلى زهير ، ويجعلها سبباً في تفضيله على ابنه كعب ، يقول ابن قتيبة : " قيل لخلف الأحمر : أزهير أشعر أم ابنه كعب ؟ قال : لولا أبيات لزهير أكبرها الناس لقلت إن كعباً أشعر منه ، يريد قوله :

لمن الديار بقننة الحـجر أقوين من حجج ومن دهر
ولأنت أشجع من أسامة إذ دعي النزال ولج في الدغر^(٢)

والذي يبدو — والله أعلم — أن المفضل لم يكن من المكثرين من رواية شعر زهير ، وقد رجعت إلى المفضليات فلم أجد لشعر زهير ذكراً فيها^(٣) .

٢ — تظهر القصة أن المهدي كان يجهل مقدمة قصيدة زهير حيث جاء : " إنني رأيت

زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال : دع ذا . . . " .

وقد جاء في مصدر سابق لأبي فرج الأصفهاني ما يخالف ذلك ، يقول الجاحظ : " أبو

الحسن قال : كان رجل من ولد عبد الرحمن بن سمرة ، أراد الوثوب بالشام ، فحُمِل إلى المهدي ، فخلّى سبيله وأكرمه ، وقرّب مجلسه ، فقال له يوماً : أنشدني قصيدة زهير التي على الرء ، وهي التي أولها :

لمن الديار بقننة الحـجر أقوين من حجج و من شهر

فأنشده ، فقال المهدي : ذهب والله من يقول مثل هذا ، قال السمرى : وذهب والله

من يقال فيه مثل هذا ، فغضب المهدي ، واستجعله ونحاه ، ولم يعاقبه ، واستحتمقه الناس^(٤) .

فهذا ، وما ذكره البطليوسي من أن القصة حدثت في عهد هارون الرشيد تدلنا على

مدى الاضطراب في هذا الخبر ، فإذا أضفنا إلى ذلك ما كان بين المفضل الضبي وحماد الراوية من منافسة شخصية بسبب المعاصرة ، خاصة أن هناك من يرى أن المفضل مع تمكنه

(١) شرح شعر زهير (٧٦ — ٧٧) .

(٢) الشعر والشعراء (١٣٩/١) .

(٣) المفضليات تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون .

(٤) البيان والتبيين (٢٥٨/٢) .

في الرواية وتضلعه فيها كان لا يحسن شيئاً من الغريب ، ولا من المعاني ، ولا من تفسير الشعر ، في حين كان معاصره حمّاد عالماً بلغات العرب ، ولذلك حصل بينهما مشاجرات واختلاف ، يبدو أنّ حمّاداً تغلّب على المفضلّ فيها . ولذا يتّهم تلاميذ المفضلّ الضبّي حمّاداً في روايته ، ويرمونه بالوضع والصنعة انتصاراً لأستاذهم ومعلمهم ، وكان حمّاد أمويّ النزعة ، وقد ذهبت أيام قوّته ومنعته مع تلك الدولة ، وجاءت الدولة العباسيّة التي قرّبت المفضلّ ، ورفعت من مكانته ، حتى أصبح من خاصّة الخلفاء ، ومن مؤدبي أبنائهم ، ولهم صنع المفضّليات ، فكلّ هذا يقودنا إلى ردّ هذا الخبر ورفضه .^(١)

٣- جاء في القصّة ما يفيد أنّ حمّاداً هو قائل تلك الأبيات ، وهذا يقودنا إلى القول بشاعرية حمّاد ، حيث إنّ وضع مقدّمة تناسب قصيدة لأحد كبار الشعراء الجاهليين تتطلب شاعراً حاذقاً حاضر البديهة ، قويّ القريحة ، وهذا ما أنكره كثير من الباحثين ، يقول الدكتور ناصر الدين الأسد : " إنّ حمّاداً لم يُعرف بقول الشعر ، ولم نجد بين أيدينا مصدراً واحداً من هذه الكتب العربية ذكر لنا أنّ حمّاداً قال شعراً ، أو خلف ديواناً رواه عنه غيره ، ولو كان له شعر لحرصوا على ذكره ؛ لأنّهم عنوا بتسجيل الشعراء وشعرهم ودواوينهم أولاً ، ولأنّ ذلك كان يقوي من رأي من أهتم بالوضع والنحل ثانياً . . . ثمّ أيكون المرء شاعراً في مثل هذه المنزلة من الفحولة والشاعرية ، فيصرف كلّ شعره إلى غيره ، وينحله إيّاه ، ويضنّ على نفسه بأن ينسب إليها بعضه . . . ولسنا في حاجة إلى إطالة القول ، وبين أيدينا خبر آخر ، إنّ لم يكن ذا دلالة قاطعة على أنّ حمّاداً لم يكن يحسن قول الشعر ، فهو على أقلّ تقدير ممّا يستأنس به في هذه السبيل ، وذلك أنّ حمّاداً حين أراد أن يمدح بلال بن أبي بردة لم يستطع أن ينظم شعراً في مدحه ، وإنّما انتحل لنفسه شعراً جاهلياً قديماً ووجّهه في مدح بلال " .^(٢)

واستمع إلى ابن رشيق ، يقول : " والشعر مزلة العقول ، وذلك أنّ أحداً ما صنعه قطّ فكتمه ، ولو كان رديئاً ، وإنّما ذلك لسروره به ، وإكباره إيّاه " .^(٣)

(١) مراتب النحويين (١١٦) ، ومصادر الشعر الجاهلي (٤٤٥) ، ونور القبس (٢٦٩) .

(٢) مصادر الشعر الجاهلي (٤٤٤) .

(٣) العمدة (١١٧/١) .

فإن لم تكن تلك الأبيات لحمّاد فهي لغيره ، سواء أكانت لزهير أم غيره من الشعراء ، وذلك لا يمنع من الاستشهاد بها ؛ لأنّ حمّاداً عاش في عصور الاحتجاج ، وجميع شعراء تلك الفترة العرب يحتجّ بشعرهم ، فجهل القائل لا يقدر في الاستشهاد ، خاصّة وأنّ حمّاداً في تلك الفترة قد تقدّمت به السنّ ، وضعفت لديه الذاكرة ، إذ كان في آخر حياته ، فقد تتداخل عليه الأشعار ، فينسب لشاعر من الشعراء ما ليس له ، ولم يكن ذلك ليصيب حمّاداً وحده ، فهذا أبو زيد الأنصاري أوسع الناس رواية ، والذي كان يجيب في ثلثي اللغة يطلب منه الرياشي أن يقرأ عليه كتابه في الشجر والكأ ، فيقول أبو زيد : لا تقرأه عليّ فإني قد أنسيته (١) .

٤- استشهد الكوفيون بالمطلع المتّهم بالوضع على أنّ (من) يجوز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان ، ومنع البصريون ذلك ، وخرّجوا البيت على أنّ فيه رواية أخرى لا شاهد فيها ، والتمسوا لتلك الرواية تخریجات تردّ الاستشهاد بها .

ولو كان جمهور البصريين متّهماً هذا الشاهد بالصنعة لكان مثل هذا الاتهام كافياً في ردّ الشاهد ، حتى إنّ العلماء الذين جمعوا مسائل الخلاف لم يشر أحد منهم إلى اتهام هذا الشاهد بالصنعة ، في حين أنّ ميولهم كانت إلى البصريين أكثر (٢) .

ولذلك استشهد جماعة من العلماء الثقات بهذا الشاهد ، ولم يثيروا إلى اتهامه ، وهذا دليل على صحّته وسلامته من الصنعة ؛ إذ من المستبعد إجماعهم على الاحتجاج بالمصنوع ، وسكوّتهم عليه ، ومن هؤلاء ابن قتيبة (٣) ، والزجاجي (٤) ، وأبو سعيد السيرافي (٥) ، والهروي (٦) ، وأبو البركات الأنباري (٧) ، وابن يعيش (٨) ، وابن عصفور (٩) ،

(١) مراتب النحويين (٧٣ - ٧٤) .

(٢) الإنصاف (٣٧٠/١ - ٣٧٦) ، وائتلاف النصرة (١٤٢ - ١٤٤) .

(٣) الشعر والشعراء (١٣٩/١) .

(٤) الجمل (١٣٩ - ١٤٠) .

(٥) شرح كتاب سيبويه (١٦٦/١) .

(٦) الأزهية (٢٨٣) .

(٧) أسرار العربية (٢٧٣) .

(٨) شرح المفصل (٩٣/٤) .

(٩) شرح جمل الزجاجي (٤٨٩/١) .

والرضي^(١)، والمالقي^(٢)، وابن هشام^(٣) .

ومن الشواهد المتهمة بالصنعة ما جاء في النوادر : " وأنشد أبو الغول لبعض

أهل اليمن :

أي قلو ص ركب تراها طاروا عليهن فشل علاها
و اشدد بمثنى حقب حقواها ناجيةً وناجياً أباهها

قال أبو حاتم : سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر فقال لي : انقط عليه ، هذا من قول

المفضّل " (٤) .

ويعلق الدكتور محمد عيد ، على هذا الخبر قائلاً : " وأبيات المفضّل التي نسبها لبعض أهل اليمن — دون تحديد — ، قد ساقها عن لغة بني الحارث بن كعب في قلب الياء الساكنة بعد الفتحة ألفاً ، واشتملت بالجملة على لغة أخرى لإلزام الأسماء الستة الألف ، واعتماداً على أسلوب النقد الداخلي للأبيات يتّضح اختراعها ، إذ في الشطر الثاني ((طاروا عليهن فشل علاها)) اختلفت ((عليهن)) عن ((علاها)) مع أنّهما من وادٍ واحد ، ولن يحدث خلل عروضي لو تغيّرت ياء ((عليهن)) إلى الألف ، فإذا أضيف إلى ذلك مجيء ((أباهها)) بالألف وحقّه الواو رفعاً . كان من الحقّ لنا أن نتساءل : أكان هذا الشاعر المجهول ينطق أصنافاً من اللغات ، وينوّع في لغته نفسها إظهاراً للبراعة ، وسعة المعرفة ؟ وكان من المقنع حقاً إجابة لهذا التساؤل ما قاله أبو عبيدة : انقط عليه هذا من صنعة المفضّل .

أجل صنعه المفضّل ، وصنع الكثيرون غيره مثله ممّا لا مجال هنا لحصره ، لكنّه لم

ينقط عليه ، بل بقي في كتاب النحو العربي ، يوجّه مسأله وقضاياه " (٥) .

أمّا ما جاء في النوادر من أنّ أبا عبيدة قال لأبي حاتم السجستاني : انقط عليه هذا من

قول المفضّل ، فيحتاج إلى مناقشة نجملها فيما يلي :

(١) شرح الكافية (٢٦٧/٤) .

(٢) رصف المباني (٣٨٦) .

(٣) أوضح المسالك (٤٨/٣) .

(٤) النوادر في اللغة (٤٥٧ — ٤٥٨) .

(٥) الرواية والاستشهاد (٦٤ — ٦٥) .

أولاً: أن أبا عبيدة كان مبغضاً للعرب ، وقد أُلِّفَ كتباً في مثالبها ^(١) ، فما يدريك أن هذا القول كان لذلك الغرض ، خاصة أن أبا عبيدة لم يذكر دليلاً على صنعة تلك الأبيات ، وكان بصريّ النزعة في حين أن المفضَّل كوفي ، ولم يكن المفضَّل في عداد الشعراء ، وقد قيل له : لم لا تقول الشعر ، وأنت أعلم الناس به ، فقال : علمي به يمنعني من قوله . فإذا أضفنا إلى ذلك ما روي من أن أبا عبيدة كان مردود القول ، والشهادة عند الحكّام ، فإن ذلك يقودنا إلى القول بأن هذا الخبر — إن صحَّ — كان بدافع البغض والعصية . ^(٢)

ثانياً: أن المفضَّل راوية وثقة العلماء ، يقول أبو الطيب : " وهو أوثق من روى الشعر من الكوفيين " ^(٣) ويقول ابن سلام : " وأعلم من ورد علينا من غير أهل البصرة المفضَّل بن محمّد الضبيّ الكوفي " ^(٤) . وقال القفطي : " وكان علامة راوية للأدب والأخبار وأيام العرب ، موثقاً في روايته " ^(٥) .

ثالثاً: أن الأبيات مختلف في قائلها ، فالمفضَّل ينسبها لبعض أهل اليمن ، وأبو عبيدة ينسبها للمفضَّل ، وهناك من ينسبها لأبي النجم العجلي ^(٦) ، وجاءت في ديوانه ^(٧) ، وهناك من ينسبها لرؤبه ^(٨) ، ووردت في ملحقات ديوانه ^(٩) ، ولذا فإن نسبة أبي عبيدة قول من عدّة أقوال ، ليس له ما يرجّحه على غيره .

رابعاً: أن قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً لغة قوم بأعيانهم ، نسبها أبو الحسن الأخفش ^(١٠) ، والفرّاء ^(١١) ، وابن

(١) مراتب النحويين (٧٨) .

(٢) إنباه الرواة (٢٩٩/٢) .

(٣) مراتب النحويين (١١٦) .

(٤) طبقات فحول الشعراء (٢٣/١) .

(٥) إنباه الرواة (٢٩٨/٣ — ٢٩٩) .

(٦) شرح شواهد المغني (١٢٨/١ — ١٢٩) ، والتصريح (٦٥/١) ، والدرر (٣٢/١) .

(٧) ديوانه (٢٨٠ — ٢٨١) .

(٨) شرح شواهد المغني (١٢٨/١ — ١٢٩) ، والتصريح (٦٥/١) ، والدرر (٣٢/١) .

(٩) ملحق ديوانه (١٦٨) .

(١٠) النواذر (٢٥٩) .

(١١) معاني القرآن للفراء (١٨٤/٢) .

خالويه^(١) لبني الحارث بن كعب ، وعزاها ابن جنّي^(٢) وابن يعيش^(٣) إلى بني الحارث بن كعب ، وبطون من ربيعة وغيرهم^(٤) ، واستشهدوا عليها بشواهد من كلام العرب وخرّج عليها آيات من كتاب الله ، وأقوال لرسول الله ﷺ — كما سبق —^(٥) . ولذا فإنّ رواية المفضّل ليست بدعاً من القول ، بل لغة ثابتة في اللسان العربي ، وهناك شواهد تعضدها .

خامساً : أنّ هناك علماء ثقات منهم من عاصر أبا عبيدة ، ومنهم من جاء بعده ، استشهدوا بهذه الأبيات ، ولم يشر أحد منهم إلى اتهامها بالصَّنعة ، ومن هؤلاء سعيد بن مسعدة الأخفش^(٦) ، وابن جنّي^(٧) ، والجوهري^(٨) ، وابن يعيش^(٩) ، وابن مالك^(١٠) ، واستشهد ثعلب بيت من أبيات القصيدة^(١١) .

فكيف استشهد هؤلاء العلماء الأجلاء بهذه الأبيات ، أكانوا على جهل بصنعتها ؟ أم أنّهم عرفوا ذلك فكتموه ؟ أم أنّهم فحصوا تلك الأبيات فتثبتوا من صحتها وسلامتها ، فلمّا بان لهم ذلك استشهدوا بها .

لا يستقيم لنا أن نرمي علماءنا الأوائل بالجهل ، أو كتم الحقائق ، والصّحيح — والله أعلم — صحّة تلك الشّواهد ؛ لأنّ من رماها بالصَّنعة متفرّداً بقوله ، ولم يأت بدليل ، والمثبتون علماء كثر ، فكثرة الرواة ، والثقة فيهم تقودنا إلى القول بصحّة الشّاهد وسلامته من الصَّنعة والوضع .

-
- (١) ليس في كلام العرب (٣٣٤) .
(٢) سر صناعة الإعراب (٧٠٤/٢) .
(٣) شرح المفصل (١٢٨/٣) .
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٥٠/١ — ١٥٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٣/١) ، شرح المفصل (١٢٨/٣) حاشية رقم (١) .
(٥) انظر ص (٢٤٠) من هذا البحث .
(٦) معاني القرآن للأخفش (٢٩٢/١) .
(٧) الخصائص (٢٧١/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٧٠٥/٢) .
(٨) الصحاح (٢٤٣٨/٦) (علا) .
(٩) شرح المفصل (١٢٩/٣) .
(١٠) شرح التسهيل (٦٣/١) ، وشواهد التوضيح والتصحيح (٩٨) .
(١١) مجالس ثعلب (٢٢٨/١) .

أما ما استدل به الدكتور محمد عيد ، على صنعة هذه الأبيات فمحلّ نظر ،
وذلك لأمر :

- ١- أن عدم تحديد نسبة الأبيات إلى قائل معين لا يقدر في الاستشهاد بها ، ولا يعني صنعتها ، كما سيأتي .
- ٢- أن إلزام الأسماء الستة الألف ، وهي لغة القصر ليست لغة مخالفة للغة الشَّاعر ، فاللذين يلزمون الأسماء الستة الألف هم الذين يلزمون المثني الألف ، ويقبلون الياء الساكنة بعد الفتحة ألفاً ، لأنها جميعاً من وادٍ واحد^(١) . ولأنَّ التُّحاة استشهدوا على لغة القصر في الأسماء الستة بقول الشاعر :

إنَّ أباهَا وأبا أباهَا قد بلغا في المجد غاياتها

وقد جاء هذا الشَّاهد مع الأبيات التي ذكرها محمد عيد ضمن قصيدة لأبي النجم العجلي^(٢) ، ونسبت لرؤبة وجاءت في ملحقات ديوانه^(٣) ، وأشار إلى ورودها في قصيدة واحدة ابن جني^(٤) ، ممَّا يدلُّ على أن قائل الأبيات واحد ، سواء أكان هذا أم ذاك أم غيرهما ، غير أن تمزيق القصيدة في الاستشهاد أوحى للدكتور محمد عيد ، بأن لكلِّ شاهد قائلاً ، وإلاَّ فما الفرق بين ((أباهَا)) في ((وناجياً أباهَا)) وفي قوله ((وأبا أباهَا))؟! .

٣- ما ذكره الدكتور محمد عيد من نقد داخلي يفيد اختلاف ((عليهن)) عن ((علاها)) وكان مقتضى قول الشَّاعر أن يقول ((علاهن)) إذ لا ضرورة تمنعه من ذلك ، كلام صحيح ومفيد ، غير أن ذلك النقد لا يستقيم لنا لأمرين :

أولهما : جاء في رواية أخرى ((طاروا علاهن))^(٥) وروي ((شالوا علاهن))^(٦) وعلى هذا فلا اختلاف في لغة الشَّاعر ، وهذه الرواية أرجح من غيرها — في نظري — لأنَّ

- (١) سر صناعة الإعراب (٧٠٤/٢ - ٧٠٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٢/١ - ٦٣) ، وأوضح المسالك (٤٦/١ - ٤٧) .
- (٢) ديوانه (٢٧٧ - ٢٨٢) .
- (٣) ديوانه (١٦٨) .
- (٤) سر صناعة الإعراب (٧٠٥/٢) .
- (٥) جاء ذلك في الخصائص (٢٧١/٢) ، والصحاح (٢٤٣٨/٦) (علا) ؛ وشرح المفصل (١٢٩/٣) ، واللسان (٨٩/١٥) (علا) .
- (٦) ديوان أبي النجم العجلي (٢٨٠) ، وشرح شواهد المغني (١٢٨/١) ، وخرزانه الأدب (١١٤/٧) .

الشَّاهد جاء بلغة واحدة ، وهو الأقرب إلى الإنشاد الأول .

وثانيهما : أن ترجيحنا الرواية ((علاهن)) لا يعني عدم صحّة الرواية الأخرى وردّ الاستشهاد بها ، فالعرب تتناقل شعرها فيما بينها ، فقد تروي قبيلة ما قصيدة لشاعر ليس من شعرائها ، فتغير فيها على لسانها ، فتُسمع القصيدة من عربي فصيح ، فيثبتها الرواة ، ويحتجّ بها في اللغة .

فالذي روى الشَّاهد ((عليهن)) ليس من لغته القلب ، فلم يقلب في وسط البيت ، غير أنّه لم يتمكن من التغيير في ((علاها)) لأنّها قافية القصيدة ، والتغيير هنا مخلّ .
أمّا قول الدكتور محمّد عيد : " أجل صنعه المفضّل ، وصنع الكثيرون غيره مثله ممّا لا مجال هنا لحصره ، لكنّه لم ينقط عليه ، بل بقي في كتاب النحو العربي ، يوجّه مسائله وقضاياه " .

فتقريره أنّ المفضّل صنع ذلك الشَّاهد ، أمر لا نسلّم به كما تقدّم ، وكذا الشَّأن في وصفه تلك الشّواهد المصنوعة بالكثرة ، بحيث لا يمكن حصرها ، ولو أراد الدكتور محمّد عيد ، أن يذكر شواهد معدودة أجمع العلماء الثقات على وضعها ما توافر له ذلك .
أمّا اتهامه النُّحاة بالاستشهاد بالشّواهد المصنوعة ، فأمر يشاركه فيه غيره ، واستمع إلى عبد الجبار النايبة يقول : " وممّا يدعو إلى الاستغراب حقّاً هو وجود الشّواهد المصنوعة بين ثنايا الكتب النُّحوية التي يشير إليها النُّحاة بعبارات تشير إلى صنعتها ، ثم يستشهدون بها ، بحيث لا يكاد يخلو منها كتاب نحو ، وقد كان الأجدر بالنُّحاة أن يطرحوا مثل هذه الشّواهد جانباً ، ويعدلوا عنها إلى غيرها ممّا قد كثر استعماله ووضح قياسه . . . نأخذ مثلاً هذا الشاهد :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبـيانا

وقد شكّ العلماء فيه ، وقالوا : إنّه مصنوع ، وشكّهم أن الراجز قد جاء بالمتنى بالألف في حالة النصب ((والعينانا)) وفي قوله ((ظبـيانا)) تشبیه ظبي ، قال به جماعة منهم الهروي ، وفي البيت نفسه نصب المتنى ((ومنخرين)) فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وقد نصّ العلماء على أنّه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربيّ في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيما يشبهها ، فإنّ العربيّ الفصح لا يتكلّم بغير لغة قبيلته ، والحقّ إنّ هذا الشَّاهد وأمثاله من الشّواهد لا تعتبر حجّة في الاستشهاد بها ، فإنّ

الشُّواهد المصنوعة التي لم تستعملها العرب لا يعتمد عليها ولا يركن إليها ، وقد كان الأجدد بالنُّحاة ، وقد عرفوا صنعة هذه الشُّواهد ، واضطرابها يكشف عنها ، وشذوذها بيِّن ، وقد نبَّهوا عليها وأشاروا إليها ، أن يعدها عن الشُّواهد الصَّحيحة ، ولا يستشهدوا بها ، مستندين إليها في وضع القواعد " (١) .

وأقول : الحقّ — والله أعلم — أن هذا الشَّاهد وأمثاله شواهد صحيحة ، لا يستقيم لنا أن نردَّ الاستشهاد بها .

ثم من ذا الذي يجزم أنّه من المحال أن يأتي العربيّ بلغتين من لغات العرب في كلامه؟! (٢) وقد عقد ابن جنّي في كتابه ((الخصائص)) : " باب في الفصح يجمع في كلامه لغتان فصاعداً " (٣) ، وأشار إلى ذلك ابن مالك في شواهد التوضيح (٤) ، ناهيك عن تناقل الرواة من مختلف القبائل لتلك الأشعار ممّا يجعلها مظنة التغيير كما سبق .

ثم من الذي حكم على البيت بالصَّنعة؟ وما دليله؟ وهل يصحّ لنا أن نرمي نخاتنا بالاستشهاد بالشُّواهد المصنوعة في كتبهم ، ثم ندلل على ذلك بما ذكره ابن هشام : " وقيل : البيت مصنوع " (٥)؟ وهل ابن هشام موقن بصنعة هذا الشَّاهد حينما استشهد به؟! .

وقد رجعت إلى هذا الشَّاهد في بعض مظائنه فوجدت ابن عصفور يقول : فأما قوله :

أعرف منها الأتف والعينانا

فمصنوع " (٦) .

غير أنّه في شرح الجمل بعد ذكره للشَّاهد قال : " وهذا البيت لا حجة فيه ؛ لأنّه لا يعرف قائله " (٧) .

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو (١٣٧ — ١٣٨) .

(٢) ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد ما يشير إلى ذلك ، ولعلّ الباحث أفاده منه ، انظر : أوضح المسالك

(١/٦٤ — ٦٦) (الحاشية) .

(٣) الخصائص (٣٧١/٢) .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (١٨١) ، وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (٩٠/١ — ٩١) .

(٥) أوضح المسالك (٦٧/١) .

(٦) المقرب (٤٧/٢) .

(٧) شرح جمل الزجاجي (١٥٠/١) .

فكأنَّ الجهل بالقائل جعله يَتَّهمه بالصَّنعة ، وهذا دليل ضعيف ، لا تقوم به حجَّة كما سيأتي .

ويقول السيوطي : " وقد وضع المولِّدون أشعاراً ودسَّوها على الأئمة فاحتجُّوا بها ظنّاً أنّها للعرب . . . منها قول القائل : أعرف منها الأنف . . البيت " (١) .

غير أن مثل هذه الأمور لا يصحّ أن نركن إليها ، طالما أنّها تفتقر إلى الحجّة والدليل ، خاصّة وأنّ هناك علماء ثقات استشهدوا بهذا الشَّاهد ، ومنهم أبو زيد الأنصاري (٢) ، وأبو سعيد السيرافي (٣) ، وابن جنّي (٤) ، وابن يعيش (٥) ، والرضي (٦) ، والمالقي (٧) ، والبغدادي (٨) ، وغيرهم (٩) .

فهل دسَّ المولِّدون هذا الشَّاهد على هؤلاء العلماء ؛ بحيث لم يتبيّن لهم وضعه !؟

وهل يمكن أن يتواطأ مثل هؤلاء على الاستشهاد ببيت مصنوع !؟

أضف إلى ذلك أنّ هذا الشَّاهد ورد برواية أخرى تثبت الشَّاهد بلغة واحدة ، وهي نصب المثني بالألف ، جاء في النوادر : " قال : أنشدني المفضّل لرجل من بني ضبّه هلك منذ أكثر من مائة سنة :

أعرف منها الأنف والعينانا ومنخران أشبها ظبياتاً " (١٠)

ومن هنا فإنّ الشُّواهد التي أشار إليها الدكتور محمّد عيد ، وعبد الجبار النائلة — ورموها بالصَّنعة ، وأنَّهموا نحاتنا الأوائل بالاستشهاد بالشُّواهد المصنوعة ، وعدُّوا ذلك من المأخذ عليهم — شواهد صحيحة ، فاتهامها بالوضع عند أحد النُّحاة لا يعني أنّها مصنوعة لا يصحّ الاستشهاد بها ؛ لورودها عند نحاة ثقات آخرين ، وليس في هذا تنلقض ،

(١) الاقتراح (٤٨) .

(٢) النوادر (١٦٨) .

(٣) شرح كتاب سيبويه (٢٣٤/١) .

(٤) سر صناعة الإعراب (٤٨٩/٢) .

(٥) شرح المفصل (١٢٩/٣) .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب (٤١٥/٣) .

(٧) رصف المباني (١١٧) .

(٨) خزنة الأدب (٤٥٢ / ٧) .

(٩) همع الموامع (٤٩/١) ، والدرر (٥٥/١) .

(١٠) النوادر (١٦٨) .

فالشَّاهد المصنوع لا يصحُّ الاستشهاد به عند جميع النُّحاة ، ولكنَّ الاختلاف في الحكم على الشَّاهد ، فمن أتهمه بالوضع منع الاستشهاد به ، ومن صحَّ عنده أجاز الاحتجاج به . وهذا ما يفسِّر لنا استشهاد النُّحاة ببعض الشُّواهد المتهمة بالصَّنعة ، فالشَّاهد الذي يتهمه المبرِّد بالوضع صحَّ عند غيره من العلماء كسيبويه مثلاً ، والشَّاهد المتَّهم بالوضع عند أبي عبيدة صحَّ عند غيره من العلماء كالأخفش مثلاً ، والشَّاهد المتَّهم بالوضع عند ابن عصفور صحَّ عند غيره من العلماء كالسيرافي مثلاً .

ونحن لا نشكُّ في أنَّ المتَّهم للشَّاهد بالصَّنعة لم يقف على جميع كلام العرب ، كما أنَّنا نعتقد أنَّ العالم الثقة المثبت للشَّاهد لم يورده في مصنف ، ولم يستشهد به على مسألة إلا بعد تدقيق وتمحيص ، وتتبع وتثبت ، قاده إلى قبول ذلك الشَّاهد ، وصحَّة الاستشهاد به . فلو ورد الشَّاهد متَّهماً بالصَّنعة عند عالم ثقة ، وصحَّ عند عالم ثقة آخر ، فالراجح — والله أعلم — صحَّة الاستشهاد به لما سبق ، ولذا نجد المتأخرين من النُّحاة يستشهدون ببعض الشُّواهد المتهمة بالصَّنعة ، لأنَّه لم يثبت عندهم وضعها ، أو لثقتهم في استقصاء العلماء الثقات الذين استشهدوا بها ، ومعرفتهم بذلك لا تمنعهم من تذييل الشَّاهد بعبارات تفيد اتهامه بالوضع ، نحو وقيل : إنَّه مصنوع ، أو وزعموا أنَّه مصنوع ، أو ويقال وضعه فلان ، أو ما أشبه ذلك ، ومثل هذا التذييل لا يدلُّ على الصَّنعة والوضع ، إنَّما يفيد حرص أولئك العلماء على الأمانة في رواية ما سمعوا ، وذكرهم لذلك لا ينافي الاستشهاد بها . وليس بالإمكان الوقوف على جميع الشُّواهد المتهمة بالصَّنعة ، واستقصاء ما قيل حولها ، ولكن بالإمكان أن نخلص إلى أنَّ الشَّاهد المتَّهم بالوضع إذا رواه علماء ثقات ، أو استشهد به نخبة مشهورون بالعدل والإنصاف ، موسومون بالثقة والمعرفة جاز الاحتجاج به ، وصحَّ الاعتماد عليه ، ما لم يرد دليل قاطع واضح يثبت وضعه وصنعتَه ممَّن لا يحتجُّ بقوله .

ملحق ببعض الشواهد المتهمة بالصنعة

- إنَّ هَندَ المَليحة الحسَناءِ (١)
 وخور مجاشع تركوا لقيطا (٢)
 فعيث في السنام غداة قر (٣)
 ونجا ابن خضراء العجان حويرث (٤)
 ما للجمال مشيها وئيدا (٥)
 فما وال وما واح (٦)
 كتميل النشوان ير (٧)
 تمر على ما تستمر وقد شفت (٨)
 اضرب عنك الهموم طارقتها (٩)
 يا ليتني مثلك في البياض (١٠)
 وأنت الذي دسيت عمرا فأصبحت (١١)
 قد صررت البكرة يوما أجمعا (١٢)

(١) شرح أبيات المغني (١ / ٥٧ - ٥٨) .

(٢) المزهري (١٨٠/١) .

(٣) مجالس العلماء (١٠١) .

(٤) المزهري (١٧٨/١) .

(٥) خزنة الأدب (٢٩٥/٧) .

(٦) المنصف (١٩٨/٢) .

(٧) مجالس العلماء (١٠١) .

(٨) خزنة الأدب (٤١٣/٤) .

(٩) سر صناعة الإعراب (٨٢/١) ، والمزهري (١٧٧/١) .

(١٠) الأصول في النحو (١٠٤/١) .

(١١) المزهري (١٨١/١) .

(١٢) خزنة الأدب (١٨١/١) .

- عليه من اللوم سرِوالة
فليس يرق لمستعطف^(١)
- فما جادات لنا سامي
بزنجير ولا فوفه^(٢)
- جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاديات وقد فعل^(٣)
- أنبضوا معجس القسي وأبرقنا كما توعدُ الفحولُ الفحولاً^(٤)
- كيف يخفى عنك ما حلّ بنا
أنا أنت القاتلي أنت أنا^(٥)
- باتت تشكي إليّ النفس مجهشة
وقد حملتك سبعاً فوق سبعين
- فإن تعيشي ثلاثاً تبلي أملاً
وفي الثلاث وفاء للثمانين^(٦)
- أمه تي خندف وإلياس أبي^(٧)

(١) خزانة الأدب (٢٣٣/١) .

(٢) المزهري (١٨١/١) .

(٣) خزانة الأدب (٢٨١/١) .

(٤) الموشح (٢٥٤) .

(٥) خزانة الأدب (٧٢/٦) .

(٦) المزهري (٣٣٤/٢) .

(٧) المزهري (١٧٩/١) .

الفصل الرابع

العامل الزمني وأثره في الاستشهاد

العامل الزمني ، وأثره في الاستشهاد

أخذ اللحن طريقه إلى لغة العربي ، فأحسن بذلك ، وتنبه له ، وعيب صاحبه ، سمع رسول الله ﷺ رجلاً يلحن ، فقال : ((أرشدوا أخاكم فقد ضل))^(١) .

ومرَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوم ، فاستقبح رميهم ، فقال : ما أسوأ رميكم ! فقالوا : إنا قوم متعلمين ، فقال : لحنكم أشدُّ عليّ من فساد رميكم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : ((رحم الله امرأً أصلح من لسانه))^(٢) .

وكان اللحن موجباً لمنع صاحبه من قضاء حاجة يستحقّها ، وما ذاك إلا لتأذيه من اللحن وسماعه ، يقول عمر بن عبد العزيز : إنَّ الرجل ليكلّمني في الحاجة يستوجبها فيلحن ، فأردّه عنها ، وكأني أقضم حبّ الرّمان الحامض ؛ لبغضي استماع اللحن ، ويكلّمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب ، فأجيبه إليها ، التذاذاً لما أسمع من كلامه^(٣) .

بل كان مسقطاً للهيبة و الحرمة ، فقد استأذن رجل من عليّة أهل الشّام على عبد الملك ابن مروان ، وبين يديه قوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : يا غلام غطّها ، فلمّا دخل الرجل فتكلّم لحن ، فقال عبد الملك : يا غلام ، اكشف عنها الغطاء ، ليس للاحن حرمة^(٤) .

وجاء في البيان والتبيين : " وقال بعضهم : ارتفع إلى زياد رجل وأخوه في ميراث ، فقال : إنَّ أبونا مات ، وإنَّ أخينا وثب على مال أبانا فأكله . فأما زياد فقال : الذي أضعت من لسانك أضرتُّ عليك ممّا أضعت من مالك . وأما القاضي فقال : فلا رحم الله أباك ، ولا تبيح عظم أخيك ، قم في لعنة الله " ^(٥) .

ويقول عبد الملك بن مروان : " الإعراب جمال للوضع ، و اللحن هجنة

على الشريف " ^(٦) .

ولذا كان الوالد يضرب ولده إذا لحن ، فهذا ابن عمر كان يضرب بنيه على اللحن^(٧) .

(١) المستدرک علی الصحیحین (٢ / ٤٧٧) .

(٢) مسند الشهاب (١ / ٣٣٨) ، والأضداد (٢٤٤) .

(٣) الأضداد (٢٤٤ - ٢٤٥) .

(٤) السابق (٢٤٥) .

(٥) البيان والتبيين (٢ / ٢٢٢) .

(٦) العقد الفريد (٢ / ٢٩١) .

(٧) الأضداد (٢٤٤) .

والوالي يضرب عمّاله إذا لجنوا في القول ، فقد كتب كاتب أبي موسى الأشعري إلى عمر " من أبو موسى " فكتب إليه عمر : سلام عليكم ، أمّا بعد ، فاضرب كاتبك سوطاً ، وأخرّ عطاءه سنة (١) .

وقال رجل للحسن : إنّ لنا إماماً يلحن ، قال : أميطوه (٢) .

غير أنّ عبيهم للحن ، وحثّهم على توقيه ، لم يمنع زحفه و انتشاره ، فهذه ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت لأبيها في يوم حار : يا أبت ، ما أشدّ الحرّ ، وهي تريد التعجّب ، فقال لها : يا بنيّه ، حرّ قهامة ، فقالت : يا أبت ما استفهمتك ، إنّما تعجّبت من شدّة الحرّ ، فقال : قولي إذاً : ما أشدّ الحرّ . (٣)

ودخل رجل على عبد العزيز بن مروان فشكا إليه ختنه ، فقال : ومن ختنك ؟ قال : ختنتي الختنان ، فقيل لعبد العزيز : أيها الأمير ، إنّه لم يفهم عنك قولك ، قال : أفهموه ، فقالوا له : من ختنك ؟ قال : ختنتي فلان .

ثم ألزم عبد العزيز نفسه ألا يجلس للناس حتى يتعلّم من العربية ما يصلح كلامه ، ويبيعه عن اللحن (٤) .

ويقع اللحن من الوليد بن عبد الملك ، ويندم والده على عدم إرساله إلى البادية موطن الفصاحة آنذاك ، والتي لم تتأثر بتيار ضعف السليقة واللحن ، فيقول : أضربنا في الوليد حبنا له ، فلم نلزمه البادية (٥) .

وهذا ابن يعمر يذكر الحجاج ببعض ما وقع فيه من اللحن ، ممّا جعل الحجاج يرسله إلى خراسان حتى لا يسمع لحنه . (٦)

ولذلك هبّ الغير على اللسان العربي إلى وضع الضوابط والأسس التي تحفظ للعربية صحتها وسلامتها ، وتحاول ما استطاعت المحافظة على سلامة نطق العربي ، ووضع يد غير

(١) مراتب النحويين (٢٣) .

(٢) العقد الفريد (٢ / ٢٩١) .

(٣) الأضداد (٢٤٦) .

(٤) السابق (٢٤٦) .

(٥) العقد الفريد (٢ / ٢٩٢) .

(٦) طبقات فحول الشعراء (١٣ / ١) .

العربي على مواطن الصَّواب ليحتذِيها ، ومواطن الزَّلل ليحتنبها ، ممَّا جعل كثيراً من غير العرب يتقنون أسس العربية ، بل استطاعوا الجمع والتفعيد والتصنيف ، فحقَّقوا لأنفسهم سلامة المنطق ، وفصاحة العبارة ، ووضعوا لغيرهم المثل التي تضمن لمن سار على نهجها الصَّواب ، والبعد عن اللحن .

وقد بذل هؤلاء وسعهم لتحديد فترة زمنية ، كان فيها صفاء اللسان العربي وفصاحته ، وسلامته من العجمة ، قبل أن يختلط العرب بغيرهم من الأجناس الأخرى ؛ لتستنبط قواعد اللغة ، وتستخلص سماتها في إطار تلك الفترة ، فهبُّوا لجمع المنشور والمنظوم من كلام العرب ، وإن كان جلَّ اعتمادهم على المنظوم كما سبق .

فقسَّموا الشُّعراء بالنسبة للزمن إلى طبقات ، جاء في الخزانة : " وأقول : الكلام الذي يستشهد به نوعان : شعر وغيره .

فقائل الأول قد قسَّمه العلماء على طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشُّعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد وحسان .

الثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ،

كجرير والفرزدق .

الرابعة : المولَّدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كبشار بن برد ،

وأبي نواس " (١) .

ولعلَّ محمَّد بن سلام من أوائل العلماء الذين اهتموا بتقسيم الشُّعراء إلى طبقات ، فألف

مصنفه الكبير (طبقات فحول الشعراء) ، وجعل الشُّعراء طبقتين :

الأولى : طبقات فحول الجاهليَّة ، والثانية : طبقات فحول الإسلام . ثمَّ جعل تحت

كلِّ طبقة منهما عشر طبقات ، كلُّ واحدة تضمُّ أربعة من الشُّعراء ، يقول : " فاقترنا من

الفحول المشهورين على أربعين شاعراً ، فألفنا من تشابه شعره منهم إلى نظرائه ، فوجدناهم

عشر طبقات ، أربعة رهط كلِّ طبقة ، متكافئين معتدلين " (٢) .

وكان ابن سلام على دراية بالمخضرمين ، وإن لم يفردهم بطبقة خاصَّة ،

(١) خزانة الأدب (٥/١ - ٦) .

(٢) طبقات فحول الشعراء (١ / ٢٤) .

يقول : " ففصلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام ، والمخضرمين الذين كانوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام ، فنزلناهم منازلهم ، واحتجنا لكل شاعر بما وجدنا له من حجة ، وما قاله فيه العلماء " (١) .

ولذلك وضع كعب بن زهير والحطيئة ، وهما مخضرمان في الطبقة الثانية من طبقات فحول الجاهلية مع أوس بن حجر ، وبشر بن أبي خازم .

والطبقة الثالثة من فحول الجاهلية : النابغة الجعدي ، وأبو ذؤيب الهذلي ، والشماخ ابن ضرار ، ولبيد بن ربيعة ، وكلهم من المخضرمين .

وفي طبقات فحول الإسلام جعل في الطبقة الثالثة عمرو بن أحمr الباهلي ، وسحيم بن وثيل الرياحي ، وهما من المخضرمين ، وجعل في الطبقة الرابعة حميد بن ثور وهو من المخضرمين أيضاً

ويشيد محمود شاكر بفعل ابن سلام ، فيقول : " وهذا الذي فعله ابن سلام أجود في تاريخ الشعر وتاريخ نقده من تقسيم المحدثين وفق الزمن وتاريخ المولد والوفاة . وإلغاؤه طبقة المخضرمين وإدماجها في طبقة الشعر نفسه دليل على حسن بصر ابن سلام بالنقد ، وجودة معرفته بالشعر ، ودليل على أنه نهج لكتابه نهجاً يحتاج إلى دراسة دقيقة متقنة ، يرجع فيها إلى طريقتة التي سلكها في وضع كل أربعة في طبقة ، وزعمه أنهم متكافئون معتدلون " (٢) .

وجعل المرزباني الشعراء في ثلاث مجموعات ، الشعراء الجاهليون ، والشعراء الإسلاميون ، والشعراء المحدثون ، وذكر مجموعة من المخضرمين مع الجاهليين ، مثل حسّان ولبيد . (٣)

ويذكر ابن رشيق طبقات الشعراء ، فيقول : " طبقات الشعراء أربع : جاهلي قديم ، ومخضرم ، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام . وإسلامي ، ومحدث ، ثم صار المحدثون طبقات ، أولى وثانية على التدرج ، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا ، فليعلم المتأخر مقدار ما بقي له من الشعر ، فيتصفح مقدار من قبله ، لينظر كم بين المخضرم والجاهلي ، وبين

(١) طبقات فحول الشعراء (١ / ٢٣ - ٢٤) .

(٢) السابق (١ / ٦٥) ، مقدمة المحقق .

(٣) انظر الموشح (٧٧ - ٨٩) .

الإسلامي والمخضرم ، وأنَّ المحدث الأول — فضلاً عمَّن دونه — دونهم في المنزلة ، على أنَّه أغمض مسلماً ، وأرقَّ حاشية ، فإذا رأى أنَّه ساقاة السَّاقاة تحفَّظ على نفسه ، وعلم من أين يؤتى ، ولم تغرُّه حلاوة لفظه ، ولا رشاقة معناه ، ففي الجاهلية والإسلام من ذهب بكلِّ حلاوة ورشاقة ، وسبق إلى كلِّ طلاوة ولباقة " (١) .

ونقل البغداديَّ إجماع العلماء على صحَّة الاستشهاد بشعر الجاهليين والمخضرمين على قواعد النحو . (٢)

أمَّا الإسلاميون فهناك من يُلحَّن بعض شعراء هذه الطبقة ، ولا يرى الاستشهاد بكلامهم ، فكان أبو عمرو بن العلاء يخطيء ذا الرُّمَّة تـ (١١٧ هـ) في قوله :

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا (٣)

ويصف الشعر المحدث فيقول : لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت بروايته ،

يعني بذلك شعر الأخطل وجريير والفرزدق . (٤)

ويذكر الأصمعيُّ أنَّه جلس إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج فما سمعه يجتجُّ بيت

إسلامي (٥) .

ويعلِّق ابن رشيقي على ذلك ، فيقول : " هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه ،

كالأصمعيِّ ، وابن الأعرابيِّ ، أعني أنَّ كلَّ واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا

المذهب ، ويقدم من قبلهم ، وليس ذلك لشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد ، وقلة

ثقتهم بما يأتي به المولِّدون ، ثم صارت لاجاة " (٦) .

وعاب عنبسة الفيل وابن أبي أسحاق الفرزدق تـ (١١٠ هـ) ؛ في قوله :

على عائمنا تلقى وأرحلنا على زواحف تزجي مخرجها رير

(١) العمدة (١١٣ / ١) .

(٢) حزانة الأدب (٦ / ١) .

(٣) الموشح (٢٣٨) .

(٤) السابق (٢٨٢) .

(٥) العمدة (٩٠ / ١) وإنباه الرواة (٤ / ١٣٣) .

(٦) العمدة (٩١ / ١) .

فغيره الفرزدق :

على زواحف تزجيهها محاسير

في حين أن يونس صحح إنشاد الفرزدق الأول .^(١)

وأخذ ابن أبي إسحاق على الفرزدق قوله :

وعضّ زمانٍ يا ابن مروانٍ لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجرفاً^(٢)

يقول ابن قتيبة : " وقد أكثر النحويون في الاحتيال لهذا البيت ، ولم يأتوا فيه بشيء

يرتضى " ^(٣) .

ويقول أيضاً : " ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال

وتمويه ، وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه ، فشتمه ، وقال : عليّ أن أقول وعليكم

أن تحتجوا " ^(٤) . وقيل : " إن عبد الله بن أبي إسحاق سأل الفرزدق : علام رفعت ؟

فقال : بما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا " ^(٥) .

ويقول المفضل : لا يعتدّ بالكميت تـ (١٢٦ هـ) في الشعر . وقال : أنشدني أيّ

معنى له شئت ممّا تستغربه ، حتى آتيتك به من أشعار العرب ^(٦) .

ويذكر الأصمعيّ ابن قيس الرقيات تـ (٨٥ هـ) ، ويقول : ليس بحجة . ^(٧)

ويقول : ما أقلّ ما تقول العرب الفصحاء : فلانة زوجة فلان ، إنمّا يقولون زوج

فلان ، فقليل له : أليس قد قال ذو الرمة :

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويًا^(٨)

فقال : إنّ ذا الرمة قد أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم . ^(٩)

(١) انظر ص (٢٢٦) من هذا البحث .

(٢) ديوانه (٢ / ٢٦) .

(٣) الشعر والشعراء (١ / ٤٨٠) .

(٤) السابق (١ / ٨٩) .

(٥) معاني القرآن للفراء (٢ / ١٨٣) ، والموشح (١٤٠ - ١٤١) ، وخزانة الأدب (٥ / ١٤٤ - ١٤٥) .

(٦) الموشح (٢٥٠) .

(٧) السابق (٢٤٣) .

(٨) ديوانه (٤٥٢) .

(٩) الموشح (٢٣٦) ، وطبقات الزبيدي (٢٤٤ - ٢٤٥) ، ومجالس العلماء (١٥٠) .

في حين أن الأصمعيّ قد سمع زوجة من غير ذي الرّمة ، فلم ينكر عليه .^(١)
ويذكر الأصمعيّ أن الكميّ ليس بحجّة ؛ لأنّه مولّد ، وكذلك الطرمّاح
تـ (١٢٥)^(٢) ، ويقول : الكميّ تعلّم النّحو ، وليس بحجّة ، وكذلك الطرمّاح ، وكانا
يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه^(٣) . ويقول : الكميّ جرمقانيّ من أهل الموصل ليس
بحجّة ، ولا آخذ بلغته .^(٤)

وينشده أبو حاتم السجستاني بيتاً للكميّ ، فيقول : شاعرك متأخّر ، لا يؤخذ
بقوله .^(٥)

ويقول أبو حاتم : سألت الأصمعيّ عن القحيف العامري تـ (١٣٠ هـ) ، فقال :
ليس بفصيح ولا حجّة^(٦) .

والحدث من الأمور النسبية التي تختلف من شخص لآخر ؛ لتغير الزمان والجيل ،
فالجاهليّ الذي يمجّده أبو عمرو بن العلاء وغيره كان يوماً ما محدثاً بالنسبة لأهله وزمانه ،
وما كان في وقت أبي عمرو كان محدثاً بالنسبة له ، غير أنّه أصبح مع تغيّر الزمان قديماً
بالنسبة لمن بعده ، وهكذا إلى وقتنا الحاضر .

وإذا صحّ أن أبا عمرو بن العلاء لم يحتجّ بيت إسلامي فعدم احتجاجه بذلك لا يعني
المنع ، خاصّة وأنّ أبا عمرو استحسّن ذلك الشعر ، وهمّ أن يأمر بروايته ، ولم يكن ليفعل
ذلك لولا صحّة شعر هذه الطبقة وجودته .

أليس هو القائل : كان شعر ثلاثة من شعراء الإسلام يشبه بشعر ثلاثة من شعراء
الجاهلية ، الفرزدق بزهير ، وجريير بالأعشى ، والأخطل بالنابغة .^(٧)

غير أنّ عامل الزمن منعه من الاستشهاد بالشعراء المعاصرين له ، إذ كانت بغيته ما

(١) الخصائص (٢٩٨/٣) .

(٢) الموشح (٢٤٩ ، ٢٦٨) ، وانظر : سؤالات أبي حاتم (٦٩) .

(٣) الموشح (٢٥٠) .

(٤) الخصائص (٢٩٧/٣) ، والمزهر (٣٤٠/٢ ، ٣٧٤) .

(٥) رواية اللغة (١٠٨) .

(٦) سؤالات أبي حاتم (٥٤ — ٥٥) ، والموشح (٢٨٢) .

(٧) الشعر والشعراء (٤٧٦ / ١) ، وشرح شواهد المغني (١٥/١) .

كان قديماً . ولذلك قيل : وكانت عامّة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية .^(١)
ويشهد لذلك قوله : لو أدرك الأخطل تـ (٩٠) من الجاهلية يوماً واحداً ما قدمت
عليه جاهلياً ولا إسلامياً^(٢) . ولكنّ العامل الزمنيّ هو الذي جعل أبا عمرو بن العلاء يترك
الاستشهاد بشعر الأخطل ومعاصريه ممّن كانوا شعراء فصحاء .

ويلمح ابن قتيبة إلى إنكار ما روي عن أبي عمرو ، فيقول : " ولا نظرت إلى المتقدّم
منهم بعين الجلالة لتقدّمه ، وإلى المتأخّر منهم بعين الاحتقار لتأخّره ، بل نظرت بعين العدل
على الفريقين ، وأعطيت كلاّ حظّه ، ووفرت عليه حقّه .

فإنّي رأيت من علمائنا من يستجيد الشّعْر السخيف لتقدم قائله ، ويضعه في متخيّره ،
ويرذل الشّعْر الرصين ، ولا عيب له عنده إلاّ أنّه قيل في زمانه ، أو رأى قائله . . . فقد
كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدّون محدّثين ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول :
لقد كثّر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت بروايته .

ثم صار هؤلاء قدماء عندنا ببعده العهد منهم ، وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا ،
كالخربمي والعتابي والحسن بن هانئ وأشباههم ، فكلّ من أتى بحسن من قول أو فعل ذكرناه
له ، وأثنينا به عليه ، ولم يضعه عندنا تأخّر قائله أو فاعله ، ولا حداثة سنّه ، كما أنّ
الرديّ إذا ورد علينا للمتقدّم أو الشريف لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ولا تقدّمه " .^(٣)

واستمع لما يراه القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، يقول : " ودونك هذه الدواوين
الجاهليّة والإسلاميّة ، فانظر هل تجد فيها قصيدة ، تسلم من بيت أو أكثر ، لا يمكن لعلّاب
القدح فيه ، إمّا في لفظه ونظمه ، أو ترتيبه وتقسيمه ، أو معناه ، أو إعرابه ؟ ، ولولا أنّ
أهل الجاهليّة جدّوا بالتقدّم ، واعتقد الناس فيهم أنّهم القدوة ، والأعلام والحجّة ، لوجدت
كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة ، ومردودة منفية ، لكنّ هذا الظنّ الجميل ، والاعتقاد
الحسن ، ستر عليهم ، ونفى الظنّة عنهم ، فذهبت الخواطر في الذّب عنهم كلّ مذهب ،
وقامت في الاحتجاج لهم كلّ مقام " .^(٤)

(١) إنباه الرواة (١٣٣/٤) .

(٢) شرح شواهد المغني (١٥/١) .

(٣) الشعر والشعراء (٦٢/١ - ٦٣) .

(٤) الوساطة بين المتبني وخصومه (٥) .

أضف إلى ذلك أن موقف أبي عمرو بن العلاء فيه شيء من الاضطراب ، فإن صحَّ ما رواه الأصمعيُّ من أن أبا عمرو لم يحتجَّ بيت إسلامي ، فإنَّ أبا عمرو هو القائل : عمر بن أبي ربيعة حجَّة في العربية ، وما تعلق عليه إلا بحرف واحد ، قوله :

ثمَّ قالوا : تحبُّها؟! قلت : بهراً

وكان ينبغي أن يقول : أتحبها ؛ لأنه استفهام .

وبحث أبو عمرو عن مخرج لهذا المأخذ — كما سبق — فقال : وله وجه إن أراد الخبر ، ولم يرد الاستفهام .^(١)

وعمر بن أبي ربيعة من طبقة الإسلاميين ، فولادته كانت ليلة الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجَّة سنة ثلاث وعشرين .^(٢)

وقد أدركه أبو عمرو بن العلاء ، إذ كانت وفاة ابن أبي ربيعة سنة ثلاث وتسعين^(٣) ، ووفاة أبي عمرو بن العلاء سنة أربع وخمسين ومائة ، وله أربع وثمانون سنة .^(٤)

ويقول أبو عمرو بن العلاء : لم أر بدويًّا أقام في الحضر إلا فسد لسانه ، غير رؤبة والفرزدق .^(٥)

وجاء في الأغاني : عن أبي عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : ختم الشعر بذبي الرُّمَّة ، وختم الرجز برؤبة . قال : فما تقول في هؤلاء الذين يقولون ؟ قال : كلُّ علي غيرهم ، إن قالوا حسناً فقد سبقوا إليه ، وإن قالوا قبيحاً فمن عندهم " .^(٦)

في حين أن ذا الرُّمَّة مات سنة (١١٧هـ) ورؤبة تـ (١٤٥هـ) فهما متأخران عن الأخطل تـ (٩٠هـ) وجرير والفرزدق إذ كانت وفاتهما في سنة واحدة (١١٠) وقيل ، مات جرير سنة (١١١) .^(٧)

(١) انظر ص (٢٥٨ - ٢٥٩) من هذا البحث .

(٢) خزنة الأدب (٣٣/٢) .

(٣) السابق .

(٤) إنباه الرواة (١٣٥/٤ - ١٣٦) .

(٥) شرح شواهد المغني (١٥/١) ، و خزنة الأدب (٢٢٠/١) .

(٦) الأغاني (١٨ / ١٣ - ١٤) ، (٢٤ / ٢٠٣) ، وانظر : خزنة الأدب (١٠٨/١) .

(٧) خزنة الأدب (١ / ٧٧ ، ٢٢٢) .

فإن صحَّ قول الأصمعيّ ، وتفسير ابن قتيبة ^(١) ، وابن رشيق ^(٢) ، في أن أبا عمرو بن العلاء يعني بالحدث شعر الأخطل وجرير والفرزدق وأضراهم ، فكيف يختم أبو عمرو الشعر بشعراء عاشوا بعد أولئك المحدثين ؟ ! .

بل كيف يقول عن أحد شعراء هذه الطبقة أنه حجّة في العربية ثم لم يحتجّ بشعره ؟ وكيف يحكم على لسان رؤبة والفرزدق بعدم التغيير ثم يترك الاحتجاج بشعرهما أيضاً . ولو سلمت لنا مصنفات أبي عمرو التي بلغت قريباً من سقف منزله ، استطعنا أن نتعرّف على الكثير من آراء أبي عمرو في مثل هذا الموقف وغيره .

في حين أن أبا عمرو بن العلاء يصف شعر ذي الرّمّة ، فيقول : إنّما شعره نقط عروس يضمحلّ عن قليل ، وأبعار ظباء ، لها مشمّ في أول شمّها ، ثمّ تعود إلى أرواح البعر . ^(٣) ويفضّل ابن سلام جريراً والفرزدق على ذي الرّمّة ، ويقول : هو دونهما ويساويهما في بعض شعره . ^(٤)

ويقول سلم بن خالد بن معاوية بن أبي عمرو بن العلاء : كان جدي أبو عمرو يقول : ختم الشعر بذوي الرّمّة ، ولو رأى جدي عمارة بن عقيل تـ (٢٣٩) لعلم أنّه أشعر في مذاهب الشعراء من ذي الرّمّة . ^(٥)

ويقول البغداديّ : " وقد أجمع علماء الشعر على أن جريراً والفرزدق والأخطل ، مقدّمون على سائر شعراء الإسلام " . ^(٦)

وكان يونس يفضّل الفرزدق ، ويقول : لولا الفرزدق لذهب شعر العرب . ^(٧)

ويقول ابن شبرمة : الفرزدق أشعر الناس . ^(٨)

ومهما يكن فإنّ الأقرب حمل مثل هذه الآراء على أنّها آراء نقدية ، تختلف باختلاف

(١) الشعر والشعراء (٦٣/١) .

(٢) العمدة (٩٠/١) .

(٣) طبقات فحول الشعراء (٥٥١/٢) ، والأغاني (١٩/١٨) .

(٤) طبقات فحول الشعراء (٥٥٠/٢ - ٥٥١) .

(٥) الأغاني (٢٤ / ٢٠٣ - ٢٠٤) .

(٦) خزنة الأدب (٧٦/١) .

(٧) السابق (٢٢٠/١) .

(٨) السابق (٢٢٠ / ١) .

الأذواق ، والحسّ الفني عند أولئك العلماء ، بل قد تجد الاختلاف عند أحدهم تجاه شاعر معين ، كما حصل من أبي عمرو تجاه ذي الرُّمّة .

أمّا رؤبة الذي جعله أبو عمرو خاتمة الرجاز فقد مجّده علماء آخرون أيضاً .

فهذا الخليل بن أحمد يقول : دَفَّنَا الشُّعْر واللُّغَةَ والفصاحة اليوم ، ففَقِيلَ له : وكيف

ذاك ؟ فقال : هذا حين انصرفنا من دفن رؤبة بن العجاج .^(١)

وقيل ليونس بن حبيب النحوي من أشعر النَّاس ؟ قال : العجاج ورؤبة ، ففَقِيلَ له : لم

نعن الرجاز ، قال : هما أشعر أهل القصيد ، وإنما الشُّعْر كلام ، فأجوده أشعره .^(٢)

وسئل عن فصاحة رؤبة فقال : ما رأيت قطُّ عربياً أفصح منه .^(٣)

ويدافع عنه في مجلس أبي عمرو بن العلاء ، ويصرخ في وجه شُبَيْل بن عذرة الضُّبَعِي

قائلاً : لعلك تظنُّ أنَّ في معدِّ بن عدنان أفصح منه ومن أبيه .^(٤)

وقد تكون معرفة رؤبة بغريب اللغة ووحشيها سبباً لتمجيد العلماء له ، حيث ضمَّن

رجزه كثيراً من ذلك ، حتى قال ليونس : حتى متى تسألني عن هذه الأباطيل ، وأزوقها

لك ، أما ترى الشَّيب قد بلغ في رأسك ولحيتك .^(٥)

ولم يكن يونس بن حبيب وحده الذي يطلب غريب اللغة ووحشيها من رؤبة فحسب ،

بل ذكر رؤبة أنَّ الكميت والطرمّاح كانا يسألانه عن الغريب ثمَّ يدخلانه في أشعارهما^(٦) .

وما ذاك إلا لمعرفة برغبة علماء اللغة في الشُّعْر الذي يحتوي على الغريب ، إذ كان دليل

البداءة والفصاحة .

ولذلك قال الأصمعيُّ : أنا أحفظ ستة عشر ألف أرجوزة إلا أنَّ منها قصاراً وطوالاً^(٧) .

ويقول أبو حاتم : كان الأصمعيُّ أروى النَّاس للرجز .^(٨)

(١) الأغاني (٢٠ / ٣٧٠) ، وخزانة الأدب (١ / ٩١) .

(٢) الأغاني (٢٠ / ٣٦٦) ، وخزانة الأدب (١ / ٩٠) .

(٣) الأغاني (٢٠ / ٣٦٠) .

(٤) الأغاني (٢٠ / ٣٦٠) ، وخزانة الأدب (١ / ٩٠) .

(٥) الشعر والشعراء (٢ / ٥٩٥) ، والأغاني (٢٠ / ٣٦٠) .

(٦) الأغاني (١٢ / ٤٥) ، والموشح (٢٥٠) ، والخصائص (٣ / ٣٠٠ - ٣٠١) .

(٧) طبقات الزبيدي (١٧١) .

(٨) مراتب النحويين (٩٤ - ٩٥) .

وحيثما سأل المازني الأصمعي: إنك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد، أجب: إنه كان همنا وسدنا. (١)

ويقول الدكتور شوقي ضيف: " ويشعر كل من يقرأ رؤبة، ويُنعم النظر في أراجيزه أنه كان ينحت الألفاظ كما يريد، ويسويها على الصورة التي يراها ليعبر عن معانيه، وكأنه يرى أن من حقه أن يضع ألفاظه ويصوغها، وهو لذلك قد يزيد في اشتقاق الكلمة حرفاً، وقد ينقصها حرفاً، وقد يشكلها شكلاً جديداً، وقد يغير في بعض حروفها، فإذا كانت واواً جعلها همزة مثلاً، وقد يأتي بها لأول مرة في تاريخ العربية، معتمداً في ذلك على الحس اللغوي الدقيق الذي تحوّل فيه إلى ملكة خالقة، تخلق اللفظ، وتخلق له ما يريد من اشتقاق، ومن حروف وحركات .

ومن هنا تأتي أهمية رؤبة . . ونحن لا نرتاب في أن رؤبة كان كلما أخرج للغويين شيئاً من هذا الفتات اشتدت لهفتهم على غيره، ومن هنا تحوّل في أراجيزه إلى ما يشبه صاحب مصنع كبير تروج بضاعته في السوق، ويشتد الطلب عليه، فلا يجد أمامه سوى أن يزيد في طاقة مصنعه حتى يسد حاجة الناس . . .

وهذا لا ريب اتجاه جديد لم يكن الشعراء قديماً يعرفونه، فالشعر أصبح لا يؤلف من أجل التعبير عن العواطف فحسب، بل أصبح يؤلف أيضاً من أجل يونس وأضرابه من اللغويين .

وقد استطاعوا أن يمرّنوا رؤبة وأن يدرّبوه في صور مختلفة على هذا الاتجاه الجديد . وهو الإتيان لهم بالصياغات غير المألوفة في العربية . ومن هنا يسميها رؤبة بواطيل، ولم تكن بواطيل حقاً، وإنما كانت أشياء جديدة غير مألوفة، حتى للشاعر الذي يصدرها ويستخرجها (٢) .

ومهما يشتمل عليه هذا الكلام من مبالغات لا نرضاها، وألفاظ لا نقبلها، فإن هذا لا يقودنا إلى إنكار أهمية الرجز عند علمائنا الأوائل، إذ كان موطن الغريب بغية اللغويين . وهناك أمر مهم، وهو أن العلماء الذين لا يرون الاحتجاج بكلام هذه الطبقة لمعاصرتهم لها، كانوا متشددين في القياس، حريصين على الوقوف عند حدود سماعهم

(١) مراتب النحويين (٩٥) .

(٢) التطور والتحديد في الشعر الأموي (٣٢١ - ٣٢٢) .

لكلام العرب ، فقد أورد ابن سلام : " أخبرني يونس : أن أبا عمرو كان أشدّ تسليماً للعرب " (١) . وقال له رجل : أكرمك الله ، فقال أبو عمرو : محدثة . (٢)

وكان الأصمعيُّ يلزم نفسه بالسَّماع ، ولا يجوز ما قيس على كلام العزب . (٣) ولذلك قال ابن جني : والأصمعيُّ ليس ممن ينشط للمقاييس . (٤)

يقول أبو حاتم السجستاني قرأت على الأصمعيِّ جيمية العجاج :

جأباً ترى بليتة مسحاً

فقال : تليته ، (٥) ، فقلت : بليتة ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرني به من سمعه من فلق في روبة ، أعني أبا زيد الأنصاري ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جعله مصدراً ، أي : تسحيجاً ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مسرحي القوافي فلا عياً بهنّ ولا اجتلاباً (٦)

أي : تسريحي ، فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عزّ وجلّ ﴿ ومنزناهم

كل منزق (٧) فأمسك (٨) .

ويسأل أبو حاتم الأصمعيُّ : أتقول في التهديد أبرق وأرعد ؟ فقال : لا ، لست أقول ذلك إلا أن أرى البرق وأسمع الرعد ، فأنشد له قول الكميت :

أبرق وأرعد يا يزي — — — — — فما وعيدك لي بضائر (٩)

فقال : الكميت جرمقاني من أهل الموصل ليس بحجة ، ولكنّ الحجة هو الذي يقول :

(١) طبقات فحول الشعراء (١٦/١) ، والخصائص (٣٦١/١ — ٣٦٢) ؛ والقياس في النحو (١٠ — ١٢) .

(٢) البيان والتبيين (٣١٨/٢) .

(٣) رواية اللغة (١٠٧) .

(٤) الخصائص (٣٦٢/١) .

(٥) هي رواية الديوان (٢٩٠) .

(٦) ديوانه (٥٧) .

(٧) سبأ (١٩) .

(٨) الخصائص (٣٦٧/١ — ٣٦٨) ، (٢٩٧/٣) ، وانظر : أمالي ابن الشجري (٦٢ / ١) .

(٩) شعره (٢٢٥ / ١) .

إذا جاوزت من ذات عرق ثنية فقل لأبي قابوس : ما شئت فارعد^(١)
يقول أبو حاتم : " فسألت عنها أبا زيد الأنصاري ، فأجازها ، فنحن كذلك إذ وقف
علينا أعرابيٌّ محرم ، فأخذنا نسأله ، فقال أبو زيد : لستم تحسنون أن تسألوه ، ثم قال له :
كيف تقول : إنك لتبرق لي وترعد ؟ ، فقال له الأعرابي : أفي الجحيف تعني ؟ أي
التهديد . فقال : نعم . فقال الأعرابي : إنك لتُبرق لي وتُرعد ، فعدت إلى الأصمعيّ ،
فأخبرته ، فأنشدني :

إذا جاوزت من ذات عرق ثنية فقل لأبي قابوس : ما شئت فارعد
ثم قال لي : هكذا كلام العرب " (٢) .

فالأصمعيّ لا يلتفت إلى قول الشعراء الإسلاميين إذا وجد ما يعارضه عند شعراء
الجاهلية ، فهم هدفه المنشود ، وغايته المطلوبة .
وذكر الجاحظ أن الأصمعيّ يقول : قولهم ((جعلت فداك)) ، و ((جعلني الله
فداك)) محدث (٣) .

ولذلك قال الشلقاني : " وبعض علماء العربية وبخاصة أولئك الذين تولّوا جمعها
أصابهم من التحرُّج ما أصاب أهل الحديث ، فوقفوا عند حدود السَّماع ، لا يجيزون من
اللغة غير ما وعته أسمعهم عن خلص الأعراب .
وكان على رأس هذا الفريق أبو عمرو بن العلاء . . . وترأس مذهب السَّماع بعد أبي
عمرو تلميذه عبد الملك بن قريب الأصمعيّ ، ولا يذكر ابن جنّي عالماً عارض القياس
ووقف أمامه فيما أشار إليه من قياس اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي إلا
الأصمعيّ " (٤) .

وهناك المنافسة التي كانت بين الشعراء والنُّحاة ، فالشُّعراء يرون أنّهم أصحاب اللغة
والبيان والسليقة ، عليهم أن يقولوا وعلى النُّحاة أن يتأولوا ، كما في مقولة الفرزدق
المشهوره ، إذ يرون أنّهم ليسوا أقلّ من النُّحاة في فهم اللغة ، وتذوق الشعر ، والنُّحاة

(١) الأمالي (١ / ٩٦) .

(٢) الخصائص (٣ / ٢٩٧) ، ومجالس العلماء (١٠٩) ، وانظر ص (٢٥٠ - ٢٥١) من هذا البحث .

(٣) البيان والتبيين (٢ / ٣١٨) .

(٤) رواية اللغة (٣١٤) .

يريدون فرض قواعدهم ، التي تقتضي قبول بعض الأشعار وردّ أخرى .
فإذا أضفنا إلى ذلك المعاصرة ، والمعاصرة حجاب كما يقال ، أدركنا شيئاً يمكن أن
يكون سبباً من الأسباب التي أدت إلى امتناع التُّحاة و الرواة الأوائل عن الاستشهاد بشعر
بعض الشعراء المعاصرين لهم .

ناهيك عن مطلب هؤلاء ، وحرصهم على صفة البداوة في القائل ، إذ كانت بغيتهم
ومرادهم ، فقد يرون الاستشهاد بشعر شاعر لاتصافه بهذه الصفة ، ويردُّون الاستشهاد
بشعر شاعر آخر متقدِّم عليه ؛ لبعده عن البداوة ، وميله إلى الحضرة ، كما سيأتي في موضعه
إن شاء الله .

والصحيح جواز الاستشهاد بشعر هذه الطبقة ، وهو ما سار عليه العلماء الثقات .
ففي كتاب الجمل المنسوب للتحليل جاء شعر الأخطل في ستة مواضع ^(١) ، وعمر بن
أبي ربيعة في ثلاثة مواضع ^(٢) ، وأورد ما تجاوز عشرين بيتاً من شعر جرير ^(٣) . وبما يزيد
على سبعة عشر بيتاً من شعر الفرزدق ^(٤) . وما يقارب عشرة أبيات من شعر ذي الرُّمَّة ^(٥)
، وجاء بشيء من شعر مزاحم العقيلي تـ (١٢٠) ^(٦) ، والطرِّمَّاح ^(٧) ، والكميت ^(٨) ،
والقطامي ^(٩) تـ (١٣٠) ، ورؤبة ^(١٠) . وابن ميادة تـ (١٤٩) ^(١١) .
واستشهد سيبويه في كتابه بشواهد متعدّدة لشعراء إسلاميين ، ومن أولئك الأخطل ،

(١) الجمل (٤٤ ، ٦٢ ، ١٩٢ ، ٢١٦ ، ٢٣٤) .

(٢) السابق (١٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٧١) .

(٣) السابق (٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥٦ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،

١١٦ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٢٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧) .

(٤) السلبق (٦٧ ، ٦٩ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٦٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٩ ،

٢١٣ ، ٢٢١) .

(٥) السابق (٤٧ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ١٥٠ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ٢٣٢) .

(٦) السابق (١٤٨) .

(٧) السابق (١١٩ ، ٢٨٠) .

(٨) السابق (١٥١ ، ٢٩٨) .

(٩) السابق (١٢١) .

(١٠) السابق (٣٩ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣) .

(١١) السابق (٣٧) .

فقد جاء في الكتاب ما يزيد على خمسة عشر بيتاً من شعره^(١)، وبما يقارب عشرين بيتاً من شعر عمر بن أبي ربيعة^(٢)، وبيضة أبيات لكل من الأحوص^(٣) تـ (١٠٥) ونصيب^(٤) تـ (١٠٨)، وبما يزيد على أربعين بيتاً من شعر جرير^(٥)، وبما يزيد على ثلاثة وستين بيتاً من شعر الفرزدق^(٦)، وبما يزيد على ثلاثة وثلاثين بيتاً من شعر ذي الرمة^(٧)، وبيضة أبيات لكل من مزاحم العقيلي^(٨)، والطرمّاح^(٩)، والكميت^(١٠)، وبما يزيد على أربعين بيتاً من رجز رؤبة^(١١)، وبشيء من شعر أبي نخيلة تـ (١٤٥)^(١٢)،

- (١) الكتاب (١٧٧/١، ١٨٦، ٤١٧) (٢١/٢، ٦٢، ٨٤، ٨٥، ٢٣٨، ٢٤٨، ٣٩٩) (٤٢/٣، ٩٦، ٩٩، ١٧٤) (٢٠٨، ١١٦، ٥٠/٤) .
- (٢) الكتاب (٣١/١، ٧٨، ١١٥، ١٢٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣١١) (٢١٩/٢، ٣٥٨، ٣٧٩، ١٣٦/٣) (٥٦٦، ١٧٥) .
- (٣) السابق (٣٢٣/١، ٣٨٠، ٤١٣) (٢٠٢/٢) (١٢٦، ١٢٥/٣) .
- (٤) السابق (٣/٣) (٥٠٣) (١٤٨، ٥٧/٤) .
- (٥) السابق (٥٢/١، ٥٣، ٦٢، ٦٤، ٨٧، ٩٤، ١٠٢، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٠، ١٦٢، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٧٨، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٥، ٩٧/٢) (٤٢٧، ٤٢٥، ٤٠٤، ٣٤٤، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٣٣، ٢٧٨، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٧٠، ٢٠٥، ٩٧/٢) (٤٢٧، ٤٢٥، ٤٠٤، ٣٤٤، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٣٣، ٢٧٨، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٧٠، ٢٠٥، ٩٧/٢) (٤٨٤، ٣٩٨، ٣٥٠، ٣١٤، ٢٩٦، ٢٤٥، ٢٤١، ١٨٣، ٤٢/٣) (٣٠٥، ٣٠١، ٢٩٣) (٢٠٦/٤) .
- (٦) السابق (٢٨/١، ٢٨، ٣٩، ٤٩، ٦٠، ٦٣، ٧٦، ٧٧، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٩، ٣٤٦) (١٠/٢، ١٦، ٤٠، ٤٤، ٧١، ٧٢، ٩٨، ١٠٦، ١٣٣، ١٣٦، ١٥١، ١٥٧، ١٦٨، ٢٣٤، ٢٥٧، ٣٤٠، ٣٥٦، ٣٩٤، ٤١٦) (١٨/٣، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٦٢، ٦٩، ٧٠، ٨٥، ١٢٨، ١٦١، ٢٤٣، ٢٦٢، ٣٠٣، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٧، ٣٩٦، ٥٥٤، ٦٢٣، ٦٣٣) (١١٨، ٦٥، ٦٣، ٣٩/٤) .
- (٧) السابق (٥٢/١، ٦٥، ٨٢، ١١٠، ١٧٩، ٢٨٠، ٤٢٦) (١١/٢، ٦٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٩، ١٢٣، ١٦٦، ١٩٩، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٨٠، ٢٩١، ٢٩٢) (٤٨/٣، ٦٠، ٦٨، ٢٢٥، ٢٧٢، ٣٠٤، ٣٤١، ٤٩٨، ٥٥١، ٥٧١) (٥٩/٤) .
- (٨) السابق (٧٢/١، ٣٦٧) (٢٩٨/٢) (٤٥٩، ٢٣١/٤) .
- (٩) السابق (٢٠١/٢) .
- (١٠) السابق (١١٤/١، ١٢٣) (٣٣٩/٢) (٣١٦، ٢٨٢، ٢٥٧/٣) .
- (١١) السابق (٢٩/١، ١١٣، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٠، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٨٢) (٨٤/٢، ١٤٥، ١٥٣، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤٧) (٥٣/٣، ١١٦، ١٦٠، ١٦٤، ٢٧١، ٣٠٦، ٥٧٨، ٤٨٦) (٥٧٨، ٤٨٦) (٧٥/٤، ٨٢، ١٣٠، ٢١٠، ٣٦٦) .
- (١٢) السابق (٣٠٤/٣) (٦٠٦) .

وابن ميادة^(١)، وابن هرمة^(٢) .

ثم سار النحاة من بعده على نهجه ، فاستشهد المبرد في المقتضب بشعر الإسلاميين ،
ومنهم الأخطل^(٣) ، وعمر بن أبي ربيعة^(٤) ، وجريير^(٥) ، والفرزدق^(٦) ، وذو الرمة^(٧) ،
والطرماح^(٨) ، والكميت^(٩) ، ورؤبة^(١٠) ، وابن ميادة^(١١) ، وغيرهم .

وأبو الحسن الوراق يستشهد بشعر جريير^(١٢) ، والفرزدق^(١٣) ، وذو الرمة^(١٤) ،

ورؤبة^(١٥) .

والزجاجي يستشهد بشعر الأخطل^(١٦) ، وجريير^(١٧) ، والفرزدق^(١٨) ،

وذو الرمة^(١٩) ، والطرماح^(٢٠) ، والكميت^(٢١) ، ورؤبة^(٢٢) ،

(١) الكتاب (٥٦/١ ، ٣١١ ، ٣٨٦) (٢٠/٢) .

(٢) السابق (٤١٥/١ ، ٤١٦) .

(٣) المقتضب مثلاً (١٣١/٤ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ٣٥٠ ، ٠٠٠) .

(٤) السابق مثلاً (١٤٨/٢ ، ٢٠٥ ، ٣٢٩ ، ٣٤٩ ، ٠٠٠) .

(٥) السابق مثلاً (٧٥/١ ، ١٤٣ ، ١٨٥ ، ٢٤٠ ، ٠٠٠) .

(٦) السابق مثلاً (١٧/٢ ، ٤١ ، ٥٦ ، ١٤٧ ، ٠٠٠) .

(٧) السابق مثلاً (١٦٣/١) (٧٧/٢ ، ١٧٦ ، ١٩٢ ، ٠٠٠) .

(٨) السابق مثلاً (١٠ / ٤) .

(٩) السابق مثلاً (١٤٤/١) (٢٣٨ ، ١٤٤/٢) (٩٣/٢ ، ٣٤٩ ، ٠٠٠) .

(١٠) السابق مثلاً (٣٣/٢ ، ٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٣) (٧١/٣ ، ٧٥ ، ٣٧٠ ، ٠٠٠) .

(١١) السابق مثلاً (٩١ / ٤) .

(١٢) علل النحو (٥٥٦ ، ٣٨٤) .

(١٣) السابق (٣١٩) .

(١٤) السابق (٢٠٦) .

(١٥) السابق (٣٦٦ ، ١٩٦) .

(١٦) الجمل (٢٠٣ ، ٢١٥ ، ٠٠٠) .

(١٧) السابق (١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٩) .

(١٨) السابق (١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٧٢ ، ٢٠٤ ، ٣١٢ ، ٣٧٧ ، ٠٠٠) .

(١٩) السابق (١٢٩ ، ١٤٨ ، ٣٢٩) .

(٢٠) السابق (٣٤١) .

(٢١) السابق (٢٣٤) .

(٢٢) السابق (١٠٢ ، ٢٠٢ ، ٣١٠ ، ٠٠٠) .

وابن هرمة ^(١) .

وأبو علي الفارسي يورد طائفة من أشعار الإسلاميين ، بل إنَّ مصنفاً من مصنفاته ، وهو التكملة ، أورد فيه عشرين شاهداً من شعر ذي الرُّمَّة ، وهي أعلى نسبة لشاعر جاهلي أو إسلامي في ذلك المصنف ^(٢) .

ولذلك قال البغدادي : " والصَّحِيحُ صَحَّةُ الاستشهاد بكلامها " ^(٣) .

وقد جمع أحد الباحثين المعاصرين شعر الأخطل الذي استشهد به النُّحاة ، فوقفت في إحصائه على ما يزيد على أربعمائة وسبعين شاهداً . ^(٤)

وجمع باحث آخر ما يزيد على سبعين بيتاً من شعر جرير ، استشهد بها النُّحاة في مصنفاتهم . ^(٥)

ومن هنا فإنَّ قول الدكتورة خديجة الحديثي : " وكان البصريون يستشهدون بشعر الطَّبَّقَتَيْنِ الأوَّليين إجماعاً من غير تفریق ، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطَّبَّقة الثالثة " ^(٦) ، يحتاج إلى نظر في شطره الأخير !

الطَّبَّقة الرابعة : المولَّدون أو المحدثون ، ليس ثمة كبير مشقة في تحديد زمن الطَّبَّقَاتِ الثلاث الأولى بالنَّظر للعصور التي عاش فيها الشعراء ، فمن عاش في الجاهلية صنَّف في الطَّبَّقة الأولى ، ومن أدرك الجاهلية والإسلام صنَّف في الطَّبَّقة الثانية ، ومن عاش في صدر الإسلام صنَّف في الطَّبَّقة الثالثة .

ولكن متى تنتهي الطَّبَّقة الثالثة التي رُجِّح الاستشهاد بكلامها ؟ ومتى تبدأ الطَّبَّقة الرابعة التي يقول السُّيوطيُّ في شأنها : " اجمعوا على أنَّه لا يحتجُّ بكلام المولَّدين والمحدثين في اللغة العربية " ^(٧) ، ويقول البغداديُّ : " وأمَّا الرَّابِعة ، فالصَّحِيحُ أنَّه لا يستشهد بكلامها مطلقاً " ^(٨) .

(١) الجمل (٢٨٠) .

(٢) التكملة (١١٣) .

(٣) خزانة الأدب (٦ / ١) .

(٤) الشواهد النحوية في شعر الأخطل ، للدكتور : محمد عبد النبي عبد الحميد .

(٥) شعر جرير في ميزان النحاة . للدكتورة يسرية محمد إبراهيم حسن .

(٦) دراسات في كتاب سيبويه (٧٤) .

(٧) الاقتراح (٥٤) .

(٨) خزانة الأدب (٦ / ١) .

لا شك أن تحديد فترة زمنية معينة ، يمكن أن يُطبَّق عليها هذا المعيار أمر في غاية الصُّعوبة ، خاصة ما يتعلَّق بالعصور الأدبية واللسانية ، فالقوَّة لا تتحوَّل إلى الضَّعف بغتة ، وإنَّما هناك مراحل تختلف طولاً وقصراً ، تتباين فيها الآراء والأحكام ، فالمدوم عند شخص محبوب عند غيره ، والمردود عند فريق صحيح ومقبول عند فريق آخر ، وهكذا .

أضف إلى ذلك أن القدم والحداثة من الأمور النسبيَّة التي تخضع لطبيعة الحياة ، ومقتضى تطوُّر الزمن ، بحسب كلِّ عصر ، وأبناء كلِّ جيل ، ونظرهم تجاه أبناء الجيل السَّابق لهم ، فمن عاصر الإنسان فهو حديث ، وما أنتجه محدث ، ومن سبق العصر الذي يعيش فيه فهو قديم ، وما أنتجه أبناء ذلك العصر يطلق عليه أنه قديم .^(١)

ولذلك يقول ابن رشيقي : " كلَّ قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله " ^(٢) .

ومن هنا يحصل التباين بين العلماء في تحديد هذه الطِّبقة بداية ونهاية ، فهناك من يرى وضع حدٍّ فاصل عند شاعر معيَّن ، حرصاً على صون اللغة من دراسة بعض الأساليب الشعريَّة التي تجافي الفصاحة والبيان ، وإن كان مثل هذا يؤدي إلى خروج شعراء فصحاء من عصور الاحتجاج ، ودخول من هو أدنى منهم فصاحة وبيانا ، نظراً لذلك التحديد الزمَّني .

وهناك من يرى الاستشهاد بشعر بعض الشعراء المحدثين ؛ لجودة شعرهم ، وفصاحة قولهم ، ولكلِّ وجهة نظر كما سيأتي ، وإليك بعض البيان .

من المولِّدون أو المحدثون ؟

الحديث : نقيض القديم ، جاء في اللسان : " الحديث نقيض القديم ، والحديث نقيض القُدمة ، حدث الشيء يحدث حدثاً وحداثة ، وأحدثه هو ، فهو محدث وحديث .. " ^(٣) .

وجاء في الصَّحاح : " رجل مولِّد ، إذا كان عربياً غير محض " ^(٤) .

ويقول ابن منظور : " وجارية مولِّدة : تولد بين العرب ، وتنشأ مع أولادهم ، ويغذونها

(١) الرواية والاستشهاد (١٥٤) .

(٢) العمدة (٩٠/١) .

(٣) اللسان (١٣١/٢) (حدث) وانظر : الصحاح (٢٧٨/١) (حدث) .

(٤) الصحاح (٥٥٤ / ٢) ، (ولد) .

غذاء الولد ، ويعلمونها من الأدب مثل ما يعلمون أولادهم ، وكذلك المولّد من العبيد ،
 وإنّما سُمّي المولّد من الكلام مولّداً إذا استحدثوه ، ولم يكن من كلامهم فيما مضى " (١) .
 ويقول : والمولّد : المحدث من كلّ شيء ، ومنه المولّد من الشعراء ، إنّما سمّوا بذلك
 لحدوثهم " (٢) .

ويقول محمد عيد : " المولّد : يقصد به الشّخص الذي ليس عربي النسب صراحة ،
 ومن الكلام ما كان مستحدثاً ، وليس من أصل لغتهم " (٣) .
 والذي يفهم من الكلام السّابق أنّ المولّد يقصد به الشّخص المحدث أيضاً ، سواء أكان
 عربيّ النسب صراحة أم لا .

وكان أبو عمرو بن العلاء تـ (١٥٤) يعدّ الأخطل وجريير والفرزدق وأشباههم من
 المحدثين — كما سبق — ولم يرض الاستشهاد بشعرهم ؛ لمعاصرته إياهم .
 وأبو عمرو الشيباني تـ (٢٠٦) يقول : لولا أنّ أبا نواس تـ (١٩٨) أفسد شعره
 بهذه الأقدار ((الخمر)) لاحتجنا به ، لأنّه محكم القول لا يخطئ " (٤) .
 وأبو عبيدة تـ (٢١٠) يقول : " افتتح الشعر بامرئ القيس ، وختتم بباين
 هرمة تـ (١٥٠) " (٥) .

والأصمعيّ تـ (٢١٦) يذكر بيت ربيعة الرقيّ تـ (١٩٨) :

لشّتان ما بين اليزيديين في الندى **يزيد سليم والأغرّ بن حاتم** (٦)

ويقول : ليس بحجّة ، إنّما هو مولّد ، والحجّة قول الأعشى :

شّتان ما نومي على كورها **ونوم حيّان أخي جابر** (٧)

ويقول : ساقه الشعراء ابن ميادة ، وابن هرمة ، ورؤبة ، وحكم الحضري تـ (١٥٠)

(١) اللسان (٤٦٩/٣) (ولد) .

(٢) السابق (٤٦٧/٣) (ولد) .

(٣) الرواية والاستشهاد (١٥٥) .

(٤) خزنة الأدب (٣٤٨/١) .

(٥) المزهرة (٤٨٤/٢) ، وشرح شواهد المغني (٤٠/٣ - ٤٣) .

(٦) ديوانه (١٢٤) .

(٧) ديوانه (١٤٨) ، وانظر : المزهرة (٣١٩/١) .

ومكين العذري تـ (١٦٠) وقد رأيتهم أجمعين^(١) . في حين أن الأصمعي يمنع الاستشهاد بشعر شعراء قبل هؤلاء مثل : الكميت ، والطرمّاح ، كما سبق .

وروي عن الأصمعي أنه قال : بشار تـ (١٦٧) خاتمة الشعراء ، والله لولا أن أيامه تأخّرت لفضّلته على كثير منهم^(٢) .

غير أن هذه الرواية تعارضها الرواية الأولى ، وما روي عن الأصمعي من أنه قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج^(٣) .

وسئل عن مروان بن أبي حفصة تـ (١٨٢) ، فقال : كان مولداً ، ولم يكن له علم بالعربية^(٤) . ويذكر رواية الكوفة فيقول : وقد ختموا الشعراء بمروان بن أبي حفصة ، ولو ختموهم بشار كان أخلق^(٥) .

وروي عن الأصمعي أنه قال : " صحّحت أشعار الهذليين على شاب من قریش بمكة ، يقال له محمد بن إدريس تـ (٢٠٤) " ^(٦) .

وكان ابن الأعرابي تـ (٢٣١) يرى أن الشعر ختم بمروان بن أبي حفصة ، ولم يدون بعده شعر^(٧) . في حين أن ابن الأعرابي لم يكن من المعجبين بشعر المحدثين ، فهو القائل : مثل أبي نواس وغيره مثل الريحان ، يشمّ يوماً ويذوي فيرمى به ، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر ، كلما حرّكته ازداد طيباً^(٨) . وكان يستقبح شعر أبي تمام^(٩) تـ (٢٣١) .

ونقل عن القاسم بن سلام تـ (٢٣١) أنه كان يقول : الشّافعي ممّن تؤخذ

(١) الشعر والشعراء (٧٥٣/٢) ، وخرزاة الأدب (٨/١ ، ٤٢٥) .

(٢) الأغاني (١٤٣/٣) .

(٣) طبقات الشعراء لابن المعتز (٢٠) ، والاقتراح (٥٥) ، وخرزاة الأدب (٨/١) .

(٤) الموشح (٣١٦) ، والأغاني (١٠٣/١٠) .

(٥) الموشح (٣١٧) .

(٦) تهذيب الأسماء واللغات (٥٠ / ١) .

(٧) الأغاني (١١٢/١٠) .

(٨) الموشح (٣١٠) .

(٩) السابق (٣٧٣) .

عنه اللغة (١).

وكان إسحاق بن البراهيم الموصلي تـ (٢٣٦) لا يعدُّ أبا نواس شيئاً ، ويقول : هو كثير الخطأ ، وليس على طريق الشعراء ، ولا يقول بتقديمه ، ولا استحسان شعره . (٢)

ويقول الإمام أحمد بن حنبل تـ (٢٤١) : كلام الشافعي في اللغة حجة . (٣)

وأبو محلم الشيباني تـ (٢٤٨) يقول : ختم الشعر بعمارة بن عقيل . (٤)

وكان ابن مهرويه يقول : كان أبي يقول : ختم الشعر بدعبل تـ (٢٤٦) . (٥)

ويقول أبو عثمان المازني تـ (٢٤٩) : الشافعي عندنا حجة في النحو . (٦)

والجاحظ تـ (٢٥٥) يجعل ابن هرمة وبشار والعتابي تـ (٢٠٨) من المولدين ، ويقول : وبشار أطبعهم كلهم . (٧)

ويذكر أبو حاتم السجستاني تـ (٢٥٥) أن بشار بن برد ليس بحجة (٨) . ويستقبح شعر أبي تمام (٩) . وينكر على عمارة بن عقيل جمعه الريح على أرياح ، جاء في الأغاني : " أنشد عمارة بن عقيل قصيدة له فيها الأرياح والأمطار ، فقال له أبو حاتم السجستاني : هذا لا يجوز ، إنما هو الأرواح ، فقال : لقد جذبني إليها طبعي ، فقال له أبو حاتم : قد اعترضه علمي ، فقال : أما تسمع قولهم : رباح ؟ فقال له أبو حاتم : هذا خلاف ذلك ، قال : صدقت ورجع " (١٠) .

ويقول ابن جنِّي : " ومن ذلك إنكار أبي حاتم على عمارة بن عقيل جمعه الريح على أرياح ، قال : فقلت له فيه : إنما هي أرواح . فقال : قد قال الله عز وجل ﴿ وأرسلنا الرياح

-
- (١) الرد على الانتقاد على الشافعي في اللغة (١٧) .
 (٢) الموشح (٣٢٧ - ٣٢٨) .
 (٣) الاقتراح (٤٦) .
 (٤) الأغاني (٢٠ / ١٣٥) .
 (٥) السابق (٢٠ / ١٣٥) .
 (٦) تهذيب الأسماء والصفات (٥٠ / ١) .
 (٧) البيان والتبيين (٥٠ / ١) .
 (٨) جمهرة اللغة لابن دريد (١٢٧ / ١) (بضبط) .
 (٩) الموشح (٣٧٣) .
 (١٠) الأغاني (٢٤ / ٢٠٩) .

لواحق»^(١)، وإنما الأرواح جمع روح، فعلت بذلك أنه ممن لا يجب أن يؤخذ عنه"^(٢).

وابن قتيبة تـ (٢٧٦) يقول في مقدمة كتابه الشعر والشعراء: "وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء، الذين يعرفهم جلّ أهل الأدب، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب وفي النحو، وفي كتاب الله - عزّ وجلّ - وحديث رسول الله ﷺ"^(٣).

ثم يذكر بشّاراً^(٤)، والعتابي^(٥)، وأبا العتاهية تـ (٢١١)^(٦)، في حين أنه يصفهم بالمحدثين، إذ يقول عند ذكره لبشّار: "وبشّار أحد المطبوعين ٠٠٠ وهو من أشعر المحدثين"^(٧). فكأنه مع وصفه لهم بالحدثاء لا يمنع الاستشهاد بكلامهم.

والمبرّد تـ (٢٨٥) يذكر طائفة من أشعار المولّدين، ويعدّ منهم بشّاراً، وأبا نواس تـ (١٩٨) وغيرهم، ويقول: "هذه أشعار اخترناها من أشعار المولّدين حكيمة مستحسنة، يحتاج إليها للتمثّل؛ لأنّها أشكل بالدهر، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب"^(٨).

ويذكر شعراً لأبي عليّ البصير تـ (٢٥٥)، فيقول: "وقال أبو عليّ البصير، واسمه الفضل بن جعفر - وإن لم يكن بحجّة - ولكنّه أجاد، فذكرنا شعره هذا لجودته لا للاحتجاج به"^(٩).

ويقول: كان أبو نواس لحانة^(١٠)، ويذكر شعر أبي تمام ويصفه بالمحدث^(١١)،

(١) سورة الحجر، الآية (٢٢).

(٢) الخصائص (٢٩٨/٣).

(٣) الشعر والشعراء (٥٩/١).

(٤) السابق (٧٥٧/٢).

(٥) السابق (٨٦٣/٢).

(٦) السابق (٧٩١/٢).

(٧) السابق (٧٥٧/٢).

(٨) الكامل (٥١٢/٢).

(٩) الكامل (١٤/١).

(١٠) الموشح (٣٣٣).

(١١) الكامل (٦٩٩/٢)، و (٢٦٣/١)، (٥٢٤/٢)، (٥٣٦)، (٥٥٥)، (٧٠٢)، (٧٤٢).

ويقول : وليس بناقصه حظّه من الصّواب أنّه محدث " (١) .

في حين أنّه يستشهد بشعر عمارة بن عقيل في مواضع متعدّدة من كتابه الكامل ، يقول : " وكلّ عَرَضٍ فالعرب تقول له : سِلْعَةٌ ، أنشدني عمارة بن عقيل شعراً يمدح به خالد بن يزيد . . . " (٢) . وفي مواضع أخرى (٣) .

واستشهد بقراءته أيضاً ، يقول : " سمعت عمارة بن عقيل يقرأ ﴿ ولا الليل سابقُ

النهّار ﴾ (٤) ، فقلت : ما تريد ؟ ، فقال : سابقُ النهار " (٥) .

ويستشهد بشعره في موضع من كتابه المقتضب (٦) .

ولذلك ذكر أبو الفرج أن المبرد قال : خُتِمَت الفصاحة في شعراء المحدثين بعمارة

ابن عقيل (٧) .

ونقل عن ثعلب تـ (٢٩١) أنّه قال : يأخذون على الشّافعي وهو من بيت اللّغة ،

يجب أن يؤخذ عنه (٨) .

ويذكر أبو الفرج الأصفهاني تـ (٣٥٦) البحريّ تـ (٢٨٤) فيقول : " شاعر

فاضل فصيح حسن المذهب ، نقي الكلام مطبوع ، كان مشايخنا رحمة الله عليهم يحتمون به

الشّعراء " (٩) .

وصحّح الإمام أبو بكر البيهقي تـ (٤٥٨) الاستشهاد بقول الشّافعيّ ، وصنّف في

ذلك كتاباً (١٠) .

(١) الكامل (١٣٧٨/٣) .

(٢) السابق (٤٠٦/١) .

(٣) السابق (١/٢١٠، ٢١٥، ٢١٩، ٢/٢١٤، ٩٧٥، ٣/١٣٨٩) .

(٤) سورة يس ، الآية (٤٠) .

(٥) الكامل (٣٢٨/١) .

(٦) المقتضب (٤/١٩٩) .

(٧) الأغاني (٢٤/٢٠٣) .

(٨) الرد على الانتقاد على الشافعي في اللغة (٣٠) .

(٩) الأغاني (٢١/٤٢) .

(١٠) وهو الرد على الانتقاد على الشافعي في اللغة .

ويذكر عبد القاهر الجرجاني تـ (٤٧١) بيت أبي تَمَّام الذي أورده أبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح^(١):

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولاً^(٢)

فيقول الجرجاني: "والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج بيت محدث في الإعراب، وإنما يحتج بأشعار المولدين في المعاني فقط، لأن ذلك شيء مشترك، فأما حديث اللفظ فللمعرب، وكان شيخنا - رحمه الله - يحمله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخير، فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريباً، فألحق ذلك بحاشية الكتاب، ثم وقع في العمود، فأماً يكون دونه فبعيد.

فإن قيل: إن هذا النحو لَمَّا كان مشهوراً مستغنياً عن الحجة، وكان القصد فيه زيادة البيان بالتمثيل أورد هذا البيت، لم يمتنع.

وقد يقال: وإلى هذا ذهب فلان في قوله، ولا يقصد بذلك الاحتجاج، وإنما يراد إيضاح قصده، وتقريب المسلك^(٣).

ويذكر أبا نواس، ويصفه بالحدث^(٤).

واستشهد ابن السيد البطليوسي تـ (٥٢١) بقول المتنبي:

والله يسعد كل يوم جده^(٥) ويزيد من أعدائه في آله^(٥)

وقال: "و أبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة، فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى، وذلك أن الناس عُنوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين والتحويين، كابن خالويه، وابن جني، وغيرهما، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة ((آل)) إلى المضمرة، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء، كالواحدي، وابن عبَّاد، والحائمي، وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً في هذا

(١) انظر الإيضاح العضدي (١٣٩ - ١٤٠).

(٢) ديوانه (٦٧/٣).

(٣) كتاب المقتصد (٤١١/١ - ٤١٣).

(٤) السابق (٦١٠/١).

(٥) ديوانه (٢٨٦).

البيت ، فدلّ هذا على أنّ هذا لم يكن له أصلٌ عندهم ، فلذلك لم يتكلّموا فيه " (١) .
واستشهد الزمخشريُّ تـ (٥٣٨) بقول أبي تمام :

هما أظلّما حالِيَّ ثُمَّتَ أجليا ظلاميهما عن وجه أمردٍ أشيب^(٢)

على تعدية (أظلم) وقال : " وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك ؛ لو ثوقهم بروايته وإتقانه " (٣) .
في حين أنّ الزمخشريُّ خطأً أبا نواس في بعض شعره (٤) .

ويذكر ابن بري تـ (٥٨٢) بيت أبي تمام الذي أورده أبو علي الفارسي ، ثم يقول :
" وليس بحجّة ، ولكنّه مثل به الحديث الذي قبله كأنّه مسألة " (٥) .

وكان ابن الحُبّاز تـ (٦٣٧) لا يرى الاستشهاد بشعر أبي تمام (٦) . ويصف
البحثريُّ بالمولّد (٧) .

ويذكر أبو حيّان تـ (٧٤٥) ابن المعتز تـ (٢٩٦) ويصفه بالمولّد (٨) . ويردُّ
الاستشهاد بشعر أبي تمام ، وينكر على الزمخشريِّ جوازه لذلك (٩) .
وينصُّ العينيُّ على أنّ المعري تـ (٤٤٩) لا يستشهد بشعره (١٠) .
ويذكر البغداديُّ تـ (١٠٨٠) أبا نواس تـ (١٩٨) ويصفه بالمولّد ، ويردُّ
الاستشهاد بكلامه (١١) .

ويذكر المتنبّي تـ (٣٥٤) فيقول : " وهو من الشعراء المحدثين الذين لا يصحُّ

(١) الاقتضاب (٣٠/١ - ٣١) .

(٢) ديوانه (١٥٠/١) .

(٣) الكشف (٢٢٠/١ - ٢٢١) ، وانظر : خزنة الأدب (٧/١) .

(٤) خزنة الأدب (٣١٥/٨ - ٣١٦) ، وشرح أبيات المغني (٧٤/٦) .

(٥) شرح شواهد الإيضاح (١١٢) .

(٦) ارتشاف الضرب (٢٣٠٥/٥) .

(٧) السابق (١١٥٠/٣) .

(٨) السابق (١٢٤٢/٣) .

(٩) البحر المحيط (٩٠/١ - ٩١ ، ٢٨٠/٣ ، ١٦٨/٥ - ١٦٩) .

(١٠) شرح شواهد العيني على حاشية الصبان (٢١٦/١) .

(١١) خزنة الأدب (٣٤٥/١ - ٣٤٨) ، (٤٠/١١) ، وشرح أبيات المغني (١٧٤/٦) .

الاستشهاد بكلامهم ، وإنما أورده المصنّف لزيادة إفادة ، ولأنّ العلماء قد بحثوا فيه ، فاقتدى بهم ، وبحث معهم ، وكذا الحال في سائر ما أورده في هذا الكتاب من شعره " (١) .

وينكر البغداديّ على الرضيّ استشهاده بقول ابن دُرَيْد تـ (٣٢١) :

فإن عَثَرْتُ بعدها إن وأَلْتُ نفسي مِنْ هاتا فقولاً : لآلِعا^(٢)

شاهداً على دخول الشرط على الشرط . ويقول : " وهذا البيت من مقصورة ابن دريد المشهورة وهو من المولدين ، فكان الأولى الاستشهاد بكلام من يوثق به ، كقوله :

إن تستغيثوا بنا إن تَدْعُوا تجدوا مِنَّا معاقل عزّ زانها كـرم^(٣)

ويعلق محمّد محي الدين عبد الحميد على إيراد النُّحاة لبيت أبي العلاء المعري :

يذيب الرعب منه كلّ غضب فلولاً الغمد يمسكه لسالا^(٤)

فيقول : " والبيت لأبي العلاء المعري ، أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من عصور الدولة العباسية ، فلا يحتجُّ بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنّما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبيّن أنّ الجمهور لحنّوه ، وأنّه عندهم غير صحيح " (٥) .
تلك بعض الإشارات التي وقفت عليها من آراء علمائنا الأوائل الأجلّاء حول طبقة الشعراء المحدثين بداية ونهاية ، وهي آراء تتجاوزها الشدّة والمرونة ، والأهواء والنزعات في بعض الأحيان .

فأبو عمرو بن العلاء لا يرى الاستشهاد بشعر الإسلاميين لمعاصرتهم ، وقربه منهم ، فضلاً عن غيرهم ، ثمّ يأتي تلميذه الأصمعيّ ويلزم نهج أستاذه ، غير أنّ تلك النزعة تحفُّ قليلاً ، فيقبل الاحتجاج بشعر الشعراء الذين عاشوا إلى منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً .

(١) شرح أبيات المغني (٤٣/١ - ٤٦) . (٣٨٩/٣ - ٣٩١) .

(٢) ديوانه (١١٧) .

(٣) حزانة الأدب (٣٥٨/١١) ، وانظر : شرح كافية ابن الحاجب (٥٠٣/٤) .

(٤) المقرب (٨٤/١) ، ووصف المباني (٣٦٣) ، وأوضح المسالك (٢٢١/١) ، ومعني اللبيب (٢٧٣/١) ،

وشرح ابن عقيل (١٢٩/١) ، وشرح الأشموني (٢٨٨/١) .

(٥) أوضح المسالك (٢٢١/١) ، الحاشية ، وانظر : شرح شذور الذهب (٦٣) الحاشية .

وتكاد آراء العلماء المعاصرين للأصمعيّ ، والذين جاءوا بعده تستقرُّ على أن تلك الفترة نهاية طبقة الإسلاميين وبداية طبقة المحدثين ، ويكون إبراهيم بن هرمة آخر طبقة الإسلاميين ، ومن يحتجُّ به من الشعراء ، وبشَّار بن برد أول طبقة المحدثين ، يقول الدكتور محمود نحلة : " فلماً أن جمع العلماء أشعار العرب ، ليستنبطوا القواعد منها والأحكام ، ونظروا فيما يحتجُّ به منها ، وقفوا بزمن الشعر الذي يحتجُّ به عند منتصف القرن الثاني الهجري ، إذ سكن الشعر الحواضر ، وآثر الشعراء ما في حياة المدن من رغد ونعيم على ما في الصَّحراء من شظف وحسونة ، وركنوا إلى الدَّعة واللَّهو ، فتأثر الشعر بكلِّ مظاهر الحياة المتحضِّرة في لغته وفكره ، فباعدت بينه وبين ميراثه اللغوي ، وخشي اللغويون والنحاة على سلامة اللغة المنقولة أن تشوبها شوائب العجمة ، فاتفقوا على أن يكون منتصف القرن الثلثي الهجري نهاية عصر الاحتجاج بالشعر " (١) .

ويقول سعيد الأفغاني : " أمَّا الطَّبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصَّة ، وكان آخر من يحتجُّ بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة (٧٠ — ١٥٠) الذي حَتَمَ الأصمعيُّ به الشعر " (٢) .

والواقع أن العلماء لم يتفقوا إجماعاً على أن منتصف القرن الثاني الهجري نهاية من يحتجُّ به من الشعراء ، فإذا كان أبو عبيدة والأصمعيُّ وابن الأعرابي والجاحظ وأبو حاتم السجستاني والمبرد وأمثالهم يتشدَّدون في جعل منتصف القرن الثاني نهاية من يحتجُّ به ، فإنَّ هناك من يرى الاستشهاد بشعر بعض الفصحاء من المحدثين ، وتلمس شيئاً من هذا الاتجاه عند ابن قتيبة وأبي الفرج الأصفهاني ، وعند العلماء الذين صحَّحوا الأخذ عن العالم الجليل الشافعي .

وقد يكون من هؤلاء أبو عمرو الشيباني الذي ترك الاستشهاد بشعر أبي نواس بسبب شربه الخمر ، ولولا ذلك لاحتجَّ بشعره لفصاحته . وأحسب أن العلة التي ترك أبو عمرو الاستشهاد بشعر أبي نواس من أجلها علة ليست مقنعة ، فكيف صحَّ للنُّحاة الاستشهاد بشعر الجاهلية ، بل جعلوا شعرهم في الذروة فصاحة وبيانا ، وقد امتلأت أشعارهم بالخمر

(١) أصول النحو العربي (٦٦) .

(٢) في أصول النحو (١٩ — ٢٠) ، وانظر : الاقتراح (٥٤ — ٥٥) ، والقياس لمحمد الخضر حسين (٣٥) ،

ودراسات في كتاب سيبويه (٨٤) والرواية والاستشهاد (١٥٦ ، ٢٢٤) ، و مسائل الخلاف (١٧٢) .

وأدواتها؟! .

بل إنَّ من الشعراء من كان مغرماً بالشُّراب ، حتى كان مطلبه عند الولاة ، فهذا إبراهيم بن هرمة الذي جعله جماعة من النحاة آخر من يحتجُّ به " كان مولعاً بالشُّراب ، وأخذته صاحب شرطة زياد على المدينة فجلده في الخمر ، فلماً ولي المنصور شخص إليه ابن هرمة ، فامتدحه فاستحسن شعره ، وقال : سل حاجتك ، قال : تكتب إلى عامل المدينة لا يحدني في الخمر . قال : هذا حدُّ من حدود الله ، وما كنت لأعطله ، قال : فاحتل لي فيه يا أمير المؤمنين . فكتب إلى عامله : من أتاك بابن هرمة سكران ، فاجلده مائة جلدة ، واجلد ابن هرمة ثمانين ، فكان الناس يمرون به وهو سكران ، فيقولون : من يشتري ثمانين بمائة " (١) .

ثمَّ ما العلاقة بين شرب الخمر ، وردِّ الاستشهاد بشعر شاربه؟! أليس النحاة يبحثون عن العربي الذي جادت قريحته ، واستقامت سليقته ، وكان مطبوعاً؟! أما احتجَّ النُّحاة بشعر الصبيان والمجانين (٢) ؟ بلى ، وإنَّما فعلوا ذلك لأنَّ العربيَّ الفصيح لا ينطق بالخطأ ، إذ اللغة ملكة اكتسبها ، لا يجيد عنها لصغر سنِّ ، ولا لفقد عقل ، سواء أكان ذلك بفعل الخمر أو غيرها .

ومن هؤلاء ابن السِّيد البطليوسيِّ الذي رأى الاستشهاد ببعض شعر المتنبّي ؛ لأنَّ علماء عصره لم يعترضوا عليه .

وأحسب أنَّ البحث عن بعض شعر الشَّاعر ليُجعل مجالاً للاستشهاد ، أو ليصحَّ الاستشهاد به ، فكرة تتعارض مع أصل الاستشهاد ، فبغية النحاة البحث عن شعراء فصحاء لدراسة كلامهم ، وبناء قواعد اللغة على المطرد من لسانهم ، ويشير محمد الخضر حسين إلى ذلك ، فيقول : " وهذا الذي يقوله البطليوسيِّ في شعر المتنبّي الذي لم ينكره أولئك العلماء والكتّاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس إلى مرتبة أن يكون حجّة عند علماء العربية ، الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان " (٣) .

ويوثقُ الزمخشريُّ أبا تَمَّام ، ويقول : اجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويّه ، ويتبعه

(١) حزانة الأدب (١/٤٢٥ - ٤٢٦) .

(٢) المزهر (١/١٤٠) .

(٣) القياس (٣٨) .

الرّضويّ^(١)، ونحا هذا النحو الشّهاب الخفاجي، يقول محمّد الخضر حسين: " وجرى على هذا المذهب الشّهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغوّاص: اجعل ما يقوله المتني بمنزلة ما يرويه"^(٢).

ورّد هذا المذهب، جاء في الخزانة: " واعترض عليه بأنّ قبول الرواية مبنيّ على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبنيّ على معرفة أوضاع اللغة العربية، والإحاطة بقوانينها، ومن البيّن أنّ إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية!"^(٣).

ولو صحّ ما قاله الزمخشريّ لجاز الاحتجاج بشعر أبي عبيدة والأصمعي، أولئك الأفاضل، الذين وثّقهم العلماء، وقبلوا روايتهما، ومع ذلك كانوا يقولون: كان أبو عبيدة يقول شعراً رديئاً ضعيفاً، وكان الأصمعيّ يقول شعراً ضعيفاً، وهو أصلحهما شعراً على حساسة شعره، لأنّ ما يروى لأبي عبيدة يدخل في حدّ ما يُهزأ به، ويُضحك منه^(٤).

أمّا في مجال التطبيق، وهل التزم النحاة الأوائل ومن جاء بعدهم بتلك الحدود الزمنية أم لا، فإليك بعض ما يوضّح ذلك:

أورد الخليل بن أحمد الفراهيدي في الجمل المنسوب له بيت الفضل بن عبد الرحمن تـ (١٧٣) (١٨٢)، وهو:

فإيّاك إيّاك الميراء فإنّه إلى الشرّ دعاء وللشرّ جالب^(٥)
وقول أبي حيّة النميري تـ (١٥٨) (١٨٣):

كما خطّ الكتاب بكفّ يوماً يهوديّ يقارب أو يُعيد^(٦)
وأورد سيبويه في الكتاب بيت الفضل بن عبد الرحمن السّابق ((جالب))^(٧) والبيت

(١) خزانة الأدب (٦/١) .

(٢) القياس (٣٦) .

(٣) خزانة الأدب (٧/١)، وانظر القياس لمحمد الخضر (٣٦) .

(٤) الموشح (٤٥١) .

(٥) الجمل (٩٣) .

(٦) السابق (٧٨) .

(٧) الكتاب (٢٧٩/١) .

السابق المنسوب لأبي حية النميري ((يعيد))^(١) وذكر من شعر أبي حية أيضاً قوله :

إذا ما نعشناه على الرّحل ينثني مُسَالِيهِ عَنْهُ مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدِّمٍ^(٢)

وقوله :

وإِنَّا لَمَمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ^(٣)

وأورد البيت المنسوب لخلف الأحمر تـ (١٨٠) :

ومنهل ليس له حوازيق ولضفادي جمّه نقانق^(٤)

وبيتاً لأبي عطاء السّندي تـ (١٨٠) :

مفدّمة قزاً كأنّ رقابها رقاب بنات الماء أفزعها الرّعد^(٥)

وبيتاً منسوباً لمروان النحوي تـ (١٩٠) :

ألقي الصّحيفة كي يخفّف رحله والزراد حتّى نعليه ألقاهما^(٦)

وبيتاً منسوباً لأبان اللاحق تـ (٢٠٠) :

حذرُ أموراً لا تُخافُ وآمنٌ ما ليس مُنجيه من الأقدار^(٧)

وذكر أبو الفرج أنّ سيويه عاب على بشّار بعض شعره ، فقال بشّار يهجوهُ :

أسيويه يا بن الفارسيّة ما الذي تحدّثتَ عن شتمي وما كنت تنبذ

فتوقاه. سيويه ، وكان إذا سئل عن شيء فأجاب عنه ووجد له شاهداً من شعر بشّار

احتجّ به استكفافاً لشّره^(٨) . وجاء نحوه عند المرزباني^(٩) .

وزعم أنّ هناك شاهداً استشهد به سيويه من شعر بشّار ، وهو :

وما كلُّ ذي لب بمؤتيك نصّحه وما كلُّ مؤتٍ نصّحه بلبيب

(١) الكتاب (١٧٩/١) .

(٢) السابق (٤١٢/١) .

(٣) السابق (١٥٦/٣) .

(٤) السابق (٢٧٣/٢) .

(٥) السابق (٩٨/٢) .

(٦) السابق (٩٧/١) .

(٧) السابق (١١٣/١) .

(٨) الأغاني (٢٠٦/٣ - ٢٠٧) .

(٩) الموشح (٣١١) .

ولم ينسب البيت في الكتاب إلى قائل معيّن^(١)، وجاء منسوباً لأبي الأسود الدؤلي عند السيرافي^(٢)، وابن بري^(٣)، وابن رشيق^(٤)، وجاء في مستدرک ديوان أبي الأسود الدؤلي^(٥).
 ممّا جعل بعض الباحثين ينكر هذا الزعم، يقول: "ومهما يكن من أمر فإن قضية استشهاد سيبويه بشعر بشار ليست ثابتة ٠٠٠ وقد تتبعت البيت المذكور في المصادر، فلم أجد أحداً نسبه إلى بشار بن برد" ^(٦). في حين أنّ البيت السابق أورده السيّد محمد بدر الدين العلوي فيما جمع من أشعار نسبت لبشار، ومعه بيت آخر، وهو:

ولكن إذا ما استجمعا عند واحدٍ فوق له من طاعة بنصيب^(٧)

ولم يذكر الشيخ محمد الطاهر هذين البيتين في ديوان بشار، الذي حوى من شعره ما صحّ إلى قافية الراء، وإثماً وردا في ملحقات ديوانه^(٨)، ممّا يعني أنّ نسبة هذا البيت لم تثبت لبشار. وروى عن أبي حاتم أنّ القصّة السابقة حدثت مع الأخفش وليس سيبويه، والله أعلم بحقيقة الحال^(٩).

وأورد سعيد بن مسعدة الأخفش بيتاً لأبي حيّة الثميري:

بالموت الذي لا بدّ أني ملاقي لا أباك تخوفيني^(١٠)

وجاء البيت في مجاز القرآن لأبي عبيدة^(١١).

وأورد المبرّد في المقتضب من شعر أبي حيّة الثميري الشّاهدين اللذين ذكرهما سيبويه

(١) الكتاب (٤٤١/٤).

(٢) شرح أبيات سيبويه (٢٨٦/٢)، وانظر: النكت (١٢٥١/٢).

(٣) شرح شواهد الإيضاح (٦٣٦).

(٤) العمدة (٤/٢).

(٥) ديوانه (٩٩).

(٦) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٩٨)، وانظر: مسائل الخلاف (١٦٥)، والشاهد وأصول النحو

(٢٠٩ - ٢١٠).

(٧) ديوان شعر بشار (٣٠).

(٨) ديوان بشار (٤/٢٧ - ٢٨).

(٩) الأغاني (٢٠٦/٣)، والموشح (٣١٠).

(١٠) معاني القرآن للأخفش (٤٤٣/١ - ٤٤٤).

(١١) مجاز القرآن (٣٥٢/١).

((الفم))^(١) و ((يعيد))^(٢) .

والشاهد الذي أورده الأخصش ((تخوفيني))^(٣) ، والشاهد المنسوب للفضل بن عبد الرحمن ((جالب))^(٤) وقد سبق استشهاد الخليل به . وبيت أبي عطاء السندي الذي ذكره سيبويه ((الرعد))^(٥) .

وبيت عمارة بن عقيل :

أبت للأعادي أن تذيخ رقابها^(٦)

فإني امرؤ من عصابة خندفية

واستشهد ثعلب بقول بشار :

بُ وتُعشى منازل الكرماء^(٧)

يسقط الطير حيث ينتثر الح

وقوله :

ورد علي الصبا ما استعارا^(٨)

صحوت وأوقدت للجهل ناراً

وقوله :

برأي نصيح أو مشورة حازم^(٩)

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن

ويقول الحسين بن مطير تـ (١٧٠) :

أحبك حتى يغمض العين مغمض^(١٠)

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً

ويقول ابن منذر تـ (١٩٨) :

حبيل من أبي الصلت^(١١)

إذا أنت تعالقت

(١) المقتضب (٤ / ١٧٤) .

(٢) السابق (٤ / ٣٧٧) .

(٣) السابق (٤ / ٣٧٥) .

(٤) السابق (٣ / ٢١٣ - ٢١٤) .

(٥) السابق (٤ / ٤٦) .

(٦) السابق (٤ / ١٩٩) .

(٧) مجالس ثعلب (١ / ٤٨) .

(٨) السابق (٢ / ٥٤٣) .

(٩) السابق (٢ / ٤٦٦) .

(١٠) السابق (١ / ٢١٩ - ٢٢٠) .

(١١) السابق (٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦) .

ويقول أبي نواس تـ (١٩٨) :

كأنَّما رجلاهما قفا يدها رجل غلام تهوي بدبوق^(١)

• وجاء ما يشير إلى استشهاده بشعر عمارة بن عقيل^(٢) .

واستشهد ابن السراج في أصوله بيت أبي حية النميري السابق ((تخوفيني))^(٣) ؛

وبيت مروان النحوي الذي أورده سيبويه ((ألقاها))^(٤) .

واستشهد الزجاجي في الجمل بالبيتين اللذين أوردهما سيبويه ، ونسب أحدهما لمروان

النحوي ((ألقاها))^(٥) ، والآخر لأبان اللاحقي ((الأقدار))^(٦) .

واستشهد الصيمري بشواهد سيبويه ، المنسوب لخلف الأحمر ((نقانق))^(٧) ولمروان

النحوي ((ألقاها))^(٨) ، ولأبي حية الثميري ((يعيد))^(٩) ، وبيت آخر لأبي حية أورده

الأخفش في معانيه ((تخوفيني))^(١٠) .

واستشهد أبو علي الفارسي في الإيضاح بيت أبي حية الثميري السابق ((تخوفيني))^(١١)

وبيت لأبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا^(١٢)

ويذكر ابن خلكان سبب ذكر أبي علي لهذا البيت ، فيقول : " ويقال إنَّ السَّبب في

استشهاده في باب كان من كتاب الإيضاح بيت أبي تمام الطائي . . . لم يكن ذلك لأنَّ أبا

(١) مجالس ثعلب (١٩/١) .

(٢) السابق (٣٢٠/١) .

(٣) الأصول (٣٩٠/١) .

(٤) السابق (٤٢٥/١) .

(٥) الجمل (٦٩) .

(٦) السابق (٩٣) .

(٧) التبصرة والتذكرة (٨٣٧/٢) .

(٨) السابق (٤٢٣/١) .

(٩) السابق (٢٨٧/١) .

(١٠) السابق (٣٩١/١) .

(١١) الإيضاح العضدي (١٣٩ - ١٤٠) .

(١٢) السابق (١٤٠) .

تمَّام مَمَّن يستشهد بشعره ، لكن عضد الدولة كان يحبُّ هذا البيت ، وينشده كثيراً ،
 فلهذا استشهد به في كتابه " (١) .

وما وجدت في البصريات لأبي علي من شواهد المحدثين إلا الشاهد الذي استشهد به
 سيبويه ونسب لمروان النَّحوي ((ألقاها)) (٢) ، وإشارة لاستشهاد الخليل بيت أبي حيَّة
 الثُميرِّي ((تخوفيني)) (٣) .

ويستشهد ابن جنِّي ببعض شعر الشعراء المحدثين ، ومنهم بشَّار (٤) ، والفضل بن
 عبد الرحمن (٥) ، وأبو حيَّة الثُميرِّي (٦) ، وخلف الأحمر (٧) ، وأبو نواس (٨) ،
 وأبو العتاهية (٩) ، وأبو تمَّام (١٠) ، وعمارة بن عقيل (١١) ، والبحترِّي (١٢) ، والمتنبي (١٣) .
 واستشهد عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد بشعر أبي عطاء السُّندي (١٤) ، و عمارة
 ابن عقيل (١٥) ، والمتنبي (١٦) ، وأبي فراس (١٧) .

-
- (١) وفيات الأعيان (٦٦/٢) .
 (٢) المسائل البصريات (٦٨٢/١) .
 (٣) السابق (٥٣٥/١ - ٥٣٦) .
 (٤) الخصائص مثلاً (٣٢/١) ، (٢٨٤/٣) .
 (٥) السابق مثلاً (١٠٤/٣) .
 (٦) السابق مثلاً (٢٠٨/١ ، ٣٤٦ ، ٤٠٧/٢) .
 (٧) سر صناعة الإعراب مثلاً (٤٦٢/٢) .
 (٨) الخصائص (٣٢٩/١ ، ١٧٢/٢ ، ٤١٥) ، وسر صناعة الإعراب (٣٨٦/١) .
 (٩) الخصائص مثلاً (٣٣٦/٣) .
 (١٠) السابق مثلاً (٢٥/١ ، ١٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٤٥ ، ٤٩/٢ ، ١٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٨٢ ، ١٦٩/٣) ، وسر صناعة
 الإعراب (٦٣١/٢) .
 (١١) السابق بقرائته (١٢٦/١ ، ٢٥٠ ، ٣٧٤ ، ٣٨٥) ، وبيت شعر (١٣٣/٢) .
 (١٢) السابق (١٦/١ ، ٣٠ ، ٢٦٠/٣) .
 (١٣) السابق (٢٥/١ ، ٣٢٨ ، ٤٠٥/٢ ، ٢٤٤/٣) ، وسر صناعة الإعراب (٥٦٢/٢) .
 (١٤) المقتصد (٨٢٩/٢) .
 (١٥) السابق (٤٢٥/١) .
 (١٦) السابق (٥٩٤/١ ، ٥٩٥) .
 (١٧) السابق (٦١٠/١) .

واستشهد ابن الشَّجَرِيّ في أماليه بشعر منسوب لبشَّار^(١) ، ولخلف الأحمر^(٢) ، وبشيء من شعر أبي حَيَّة التُّمَيْرِيّ^(٣) ، وأشجع السُّلَمِيّ^(٤) تـ (١٩٥) ، وأبي نَواس^(٥) ، وأبي تَمَّام^(٦) ، والبحترِيّ^(٧) ، وأبي العلاء المعري^(٨) .

أمَّا المتنبِّي فقد أورد من شعره ما يزيد على مائتي بيت ، بل عقد فصلاً في مجلسه الرابع والثمانين نَبّه فيه على فضائل أبي الطَّيِّب ، وأورد كثيراً ممَّا استحسِن من شعره^(٩) .

واستشهد ابن مالك بشعر الحسين بن مطير^(١٠) ، ومطيع بن إياس^(١١) ، والفضل بن عبد الرحمن^(١٢) ، وأبي حَيَّة التُّمَيْرِيّ^(١٣) ، وأبي نَواس^(١٤) .

واستشهد الرُّضِيّ في شرح الكافية بشعر بعض المحدثين ، ومنهم بشَّار^(١٥) ، والحسين ابن مطير^(١٦) ، والفضل بن عبد الرحمن^(١٧) ، وأبو حَيَّة التُّمَيْرِيّ^(١٨) ، وأشجع السُّلَمِيّ^(١٩) ،

(١) أمالي ابن الشَّجَرِيّ (٢٢٧/٣) .

(٢) السابق (٣٨٧/٢) .

(٣) السابق (١٣١/٢ ، ٥٧٧) .

(٤) السابق (٣٣٣/١) .

(٥) السابق (١٤/١ ، ٥٨/٢ ، ٤٤٩ ، ٤١٠ ، ٥٣٨ ، ٩٢/٣) .

(٦) السابق (١٨٥/١ ، ٣١٢ ، ٣٥٢ ، ٩٣/٣ ، ١٩٦) .

(٧) السابق (٤٨١/٢) .

(٨) السابق (٤٠/١) .

(٩) السابق (٢٣٦/٣ — ٢٧٤) .

(١٠) شرح التسهيل (٣٤٠/١) .

(١١) شرح الكافية الشافية (٨٤٢/٢) .

(١٢) شرح التسهيل (١٦٠/٢) .

(١٣) السابق (١ / ٣٦٨ ، ٦٣/٢ ، ٢٢٥) .

(١٤) السابق (٣٥٤/٢) .

(١٥) شرح كافية ابن الحاجب (٧٨/٢) .

(١٦) السابق (٩٤/٣) .

(١٧) السابق (٧/٢) .

(١٨) السابق (٢ / ٢٩٧ ، ٤ / ٣٤٣) .

(١٩) السابق (١٦٩/١) .

وأبو نواس^(١)، وأبو تَمَّام^(٢)، والعميثل^(٣)، وأبو محلم السعدي^(٤)، والمتنبي^(٥).
 وذكر أبو حيان في كتابه الارتشاف بعض أشعار المحدثين ومنهم، مطيع
 بن إياس^(٦)، والفضل بن عبد الرحمن^(٧)، وخلف الأحمر^(٨)، وأبو عطاء السُّندي^(٩)،
 وأبو حية النُميري^(١٠)، وأبو نواس^(١١)، وأبو تَمَّام^(١٢)، وابن المعتز^(١٣)، والمتنبي^(١٤).
 ومن خلال هذا العرض اليسير يتبين أن الشواهد التي أوردتها النحاة لشعراء عاشوا بعد
 منتصف القرن الثاني الهجري شواهد محدودة، تشكل نسبة ضئيلة أمام شعر الطبقات المحتج
 بكلامها، فبضعة شواهد عند نحوي ما لشعراء متأخرين، مقارنة بمئات بل الآف الشواهد
 لشعراء ما قبل منتصف القرن الثاني تكشف التزام النحاة شبه التام بذلك الحد الفاصل.
 ويمكن أن نصِّف ما أورده علماؤنا الأجلاء من شعر لشعراء تجاوزوا ذلك الحد
 على ما يلي:

أولاً: ما اختلف في قائله، فهناك من يرى أنه لشاعر محدث لا يحتج بكلامه، وهناك
 من يرى أنه لشاعر متقدم، ومن ذلك بيت الكتاب:

ألقي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها
 حيث استشهد به النحاة على جواز الرفع والنصب والجر بعد ((حتى)) وقد

(١) شرح كافية ابن الحاجب (١/١٩٨، ٤/٤١٤).

(٢) السابق (١/٢٢٩).

(٣) السابق (٢/٣٤٧).

(٤) السابق (٢/٢٦٠).

(٥) السابق (٢/٧٠، ٥٨، ٣/١٥٤، ٤٣٠، ٤/٢٣٥).

(٦) ارتشاف الضرب (٤/١٦٩٩).

(٧) السابق (٣/١٤٧٩).

(٨) السابق (٥/٢٢٤٥، ٢٤٣٧).

(٩) السابق (٣/١٣٧٩، ٤/١٩٧٢).

(١٠) السابق (٣/١٤٣٢، ٤/١٨٤٣).

(١١) السابق (٣/١٠٨٤).

(١٢) السابق (٢/٧٣٩، ٤/١٧٥٠، ٥/٢٣٠٥).

(١٣) السابق (٣/١٢٤٢، ١٤٠٣).

(١٤) السابق (٤/١٨٤٦، ١٩٠٠، ٥/٢٣٠٥).

نسب البيت لمروان التَّحوي ، ولأبيه ^(١) ، ونسب للمتلَّمَس ، وجاء في ملحقات ديوانه ^(٢) .

ومن ذلك شاهد سيبويه أيضاً :

ومنهل ليس له حوازيق
ولضفادي جمَّه نقانقُ
فهناك من نسبه لخلف الأحمر ، ونسب لغيره كما سبق ^(٣) .

ومن ذلك قول الشاعر :

كفى بالنأي من أسماء كافي
وليس لحبها إن طال شافي
فقد استشهد به النُّحاة على أن الوقف بالسُّكون على الاسم المنصوب لغة ، فكان الأصل أن يقول : كافياً ، ولكنَّه حذف التنوين ، ووقف بالسكون .

وجاء الشَّاهد منسوباً لأبي حيَّة النميري في لسان العرب ^(٤) ، ونسب في الخزانة لبشر بن أبي خازم الجاهلي ت نحو (٢٢ ق . هـ) ^(٥) . وجاء في ديوانه ^(٦) .
ومن ذلك قول الشاعر :

أبالموت الذي لا بدَّ أني
ملاقٍ لا أباك تخوفيني
على أن الشاعر حذف اللام ، و الوجه : لا أبا لك ^(٧) . فقد جاء البيت في معاني القرآن للأخفش منسوباً لأبي حيَّة النميري — كما سبق — ونسبه له ابن بري ^(٨) ، ونسبه الصيمري إلى عنتره ^(٩) . وقال القيسي : هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي في رواية ابن

(١) بغية الوعاة (٢٨٤/٢) ، وخزانة الأدب (٢٥/٣) . والمسائل البصريات (٦٨٢/١) هامش (٣)

و اللمع (١٣٣) و شرح اللمع في النحو (١٠٠) .

(٢) ملحق ديوانه (٣٢٧) .

(٣) انظر ص (٢٩٧) من هذا البحث .

(٤) اللسان (١٥ / ١٩٥) (قفا) .

(٥) خزانة الأدب (٤ / ٤٤٠) .

(٦) ديوانه (١٤٢) .

(٧) انظر : المقتضب (٤ / ٣٧٥) ، واللامات (١٠٣) ، والخصائص (١ / ٣٤٦) ، و شرح المفصل

(٢ / ١٠٥) ، والمقرب (١ / ١٩٢) ، و شرح شذور الذهب (٣٤٣) ، والتصريح (٢ / ٢٦) ،

وهمع الهوامع (١ / ٤٦٥) ، و خزانة الأدب (٤) (١٠٠ — ١٠٧) .

(٨) شرح شواهد الإيضاح (٢١١) .

(٩) التبصرة والتذكرة (١ / ٣٩١) .

السكيت ، ونُسب لأبي حية النميري^(١) . ونسبه ابن الشجري للأعشى^(٢) .

وقول الشاعر :

رأينَ خَليساً بعدَ أحوى تَلَعَبتِ بفؤديه سبعونَ السنينَ الكواملِ

على أنه ممَّا حذفَ منه ((من)) وأعملت محذوفة ، أراد : من السنين .

وجاء في أمالي ابن الشجري منسوباً لأبي حية النميري أيضاً^(٣) ، ونسبه أبو علي الفارسي

لجربير أو غيره^(٤) .

وقول الشاعر :

وكلمتها ثنتين كالماءِ منهما وأخرى على لوحٍ أحرَّ من الجمرِ

استشهد النُّحاة بهذا الشَّاهد على جواز حذف الموصوف إذا كان بعضاً من مجرور بـ ((من))

والتقدير : كلمتها كلمتين منهما كلمة كالماء ، وكلمة أخرى على لوحٍ أحرَّ من الجمر^(٥) .

وقد نسب هذا الشَّاهد لأبي العميثل تـ (٢٤٠) عند الجاحظ^(٦) ، والبغدادي^(٧) .

وجاء منسوباً لابن ميادة تـ (١٤٩) عند الزُّنخري^(٨) ، وورد في ملحقات ديوانه^(٩) .

ثانياً : ما جيء به للتمثيل ، فالنُّحاة — غالباً — إنَّم قَعَدُوا على ما سمعوا من كلام

العرب الأوائل ، ولزيادة التوضيح والاستئناس ، أوردوا بعض شعر المتأخرين^(١٠) :

ومن ذلك ما أورده الفراهيدي من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ،

واستشهد على ذلك بشواهد متعدِّدة لشعراء متقدمين . ثم أورد قول أبي حية النميري :

كما خطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهودي يقاربُ أو يعيدُ^(١١)

(١) . إيضاح شواهد الإيضاح (١ / ٢٨٠ - ٢٨١) .

(٢) أمالي ابن الشجري (٢ / ١٢٨) .

(٣) السابق (٢ / ١٣١) .

(٤) إيضاح الشعر (٦٢) .

(٥) خزانة الأدب (٥ / ٥٩) .

(٦) البيان والتبيين (١ / ٢٨٠) .

(٧) خزانة الأدب (٥ / ٦٢) .

(٨) المستقصى (١ / ٦٣) .

(٩) ملحقات ديوانه (٢٥٠) .

(١٠) انظر كشاف اصطلاحات الفنون (٦ / ١٣٤١) .

(١١) الجمل (٧٨) .

للمثيل والاستئناس ، ثم أورد النُّحاة هذا البيت في مصنفاتهم ، إذ يندر أن يخلو منه كتاب نحوي تطرَّق لهذا الموضوع ، في حين أن الظاهرة ثابتة في أشعار متقدمي الشعراء .
ومن ذلك شاهد سيوييه الذي أهتم أبان اللاحقي بوضعه ، وقد وقفنا على تلك التهمة فيما سبق ، وسواء أكان هذا أم ذاك فإن القاعدة النحويَّة التي جيء بالبيت من أجلها ثابتة بشواهد أخرى لشعراء متقدمين .^(١)

ومن ذلك ما ذكره ابن جنِّي من دخول بعض حروف العطف على بعض ، واستشهد ببعض شعر الأعشى وزهير ، ثم أورد من شعر أبي نواس ما يؤيد ذلك ، وهو قوله :

البدر أشبه ما رأيت بها حين استوى وبدا من الحجب
وبل الرِّشالم يخطها شبَّهاً في الجيد والعينين واللَّبَّاب^(٢)

ومن ذلك ما ذكره النُّحاة من مجيء بعض الأسماء الجامدة منصوبة على الحاليَّة ؛ لأنَّها مؤولة بمشتقات ، واستشهدوا على ذلك بشواهد لشعراء متقدمين ، ومثَّلوا بشعر شعراء متأخرين ، ومنهم المتنبِّي في قوله :

بدت قمراً وماست خوط بانٍ وفاحت عنبراً ورنث غزالا^(٣)

وذكر النُّحاة الجملة المعترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر ، واستشهدوا على ذلك بشواهد لرؤبة ، وكثير ، وابن هرمة ، وغيرهم ، واستأنسوا بقول أبي محلم الشَّيباني تـ (٢٤٥) :

إنَّ الثمَّانين وبلَّغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان^(٤)

وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديم المفعول المحصور — (إلا) على الفاعل ، واستشهدوا على ذلك بشعر منسوب لمجنون بني عامر ، وآخر لزهير بن أبي سلمى ، ثم مثَّلوا بقول دعبل الخزاعي تـ (٢٤٦) :

ولمَّا أبى إلا جماحاً فؤاده ولم يسئل عن ليلى بمالٍ ولا أهل^(٥)

(١) ص (٢٩٨) من هذا البحث .

(٢) ديوان أبي نواس (٧١٠) ، وانظر : سر صناعة الإعراب (٣٨٦/١ ، ٦٣١/٢) .

(٣) ديوانه (١٤٠) و انظر : أمالي ابن الشَّحري (٦/٣) ، وشرح كافيَّة ابن الحاجب (٧٠/٢) ، وحرارة الأدب (٢٢٢/٣) .

(٤) أمالي ابن الشَّحري (٣٢٩/١) ، وشرح شذور الذهب (٧٤) ، ومغني اللبيب (٣٨٨/٢ — ٣٨٩) .

(٥) أوضح المسالك (١٢٠/٢ — ١٢٣) ، والشاهد ورد في ملحق شعر دعبل (٤١٤) ، من الشعر الذي نسب

له ولغيره .

ويعلق محمد محيي الدين على ذلك ، فيقول : " ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صحَّ أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبل التمثيل ، لا من قبل الاستشهاد " (١) .
وأجاز الكوفيون بناء أفعال التفضيل من لفظي السَّواد والبياض ، لأنهما أصلاً الألوان ، واستشهدوا على ذلك بشعر لرؤبة ، وجاءوا ببيت المتنبي :

ابعد بَعِدت بياضاً لا سواد له لأنت أسود في عيني من الظلم (٢)

للتمثيل . (٣) وقد يخرج مثل هذا على الاعتضاد ، وليس للتمثيل فحسب ، وقريب منه ما جاء في أمالي ابن الشَّجري ، حيث ذكر أن الحروف التي تستعمل أسماء ، منها ضرب جمعوا فيه الألف واللام والتشديد ، واستشهد على ذلك بما حكاه الخليل ، قال : قلت لأبي الدقيس : هل لك في زُبْدٍ وتمر ؟ فقال : أشدُّ الهلِّ وأوحاه ، ثم أورد قول أبي نواس :

هل لك والهلُّ خَيْرٌ (٤)

وقد يؤول ما سبق شاهداً من شعر المحدثين تأويلاً مقبولاً ، يخرج من دائرة التقييد النحوي والاستشهاد ، ليصبح موافقاً للمشهور من كلام العرب الأوائل ، وخارجاً مخرج التمثيل والاستئناس فحسب . ومن ذلك قول أبي العلاء المعري :

يذيب الرعب منه كلُّ عَضْبٍ فلولا الغمد يمسكه لسالا

حيث ذهب جمهور النُّحاة إلى تلحين المعري في هذا البيت ، إذ لا يجوز عندهم أن يكون الخبر الواقع بعد لولا إلا كوناً عاماً محذوفاً ، نحو : لولا زيد لأكرمتهك ، والتقدير : لولا زيد موجود لأكرمتهك ، وإذا أريد الكون المقيّد جعل مبتدأ ، وما خالف ذلك لحن ، كقول أبي العلاء (٥) .

وذهب الرَّماني ، وابن الشَّجري ، والشلوبين إلى التفصيل (٦) ، فقالوا : يجوز أن يأتي

(١) أوضح المسالك (١٢١/٢) (الحاشية) .

(٢) ديوانه (٣٦) .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (٥١٥/٣) .

(٤) ديوانه (٤٤٣) ، و انظر : أمالي ابن الشَّجري (٥٣٨/٢ - ٥٣٩) .

(٥) المقرب (٨٤/١) .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٦/١) ، وارتشاف الضرب (١٠٨٩/٣) ، وشرح ابن عقيل (١٢٨/١) -

(١٢٩) ، والمساعد (٢٠٨/١ - ٢٠٩) ، وشرح الأشموني (٢٨٩/١) ، وجمع الهوامع (٣٣٧/١) .

الخبر الواقع بعد لولا كوناً عاماً ، ومقيداً ، فإن كان كوناً عاماً وجب حذف الخبر ، وإن كان كوناً مقيداً ، فإن لم يدل على حذفه دليل ، وجب إثبات الخبر ، نحو : لولا زيد سللنا ما سلم ، وإن دل على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو : لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، وجعلوا منه قول أبي العلاء السابق .

واختار مذهبهم ابن مالك^(١) ، وابن هشام^(٢) ، والأشموني^(٣) . وبهذا يكون بيت أبي العلاء شاهداً على تععيد نحوي .

وقد جاء في حاشية الصبان تعقيماً على تلحين النُّحاة للمعري في هذا البيت : " وردّ تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به ، كقول الشاعر :

لولا زهير جفاني كنت معتذراً " (٤) .

وقد بحث كثيراً عن هذا الشاهد لمعرفة قائله ، فلم أتمكن من ذلك .

بل وجدت ابن مالك يعضد بيت أبي العلاء ، ويؤيد منهجه في التفصيل بقول شاعر محدث آخر ، يقول : " وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرُّماني والشَّجري والشُّلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس ، ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي عطاء السُّندي :

لولا أبوك ولولا قبله عمر أَلقت إليك معداً بالمقاليد^(٥)

ويؤيده أيضاً بما روى أن رسول الله ﷺ قال : ((لولا قومك حديث عهدهم

بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم)) (٦) .

(١) شرح التسهيل (٢٧٦/١) .

(٢) أوضح المسالك (٢٢١/١) ، وشرح شذور الذهب (٦٣) .

(٣) شرح الأشموني (٢٨٧/١ - ٢٨٩) .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢١٦/١) ، وشرح الأشموني (١٠٨/٤) .

(٥) شرح التسهيل (٢٧٦/١ - ٢٧٧) .

(٦) السابق (٢٧٦/١) . وجاء الحديث في الجامع الصحيح المختصر ((لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية))

(٥٧٤/٢) (٢٦٤٦/٦) . وصحيح ابن خزيمة (٣٣٦/٤) ، وصحيح ابن حبان (١٢٤/٩)

(١٢٦/٩) ، وجاء في مسند ابن الجعد ((لولا أن قومك حديث عهد بكفر أو بجاهلية ، لنقضت الكعبة ،

فجعلت لها باين)) ص (٣٦) ، وجاء في فتح الباري من حديث عائشة : ((لولا أن قومك حديث عهد

بكفر لأنقضت كعبك في سبيل الله . . . الحديث)) (٤٦٠/٣) .

غير أنه ذكر أن للحديث رواية أخرى تخرجه من دائرة الاستشهاد ، وهي : " لولا حدثان قومك بالكفر " (١) ، ويكون موافقاً لرأي جمهور النحاة . (٢)

فازدادت حيرتي أمام هذا البيت ، الذي قل أن يخلو منه مصنف من مصنفات متأخري النحاة ، وقد يكون الوحيد على الظاهرة في كثير من مصنفاتهم ، فهل يمثل شاهداً لشاعر محدث على تععيد نحوي أو لا ؟ خاصة أن أوائل النحاة لم يشيروا إليه ، بل وجدت السُّيوطي يذكر أن ابن أبي الربيع يقول : " أجاز قوم : لولا زيد قائم لأكرمك ، ولولا زيد جالس لأكرمك ، وهذا لم يثبت بالسمع ، والمنقول : لولا جلوس عمرو ، ولولا قيام زيد " (٣) .

فأثرت الوقوف عند حد التأويل لذلك الشاهد ، إذ التحو قائم على التأويل ، ولا مانع من قبوله ما لم يكن متعسفاً ، ف ((يمسكه)) بدل اشتمال من الغمد ، ويكون الخبر محذوفاً على رأي جمهور النحاة ، ويكون البيت موافقاً لتععيد النحاة ، وخارجاً مخرج التمثيل . (٤)

في حين أن خالد الأزهرى اعترض على هذا التأويل ، ولكن الشيخ يس العليمي نصر هذا التأويل ، ودفع تهمة الأزهرى (٥) .

وبعد بحث وتبع عثرت في البسيط لابن أبي الربيع على بعض ما أريد ، فقد ذكر مذهب الجمهور في حذف الخبر وجوباً بعد لولا ، ورأي المجيزين ، واحتجاجهم بقول علقمة :
فوالله لولا فارس الجون منهم
لابوا خزايا والإياب حبيب (٦)

" فقالوا : ((منهم)) هو الخبر وقد ظهر ؛ لأنك لو حذفته لم يفهم من الكلام ؛ وهذا ليس بدليل ؛ لأنه يحتمل التأويل ، ألا ترى أن ((منهم)) يحتمل أن يكون متعلقاً بما في ((فارس)) من معنى الفعل ، والتقدير : فوالله لولا هذا العظيم منهم ، والشيء إذا

(١) الجامع الصحيح المختصر (٥٧٣/٢ ، ١٢٣٢/٣ ، ١٦٤٠/٤) ، وصحيح مسلم (٩٦٩/٢) ، وصحيح

ابن خزيمة (٢١٧/٤ ، ٣٣٥) ، وصحيح ابن حبان (١٢٣/٩) .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (٥٩٤/١) .

(٣) همع الهوامع (٣٣٧/١) .

(٤) الارتشاف (١٠٩٠/٣) ، وشرح شذور الذهب (٦٣ — ٦٤) .

(٥) التصريح (١٧٩/١) .

(٦) ديوانه (٤٣) .

احتمل فلا يبنى عليه قاعدة " (١) .

وعلقمة شاعر جاهلي تـ (٢٠ ق ٥٠ هـ) ، وبهذا يكون المعري جارياً على سنن الشعراء الأوائل ، ولا وجه لتلحينه ، فمن ذهب إلى المنع وخرّج بيت علقمة على التأويل ، فالحق قبول بيت المعري ، وتخرجه على التأويل أيضاً .

ومن ذهب إلى التفصيل ، فبيت علقمة الفحل شاهد على ذلك ، وبيت المعري وغيره من المحدثين يعضد ذلك الشاهد ويقويه ، فهو مسوق للاعتضاد لا للاستشهاد .

ومن الشواهد التي ردها بعض العلماء لحدائث قائلها ، وقد ورد ما يماثلها عند الأوائل

قول ربيعة الرقي :

لشئان ما بين اليزيديين في الندى يزيد سليم والأغر بن حاتم

قال البطليوسي : " وإنما لم ير الأصمعيّ هذا البيت حجة ؛ لأن ربيعة هذا محدث ، وكان عنده ممن لا يحتج بشعره . وهذا غلط ؛ لأنّ ((شئان)) اسم للفعل يجري مجراه في العمل ، فلا فرق بين ارتفاع ((ما)) به في بيت ربيعة ، وارتفاع ((اليوم)) في شعر الأعمش^(٢) ، كما أنّك لو قلت : بعد ما بين زيد وعمرو لجاز باتفاق " (٣) .

ثانياً : ما سبق للمعنى ، وسبق القول أنّ المعاني لا يرفعها تقدم ، ولا يزري بها تأخر ، وقد أشار إلى ذلك ابن جنّي ، فقال : " وقد كان أبو العباس — وهو الكثير التعقب لجلّة الناس — أحتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه الاشتقاق ، لمّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد خطّة عجز ما شفّعنا الأذان بالتثويب " (٤)

ومن ذلك ما جاء في الخصائص أيضاً من إعمال الفعل الثاني في نحو : ضربت و ضربني

زيد ، ثم قال : " فنظير معنى هذا قول الهذلي :

بلى إنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جلاً ما يمضي

(١) البسيط (١ / ٥٩٣ — ٥٩٤) .

(٢) يريد قوله : شئان ما يومي على كورها ويوم حيّان أخي جابر ، انظر ص (٣٤٢) من هذا البحث .

(٣) الاقتضاب (٢ / ٦١٣) .

(٤) الخصائص (١ / ٢٥) ، وانظر ديوان أبي حاتم (١ / ١٢٦) .

ثم أورد شعراً لأبي نواس و المتنبي وغيرهما (١) .
وأورد ابن الشَّجَرِيّ شعراً لأبي نواس و أبي تَمَّام للاستشهاد به في المعاني (٢) ، وكذا
الحال في الأبيات المتعددة التي أوردها من شعر المتنبي ، فأغلبها في المعاني ، وقلَّ أن تجد فيها
ما أورده نصره لقاعدة نحوية أو رأي نحوي ، ونحوه أكثر الأبيات التي أوردها ثعلب في
مجالسه .

ويذكر الرضِيُّ معنى ((أحسن)) من قولك في التعجب : أحسن بزيد ، فيقول : صفة
بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص ، ثم يستشهد على
ذلك المعنى بقول المتنبي :

وقد وجدت مكان القولِ ذا سعة فإن وجدت لساناً قائلاً فقل (٣)
فممدوح المتنبي فيه ما يمكن أن يكون في شخص ممدوح ، فامدحه كيف شئت ما
وجدت لذلك سبيلاً (٤) .

ويذكر عبد القاهر الجرجاني قول أبي النجم العجلي :

قد عقرت بالقوم أم الخزرجي إذا مشت سالت ولم تدخرج (٥)
فيقول : " يريد أنها استولت على قلوبهم ، فوقفوا ينظرون إليها حتى كأنها قد عقرت
رواحلهم ، فعجزوا عن المضي ، وإلى هذا ذهب المتنبي في قوله :

وقفنا كأننا كل وجد قلوبنا تمكّن من أذوادنا في القوائم
المعنى أنهم وقفوا بالنازل يفضون فيها حق التذكّر للعهد السالفة ، ويحيون داعية
الشوق ، فكأن ما في قلوبهم من الشوق و الحزن قد حصل في قوائم ظهورهم حتى عجزت
عن المسير ، كما كان المعنى هناك أن المرأة قد عقرت رواحلهم و أعجزتها عن المسير ، حتى
كأنها شوقتها لما شوقت أصحابها " (٦) .

(١) الخصائص (٢ / ١٧٢ - ١٧٣) ، وانظر (٢ / ٤٩ - ١٢٦ - ٤٣١) .

(٢) أمالي ابن الشجري (٣ / ٩٢ - ٩٣) .

(٣) ديوانه (٢٠٩) .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب (٤ / ٢٣٥) .

(٥) ديوانه (٥٦ - ٥٧) .

(٦) المقتصد (١ / ٥٩٤ ، ٥٩٥) ، وانظر (١ / ٦١٠) .

رابعاً: وهذا لا يمنع مجيء بعض شعر المحدثين شاهداً على قاعدة نحوية ، فقد يرد عند النُّحاة ما يشعر بذلك .

ومن ذلك ما جاء في أمالي ابن الشَّجْري حول استعمال الحروف أسماء ، فجعلها ضرباً أعربوه و نوّنوه ، وضرباً أعربوه ونوّنوه وشدّدوا آخره ، وضرباً جمعوا فيه الألف واللام والتشديد ، واستشهد على الضَّرْبِ الأول بقول المتنبي :

من اقتضى بسوى الهندي حاجته أجاب كلَّ سؤالٍ عن هلٍ بلم^(١)

واستشهد النُّحاة على عطف ما حقه الجمع بقول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس^(٢)

ومن ذلك ما ذكره الرّضيُّ من أن ((غير قائم الزيدان)) قد أجريت مجرى ((ما قائم الزيدان)) لكونه بمعناه ، ثم استشهد على ذلك بقول أبي نواس :

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن^(٣)

ثمَّ جاء البغداديُّ فقال : " أورده مثلاً لإجراء ((غير)) قائم الزيدان مجرى ((ما)) قائم الزيدان لكونه بمعناه . . . وهذا البيت لأبي نواس ، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشَّارح مثلاً للمسألة ، ولهذا لم يقل كقوله . . . " ^(٤) .

ثمَّ ذكر أن أبا حيَّان قال : ولم أر لهذا البيت نظيراً في الإعراب إلا بيتاً في قصيدة

المتنبي :

ليس بالمنكر أن برزت سبقاً غير مدفوع عن السبق العراب^(٥)

والمتنبي شاعر محدث ، بل إن أبا نواس متقدّم عليه .

والواقع أن عدم صحّة الاستشهاد بشعر أبي نواس وغيره من المحدثين على قواعد النحو

(١) ديوانه (٤٩٧) ، وانظر : أمالي ابن الشَّجْري (٢ / ٥٣٨ - ٥٣٩) .

(٢) ديوانه (٣٧) ، وانظر أمالي ابن الشَّجْري (١٤ / ١) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١ / ١٤٦) ،

والمقرب (٢ / ٤٩) ، وارتشاف الضرب (٥ / ٢٤٤٥) ، ومعني اللبيب (٢ / ٣٥٦) ، وخرانة الأدب

(٧ / ٤٦٢) ، وشرح أبيات معني اللبيب (٦ / ٨٣ - ٩١) .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (١ / ١٩٨)

(٤) خزانة الأدب (١ / ٣٤٦) .

(٥) السابق (١ / ٣٤٦) .

أمر لا أنكره ، و لكن رأي البغدادي غير مستقيم ؛ لأمر :

١ — أن هذا الشاهد يُخرَج على عدّة أوجه ^(١) ، منها ما ذكره الرّضيّ و أورد البيت شاهداً له ، وقد رجّحه البغداديّ فقال : " و تخريج البيت على هذا الوجه أحد أقوال ثلاثة ، هو أحسنها " ^(٢) .

٢ — أمّا قوله إن الشّارح أوردته مثلاً للمسألة ، ولهذا لم يقل كقوله ، فكلام فيه نظر ، إذ لم يلتزم الرّضيّ ، أن يقول قبل كل بيت صحّ الاستشهاد به ((كقوله)) ، فقد أورد البيت المنسوب للنمر بن تولب ، وجاء قبله ((من نحو ^(٣))) و أورد البيت المنسوب للحارث بن حلزة ، وجاء قبله ((وقال ^(٤))) و يورد بيتاً لأبي النجم العجلي ، ويذكر قبله ((قال ^(٥))) و يذكر بيتاً لامرئ القيس ، و يأتي قبله ((قال)) ^(٦) و غيرها كثير .

بل قد يقول ((كقوله)) قبل أبيات لشعراء محدثين لا يصحّ الاستشهاد بكلامهم عند جمهور العلماء ، والبغداديّ أحدهم كما ذكر سلفاً ، فقد أورد بيتاً لأشجع السلمي تـ (١٩٥) وجاء قبله : ((كقوله)) ^(٧) .

ومن هنا فقد وهم البغداديّ في هذا الموضوع ، فلم يكن من منهج الرّضيّ التفريق بين الألفاظ التي يصدر بها كل بيت ، سواء أكان قائله قديماً أم محدثاً ، والراجح في نظري — والله أعلم — أن الرّضيّ أتى بقول أبي نواس شاهداً على تلك المسألة ، وقد يكون قياس هذه الصورة على صورة أخرى بمعناها وردت في كلام الأوائل ، دافعاً لاستشهاد الرّضيّ بهذا البيت ، وقديماً ذكر ابن قتيبة أبا نواس ، فقال : وقد كان يلحن في أشياء من شعره ، لا أراه فيها إلا على حجّة من الشعر المتقدّم ، وعلى علة بينة من علل النحو " ^(٨) .

ومما يحمل على استشهادهم بشعر المحدّثين قبولهم ما خرج عن القاعدة العامة ،

(١) مثلاً أمالي ابن الشجري (٤٧ / ١) ، و مغني اللبيب (١٥٩ / ١) .

(٢) خزانة الأدب (٣٤٥ / ١) .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (١٧٥ / ١) .

(٤) السابق (١٨٢ / ١) .

(٥) السابق (٢٠٩ / ١) .

(٦) السابق (٢١١ / ١) .

(٧) السابق (١٦٩ / ١) .

(٨) الشعر والشعراء (٨١٨ / ٢) ، وانظر في أصول النحو (٩٧ — ٩٨) .

وحمله على الضرورة ، فقد قبلوا قول الفضل بن عبد الرحمن القرشي :

فإيَّك إيَّاك المرء فإنَّه إلى الشرِّ دعاءً وللشرِّ جالب

فنصب المرء بعد إيَّاك مع حذف حرف العطف ، وقد أجاز ابن أبي إسحاق وغيره هذا ، وخرَّجوه على الضرورة^(١) .

وأخيراً فإنَّ الأبيات الواردة في كتب النُّحاة لشعراء محدثين عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري أبيات قليلة محدودة ، لا تشكُّل في أغليبيتها أساساً لبناء قاعدة نحوية أو رأي نحوي ، وإنَّما جيء بها للتمثيل والاستئناس ، وإيضاح المعاني ، ونحو ذلك ممَّا تقدم . ومن هنا فإنَّ الراجح في نظري — والله أعلم — جعل منتصف القرن الثاني الهجري حدًّا فاصلاً بين الشعراء الذين يصحُّ الاستشهاد بكلامهم على قواعد النحو ، والشُّعراء الذين لا يصحُّ الاستشهاد بكلامهم ، ذلك الرأي النَّظري الذي وجدناه عند جمهرة من علمائنا الأوائل ، وتبيَّن من خلال الدرس والمتابعة التطبيقية شبه الكامل لذلك المنهج ، خاصة عند علماء النَّحو المتقدمين وواضعي أسسه ، فكتاب سيبويه مثلاً ، والذي يعدُّ أساس القاعدة النَّحوية ، ومرجع دارسي النَّحو ، يندر أن تجد بين شواهد البالغة خمسين و ألف شاهداً لشاعر محدث ، استشهد به سيبويه لبناء قاعدة نحوية ، في حين أنَّ الشعراء المتأخرين الذين أورد سيبويه بعض أبياتهم ، وترددت في معظم كتب النَّحو ، شعراء قضوا جُلَّ حياتهم في عصور الاحتجاج ، من أمثال الفضل بن عبد الرحمن ، وأبي حية النَّميريِّ ، وأبي عطاء السُّندي .

ولا شكَّ أنَّ مثل هذا التحديد يخرج شعر شعراء فصحاء بلغاء من دائرة الاستشهاد ، ويدخل آخرين أقلَّ فصاحة وبيانا ، وهذا ضرر لا بدَّ منه ، فالهدف والبعية وضع حدًّا فاصل بين عصر كانت الفصاحة سمة غالبية لأهله ، وبين عصر ضعفت سليقة أهله وفصاحتهم ، حرصاً على حفظ اللسان العربي ، وصونه من الخلط والاضطراب ، ووضع الضُّوابط والأسس التي تحقِّق ذلك .

ومن المعلوم أنَّ لسان العصر الجاهلي والإسلامي يمثل — بحق — الذروة في الفصاحة

(١) الكتاب (١ / ٢٧٩) ، والمقتضب (٣ / ٢١٣) ، والأصول في النحو (٢ / ٢٥١) ، واللامات (٥٨) ،

وشرح المفصل (٢ / ٢٥) ، ورفص المباني (٢١٦) ، وارتشاف الضرب (٣ / ١٤٧٩) ، ومغني اللبيب

(٢ / ٦٧٩) ، والتصريح (٢ / ١٢٨) ، وشرح الأشموني (٣ / ١٤٨) .

والبيان ، ومن حقّ اللغة على أصحابها أن تصاغ قواعدها وأسسها وفق أعلى الأساليب فصاحة وبيانا .

إنّ عدم الاستشهاد بالشعراء المولّدين لا يعني عدم الفصاحة والبيان مطلقاً . فهذا أبو عمرو بن العلاء الذي ترك الاستشهاد بشعر الإسلاميين فضلاً عن المولّدين سأله بعض الرواة من أبداع الناس بيتاً ؟ قال : الذي يقول :

لم يَطُلْ ليلي ولكن لم أَمِّمَ
روحِي عني قليلاً واعلمي
ونفِي عني الكرى طيفاً أَلَمَّ
أنني يا عبداً من لحمٍ ودمٍ^(١)

قال : فمن أمدح الناس ؟

قال أبو عمرو : الذي يقول :

لمست بكفي كَفّه ابتغي الغني
فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى
ولم أدر أن الجود من كَفّة يُعدي
أفدتُ و أعداني فالتفت ما عندي^(٢)

قال : فمن أهجى الناس ؟

قال أبو عمرو : الذي يقول :

رأيت السُّهَيْلَيْنِ استوى الجود فيهما
سُهَيْل بن عثمانٍ يجود بماله
على بُعدِ ذا من ذاك في حُكم حاكم
كما جاد بالوجعاً سُهَيْل بن سالم^(٣)

وهذه الأبيات كلّها نسبت لبشار بن برد^(٤) .

وينشد مروان بن أبي حفصة تـ (١٨٢) بعض شعره لخلف الأحمر ويونس ،

فيمجّدانه ، بل فضّلاه على بعض شعر الأعشى حتى أنكر مروان نفسه ذلك التفضيل^(٥) .

وهذا أبو عبيدة ، يقول : " ذهب اليمن بجيد الشعر في قديمه وحديثه ، امرؤ القيس في

الأوائل ، وأبو نواس في المحدثين " ^(٦) .

(١) ديوان شعر بشار للعلوي (٢١١ - ٢١٢) .

(٢) السابق (٨٨) .

(٣) السابق (٢٠٧) .

(٤) الأغاني (٣ / ١٤٣) .

(٥) السابق (١٠٢ / ١٠٣ - ١٠٣) .

(٦) السابق (٢٥ / ٣٨) .

ويقول : " أبو نواس في المحدثين مثل امرئ القيس في المتقدمين فتح لهم هذه الفطن ،
 ودلّهم على المعاني ، وأرشدهم إلى الطريق ، والتصرف في فنونه " (١) .
 ويمجّد الجاحظ أبا نواس ، يقول : " ما رأيت أحداً كان أعلم باللغة من أبي نواس ،
 ولا أفصح لهجة ، مع حلاوة ومجانبة للاستكراه " (٢) .
 وقد ذكر أبو الفرج أخبار أبي نواس ونوادره في مجلّد كامل (٣) ، ومع ذلك كان أبو
 نواس يقول عن نفسه : " سَفَلْتُ عن طبقة من تقدّمني من الشعراء ، وعلوت عن طبقة من
 معي ، ومن يجيء بعدي ، فأنا نسيح وحدي " (٤) .
 وأبو العباس الميرد يختار مجموعة من أشعار المحدثين ، ويقول : " وليس لقدم العهد
 يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب ، ولكن يعطى كلّ ما يستحق " (٥) .
 فالحسن والجودة تعني الصّواب ، ولا تعني بالضرورة صحّة الاستشهاد ، ولذلك نرى
 الميرد مع تمجيده للشّعراء المحدثين وثنائه عليهم ، لا يرى الاستشهاد بشعر كثير منهم
 كما سبق .
 وهذا ابن جنّي صاحب المتنبّي ، وأثنى عليه ، ودافع عنه أمام أستاذه أبي علي ، وكان
 يعبر عنه بشاعرنا ، بل إنّ ابن جنّي أوّل من شرح ديوان المتنبّي ، وقد شرحه شرحين ،
 الشّرح الكبير والشّرح الصغير (٦) ، ولم يكن ليفعل ذلك لولا جودة شعر المتنبّي وأسلوبه .
 ومع ذلك كان يصفه بالمولّد (٧) ، والمحدث (٨) ، ويتعقبه في بعض شعره حتى يأتي من
 شعر الأوائل بما يدلّ على صحّته وصوابه (٩) ، وقد يضعّفه أيضاً (١٠) .

(١) الأغاني (٢٥ / ٣٩) .

(٢) السابق (٢٥ / ١٣) .

(٣) الخامس والعشرون .

(٤) السابق (٢٥ / ٤٠) .

(٥) الكامل (١ / ٤٣) .

(٦) الخصائص (١ / ٥٠ - ٥٢) مقدمة المحقق .

(٧) الخصائص (١ / ٢٥) .

(٨) السابق (١ / ٣٢٩) .

(٩) السابق (٢ / ٤٠٥) .

(١٠) سر صناعة الإعراب (٢ / ٥٦٢) .

فجودة شعر المتنبي لا تخرجه من دائرة المحدثين ، وحدائته لا تمنع من الإشادة بشعره إذا أجاد .

ومن هنا فرّق العلماء بين الاستشهاد في علوم العربية ، فقد ذكر البغدادي نقلاً عن أبي جعفر الأندلسي : " علوم الأدب ستة ، اللغة والصرف والنحو ، والمعاني والبيان والبديع والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة ، فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ، لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ، إذ هو أمر راجع إلى العقل ، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحري و أبي تمام ، وأبي الطيب وهلمّ جرّاً " (١) .

بل إن الشاعر المتأخر مطالب بمعانٍ أعمق وأفضل ، يقول المرزباني : " وحق من أخذ معنى وقد سبق إليه أن يصنعه أجود من صنعة السابق إليه ، أو يزيد فيه عليه حتى يستحقه ، فأماً إذا قصر عنه فإنه مسيء ، معيب بالسرقة ، مذموم في التقصير " (٢) .

وذكر ابن جنّي بيتاً من شعر المتنبي ، فقال : " ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ، وإن كان محدثاً في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضوع وغموضه ، ولطف متسرّبه ، فإن المعاني يتناهبها المولّدون ، كما يتناهبها المتقدمون " (٣) .

ولذا قال الثعالبي : " ولما كان الشعر عمدة الأدب ، وعلم العرب الذي اختصّت به عن سائر الأمم ، ولبسائهم جاء كتاب الله المنزّل على النبي منهم المرسل صلوات الله عليه وآله وسلّم ، كانت أشعار الإسلاميين أرقّ من أشعار الجاهليين ، وأشعار المحدثين ألطف من أشعار المتقدمين ، وأشعار المولّدين أبدع من أشعار المحدثين ، وكانت أشعار العصرين أجمع لنوادير المحاسن ، وأنظم للطوائف البدائع من أشعار سائر المذكورين ، لانتهائها إلى أبعد غايات الحسن ، وبلوغها أقصى نهايات الجودة والظرف ، تكاد تخرج من باب الإعجاب إلى الإعجاز ، ومن حدّ الشعر إلى السّحر ، فكأنّ الزمان ادّخر لنا من نتائج خواطرهم ، وثمرات قرائحهم ، وأبكار أفكارهم ، أتمّ الألفاظ والمعاني ، استيفاء لأقسام

(١) خزنة الأدب (١ / ٥) .

(٢) الموشح (٣٦١) .

(٣) الخصائص (١ / ٢٥) .

البراعة ، وأوفرها نصيباً من كمال الصنعة ، ورونق الطلاوة " (١) .
 ولعلّ هذا هو السبب الذي جعل ابن المعتز يحتفي بأشعار المحدثين ، ويفرد لها مصنفًا ،
 ولذا قال : " و الذي يستعمل في زماننا إنّما هو أشعار المحدثين ، و أخبارهم ، فمن ها
 هنا أخذنا من كلّ خير عينه ، و من كلّ قلادة حبّتها " (٢) .
 وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ جماعة من الباحثين ذكروا أنّ مجمع اللغة بالقاهرة أصدر
 قراراً يفيد أنّ العرب الذين يستشهد بكلامهم ، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني
 الهجري ، وأهل البدو إلى أواسط القرن الرابع (٣) .
 وقد وهم الباحثون الأفاضل ، فجعلوا تفسير القرار قراراً ، و إليك ما ورد في مجلّة
 المجمع ، وهو : " لم يُجز التعريب ، و أجاز استعمال بعض الأعجمي إذا عجز عن إيجاد
 مقابل له عربي ، فاضطر إلى استعماله اضطراراً و أصدر فيه القرار الآتي ، وهو :
 " يجيز المجمع أن يُستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضّرورة ، على طريقة العرب في
 تعريبهم " .

فعبارة القرار تقضي إجازة استعمال بعض الأعجمي في فصيح الكلام ، وتقبيده
 بلفظ (بعض) دون جنس الألفاظ ، يفيد أنّ المراد الألفاظ الفنيّة والعلميّة التي يعجز عن
 إيجاد مقابل لها ، لا الأدبية ، و لا الألفاظ ذات المعاني العادية ، التي يتشكّق بها مستعجمة
 زماننا من أبناء العرب .

والمراد بالعرب في القرار ، العرب الذين يوثق بعربيتهم ، و يستشهد بكلامهم ،
 وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن
 الرابع الهجري " (٤) .

وجاء فيها حديث عن المولّد ، جاء فيه : " كثيراً ما يقرأ في المعجمات — مراجعها
 قول أصحابها — : وهذا اللفظ مولّد ، أو لا تعرفه العرب ، أو هو من كلام المولّدين ، أو

(١) يتيمة الدهر (١ / ٣ — ٤) .

(٢) طبقات الشعراء لابن المعتز (٨٦) .

(٣) اللغة والنحو (٢٤) ، و الخلاف بين النحويين (١٠٧ — ١٠٨) ، و مسائل الخلاف (١٧١) ، و ظاهرة

التأويل في درس النحوي (٣١ — ٣٢) .

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي (١ / ٢٠٢) .

ليس من كلام العرب ، أو لا تعرفه العرب بهذا المعنى — يريدون بالعرب العرب الفصحاء الذين يصحّ منهم الوضع ، ويستشهد بكلامهم على معنى الألفاظ الوضعيّة ، وهم عرب الجاهليّة وصدر الإسلام إلى أواخر القرن الثاني في الأمصار ، و إلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية ، ويريدون بالموّلدّين من تعلّموا العربية بالصنّاعة ، وهم من نشئوا بعد التواريخ المتقدّمة ، ولا يستشهد بكلامهم في لغة ولا نحو ، ويستشهد به في البلاغة ، لأنّ البلاغة ترجع إلى الذوق العام أو الخاص ، وهو متكامل عند بلغاء كلّ زمان " (١) .

وهنا وقفان :

الأولى : التحديد الزمني في تفسير هذا القرار جاء في سياق قضية لغويّة ((التعريب والتوليد)) ومنهج الاستشهاد في اللغة يباين منهج الاستشهاد في النّحو ، ذلك أنّ النّحو قواعد ثابتة ، محدودة التطوّر ، لا تتغيّر بتغيّر الزّمان والمكان ، ولا تخلق بتوالي الدهور والأجيال ، فالفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، وهلمّ جرّاً .

ومن هنا فإنّ اختيار عصر ما ، استقامت سليقته ، وصحّ لسانه ، ليكون ميداناً لوضع تلك القواعد ، وبناء تلك الأسس اختيار منطقي ، يقرّه التفكير السليم .

فإذا كنّا موقنين أنّ العصور الأولى تمثّل الصّحّة والسّلامة والفصاحة في اللسان ، فما المانع من الوقوف عند حدودها ، لوضع قواعد النّحو ، ورسم معلمه ، وماذا يستفيد الدّارس من دراسة شعر المحدثين في بناء القاعدة النّحوية ؟!

ومن هنا رجّحت الوقوف عند منتصف القرن الثاني الهجري في الاستشهاد على قواعد النّحو ، إذ ما مضى كاف لبناء القاعدة النّحوية ، وما بعده شاف لتوضيحها وترسيخها ، ويندر أن تجد في أشعار المحدثين ما يشكّل قاعدة نحويّة صحيحة ، لا نظير لها في كلام المتقدمين .

بخلاف اللغة فهي متطوّرة بتطوّر الزّمان والمكان ، تنمو وتتطوّر في ألفاظها ودلالاتها ، سواء أكان ذلك التطوّر من داخلها أم من خارجها ؛ لتواكب ما يستجدّ في الحياة من مخترعات و مبتكرات .

وإذا كان في هذا التفسير ما يشير إلى قبول الاستشهاد بكلام البادية في اللغة إلى

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكيّة (١ / ٢٠٢) .

منتصف القرن الرابع ، فإنَّ مجامع اللغة العربية إلى وقتنا الحاضر تضيف إلى لغتنا ما تراه مناسباً من ألفاظٍ ضروريّةٍ ؛ لمسايرة اللغة للحياة ، بل إنَّ هناك من يرى صحّة الاستشهاد بكلام المحدثين في اللغة ومفرداتها إلى وقتنا الحاضر ^(١) .

يقول أحمد أمين : " وكلّ الذي نريد أن نستفيده من هذا ، أن اللغة وهذا شأنها فيما عدا ما ذكرنا من الألفاظ ، لم تبلغ حدّاً من التقديس يصحّ أن تهدر معه حرّية الأمم في اختيار الكلمات المناسبة ، وإماتة غير المناسبة ، وتكميل ما نقص ، وخلق ما ليس بموجود " ^(٢) .

بل هناك من يذهب أبعد من ذلك ، يقول الدكتور عبد الصّبور شاهين : " وأجدني بحاجة إلى تأكيد ما سبق أن قلته في حديثي عن المأثورات والنثر الفني ، من أن لغتنا الفصحى قد تغيّرت كثيراً ، وأنَّ هذه التغيّرات قد أصابت الأصوات والمفردات والتراكيب والدلالة ، على تفاوت نسبة التغيّر في كلّ مجال على حدة .

هذا التغيّر يفرض حقيقةً بدهيّة هي : أن شواهد اللغة القديمة قد لا تصلح مرجعاً في بعض الأحوال لتصويب لغتنا الحديثة ، إمّا لعدم تشابه الصيغ بينهما ، وإمّا لانقطاع الصلّة في بعض النواحي ، كالألفاظ المعربة الجديدة ، والقواعد القياسيّة التي فرضتها حركة الترجمة " ^(٣) .

ويقول : " لغتنا التي نعيشها الآن ليست هي لغة القرون الخمسة ، وإن كانت من مادتها ، فإذا فرضنا على أنفسنا الالتزام بتقاليد تلك اللغة ، فمعنى ذلك أننا سوف نلغي قدرأً كبيراً من استعمالنا الجارية ، وهو ما لن يكون . وليس عدلاً أن تنتكّر العربية الفصحى لإبداع القرائح خلال اثني عشر قرناً مضت بعد عصر الاستشهاد " ^(٤) .

ويقول : " إنَّ الموقف الآن يقتضي من أساتذة النحو بعامة أن يتقدّموا خطوة ؛ لتتلاحم

(١) الرواية والاستشهاد (٢٦٧ ، ٢٨٣) ، و الاحتجاج بالشعر في اللغة (٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠) ، وفي التفكير النحوي عند العرب (٣٤) ، ولحن العامة (٤٩ - ٥١) ، و تصحيحات لغوية

(٥٩٨ - ٦٠١) .

(٢) ضحى الإسلام (٢ / ٢٦٣) .

(٣) دراسات لغوية (٩٧) .

(٤) السابق (٩٨) .

جهودهم في تيسير الفصحى مع جهود الشعراء والأدباء المعاصرين ، وذلك بأن يمزجوا في استشهادهم على قواعد العربية القديم بالحديث ، ويتعرضوا في مناقشاتهم للتراكيب الجديدة التي يفرضها التطور اللغوي المستمر ، حتى لا تنبت الصلة بين ماضي اللغة وحاضرها ، فتستعجم الألسن التي نرجو لها أن تخلص للغة القرآن .

وليس هناك من يلزمنا الآن بآراء قدامى النحاة ، فقد عاشوا عصرهم ، وكانت أحكامهم وفق ظروفهم ، وأغلب الظن أنهم لو سمعوا أشعار شوقي ، وحافظ ، والبارودي ، وصبري ، وغيرهم ، لعدلوا عن آرائهم ؛ لأنهم لم يكونوا جامدين كما نتصور ، بل إن الأجيال التي جاءت بعدهم ، والتي فشا فيها داء التقليد هي التي جمدت على تراثها ، وشاءت أن تفرض الجمود على الآخرين ، وليس من الممكن أن يفرض الموتى الذاهبون ظل الجمود على تطور الحياة " (١) .

ويقول باحث آخر : " العمر الزمني للغة لا يقاس بثلاثمائة عام ، فلو تخلى النحاة عن هذا الشرط — أعني المدة الزمنية — لتخلصوا تماماً من لفظة (شاذ أو قليل أو نادر) .
اللغة كائن حي يتطور ، وهو لا يعرف الحدود الصارمة ، ولكن النحاة فضّلوا هذه الحدود الصارمة ، وعالجوا ما في قواعدهم من خلل ، نتيجة هذه الحدود بالتأويل والتعليل " (٢) .

وليس هذا موطن مناقشة مثل هذه الآراء ، إنما هدفنا من ذلك بيان الفرق في منهج الاستشهاد بين النحو واللغة .

الوقف الثانية : ما سبق من تفريق في الاستشهاد بين الحاضرة والبادية مأخوذ من استقراء كتب علمائنا الأوائل ، و منهجهم في الاستشهاد ، وسوف نقف على شيء من ذلك في الفصل القادم إن شاء الله .

ومهما يكن فإن الأعراب الذين بزغ نجمهم في المرحلة الأولى من دراسة النحو ، حتى أصبحوا مقصد العلماء ، ومحط رحالهم ، أخذ نجمهم في الأفول بعد اختلاطهم بغيرهم من الأجناس الأخرى ، ويعلل ذلك ابن جنّي ، فيقول : " باب في ترك الأخذ عن أهل المدر

(١) دراسات لغوية (١٠٢) .

(٢) النحو بين القاعدة والسليقة (٢٠) .

كما أخذ عن أهل الوبر ، علّة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة و أهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو علم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر " (١) .

ولعل ابن جنّي أحد علماء القرن الرابع الهجري تـ (٣٩٢) من أواخر العلماء الذين بذلوا وسعهم للسّماع عن الأعراب و تدوين لغتهم ، يقول النّجّار في مقدمة الخصائص : " وابن جنّي يروي كثيراً عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم ، وقد أتبع في ذلك سلفه من اللغويين ، وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ، ويتثبت من أمره ، وصدق نحيزته " (٢) .

وكان يجري للأعراب بعض الاختبار ليتأكد من سلامة سليقتهم ، و استقامة ألسنتهم ، و من ذلك ما دار بينه وبين أبي عبد الله محمد بن العسّاف العقيليّ الذي أكثر ابن جنّي من الأخذ عنه (٣) ، وقد سأله يوماً كيف تقول : ضربت أخوك ؟ ، فقال : أقول : ضربت أخاك ، فأداره ابن جنّي على الرّفْع فأبى ، و قال : لا أقول : أخوك أبداً ، فقال : كيف تقول : ضربيني أخوك ؟ ، فرفع ، فسأله ابن جنّي : ألسنت زعمت أنّك لا تقول : أخوك أبداً ؟ قال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام (٤) .

وامتحنه مرّة فقال له : كيف تجمع دكّاناً ؟ فقال : دكاكين ، قلت : فسرحاناً ؟ قال : سراحين ، قلت : فقرطاناً ؟ قال : قراطين ، قلت : فعثمان ؟ قال : عثمانون ، فقلت له : هلاّ قلت أيضاً عثمانين ؟ قال : أيش عثمانين ! أرايت إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبداً (٥) .

ويأتيه من يدّعي الفصاحة البدويّة ، ويتباعد عن الضّعفة الحضريّة ، فيقبل قوله حتى سمع منه ما يجافي الفصاحة ابتعد عن الأخذ عنه (٦) .

(١) الخصائص (٧ / ٢) .

(٢) السابق (١٧ / ١) مقدمة المحقق .

(٣) السابق (١ / ٧٩ ، ٢٤٢ ، ٣٣٩ ، ٣٧٢ ، ٥٧ / ٢ ، ٣٠٩) .

(٤) السابق (١ / ٧٧) .

(٥) السابق (١ / ٢٤٣) .

(٦) السابق (٢ / ٧ - ٨) .

ويذكر أبا عبد الله الشَّجْرِي ، فيقول : " وسمعت الشَّجْرِي أبا عبد الله غير دَفْعَةٍ يفتح الحرف الحلقي في نحو ((يعدو)) و ((وهو محموم)) ولم أسمعها من غيره من عقيل ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ، و لا يبعد عن الأخذ بلغته ، وما أظنَّ الشَّجْرِي إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم . . . وهذا شيء قاسه الكوفيون ، وإن كنا نحن لا نراه قياساً " (١) .

ويقول أيضاً : " سألت مرَّة الشَّجْرِي أبا عبد الله و معه ابن عمِّ له دونه في فصاحته ، وكان اسمه غُصْنَا ، فقلت لهما : كيف تحقران : حمراء ؟ قالا : حمراء ، قلت : فسوداء ؟ قالا : سويداء ، و واليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصَّواب ، ثم دسست في ذلك (علباء) فقال غصن : علياء ، وتبعه الشَّجْرِي ، فلما همَّ بفتح الباء تراجع كللذعور ، ثمَّ قال : آه ! عليي و رام الضَّمة في الياء ، وكانت تلك عادة له " (٢) .

فانظر كيف وقع الأعرابيُّ في الخطأ ، وهمَّ به الآخر ، ومثل هذا يعكس مدى ضعف السَّليقة اللغوية في تلك الفترة ، وشبيه بهذا ما ذكره ابن جنِّي أيضاً ، من أن المتنبِّي أخبره فقال : كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب ، و أحدهم يتحدث ، فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطَّرف ، فلقَّنه الآخر قائلاً : يحار يحار . ويعلق ابن جنِّي على ذلك ، فيقول : " أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبهه إياه على الصَّواب " (٣) .

ويضيق ابن جنِّي ذرعاً بأعراب عصره ، فيقول بعد ذكره للامتناع عن أخذ اللغة عن أهل المدر : " وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ، لأننا لا نكاد نرى بدويّاً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدم فيه ، وينال ويغضُّ منه " (٤) .

(١) الخصائص (٢ / ١١ - ١٢) .

(٢) السابق (٢ / ٢٨) .

(٣) السابق (١ / ٢٤٠) .

(٤) السابق (٢ / ٧) .

تلك الإشارة التي توضّح التذبذب في مستوى السّليقة اللغوية عند الأعراب في تلك الفترة .

ولم يكن ابنُ جُتّي الوحيد في الحرص على البحث عن الأعراب ؛ لسماع لغتهم في تلك الفترة ، فالأزهريُّ تـ (٣٧٠) يرى من أسباب تمامه أنّه سمع من الأعراب حين وقع في أسر القرامطة ^(١) .

وهذا المبارك بن الفاخر النحوي تـ (٥٠٠) يخرج إلى الحجاز واليمن ؛ للسمع من الأعراب الذين يغلب على ظنّه فصاحتهم ^(٢) .

بل إنَّ الزمخشريُّ أحد علماء القرن السادس تـ (٥٣٨) يروي عن سرّوية مستحدية بمكة ^(٣) .

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ باليمن جبلاً يقال له (عكاد) فوق مدينة الزرائب ، ذكر ياقوت الحمويُّ أنّ أهله باقون على فصاحتهم إلى عصره ، بحكم أنّهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة ، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ، ولا يخرجون منه ^(٤) .

وذكر الفيروز بادي تـ (٨١٦) أنّ عكد جبل قرب زيد ، أهله باقون على اللغة الفصيحة ^(٥) . ثم جاء السيّد محمد مرتضى ، شارح القاموس تـ (١٢٠٥) فقال : إنّهم باقون على فصاحتهم إلى زمنه ، وإنّهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال ، خوفاً على لسانهم ^(٦) . وتناقل هذا الخبر كثير من المحققين والباحثين ^(٧) .

والحقيقة أنّ مثل هذه الأخبار لا تعدُّ أساساً يمكن أن يعوّل عليه في الاستشهاد على قواعد النّحو ، التي تبحث عن وضع الأسس للغة مجتمع بأكمله ، ليقتفي أثرها ، ويتبع نهجها من ضعفت سليقتهم من أبناء ذلك المجتمع ، والوافدين عليه ، ولا شك أنّ وجود أشخاص معينين ، قاومت سليقتهم ذلك الاختلاف يعني بقاء شيء من الفصاحة السّليقية إلى تلك

(١) رواية اللغة (٣١٨) .

(٢) إنباه الرواة (٣ / ٢٥٦ - ٢٥٧) .

(٣) رواية اللغة (٣١٨) .

(٤) معجم البلدان (٤ / ١٤٣) .

(٥) القاموس المحيط (١ / ٣٢٨) (عكد) .

(٦) التاج (٢ / ٤٢٩) (عكد) .

(٧) الخصائص (٢ / ٢٠) ، هامش (١) ، وفي أصول النحو (٢٠) هامش (٢) ، و مسائل الخلاف (١٧١)

الفترة ، ولكنه أمر محدود عند أشخاص معينين ، في مواقف معينة ، وقد تضعف في مواقف أخرى ، لقوة تيار الممازجة و الاختلاط ، ولذلك يقول الشلقاني تعقيباً على مثل هذه الروايات : " ولكن هذا الأخبار وما يماثلها لا تعدُّ أساساً يمكن أن يعيش عليه مذهب السماع ، بمعنى المشافهة عن الأعراب ، فكان على الذين يلزمون أنفسهم بقيود السماع أن يتوجَّهوا إلى النقل عن أسلافهم ، والنقل وجه من وجوه الرواية " (١) .